

رسالة التراث للتراث للجامعة (١٨٦)

الأفكار

الرحمانية اليمنية

في

أبحاث الإفاضة المدنية

تأليف إدغام العلامه الأمير

محمد بن أحمد عميل الكحلاني الصنعاني

ت ١١٨٢ هـ

دراسة وتحقيق

علي بن عبد بن علي الألبعي

مكتبة الرشيد

ناشرون

الأنفاس الرحمانية اليمانية

في

أبحاث الإفاضة المدنية

مع تحيات إخوانكم في الله

ملتقى أهل الحديث

ahlalhdeth.com

خزانة التراث العربي

khizana.co.nr

خزانة المذهب المالكي

malikiaa.blogspot.com



الأنفاس الرحمانية اليمنية

في

أبحاث الإفاضة المدنية

تأليف الإمام العلامة الأمير

محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني

ت ١١٨٢ هـ

دراسة وتحقيق

علي بن عبده بن علي الألمي

ح) علي عبده علي الألمعي، ١٤٢٣هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصنعاني، محمد بن إسماعيل

الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية. / محمد بن إسماعيل الصنعاني

علي عبده علي الألمعي - الرياض ١٤٢٣هـ.

٤٨٠ ص، ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٢-٣٢٤-٤٣-٩٩٦٠

١- القضاء والقدر (الإسلام) أ. الألمعي، علي عبده علي

(محقق) ب. العنوان

١٤٢٣/٥٣٨٢

ديوي ٢٤١

ردمك: ٢-٣٢٤-٤٣-٩٩٦٠

رقم الإيداع: ١٤٢٣/٥٣٨٢هـ.

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

حقوق الطباعة محفوظة للمؤلف

عنوان المؤلف

الموقع الإلكتروني: www.minbr.com

البريد الإلكتروني: almaey@minbr.com

أصل هذا الكتاب

جزء من رسالة ماجستير تقدم بها الباحث إلى كلية دار
العلوم بجامعة القاهرة، وقد أجزت بتقدير ممتاز.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

سورة طه: ١١٤

الانفاس الرحمانية
في بحار الأفاضل
تأليف الشيخ العلامة

عز الأستلام
البيد

الشيخ محمد بن اسمعيل الأبي حنيفة الشافعي الأمام أمين

ع ٢

مكتبة
محمد بن عبد الرحمن العبيكان
الدمعة
رقم التصنيف : ٢١٤
رقم التسجيل : ١١١
تاريخ الورد :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المطبوعات

الرقم : ٧٧٨٩
العنوان : مجمع النور
المؤلف : محمد بن عبد الرحمن العبيكان
تاريخ النسخ : ١٤٠٥ هـ
اسم الناشر : محمد بن عبد الرحمن العبيكان
قيد الأرقام : ٧٧٨٩
ملاحظات : ٧٧٨٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلوة أو صلاة ما على نبي من وعقباءه والذات الأبيات اليه وسجد الغائبين
 بشاهدتهم له اجماعا، النفا من باب اتباع السنن النبوية او غيرها من التوفيق
 في الدين باتباع الهدى الخيرية والصلوة والسلام **علمه** من **اشياء**
 هو التسهيل هو السبيل الموصل الى السلام وعلى الله الذين اتبعوه في فعله والابرار
ويعمل فان شيخنا السلامه ابي الحسن السندي نزل المدينة النبوية
 وحال العلم السنة النبوية في تلك الوقائع القصيرة قد من الله عليه
 تترك ليس كتب السنة في المسجلين الشريفين والحرمين المقدسين فهو في
 عصره امام اجرام كتب نسلا تتعلق بتحقيق مسئلة تتعلق افعال العباد
 افادها كل الافادة واجاد فيها خبر كل الاجادة ولكن الما كان لنشر اعلام السنة
 وارشاد الناس احببت ان انبجاني ما هو الاولي من ذلك والاساس وهو الاشارة الى
 مقائد السلف المنزهة عن الانتداع العاطل منها العار به بحسن الاستداع وهم اصحاب
 المصطفى ومن تابعهم على ذلك المنهج والحق وكنت اجاز القصد التبيين بالاشارة
 في الاقصد الانتقاد والاعتناء العوض في مسئلة تتعلق الافعال للعباد بل
 ارادة نصح العباد عن طلبات الابتداع ودعاهم الى ابرار الاقتداء برسولهم صلوات
 والابتداع والله عند لسان القلم وما كنت واراد كالمطلب فاطلب وسهيت هذه الاشياء
 بالانفاس الرجائية في اجازات الافاضة الملائمة **فان كنت** يعلم
 بانفتوح في الابتداع زواله قد ملأنا وسائيلها ما قد قدم بين الامم والسنة
 فاقول الفرج الشيخان وغيرهما من حديث السيد عاشره في الله منها قلت قال الرسول
 صلوات الله عليه واله وسلم خير حديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد وآل محمد
 محمدنا وما كان يهتدى به لادن ولعله الطير التي قال المنذري باسناد حسن من حديث

انس

اشرف على الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله يحب التوسعة
عن كل صاحب بدعة حتى يبلغ بدعته ورواه ابن ماجه وابن عاصم في كتاب
السنن بن حليل بن عباس ولغظها قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
لا يقبل الله لصاحب بدعة صومها ولا حجابها ولا عمرة ولا جهادها ولا صفا ولا عدلا
يخرج من الاسلام كما يخرج الشعرة من بين العجوة الخبز ابو داود والترمذي
وقال حنبل بن ابي اسحاق وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والبخاري بن سارية بن خنيس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله والمحدثات فان كل بدعة ضلالة والاحاديث
في هذا واسعة والبدع ما كل امر يحدث في الدين بعد عصر النبوة قال
في التماموس البدعة بالكسر حدث في الدين او ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وآله
والممنون الاعمال الا هو انهي اعلم انما اعظم شان البدعة التي قد سمعت في الاحاديث
النبوية حتى اخرج صاحبها من الاسلام كزوج الشعرة من العجوة لانها انما تكون
بزيادة في الدين او نقصان فالذي باي الامر كان من قوله تعالى انتم اكلتكم دينكم
واصمتم عيونكم تعنى وكان يقول لم يكمل الدين فاكله بيدتي فيه زيادته
او نقصان منه وكان اعم بان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم توفاه الله وما قد كمل الدين
فيما لي من تلقا نفسه وصواه ما يكمل به دين الله وابدع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
وهذا كله بايتيه المبتدع هو اوله ولذا قال صلى الله عليه واله وسلم ما تحت
ظل السماء من الهالكين اعظم عند الله من هوى مبتدع رواه الطبراني في الكبير
وروى ابن عاصم في كتاب السنن بن حليل ان من الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
واما الهالكات فتش مطاع وهو متبع رواه الطبراني في الكبير واعجاب الرب بنفسه
قوله النفس بندي اقول لا يخناه ادام الله افادته ان هذه الالقاء من
النفس بندي والقاري والخلوق في الطهارة وكذلك الحنفى والشافعى والزيدى

هو الشعار والدار ونسال عن زبيده الخير كل ردة وجيله ان يسلك
بنا مسلك الارباب وان يلحقنا بالصالحين من عباده الاخيار وان يعيننا
بكرهنا واحسانه من عند اب القبر والنار ونستقدم اخواننا الصالحين
الرعيا بالعرف في كل حين الملائكة رب العالمين عهدا يعفونك به محمد
الحامدين عهدا يوم ابي الابدان عهدا يوم يدوام الله على جميع نعم الله
عدد خلقه وفضله ونفسه وزنة عيشه ومداد كلماته واصلى وسلم
على رسوله واله الاطهار صلاة وسلاما يتصلان ما تعاقب الليل والنهار
ولا حوا ولا قرة الا بالله العلي العظيم وكان الفراغ من رقم هذه اليلة
الجمعة الموافق ٣ ذي الحجة ايام ١٤٧٧ لله بقلم خوييم السلم الشريف الرازي
العقود من ربي المتعالى حين اني اتاب الله عليه وعلى والديه والمؤمنين
وحسين الله ونعم الوكيل واليت الامتيني
ومل الله من على سيدنا محمد وآله
الطاهرين وصحبه
الاشديين
امين
م

ديوان زوالمة

وهو غيلان بن عقة بن
بيص بن مضر بن نسيب بن الياس بن مضر
وسمى والزمته بقوله يصف وقتاً
وغيره موضح القفا هو نوذا اشعثاني هذا القليل

وقيل سمى به لانه من بني علة بن النضر فاني به زجلم من الذي يحكى
له معاده فعلمت في عنقه وقد استجمل والقطع من الخيل يقال
له باربعة وبلغ ذلك في الاسواق على الكفاية من الطعم
الثلاثة من شراة الاسلام وانه عامر جبرار والفرزدق وانه
يصل الى عند الملك بن مروان وتوفي سنة مائة وثلاث
عشراة وكان عمره اربعين سنة
انتهى وصلى الله عليه وعلى سيدته ووالديه
الجميعين اجمعين

الانفاس الرجائية الميمية في احاديث الفاضل المديني بالف
السيد العلامة السيد المير محمد باقر اعجل الامير جزاه الله خير ائمة
المسراته الرجم المحمدية امرها ما اتاع السن النبوية وهي عن المفق في الدين
باتباع البديع الغويية والقلوب والسلام التي عن اتباعه هو السبيل الى دار السلام وعلى ذلك
الذين اتبعوا في الجمل والابرار وبعد فان الشيخ العلامة ابا الحسن الشاذلي
المعروف المديني النبوية وحامل لواء السنة اثنتي في تلك البقاع القدسية فان
الله تعالى عليه بتدريس كتب السنة في المسجد الشريفين والجزيرين المقدسين فهو في جميع
امام الجزيرين كغيره من علماء تعلق بحقيق مشعل خلق الافعال العبادية فاد فيها كل الافادة ولو
ولكنه لما كان منتصرا لانتشار اعلام السنة وارشاد الناس حيث ان اتبعه على ما هو الوالي
من ذلك والاساس وهو الارشاد الى عقائد السلف المنزهة عن الابتداع العاطلة عند المحلاة
الاتباع وهم اصحاب المصطفى وخرابهم على كل التزم واقتضى فليقت احكاما لتقصيد التمسيد
على ما لا يمكن نبية لاقتضاء الانتقاد ولا حتم الخوض في مسائل خلق افعال العباد
بل الراجة لتصح العباد عن طريق الابتداع وبعنا لهم الى انوار الاقناب برؤسهم صلى الله عليه
واله كالم والاتباع والله عند لسان القلم وما كتب وازادة القلب وما طلب وسيمت هذه
الاجات بالانفاس الرجائية في احاديث الفاضل المديني مقدمه اعلم انه قد ورد في الاتباع
من واجهت ملات الاسماع اخرج الشرحان وغيرهما من حديث عابثه قالت قال رسول الله
الله عليه واله كالم من حديث في امرها هدايا اليه منه فهو كذا واخرج مسلم وابن ماجه وغيرهما
من حديث حابرهم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله قال احب اليك كتاب الله وحب اليه
هديهم وشر الامور محمد تاتوا وكلمه يد في ضلالة واخرج الطبراني في المعجم الكبير في حديث
انس وقال قال رسول الله صلى الله عليه واله كالم ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
يدع بدعته ورواه ابن ماجه وابن ابي عمير في كتاب السنة من حديث ابن عباس وهو لعطما قال قال
رسول الله صلى الله عليه واله كالم لا تقبلوا من صاحب يد غصونا ولا حجا ولا عمرة ولا جهادا ولا
صرفا ولا عبدا ولا حرج من الايام اخرج الشرحان في الحديث واخرج ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح
فان يماجد وان حبان في صحيحه من العراض بن سارية قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
ايكم والحديات فان كل يد بعد ضلالة والاحاديث في هذا المعنى واحسد والله قد كل امر يحدث
في الدين بعد عصر النبوة وفي القاموس بعد ما كثر حديث في الدين او ما يحدث بعد النبي
صلى الله عليه واله كالم الاعمال والامور انتهى اعلم انا عظيم شان الصدق كما سمعت في الامامة
النبوية حتى خرج صاحبها عن الايام خروجه الشرحان في الحديث لانها انما تكون برادة في الدين
او عصيان فالاقبى اباي الامرين كانت رجة قوله على اليوم اكلت لك ديتك واعمت عليك نعمتي فكانه
نقول لم يكل الدين فاكله سد عتي في يد برادة او نقصان منه وكان من ايمان رسول الله صلى الله عليه
واله كالم قواه الله وما قد كل البلاغ فياني من بلفا نفسه وهو له ما يكل يد من الله والبلغ
رسوله صلى الله وهذا كله ياتيه المتدع ظهروه ولذا قال صلى الله عليه واله كالم ما تحت ظل السماء
من الدعبد اعظم عند الله من هوى يتبع رواء الطبراني في الكبير وروي ابن ابي عمير في كتاب
السنة من حديث انس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله كالم شمس مطاع وهو قان

واما الذي بنفسه قوله النقشبندي **اقوال الاسماء الامم** الله افادته ان هذه الالفاظ
 النقشبدي والقاديوني والحلوفي في الطهقة وكذلك الخفي والثاقبي والريدي والحنفلي
 في المذاهب ومثلها الاثري والمعتزلي والماتريدي في العقيدة اتفاق متدعة بالاتفاق
 اتفقت بين العباد تارة اخلاق واحكام والشقاق وتشتتتها مقابلا لا يدخل تحت عبء
 العباد وضرت للشر في الارض حيا كما منتهى الاطباء تابتة الاوتاد فانه لم يكن في عقبي
 الشوق ولا من اختلاف التوبة لعظم من هذه الالفاظ اكدت الطرية التي فرت جامع
 القلوب في المسجد احرام وصير اهل الامم كالمثل المختلف في الاجسام وفرغ عنها سفك
 الدم الحرام وحصل بها التعادي والتعاض بين اهل الامم وبسببها صار الناس اجزاء
 وبقوا افعالا واولا والقابا واهل الانساب نبتت وبذلك الاما الشريعة التي سماها الله
 رسول صلى الله عليه واله وسلم بها العباد وشرفهم بالتسمية كما قبل الاجماع لهم الاله الذي
 والاحاد مستاهم بالمسلمين والمؤمنين وناداهم في كتابه المبين يا ايها الذين امنوا يا اعداى
 اوسمكم المسلمين من قبل القرآن في الكتب الالهية المقيدة على القرآن وفي هذا اي في القرآن
 لا يصير اليها ويوعيه وخرجه من حيد وان المدر عن سيفان في قوله كما اوسمكم
 المسلمين من قبل في التوريد والاحليل وفي هذا قال في القرآن واخرج ابن ابي عمير عن زيد
 بن ابي عمير في قوله كما اوسمكم المسلمين قال ابراهيم عليه السلام في قوله واحلنا امه سلمة كذا لا يبر
 قلت الوجهان ذكرهما السخاوي عن السلف واستشهد للاجيد بقوله تعالى ومن ذريتنا من
 سلمة كذا واخرج الطيالسي واحمد والبخاري في تاريخه والتزمذي وصحة التسمي وابو يعلى
 وابن عمر بن الخطاب والسعوي والماوردي وابن قانع والطبراني والحاكم وابن مردويه
 والبيهقي في الشعب في الحديث الاخرى عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من دعا عبدا عبوي
 اياه فانه من حبي حتى جهنم قال رجل يا رسول الله وان صام وصلى فالانعم فادعوا بغير اسم الله
 التي سماك بها المعصومين عبدا لله واخرج ابن ابي شيبة عن زيد بن ابي عمير عن الانصاري قال سما
 ما سماك التي سماك الله ما تحفيقه والاسلام والايان واخرج ابن ابي شيبة في المصنف واخرج
 ابن ابي عمير في مسنده عن مكحول ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال سمى الله باسمين سمى بها
 اتقى هو السلام واسمى المسلمين وهو المؤمن واسمى المؤمنين اذ اعرفت انه تعالى اختار
 لانه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هذه الاما الشرفه وامرهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 لشمه الله على شرفهم من بين الامم ومصلحهم فابا لهم يختارون هذه الانساب المنتدعة
 بالاجماع والضرورة التي منعت شمل الامم وولدت بينهم الذواهي العظام وعادوا بسببها كالمثل
 المختلفة وصارت قلوبهم بسببها غير متفقه ولا متلفه وما عهد الله في قوله صلى الله عليه واله وسلم
 بل تاهم الله اخرا ما سبب اشتراكهم في الايمان وناداهم به في آيات القرآن واذا حقت مناسط
 النبي عن دعوى اياه والوعيد لمن دعاهما منه من حتى جهنم علت انه لما فيها من فرق اهل الامم
 وكجزء اهل كل حرم يتبع بولده دعوى من هو ابنته من الامم وهو بعينه موجود في هذه الانساب
 المنتدعة التي ولدت العداوة بين الاحوان والهيبت بينهم البين حتى اشهر عدوان اهل الذواهي
 بعضهم لبعض وقاوي الاشباه عدوان مذموم كل هذا اصله عن هذه الانساب ولا رما حذر

الانفاس الرحمانية اليمنية في ابحاث الافاضة المدنية

النسخة (ب)

وان الحوادث كلها حدثت بتقديره الله عز وجل غير فرق بين ما يتعلق بتقديره العباد وبين
 ما لا يتعلق به منها وان يتعلق الصفه شي لا يتلزم تاثيرها فيه كالعلم بالمعلول
 والارادة بفعل الغير والتقدير الحادثه وان تعلقت بالمقدور وقاربه في محله
 لا تؤثر في مقدورها اصل انتهى فهذا الكلام كما سراه دعوى على سلف عليه السلام انهم
 لا يقولون بتاثير التقدير في مقدورها وهذا دعوى لا يمكنه ان يتقبل عن احد
 من ائمه الصالحه بل للمعليها بل لو كلف بنقل حرف واحد عن فرد واحد من الصحابه
 على هذه الجهل الاربع التي رجم عليها الاتفاق الاولي على ان لا خلاف الا الله الثاني
 على ان الحوادث حاصرت بتقديره تعالى سواء كانت من الرب او من العبد الثالث
 على ان يتعلق الصفه شي لا يتلزم تاثيرها فيه ففعل العبد على كلامه صفه
 وان يتعلقه سبق علم الله وتقديره العبد سواء وهو مقال غيره وفي
 كلام اي الحس فيما سلف ما يشعر به قال بعض المحققين فقال يتعلق العقاب
 والثواب بالعلم وسرع ومن سلك في سببهم عن الكسب الذي حاربت فيه
 اقوام الاذكياء منهم والرابع قوله وعلى ان يتعلق التقدير لا يؤثر في مقدورها
 واقوله والله ما دم له نقل هذا الاتفاق عن ائمة السلف ومن احب ان اباهله
 باهله انه لم يصف ائمة السلف ولا الخلف على ما نسب اليهم والله الموعود
 نوم يقوم الاسهاد واذا عرفت هذا عرفت انه قد خالف ائمة السلف
 في النظامه وصرح بما يبرر التقدير في مقدورها وان يتعلق التقديره
 بمقدورها لا يؤثر فيه بل لا يؤثر فيه الا يتعلقها به فان كان هذا النقل من
 الدعوى حقا عن الامام وان احد كلامه ما في النظامه وكيف ادعى اتفاق
 ائمة السلف ثم حالقهم فان كان الاتفاق ثبت له بالنقل عنهم فكيف يجوز له
 مخالفة اجماعهم وان كان لم يثبت له عنهم فكيف يجوز له المخالفة ودعوى
 ما لم يكن ثم قد صرح ان هذا الذي قاله في النظامه من الابتداع لانه
 من الذي لا يرضى ظهور البدع والاهواء والجهل لقبه تكون هذه الامام في
 هذه المسئلة المبتدعه فقد نقل عنه الشيخ ابو الحسن اقوال الامام
 الذي لا ياتيه الباطل من سببه ولا من خلفه وقد انتهى في الكلام فيما
 اردنا له مناصحه اخواننا من الامة الاعلام من ائمة السنة والكتائب
 والمحسبي للابتداع المنهي عنه بلا شك ولا ارتياب وبيننا في نقل كلام
 كل فريق من كتبهم ما هو الصواب ولا مركز لنا سائل هذه الالهوا لانه
 من المناهض المبتدعه نحاول عنه في جهر ولا نجوى بل نمنع ما ورد به
 الكتاب الكريم وما ثبت عن نبينا عليه وعلى اله الصلوة والسلام
 وسهدي بانوارها وتبيح اثارها وجعل ما كان عليه صحابه الكتاب

الاصح

في الاضمار على ما ثبتت عنده هو الشعار والديثار ونسال من سيده الخير
 لمة ذوقه وحيله ان يسلك بنا مسلك الابرار وان يلحقنا بالصالحين من
 عباده الاخيار وان يعيننا بكرمه واحسانه من عذاب القبر والنار
 ونحمد من اخواننا الصالحين الذين انا المعفرة في كل حين الحمد لله
 رب العالمين حمدا يفوق حمدا حامدا بين حمدا يبدوم ابد الابد
 حمدا يبدوم يبدوام الله على جميع نعم الله عليه خلقه
 وزنته عرشه ورضيقته وابداد كلماته
 واصلى واسلم على رسوله المختار واله
 اللطهار صلوه وسلامنا سلطان
 ما تعاقب الليل والنهار
 ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم

الانطلاقة من الرحمة بيد العنيد في اعجاز الافاضم المدد
ذا ليدف هو الافاق الامام الطلامه القدير
والمدى المغير محمد اء جعل الامير
تعدده الدر بالرحمة والرحمة
امين

زرور المعلوم
والله اعلم

الأستاذ السيد محمد بن الحسين في اعماق الافاضل المدينه
تاليف مولانا الامام العلامة القدير
والسيد المنير محمد بن اعجيل الامير
تقرده الله بالخير والرحمة
امين

مطبعة دار السلام
البيروت
الطبعة الاولى
الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد نستعين بالله تعالى في بيان
الحال الذي امر بتباعد السنن النبوية ونوع عن التفرق في الدين
البيوع العونية والصلوة والسلاما اعان من اتباعه هو السبيل الى دار السلام وعلى
الذي صحابه الذين تابعوه في العلوي والبرام وبعد فان الشيخ العلامة
الحسن السندى في نزول المدينة النبوية وها هو في السنة في تلك القاع
لقد اسبغ قدوة للدعاة عليه بذلك ليس لتب السنن في المسجد من الشريفين
والرايين لما قبله من نور عنده امام المؤمنين كتب رسالة تجاني بحقيق
مسئلة خلق افعال العباد اذ ان في اكل الاقارود ووجاد والله ما كان
منسلة النشر اعلام السنه وارشاد الناس احببت ان ابهرهم ما هو
الاولى من ذلك والاساس وهو الارشاد الى عقايد المسافر المرفه
عن الابتاع العاطلة عنه المعلاه بحس الابتاع وهو اجاب المفضل ومن تابع
عد ذلك النهج واقبل فكنيت اجانا لقصد التبيين في عدم الابتاع منه اقول
للاقتاد والاحبة للنوع في منسلة خلق افعال العباد بل اراده الصريح
عن طيات الابتاع وودع الهمم الى انوار الاقتاد في بر سواهم من بعد والى
والابتاع والله عند لسان القلم وما كتب و اراده القلب وما طلبت

هذه الاحاديث بالانقباض الرحمانية المنيحة في اجزائ الافاضة المنيحة
 مما جاء اعلمهم ورد في الاصلع زواجهم في ثلاث الاسماع اخرج
 الشيخان وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم من حدثت من امر هذه اماليس منه فهو راجع
 واخرج مسلم وابن ماجه وغيرهما من حديث جابر رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم خير الحديث كتاب الله وخير المطالب هو
 محرابه وشر الاثم الاثم او كل بدعيه صلواته واخرج الطبراني قال قلت
 لابي اسحاق عن من حديث انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
 وسلم ان اللجم للتوبة عن كل صاحب يسعه حتى يدعي بدعيته ورواه ابن ماجه
 وابن ابي عمير في كتاب السنن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يقبل الله سبحانه لهما حسبا
 ولا محبا ولا عمه ولا حمدا ولا مرفا ولا عدا لا يخرج من السلام كما يخرج
 الشعر من العجين واخرج ابوداود والترمذي وقال حسن صحيح
 وابن حبان في صحيحه عن العريضي قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 من ساء له امره فليكن له من الايام ما يرضى به في المعنى واسعه والله
 على امر يحدث في الدين بعد النبي ما علم ان ما عظم شأن الدين كما سمعنا
 في الاصحاح النبوي حتى يخرج ما جبراع الاسلام خروج الشعر من العجين
 لانها اذا يكون زيادته في الدين انقصان قالوا يا ايها الذين آمنوا
 تعالوا الى آية التي اذنبتم فيها فانه يتوب لكم بكل الدين قالوا
 يا ايها الذين آمنوا تعالوا الى آية التي اذنبتم فيها فانه يتوب لكم بكل الدين قالوا
 يا ايها الذين آمنوا تعالوا الى آية التي اذنبتم فيها فانه يتوب لكم بكل الدين

وفيها ما هو
 الكفر الحادي
 او الاستيحاء
 في الدين
 وانما هو
 في الدين

في بيان الآتي في مقدرها انما هو في هذا الكلام بما قرأه دعوى سواها بل في الاصل
 انهم لا يقولون بشأنه في المقدر بل في مقدرها دعوى لا يعتمدون بنقل عن
 احد من افراد الصحابة بل في الآتي انهم انما بنقل عن ابي جعفر واوردوا من
 الصحابة على هذه الجملة الاربعة التي ذكرها في الاتفاق الاول على ان لا يخالف الا
 اليه الثانية على ان المحدث قد ثبت بقدرته كما بسوا كانت من الزمان
 العدد الثالثة على ان اتفاق العصفه ينبغي لا يستلزم قائلها حجة ففعل العبد على الكلام
 صفة وان تعاقبه بسبق علم الله وقدره العبد سوا وهو مقال غيره وفي الكلام
 الى الحسن فيما سلف ما يشهد به قال بعض المحققين ويقال تعلق العقب والشمس
 بالعلم فاستخرج ومن يتعلم ويتعلم عن الكسب الذي حاربه فيه فهم لا يكلم
 من غير الزمان بل وعلى ان تعلق القدر بالآتي في مقدرها واقول ان الزمان
 له نقل هذه الاتفاق عن ائمة السلف ومن احب ان يامله باهله انما يتفق اعني
 السلف ولا يخالف على ما نسب اليه في المقدم والله الموفق في الاشارة واد اعرفه
 هذا عرفته بانها قد خالف اعني السلف في النظاميه وصرح بتأثير القدر في مقدم
 وبان تعلق القدر بمقدرها في ترتيبه بل لا ينبغي ترتيبه الا لتعلقها به فان كان
 النقل عن اللغوي حقا في الاتفاق وان اعني لم يرد ما في النظاميه فكيف ادواتها
 اعني السلف ثم قالوا فان كان الاتفاق ثبت له بالثقل في المقدم فكيف يجوز
 انما هو وان كان لم يثبت له غير فكيف يجوز انما هو بالثقل في المقدم
 قد صرح ان هذا الذي قاله في النظاميه من الابتداء لانه من الذي اوجب ظهوره
 والاهو او بالجملة فان هذا الامام في المسئلة المتبرعة قد نقل عنه الشيخ ابو الحسن
 في الاثر في الجمع بينها وارجحها الى الجمع بين الاقوال المتبرعة فليست كلام
 المحصوم الذي لا ياتي به باطل من بين يديه ولا من خلفه وقد انتهى بناء الكلام
 فيما ارجحنا له من جهة اخرى انما من الائمة الاعلام من ائمة السنة والكتاب المتبرعين
 لا ابتداء في المقدم بل لا شك ولا امتياز وبيننا في نقل كلامه في من ظهر ما هو
 الصواب ولا مركز لنا اننا في هذه الاوهام ولا من عيب من الملائمة المتبرعة في
 عهده في جهنم والنجوى ان نتبع ما يرد به الكتاب الكريم وما ثبت عن رسول الله
 في الاتفاق والاسلام نستوفيه بانها ارجحها ونتاج آثارها في محل ما كان عليه

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا،
ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمدٍ صلى الله عليه
 وآله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل
 ضلالة في النار، والحق ما جاء به المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم من رب
 العالمين، وما قبض الله لهذه الأمة من بعد رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ممن
 يُجَدِّدُ لها أمر دِينِهَا، وَيُعِيدُهَا إِلَى نَبْعِهَا الصَّافِي.

وفي تاريخ الإسلام كثير من هؤلاء الأعلام المجددين الرافعين علم
 السنة ولواءها، الذي نهضوا لتطبيق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه
 وسلم والعمل بما جاء فيها من صلاح للإسلام والمسلمين، وتطهير للعقيدة
 مما شابها على مر العصور من البدع والشبهات.

ومن هؤلاء الأعلام المخلصين الإمام محمد بن إسماعيل بن صلاح
 الكحلاني الصنعاني المعروف بـ(الأمير)، والإمام أبي الحسن نور الدين محمد
 بن عبد الهادي السندي المعروف بـ(السندي الكبير)، اللذان كان لهما جهد

مشكور في نشر السنة النبوية، ورفع أعلامها، ونشر كتبها، والدعوة إلى التمسك بالعقيدة الصحيحة، وإلى تبصير الأمة بها.

ولقد وفقني الله تعالى إلى أن يكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير من قسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة عن دراسة وتحقيق كتاب: الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، وكتاب: الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية للإمام أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي، وكان مما دعاني إلى اختيار هذين الكتابين أمور عدة أهمها:

١- المشاركة في إخراج وكشف كنوز الأمة الإسلامية وتراثها المجيد من العلماء والأئمة الأجلاء .

٢ - لم يسبق البحث والدراسة لهذين الكتابين، ولما جرى بين الإمامين محمد بن إسماعيل الصنعاني وأبي الحسن محمد السندي من ردود وآراء حول مسألة خلق أفعال العباد، وقد تأكد لي ذلك بعد البحث في فهرس المخطوطات والمكتبات، ومراكز البحوث والدراسات، وأقسام الدراسات العليا في الجامعات المصرية وجامعات المملكة العربية السعودية، وجامعات الجمهورية اليمنية، ومراكز ومعاهد المخطوطات في الوطن العربي، وسؤال أهل العلم والاختصاص، فعقدت العزم عليها بعد الاستخارة والاستشارة.

٣ - اختلاف الناس في مسألة خلق أفعال العباد وتردد الكثير من الأسئلة حولها، خاصة فيما يتعلق بالأفعال الاختيارية والأفعال الاضطرارية، والاحتجاج بالقضاء والقدر، أو هل الإنسان مخير أو مسير؟ فاقضى الأمر دراسة وتحقيق ذلك.

٤ - قلة الدراسات في موضوع مسألة خلق أفعال العباد وتعلقها بالقضاء والقدر، وقد يكون من أسباب ذلك ماورد من النهي عن الخوض فيه، إذ إن أي باحث في هذا الموضوع تقابله تساؤلات كثيرة، ومن أهمها ماورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهي عن الخوض في القدر، وأمره لأصحابه بعدم التنازع فيه، كما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتنازع في القدر، فغضب واحمر وجهه حتى كأنها فقى في وجنتيه الرمان، فقال: (أبهذا أمرتم أم بهذا أرسلت إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه)^(١) ومن اطلع على أي بحث يجده إما مؤيداً لإحدى الفرق المخالفة لمذهب أهل السنة، أو أن بحثه مقتصر ومؤيد لمذهب السلف، ولم أجد من ذكر أقوال الفرق في ذلك،

(١) رواه الترمذي، كتاب القدر، باب ماجاء في التشديد في الخوض في القدر: ٤/٤٤٣ رقم: ٢١٣٣. وهذا الحديث قال عنه الترمذي: (وهذا الحديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري، وصالح المري له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها).

وَمَنْ رَدَّ عَلَيْهَا، وناقشها مثل ماأورده الإمامان، رحمهما الله .

٥ - إن كتاب الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية للإمام محمد بن عبدالهادي

السندي يكاد يكون الكتاب الوحيد الذي ألفه في العقيدة، وماعداه

كان في الحديث وشروحه المعروفة.

هذه أهم الأسباب لاختياري هذا البحث.

أهمية البحث:

١- التعرف على ما ابتدع في مسألة خلق أفعال العباد من الأقوال، حتى يجتنبها

المسلم عن بصيرة، فربما ظن بعض الناس فيها الحق.

٢- الحث على ترك الجاهل التكفير من غير بصيرة، حين يعلم أنه لم يحط علما

يقينا بباهية الأقوال.

المنهج:

١- اتبعت أكثر من منهج علمي في الدراسة، بمقتضى الموضوعات التي أعالجها في مختلف الفصول والمباحث كالآتي:

- انتهجت منهج التحليل والتركيب، عند تناولي لنصوص رد الأمير الصنعاني وأقواله، ونصوص أبي الحسن السندي وأقواله.
- اصطنعت المنهج التاريخي عند بيان الحالة السياسية أو الدينية أو الثقافية التي عاش فيها الأمير الصنعاني أو أبو الحسن السندي.
- اتبعت المنهج المقارن بين أقوال الإمام الأمير الصنعاني، والإمام أبي الحسن السندي، وآراء من سبقهما من أهل السنة والسلف الصالح وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية، أوبين أقوالهم وأقوال بعض خصومهم.

٢- قمت بقراءة ماتيسر لي من كتب الإمامين، وخاصة مايتعلق بال عقيدة عند الأمير الصنعاني، وجمع المصادر والمراجع التي لها علاقة بالبحث، وكذلك قراءة جميع الرسائل العلمية التي استطعت أن اطلع عليها والتي تتعلق بالأمير الصنعاني ومنها:

- أ- ابن الأمير الصنعاني ومنهجه في الاعتقاد، رسالة ماجستير للباحث نعمان بن محمد مسعد شريان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض، قسم العقيدة

والمذاهب المعاصرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

ب- ابن الأمير الصنعاني وجهوده في الدعوة والاحتساب، رسالة ماجستير للباحث حسن بن علي قرشي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام بالرياض، قسم الدعوة والاحتساب، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣- اعتمدت في القسم الأول على المصادر الأصلية التي ترجمت للإمام الصنعاني، وكذلك الاستفادة من الرسائل السابقة عن ابن الأمير، أما الإمام أبو الحسن فلم أجد له ترجمة سوى ما ذكرته.

٤- الإشارة في الدراسة والتحقيق إلى المصدر الذي أنقل منه في الهامش وإلى اسم الكتاب، واسم المؤلف، ثم ذكر المحققين والطبعات لهذه المصادر والمراجع في أول ورودها، ثم رقم جزئه وصفحته، وفي فهرس المصادر والمراجع آخر البحث، أما إذا كان النقل بتصرف أو اختصار أو في الرجوع إلى تلك المواضيع المشار إليها، فإني أوضح ذلك، سواء كان في المطبوع أو المخطوط، والمخطوطات أشير إلى اسم مؤلفها وإلى اسمها، وإلى رقم جزئها وورقتها أو صفحتها، بالإضافة إلى ذكر مكان وجودها، ورقمها في التصنيف في أول ورودها، وفي فهرس المصادر آخر البحث.

٥- عزوت الآيات القرآنية في الدراسة والتحقيق إلى سورها بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٦- عزوت الأحاديث التي وردت في الدراسة أو التحقيق إلى مصادرها من كتب السنة، بذكر الكتاب والباب والجزء ورقم الحديث أو الصفحة.

٧- إذا كان الحديث في الصحيحين البخاري ومسلم أو أحدها اكتفيت بالعزو إليهما، لتلقي الأمة لهما بالقبول، أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإني أعزوه إلى ثلاثة مصادر فأكثر إن وجد مع الإشارة في الغالب إلى درجة الحديث.

٨- ترجمت للأعلام الذين تكرر ذكرهم في قسم الدراسة وفي قسم التحقيق في النص المحقق فقط، وذكرت مصادر ترجمة كل واحد منهم، أما في قسم الدراسة فذكرت اسم العلم كاملاً وشهرته، وتاريخ وفاته وذلك بالمتن فقط، كما ترجمت في قسم الدراسة للأعلام الذين لم يرد ذكرهم في قسم التحقيق، مع ذكر مصادر ترجمة كل واحد منهم.

٩- تركت ترجمة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، والأئمة الأربعة من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهما.

١٠- عزوت الشعر إلى قائله.

١١- شرحت الألفاظ الغريبة، وذكرت مصادرها.

١٢- عرفت بالفِرَق والطوائف والأماكن التي تكرر ذكرها في قسم

الدراسة والتحقيق، وذلك في قسم التحقيق فقط، كما عرفت بالفِرَق والطوائف والأماكن التي لم يتكرر ذكرها في أماكنها.

١٣- اعتمدت بعض الرموز في البحث على النحو الآتي:

- (مخ) تعني مخطوط. - (ف) تعني مصور على ميكروفيلم.

- (خ) تعني نسخة. - (ج) تعني الجزء.

- (ص) تعني صفحة. - (ط) طبعة. - (د) تعني دكتور.

بالإضافة إلى تحقيق الهمزة عند ورودها كما في كلمة (الفائزين).

١٤- ميزت ما أورده الأمير الصنعاني من كلام الإمام أبي الحسن

السندي في كتابه بخط أسود عريض.

١٥- قسمت المخطوط إلى صفحات في داخل النص المحقق وفق

ماورد فيه مثل: /خ ٥٩/.

١٦- كل ماورد ذكره في الهامش في قسم الدراسة من صفحات

كتاب الأنفاس الرحمانية اليمينية، أو كتاب الإفاضة المدنية في

أبحاث الإرادة الجزئية هو من صفحات قسم التحقيق وليس من

صفحات المخطوط.

١٧- وضعت فهرساً للمصادر والمراجع مرتباً حسب الحروف

الهجائية عند ورودها مرة واحدة على مداره في ختام البحث،

وفهرساً لمحتويات الدراسة والتحقيق.

١٨ - قمت بزيارة جامعة صنعاء، والمكتبة الغربية بصنعاء، ومعهد المخطوطات بصنعاء، وصورت كثيراً من المخطوطات التي اعتمدت عليها في الدراسة والتحقيق، كما زرت العلماء الأجلاء في اليمن ومنهم القاضي إسماعيل بن علي الأكوغ، الذي قدم لي النصح وساعدني في الاطلاع على ما يحويه معهد المخطوطات بصنعاء من تراث إسلامي كبير، كما استفدت كثيراً من مؤلفات فضيلة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود - حفظه الله - ومنها كتاب القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، والذي كان من أفضل وأسلم الكتب التي اطلعت عليها في مسألة القضاء والقدر نظراً لقلة الدراسات والبحوث المتكاملة في هذا الموضوع فجزاه الله كل خير.^(١)

هذا هو المنهج الذي سرت عليه في كتابة هذا البحث، وقد حرصت قدر الاستطاعة على الالتزام به والسير في ضوئه، ولقد حاولت أن التزم بالبحث العلمي البعيد عن التعصب لابن الأمير أو لأبي الحسن السندي، فأوردت من آرائها ما وقفت عليه مشفوعاً ببعض الشواهد الدالة على ذلك، مع الترجيح بذكر أقوال السلف - رحمهما

(١) القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، الدكتور عبدالرحمن المحمود، دار

الوطن، الرياض، ط ٢، ١٤١٨هـ: ١١-١٢.

الله - عند اختلاف أقوالهما.

خطة البحث: وقد جاء البحث في قسمين:

القسم الأول: الدراسة وتتكون من مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة: فتشتمل على أسباب اختيار البحث، وأهمية البحث. والمنهج

الذي سرت عليه، وخطة البحث.

والتمهيد وتناولت فيه ترجمة الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني - رحمه

الله - وتشتمل على الآتي:

أولاً: العصر الذي عاش فيه ابن الأمير.

ثانياً: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

ثالثاً: موطنه وأسرته.

رابعاً: طلبه للعلم.

خامساً: مذهبه العقدي.

سادساً: مذهبه الفقهي.

سابعاً: مؤلفاته.

ثامناً: مكانته العلمية.

تاسعاً: وفاته.

كما اشتمل على ترجمة للإمام محمد بن عبدالمهدي السندي - رحمه الله - والتي

تم نشرها في مقدمة الكتاب الثاني الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية.

اما فصول الدراسة فتناولت في الفصل الأول: مسألة خلق الأفعال.
وجاء في مبحثين:

المبحث الأول: مدار الخلاف وأصله في مسألة خلق أفعال العباد.

المبحث الثاني: منهج الإمام محمد السندي، ومنهج الإمام الأمير الصنعاني في
مسألة خلق أفعال العباد، وأسباب بحث الأمير الصنعاني في مسألة خلق
أفعال العباد.

وفي الفصل الثاني: أقوال العلماء في حقيقة أفعال العباد.
وهو مكون من مبحثين:

المبحث الأول: أنواع أفعال العباد.

المبحث الثاني: المذاهب الرئيسة في مسألة خلق أفعال العباد، اعتراض الأمير
الصنعاني على منهج الفرق في بحث المسائل التي يتعرضون لها.
وفي الفصل الثالث: حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما.
وهو مكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قول الأمير الصنعاني في حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق
بينهما.

المبحث الثاني: نفي الظلم عن الله.

المبحث الثالث: مراتب القدر ووجوب الإيمان بها.

وفي الفصل الرابع: موقف الأمير الصنعاني من نفاة القدر.

وهو مكون من مبحثين:

المبحث الأول: تكفير القدرية. وقول الإمام السندي والإمام الصنعاني في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية.

المبحث الثاني: الأدلة على أن المعتزلة قدرية وأقوال العلماء في ذلك.

القسم الثاني: التحقيق وكان تحقيق مخطوطين الأول هذا الكتاب : الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية لإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، والكتاب الثاني: الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية للإمام محمد بن عبدالهادي أبو الحسن السندي، وقد قدمت لهما بمقدمة، قارنت فيها بين ثلاث نسخ للمخطوط الأول مع الشرح والتحليل لمحتوياتهما، والثاني على نسخة واحدة والتي لم أجد سواها.

وقد رأيت نشر هذا البحث في جزئين، الجزء الأول منها ويشتمل على الدراسة وتحقيق كتاب: الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، والجزء الثاني يشتمل على الدراسة وتحقيق كتاب الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية للإمام أبي الحسن محمد بن عبدالهادي السندي.

والحمد لله على توفيقه وعونه لي، وأشكره سبحانه، وهو أحق من شكر وأثني عليه الخير كله، وهو أهل الثناء والحمد، وانطلاقاً من قول الرسول صلى الله

عليه وسلم: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس).^(١)

فإني أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة القاهرة ممثلة في القائمين عليها، على ما يبذلونه من الجهود المتواصلة لخدمة العلم وطلابه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كلية دار العلوم ممثلة في عميدها، ووكلائها، ورؤساء أقسامها، وأساتذتها جميعهم، لما شملوني به أنا وزملائي من رعاية كريمة .

كما أتقدم بوافر الثناء وأخلص الدعاء لفضيلة الأستاذ الدكتور عبداللطيف محمد العبد وكيل كلية دار العلوم لشئون الدراسات العليا والبحوث، الذي كان له الدور البارز في توجيهي للالتحاق بهذه الكلية العامرة، والذي حظيت بنصحه وإرشاده، وتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهه المستمر لي طوال فترة إعداده، وقد وسعني بحلمه وعلمه، فاستفدت منه الكثير من علمه وأسلوبه وتواضعه، ولن أنسى له فضله ورعايته، فالله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك له في وقته وعمره وعمله.

وأخيراً أقدم شكري، وفائق احترامي، إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة،

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب في شكر المعروف: ٧/١٣/١١٤، والترمذي في كتاب البر والصلة، باب في الشكر لمن أحسن إليك: ٦/٧٤ برقم ٢٠٢٠، وقال الترمذي هذا حديث صحيح، وأحمد في مسنده: ٢/٢٩٥، ٣٠٢، ٣٨٨.

أوساهم بأي مساهمة ساعدت على إخراج هذا البحث.
والله أسأل أن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يثيبهم كامل المثوبة، كما أسأله أن
يختم لنا ولهم برضاه، وأن يوزعنا شكر ما أولاه، وأسأله المزيد من نعمه،
والحمد لله أولاً وآخراً. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
والله ولي التوفيق، ، ،

ترجمة الإمام محمد بن إسماعيل الأمير

أولاً: العصر الذي عاش فيه ابن الأمير.

ثانياً: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

ثالثاً: موطنه وأسرته.

رابعاً: طلبه للعلم

خامساً: مذهبه العقدي.

سادساً: مذهبه الفقهي.

سابعاً: مؤلفاته.

ثامناً: مكانته العلمية.

تاسعاً: وفاته

أولاً: العصر الذي عاش فيه الأمير الصنعاني

أ - الحالة السياسية في اليمن

شهدت الدولة الإسلامية في القرن الثاني عشر الهجري - وبخاصة اليمن التي عاش فيها ابن الأمير - أشد حالات الفوضى السياسية والقبلية. أما السياسية فبسبب كثرة الدويلات التي كانت تغزو اليمن من حين لآخر، والنزاع بين أفراد زعماء الزيدية. وأما القبلية فلما كان يجري من المصادمات والفتن بين الدولة ورؤساء العشائر من جهة، وبين أصحاب المذاهب والفرق المتخالفة الاتجاه من جهة أخرى^(١).

وقد ساعدت بعض العوامل على ضراوة الموقف السياسي في اليمن، منها:

١ - بعده عن عاصمة الخلافة.

٢ - كثرة جباله الشاهقة المنيعة الوعرة المسالك حتى على أهلها،

فكيف بغيرهم؟

ثم إن الجزء الساحلي المواجه للبحر الأحمر هو المنفذ التجاري والمدد العسكري لملوك اليمن الأسفل، وهمزة الوصل بين اليمن والعالم الخارجي، وذلك يؤدي إلى فقدان قوتها المادية والعسكرية، وكذلك لن يتخلى عنه أهله،

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت: ٥٠٥ / ٢.

وعلى رأسهم الملوك الذين كانوا يختلفون مع الزيدية الجبلية في الأصول والفروع، ومعلوم أن الاختلاف مدعاة للقلق والاضطراب.

ب - الحالة الاجتماعية

كان عصر ابن الأمير كغيره من العصور، عاش أناس قد اختلفت طبقاتهم ودرجاتهم، وبعد تدقيق النظر والملاحظة يمكننا أن نقسم الناس في ذلك العصر إلى أربع طبقات:

١ - طبقة السادة «الهاشميين»:

ويقصد بهم المنتسبون إلى فاطمة وعلي رضي الله عنهما، وقد حصر المذهب الزيدي الهادي الإمامة فيهم^(١).

٢ - طبقة الفقهاء:

وهؤلاء يقاسمون الطبقة الأولى في الوظائف الإدارية، والقضاء، فهم يعيشون معيشة راضية، بفضل ما كان يرد إليهم من الأئمة، أو ما ينالونه من الرعايا^(٢).

٣ - طبقة المشايخ والعقال:

وهؤلاء يستمدون مركزهم من سلطانهم على القبائل التي تحت أيديهم، وكلما قويت القبيلة وانصاعت لأوامر شيخها علا شأنه^(٣).

(١) ابن الأمير حياته، وفقه، للسروري: ٨٩.

(٢) الفكر التربوي عند ابن الأمير من خلال مخطوطته: إيقاظ الفكرة لمراجعة الفكرة، قاسم بن صالح ناجي الريمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ: ٢٣.

٤ - الحرفيون والتجار والمزارعون وغيرهم:

وهم الفئة العريضة من المواطنين، وكثيراً ما تحمل بهم المظالم، وترهقهم الإتاوات^(١) والمكوس^(٢).

وإذا نظرت إلى أهل اليمن من زاوية أخرى خاصة، وجدت أنهم يتحلون بمكارم الأخلاق: كالشهامه، والغيرة، وإكرام الضيف، ومساعدة الضعيف، ومراعاة حق الجار.. إلى غير ذلك من الأخلاق الإسلامية العربية الأصيلة، ورغم كل ما في اليمن من تباين في الناحية الاجتماعية بصفة عامة فإن اليمني لا يتخلى عن الصفات العربية الأصيلة التي توارثها أباً عن جد، وتناقلها الأبناء عن الآباء، وتأصلت في نفوسهم تأسلاً وثيقاً منذ القدم.

ج - الحالة الفكرية والعلمية

من المعروف أن الناحية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية لأي زمان ومكان تؤثر تأثيراً مطرداً على الحالة العلمية.

والناظر في الوضع السياسي في اليمن - زمن الأمير - يجد أن الوضع لم يكن سهلاً ولا مستقراً نوعاً ما؛ بل تعاقب على الحكم في زمنه ستة من

(١) ابن الأمير حياته وفقه: ٨٩.

(٢) الإتاوات: الجزية والخراج، المعجم الوسيط: ٤.

(٣) المكوس: جمع مكس، إذا جبي مالاً، القاموس الوسيط: ٧٤٢.

الحكام، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاضطراب السياسي، والخلل في سدة الحكم آنذاك.

إلا أن الحركة العلمية لم تتأثر تأثراً واضحاً بهذا الاضطراب، وقد يرجع ذلك إلى عدم تعرض الحكام آنذاك للعلماء طالما لم يتعرض هؤلاء للأمور السياسية التي تمس كراسي الحكم.

والذي يطلع على تراجم العلماء في القرن الثاني عشر الهجري يقف على مجموعة أسماء علماء لا بأس بها كماً ونوعاً.

وقد برز من العلماء أسماء لها شأن في ساحة العلم، وصنفوا التصانيف التي أثرت المكتبة الإسلامية أيها إثراء.

قال الإمام الشوكاني رحمه الله في مقدمة كتابه البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: "فإنه لما شاع على ألسن جماعة من الرعاع اختصاص سلف هذه الأمة بإحراز فضيلة السبق في العلوم دون خلافها، حتى اشتهر عن جماعة من أهل المذاهب الأربعة تعذر وجود مجتهد بعد المائة السادسة - كما نقل عن البعض، أو بعد المائة السابعة - كما زعمه آخرون -، وكانت هذه المقالة بمكان من الجهالة لا يخفى على من له أدنى حظ من العلم، وأنزر نصيب من عرفان، وأحقر حصة من فهم، لأنها قصر للتفضيل الإلهي، والفيض الرباني على بعض العباد دون البعض وعلى أهل عصر دون عصر، وأبناء دهر دون دهر، بدون برهان ولا قرآن، على أن هذه المقالة المخدولة،

والحكاية المرذولة، تستلزم خلو هذه الأعصار المتأخرة عن قائم بحجج الله،
ومترجم عن كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ومبين شرعه لعباده^(١).
والذي ينظر في كتب تراجم أعلام اليمن يجد أئمة فضلاء، وعلماء بلغاء،
لهم مؤلفات كثيرة، في فنون متعددة.

(١) البدر الطالع: ١/٢ - ٣.

ثانياً: اسمه ونسبه ومولده ونشأته

اسمه ونسبه وكنيته^(١)

(١) مصادر ترجمته :

- الروض النضير في ترجمة المجتهد الكبير، شيخ الإسلام محمد بن إسماعيل الأمير، مخطوط صنعاء، غ، مجموع ٢١: ١٥٥-٢٣٤ .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني: ١٣٣/٢-١٣٩، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

- نشر العرف لنبلأ اليمن بعد الألف: ٢٩/٣-٦٩، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت دار الآداب، طبعة: ١٤٠٥هـ.

- معجم المؤلفين، لعمر كحالة: ٥٦/٩، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الأعلام، لخير الدين الزركي، ٣٦/٦، ط ١٠، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢م.

- هجر العلم ومعاقله باليمن، للقاضي إسماعيل بن الأكوغ: ٤/١٨١٥، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ١٤١٧هـ.

- المدارس الإسلامية في اليمن، للقاضي إسماعيل الأكوغ: ٢٦٥-٢٦٧، ط ٢، بيروت، ١٤٠٦هـ.

- مؤلفات بن الأمير الصنعاني، لعبد الله الحبشي، وقد ذكر الحبشي في مصادر ترجمته مراجع كثيرة أكثرها مخطوط. مجلة العرب: ص ٦٨٠-٦٨٩، الرياض، ن العدد (٩)، ربيع الأول ١٣٩٣هـ.

وقد أفردت دراسات تخصصية، ودراسات عامة عن ابن الأمير الصنعاني، منها:

- ابن الأمير وعصره صورة من كفاح شعب، تأليف خمسة من الأساتذة. الجمهورية العربية اليمنية، ط ٢، وزارة الإعلام والثقافة، ١٤٠٣هـ.

- مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني دراسة حياته وآثاره، لعبد الرحمن طيب بعكر، ط ١، مكتبة أسامة. تعز. اليمن. دار الروائع، دمشق سوريا ١٤٠٨هـ.

- الموسوعة اليمنية، إعداد وإشراف سبعة من الأساتذة، صنعاء، ط ١، مؤسسة العفيف الثقافية، ١٤١٢هـ.=

قال الإمام الشوكاني في اسم ابن الأمير ونسبه:

السيد / محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين بن شرف الدين بن صلاح بن الحسن بن المهدي بن محمد بن إدريس بن علي بن محمد بن أحمد بن أحمد بن يحيى بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن الحسن بن عبدالرحمن بن يحيى بن عبدالله بن الحسين بن القاسم بن إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم؛ الكُحْلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير^(١).

وقيل عن محمد بن إسماعيل: الأمير: نسبة إلى أحد أجداده وهو: الأمير الكبير الشهير يحيى بن حمزة بن سليمان، المتوفي بكحلان سنة ٦٣٦هـ^(٢).

= ابن الأمير الصنعاني ومنهجه في الاعتقاد، نعمان بن محمد شريان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤١٧هـ.

- الفكر التربوي عند ابن الأمير من خلال مخطوطته: إيقاظ الفكرة لمراجعة الفكرة، إعداد: قاسم بن صالح ناجي الريمي، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٩هـ.

ولقد ترجم لابن الأمير عدد ليس بقليل من معاصريه ومن بعدهم، إلا أن أكثر المصادر مخطوطة أو غير متيسرة، وقد اعتمدت على مصدرين أساسيين هما:

١. البدر الطالع للإمام الشوكاني.
٢. نشر العرف، لزبارة، فإن زبارة قد اطلع على عدد غير قليل من المخطوطات زيادة على ما في البدر الطالع، ومن جاء بعده لم يخرج عما نشر في العرف.

(١) البدر الطالع، للشوكاني: ١٣٣/٢

(٢) نشر العرف، لزبارة: ٢٩/٣.

وقيل عنه: ابن الأمير. وهو الأشهر ؛ لأنه قد ورد ما يؤيده من شعره حيث قال:

جَهُولٌ بِأَوْلَادِ الْبَتُولِ وَحِيدٌ يقول ومن ذا ابن الأمير مُحَدُّ^(١)
وقوله:

وقلتم بأن ابن الأمير محمداً يخالف أهل البيت من غير مسعد^(٢)
(والحسني): نسبة إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما^(٣).

(واليميني): نسبة إلى اليمن، إذ هي الموطن ودار الإقامة.

(والكحلاني): نسبة إلى كحلان - بضم الكاف وسكون الحاء المهملة وآخره
نون على وزن عثمان - وهي مدينة جبلية على ثلاث مراحل من صنعاء شمالاً
إلى الغرب بها كان مولده^(٤).

(١) ديوان بن الأمير : ١٨٥ .

(٢) ديوان بن الأمير : ١٨٨ .

(٣) الحسني: بفتح الحاء والسين المهملتين وفي آخره نون، هذه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله
عنها. اللباب في تهذيب الأنساب، لغبن الأثير الجزري ؛ أبو الحسن علي الملقب عز الدين: ١/٣٦٦. دار
صادر. طبعة ١٤٠٠هـ

(٤) نشر العرف، لزيارة : ١/٧٩٧ .

وقال عبد الرحمن بعكر: مسكن الأسرة الأميرية بقرية تعرف (بحودمر) من جهة كحلان تاج الدين،
الواقعة شمالي غرب صنعاء، وهي منطقة غنية بجمال الطبيعة، معروفة بنقاء جوها، وحسن موقعها. انظر:
مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي، حياته وأثاره: ٥١ .

(والصنعاني):نسبة إلى صنعاء المدينة التي نشأ بها، وكانت وفاته بها،

ف قيل:الصنعاني النشأة والوفاة.

ويكنى:بأبي إبراهيم، لاسم ابنه الأكبر.

وكان يلقب بالبدر لتصدره في العلم، وعلو مكانته فيه^(١).

مولده ونشأته

مولده:

قال الإمام الشوكاني: ولد يوم الجمعة في نصف جمادى الآخرة سنة ١٠٩٩هـ

بـكحلان^(٢).

أما عن نشأته :

فقد انتقل والده إلى صنعاء في عام ١١٠٧هـ، وابنُه معه، ونشأ بها،

وتعهد والده بالتربية والتعليم حتى أتم حفظ كتاب الله، ثم جدَّ هو في طلب

العلم الشرعي، ولازم العلماء كثيراً، فنشأ في أثواب العفة والنجابة، متأهلاً

لاستجماع الخلال الشريفة، حتى تخرج عليهم فاضلاً يشار إليه بالبنان^(٣).

(١) هجر العلم ومعاقله في اليمن، للأكوع: ٤/ ١٨١٥، وابن الأمير حياته وشعره، للحكمي: ٣٣.

(٢) البدر الطالع: ٢/ ١٣٣.

(٣) نشر العرف: ٣/ ٣٠. والصنعاني وكتابه توضيح الأفكار: ١٦.

ثالثاً: موطنه وأسرته:

استوطن ابن الأمير رحمه الله اليمن، وهو موطن آبائه وأجداده، فصنعاء وغيرها من مدن اليمن مشتهرة بكثرة العلماء وطلاب العلم، واليمن قطر واسع مستطيل الشكل، يقع في الزاوية الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية^(١).

وقد حج ابن الأمير أربع حججات:

الأولى: سنة ١١٢٤ هـ.

الثانية: سنة ١١٣٢ هـ.

الثالثة: سنة ١١٣٤ هـ.

الرابعة: سنة ١١٣٩ هـ^(٢).

أما أولاد البدر الأمير:

فيقول صاحب نشر العرف: خلف السيد محمد بن إسماعيل الأمير رضي الله عنه ثلاثة أولاد تقاسموا فضائله:

- فإبراهيم، المتوفى بمكة سنة ١٢١٣ هـ ورث براعة والده وفصاحته وقوة استنباطه للأحكام من الأدلة^(٣).

(١) ابن الأمير الصنعائي ومنهجه في الاعتقاد، لنعمان شريان: ٦٥ / ١ .

(٢) نشر المعارف: ٣١ / ٣ .

(٣) المصدر السابق: ٦٨ / ٢ .

ولد إبراهيم سنة ١١٤١هـ، فكان أول مولود لأبويه، ولم يكن والده موجوداً بصنعاء، وإنما كان مقيماً بشهارة، فنقل جده إسماعيل بشراه إلى ابنه البدر، فتلقى تلك البشرى الكريمة بالثناء على الله، والدعاء إليه أن ينبت مولوده نباتاً حسناً، فاستجاب الله لدعاءه، وحقق رجاءه^(١).

وعندما عاد البدر الأمير إلى صنعاء سنة ١١٤٨هـ، كان ابنه إبراهيم في السابعة من عمره، فعلمه القرآن، وحب سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فأخذ عن أبيه أكثر مؤلفاته، وبرز في علوم التفسير والحديث واللغة، فكان آية في جمال الأداء، ونفاذ النبوة إلى القلوب عند ترتيله لأي الذكر الحكيم^(٢).

قال صاحب نيل الوطر عن إبراهيم: عالم الدنيا وحافظها، وخطيب الأمة وواعظها^(٣).

وقد استنابه والده في الخطابة، ونظارة الوقف بصنعاء لما عزم على الرحيل إلى تعز ومن مشايخه: السيد العلامة يوسف بن الحسين بن أحمد زبارة^(٤)، وأجازته إجازة عامة.

(١) مصلح اليمن، لعبد الرحمن بن بعكر: ١٦٧.

(٢) نيل الوطر، لزبارة: ٢٨/١، ومصلح اليمن: ١٦٩.

(٣) المصدر السابق: ٦٨/٢.

(٤) السيد يوسف بن الحسين بن أحمد زبارة، العلامة الفهامة، إمام أهل النسك والعبادة، من أهل الورع والتقشف والزهادة، توفي سنة ١١٧٩هـ، وملحق البدر الطالع لزبارة: ٢٣٨/٢.

ولإبراهيم منزلة خاصة في نفس أبيه، فمن راجع الديوان يجد أنه يلهج بإبراهيم وحده، ويقارضه الثناء، ويجزل له في الدعاء.

وقد خلف إبراهيم آثاراً جليلة نافعة، منها:

- فتح الرحمن في تفسير القرآن بالقرآن^(١).

- الفلك المشحون في شرح أسماء من يقول للشيء كن فيكون^(٢).

- فتح المتعال الفارق بين أهل الهدى والضلال^(٣).

وله مصنفات أخرى في ترجمة والده وذكر شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، وقد رحل في آخر حياته إلى مكة واستوطنها حتى توفاه الله في شهر شوال ١٢١٣هـ، عن اثنتين وسبعين سنة، مخلفاً من الأبناء: علياً، ويوسف. وقد سارا سيرة والدهما وجدتهما^(٤).

أما الابن الثاني لابن الأمير فهو: عبدالله.

وقد ولد في شوال ١١٦٠هـ، فاخصه والده بالعناية الفائقة، والملازمة الدائمة، فحفظ على يديه القرآن الكريم منذ الصغر، وجمع مؤلفاته، وساعد على ملازمة ضبطها ومقابلتها، كما تلقاها عن أبيه علماً وعملاً.

(١) مخطوط، فهرس الجامع الكبير : ٢٤ . قسم تفسير، ويقع في ٣٠٣ ورقة.

(٢) ذكره زيارة في نيل الوطر: ٢٨/١ .

(٣) المرجع السابق : ٢٨/١ .

(٤) البدر الطالع : ١/٤٢٠ . ونيل الوطر: ٢/١١٠، ٤١٤ .

وقرأ على عدد من كبير من علماء عصره في بلده وفي خارج بلده، وأخذ من عدد كبير منهم إجازات متعددة في فنون مختلفة، وقد رحل إلى مكة والمدينة من أجل طلب العلم، وأخذ إجازات من علماء مكة.

وعبدالله بن الأمير قد وقف عصره على خدمة الكتاب والسنة، وكان أحب الألقاب إليه أن يذيل إجازاته لطلابه بهذا اللقب: خادم السنة، ومن يشابه أباه فما ظلم^(١).

وبرع في النحو والصرف والمعاني والبيان والأصول والحديث والتفسير، وهو أحد العلماء المفيدين، العاملين بالأدلة، الراغبين عن التقليد، مع قوة ذهنه، وجودة فهمه، ووفارة ذكائه، وحسن تعبيره، وخبرته بمسالك الاستدلال، وله اشتغال بالعبادة، ودراية كاملة بمؤلفات والده ورسائله وأشعاره، وهو الذي جمع شعره في مجلد. وقد نظم "بلوغ المرام"، وسمى منظومته: فتح السلام^(٢)، تزيد أبياتها على تسعمائة وخمسين بيتاً، وله جوابات في مشكلات وفتاوى، وله نظم كنظم العلماء.

وقد توفي - رحمه الله - سنة ١٢٤٢ هـ^(٣).

أما الابن الثالث لابن الأمير فهو: القاسم بن محمد :

(١) مصلح اليمن: ١٧٦ .

(٢) مخطوط، فهرس الجامع الكبير: ٨١٤، مجموع: ٢٤٣، من: ١٤٦-١٧٧.

(٣) البدر الطالع: ٣٩٦/١ .

ولد سنة ١١٦٦ هـ.

قال عنه الشوكاني: ابن العلامة الكبير البدر.. له ذهن دقيق، وفكر عميق،
وفهم صحيح، وفطنة زائدة، وقد برع في علوم الاجتهاد، وعمل بالأدلة، وله
صلاح تام، وهدى حسن، وعبادة وزهاده.

أخذ العلم من جماعة من العلماء منهم: والده، وأخوه عبدالله، وعن جماعة
من أهل بلده.

وقد انتقل رحمه الله إلى جوار ربه في سنة ١٢٤٦ هـ، بالروضة من أعمال
صنعاء عن ثمانين سنة، وقبره بالقرب من قبر أخيه عبد الله، بمقبرة حمزة
المعروفة بالروضة^(١).

هذا عن أسرة ابن الأمير، وكما رأيت فكلهم طلاب علم وعلماء وأدباء،
كما أن له تلامذة نبلاء علماء رحمهم الله تعالى، ورحم كل علماء الأمة.
رابعاً: طلبه للعلم:

نشأ ابن الأمير نشأة صالحة، فقد تلقى الأدب والعلم على يدي والده
الذي أحسن تربيته أيما إحسان.

وقد أخذ مبادئ القراءة والكتابة بمدينة كحلان، ثم انتقل مع أبيه إلى
صنعاء سنة ١١١٠ هـ، فآتم حفظ القرآن عن ظهر قلب، وأخذ عن والده في

(١) البدر الطالع: ٥٣/٢، ونيل الوطر: ١٨٠/٢.

الفقه والنحو والبيان، والأساس في أصول الدين للإمام القاسم، ومجموع الإمام زيد بن علي في الحديث، وغيره من كتب أهل البيت.

واشتغل بالقراءة في مختصرات كتب النحو، وأخذ عن السيد صلاح بن حسين الكحلاني في شرح الأزهار، وأخذ بصنعاء عن المولى زيد بن محمد بن الحسن ابن القاسم في النحو شرح ملا جابي على الكافية وحواشيه، وشرح القلائد للنجري، و حاشية السيد الحسن الجلال عليه، و شرح الإيجاز لشيخه زيد بن محمد في علم البيان وأدب البحث وغيرها.

وأخذ عن القاضي علي بن محمد العنسي الصنعاني في النحو والمنطق والفقه، وأخذ عن السيد الحافظ هاشم بن يحيى الشامي في علم الجدل، وعن السيد الزاهد صلاح بن الحسين الأخفش في المناهل في التصريف، و شرح الخبيصي، وفي شرح الرضى في النحو وغيرها.

وعن السيد عبد الله بن علي الوزير الصنعاني الشرح الصغير في المعاني والبيان و حاشية اليزدي في المنطق، و شرح القلائد في علم الكلام، و شرح الغاية في أصول الفقه.

وعن الشيخ عبد الخالق بن الزين المزجاجي الزبيدي عند قدومه إلى صنعاء جميع صحيح مسلم، وفي صحيح البخاري، وسنن أبي داود، وأجازته^(١).

(١) نشر العرف: ٣٠ / ٣ .

رحلاته للحج وطلبه العلم في الحجاز:

لم تقتصر دراسة ابن الأمير على العلماء في اليمن، بل رحل في سبيل ذلك إلى مكة المكرمة، والمدينة، فتتلمذ على علماء الحرمين، وأخذ عنهم، وجلس إليهم، وكان شغله الشاغل طلب الحديث الذي هو سنة المصطفى ﷺ ومشافهة أئمة، وفي ذلك قال:

ليت شعري هل في الوجود إمام حافظ مثل مسلم والبخاري
كنت أعملت في لقاء المطايا سائراً في مهامه وقفار
وبذلت النفيس في الأخذ عنه سارحاً بالأوطان والأوطار^(١)

ولقد رحل ابن الأمير إلى الحجاز حاجاً أربع مرات، وفي كل مرة يستغل وجوده هناك فينهل من علماء مكة والمدينة، ويتتلمذ عليهم، ولم يقنع ابن الأمير ببسائط العلوم؛ بل امتدت تطلعاته الفكرية إلى أمهات الكتب الإسلامية.

وقد حج ابن الأمير أول حجة في سنة ١١٢٤هـ، واستقر مدة من الزمن يطلب العلم على عدد من الشيوخ، منهم: خطيب المسجد النبوي الشيخ عبد الرحمن بن أبي الغيث، وأخذ عنه أوائل الصحيحين وغيرهما، وأجازه إجازة عامة. وأخذ عن الشيخ طاهر بن إبراهيم بن حسن الكردي المدني.

(١) الديوان، لابن الأمير: ٢٠٩.

وحج الحجة الثانية سنة ١٣٢ هـ، وزار المدينة، واجتمع فيها بالشيخ الحافظ أبي الحسن بن عبد الهادي السندي، صاحب كتاب الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية الذي قمنا بتحقيقه، وكانت بينها مباحثة ومراسلة علمية، منها كتاب الأنفاس الرحمانية في الإفاضة المدنية الذي هو معنا الآن وقد قمنا بتحقيقه، ورجع إلى صنعاء في ربيع سنة ١٣٣ هـ، فعكف على نشر السنة النبوية والتدريس والفتيا والتأليف والإرشاد.

ثم حج الحجة الثالثة في سنة ١٣٤ هـ، واجتمع في الحجاز بالشيخ العلامة الأشبولي، والسيد العلامة عبد الرحمن بن أسلم وغيرهما، وقرأ على الشيخ العلامة محمد بن أحمد الأسدي شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، وشرع في تأليف حاشيته عليه المسماة ب: العدة على شرح العمدة، وقرأ في علم التجويد على الشيخ المقري الحسن بن حسين شاجور، وأخذ عن الشيخ سالم بن عبد الله بن سالم البصري في مسند الإمام أحمد بن حنبل، وفي صحيح مسلم، وإحياء علوم الدين ثم رجع صنعاء وأحيا السنن، واستمر على التدريس في التفسير وغيره.

أما حجته الرابعة في سنة ١٣٩ هـ، فقد اجتمع بالمحققين، وأقام مدة بالطائف بعد الحج، ثم رجع عن طريق الحجاز.

وإلى هذا الحد كان ابن الأمير قد بلغ في العلم شأواً بعيداً لا يستطيع أن ينافس فيه منافس، فهو واسع الاطلاع، دقيق النظر في شتى المسائل العلمية

اللغوية والدينية، ولقد استفاد فائدة كبيرة من رحلاته إلى الحجاز، ومن شيوخه الذين التقى بهم، وتلمذ عليهم، إذ شجعوه على نشر السنة في الديار اليمنية، والتحرر من المذهبية الضيقة، وإحداث حركة علمية حقيقية عن طريق توليه التدريس، واحتضانه طلاب العلم الناهين.

شيوخه وتلاميذه:

أولاً: شيوخه:

لقد تتلمذ ابن الأمير الصنعاني على نخبة من علماء اليمن في صنعاء وغيرها من المدن والهجر، وأخذ منهم العلم في شتى الفنون، وحصل على إجازات متعددة منهم ومن علماء مكة والمدينة، وممن التقى بهم في رحلاته للحج.

ومن شيوخه في اليمن:

- والده: العلامة إسماعيل بن صلاح الأمير، ت ١١٤٦ هـ.
- العلامة السيد صلاح بن الحسين الكحلاني، ت ١١٦٨ هـ.
- العلامة الكبير زيد بن محمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد، ت ١١٢٣ هـ.
- العلامة القاضي علي بن محمد العنسي الصنعاني، ت ١١٣٩ هـ.
- السيد الزاهد حسين صلاح بن الحسين الأخفش الصنعاني، ت ١١٤٢ هـ.

- العلامة السيد الحافظ هاشم بن يحيى الشامي، ت ١١٥٨ هـ.
- العلامة السيد عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الإله، المعروف بالوزير الصنعاني، ت ١١٤٧ هـ، وقيل ١١٤٤ هـ.
- العلامة عبد الخالق بن الزين بن محمد بن الصديق المزجاجي الحنفي الزبيدي، ت ١١٥٢ هـ.

أما شيوخه في بلاد الحرمين فمنهم:

- الشيخ عبد الرحمن بن الخطيب بن أبي الغيث.
- الشيخ طاهر بن الحسين الكردي المدني.
- الشيخ الحافظ أبي الحسن بن عبد الهادي السندي، ت ١١٣٨ هـ، وقد رد الأمير الصنعاني على كتابه: الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية، وبذلك يعتبر الأمير الصنعاني تلميذ الإمام أبي الحسن السندي.
- الشيخ العلامة الأشبولي، التقى به ابن الأمير في حجته الثالثة في سنة ١١٣٤ هـ.

- السيد عبد الرحمن بن أسلم، التقى به ابن الأمير في حجته الثالثة.
- العلامة محمد بن أحمد الأسدي، مفتي مكة، ت ١١٣٧ هـ.
- الشيخ سالم بن عبد الله بن سالم البصري، ت ١١٦٠ هـ.
- الشيخ المقرئ الحسن بن حسين بن شاجور.

ثانياً: تلامذته:

لقد بدت عبقرية ابن الأمير العلمية في وقت مبكر من عمره، فحاز إعجاب شيوخه الذين رأوا فيه سمات العلم والعلماء، وما هي إلا سنوات قليلة وإذا طلاب العلم حوله ينهلون من علمه.

ولم يكن ابن الأمير أثناء طلبه للعلم حامل الذكر، بل كان محل ثناء مشايخه، ومرجع زملائه في كل معضلة علمية، شأنه في ذلك شأن النابغين في كل زمان.

ومن أوائل من أخذ عنه رجل من الحجاز اسمه: محمد بن سالم الحسائي، كان قد وصل إلى صنعاء سنة ١١٢٢هـ، وقرأ عليه شرح العمريطية في النحو، وقرأ عليه أيضاً قواعد الإعراب الكبرى لابن هشام، وطلب من البدر الأمير نظمها، فنظمها نظماً بديعاً حلواً ضابطاً لقواعدها. وقد سافر هذا التلميذ إلى الحجاز والعراق، وعرض النظم على بعض العلماء في هذين القطرين، ولم تنزل مكاتبته إلى ابن الأمير مستمرة، ووصل منه كتاب من بغداد فيه أنه شرح بعض علمائها المنظومة المذكورة، وواعد بإرسالها، ولكن الذي حدث أن توفي هذا التلميذ غريقاً في البحر - رحمه الله -، وطويت معه أخبار هذا الكتاب^(١).

(١) نشر العرف: ١٦٤/٣ .

واشتهر فضل ابن الأمير في الأقطار، كما اشتهر في اليمن، ناشراً للعلم والسنة، داعياً إلى العمل بهما، وإلى نشر كتب الحديث، حتى اشتغل الناس بهما، وتنافسوا فيها.

وفي (شهارة) لازم التدريس والإفادة والفتيا والتأليف، ولما رجع إلى صنعاء عكف على التدريس والتأليف والإرشاد، وكان يحضر مجلس تدرسه كل ليلة بين العشاءين العامة والعلماء، وكان يلقي بعد صلاة العصر من كل يوم بعض الدروس^(١).

وقد ذكر ابن الأمير في كتابه فتح الخالق ما حدث له فقال: "ثم خرجت سنة تسع وثلاثين إلى مكة المشرفة، ثم عدت وبقيت في شهارة سبع سنين، ثم عدت إلى صنعاء، وأمرنا المنصور بالله بالخطابة في جامع صنعاء، ثم بالتدريس، فدرسنا في جامع الجامع الكبير الترغيب والترهيب للحافظ المنذري و الشفا للقاضي عياض، وغيرها، فلذا قلت:

وظلعت بها شمس الحديث فأقشعت ظلم ابتداع ما لها من راق

فهدى الإله إلى الحديث جماعة فازوا به إذا وفقوا لوفائي

ولما درسنا في تفسير القرآن في الجامع الكبير تفسيراً ممزوجاً بتعليم الواجبات والوعظ، وانتفعت به الأمم إلى الآن - والله الحمد - وكان تدريساً على الكرسي نحو خمس سنين، وكان يحضره أمم من العباد من العلماء

(١) نشر العرف: ٤٠/٣ .

الأعيان، ومن الصلحاء وسائر التابعين للإحسان، ينيفون عدداً على ألف إنسان، وأثنى على تلك القراءة كل من له علم وإيمان..^(١) وقد تتلمذ على ابن الأمير خلق كثير، نكتفي بالإشارة إلى أشهرهم، وأكثرهم ملازمة له وأخذاً عنه:

- ابنه الأكبر: إبراهيم بن محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير، ت ١٢١٣ هـ.
- ابنه: عبد الله بن محمد، ت ١٢٤٢ هـ.
- ابنه: القاسم بن محمد، ت ١٢٤٦ هـ.
- عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر بن الناصر بن عبد الرب الكوكباني، ت ١٢٠٧ هـ، والذي يعتبر من أشهر تلاميذ ابن الأمير، وهو شيخ العلامة المجدد، محمد بن علي الشوكاني.
- إسحاق بن يوسف بن المتوكل على الله إسماعيل بن الإمام القاسم، بن محمد، ت ١١٧٣ هـ.
- أحمد بن محمد بن عبد الهادي بن صالح بن عبد الله بن أحمد قاطن، ت ١١٩٩ هـ.
- إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن المهدي أحمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد، ت ١١٩٤ هـ.
- محمد بن حسي الحوثي ثم الصنعاني، ت ١٢٠٧ هـ.

(١) فتح الخالق: ٢٦٢-٢٦٥.

- محمد بن هاشم يحيى الشامي، ت ١٢٠٧ هـ.
- إسماعيل بن علي بن حسن بن حميد الدين، ت ١١٦٠ هـ.
- الحسن بن إسحاق بن المهدي أحمد بن الحسن، ت ١١٦٠ هـ.
- الحسين بن يحيى الديلمي الذماري، ت ١٢٤٩ هـ.
- الحسن بن أحمد بن الحسن الأنسي الذماري، ت ١١٦٩ هـ.

خامساً: مذهبه العقدي

قبل أن نحكم على عقيدة شخص من الأشخاص، أو علم من الأعلام، ومنهم هذا الإمام - الصنعاني رحمه الله -، أرى لزاماً أن أبين موقفه من مسائل العقيدة، هل هو متبع فيها عقيدة السلف، أو متبع لعقيدة المخالفين؟، وقوله في الفرق المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة .

موقفه من توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية من خلال كتابه تطهير الاعتقاد إن المطلع على كتاب تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد للإمام الصنعاني، يعلم علم اليقين مدى تبخر هذا الإمام، وصفاء عقيدته في توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، ويعتبر الصنعاني بهذا الكتاب الذي تحدث فيه عن معنى (لا إله إلا الله) من البارزين في حمل لواء الدعوة إلى التوحيد لله، ونبذ البدع والضلالات، والشرك والخلافات في القرن الثاني عشر الهجري .

ويظهر أن السائرين على منهج السلف، المتأخر يستفيد من المتقدم، وهذا دليل واضح على اجتماعهم، وأخذهم من منبع واحد هو الكتاب والسنة، كما استفاد الإمام الصنعاني من شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما .
وهذه بعض النصوص من كتابه تطهير الاعتقاد:

قال رحمه الله: الأصل الثالث: التوحيد قسماً:

القسم الأول:

توحيد الربوبية والخالقية والرازقية ونحوها: ومعناها أن الله وحده هو الخالق للعالم، وهو الرب لهم، والرازق لهم، وهذا لا ينكره المشركون، ولا يجعلون لله فيه شريكاً؛ بل هو مقرون به.

القسم الثاني:

توحيد العبادة: ومعناه: أفراد الله وحده بجميع أنواع العبادات، فهذا هو الذي جعلوا فيه الشركاء . ولفظ (الشريك) يشعر بالإقرار بالله تعالى، فالرسل عليهم السلام بعثوا لتقرير الأول، ودعاء المشركين إلى الثاني.^(١)

فيتضح من هذا جهد الإمام الصنعاني في بيان هذه الحقيقة خير بيان، وهو أمر عزيز وجوده وتحققه في الوقت الذي ظهر فيه الصنعاني - رحمه الله -، ومع هذا الخير العظيم الذي كان عليه في نصرة العقيدة، ونصر السنة، ورد

(١) تطهير الاعتقاد: ٧-٨ .

البدع والأهواء، إلا أنه لم يسلم من الوقوع في بعض ضلالات أهل البدع،
ويتضح ذلك من خلال الأمر الثاني ألا وهو:

- مآظهر في ديوانه الذي جمع بعد وفاته من أحد أحفاده، وقد جاء فيه بعض الأبيات التي تخالف ما ذكره في كتابه تطهير الاعتقاد، حيث ظهر فيها جلياً الاستغاثة بغير الله.
- ومن أمثلة ذلك قوله:

ويا سيد الرسل الكرام شفاعة أفوز بها في يوم حشري والنشر^(١)
وقال أيضاً:

يا خاتم الرسل الكرام إغاثة تظفي من القلب إتهاب غليله
وشفاعة في يوم يبدو كل ما كسب الفتى بدقيقه وجليله^(٢)
وقال أيضاً:

فيا رب بالمختار من آل هاشم أقل عثرات لا تكاد تقال^(٣)
هذا ومن الملاحظ على الأبيات المتقدمة الإيغال في الضلال،
والإغراق في الباطل، مما يتنافى مع مكانة هذا العالم، وعلمه بالكتاب والسنة،
وعقيدة سلف الأمة، وبخاصة ما قرره في كتابه تطهير الاعتقاد، وكتاب

(١) الديوان: ٢٣٦ .

(٢) الديوان: ٣٣٨ .

(٣) الديوان: ٣٤٠ .

الإنصاف، وغيرهما من كتبه، ومن ذلك قوله في الإنصاف: ".. وكذلك أصحابه من بعده، لا يعلم عن أحد منهم أنه استغاث به صلى الله عليه وسلم بعد موته، ولا يمكن أحد أن يأتي بحرف واحد عن الصحابة في أنه قال: "يا رسول الله، ويا محمد مستغيثاً به عند شدة نزلت به؛ بل كل يرجع عند الشدائد إلى الله تعالى"، ولهذا تشكك بعض المشايخ من نسبة هذه الأبيات إليه، وعلى كل فإن الديوان الذي جُمع فيه شعره بعد وفاته يحتاج إلى تحر دقيق، وتوثيق متقن لتحقيق صحة نسبة جميع ما فيه للصنعاني -رحمه الله-^(١). علماً أن كتاب تطهير الاعتقاد من آخر مؤلفات الصنعاني بعد أن نضج فكره.

موقفه من علم الكلام والمتكلمين:

وقف الإمام الصنعاني -رحمه الله- موقف المحارب لعلم الكلام، وبين فساد منهج المتكلمين في أكثر من موطن في كتاب الإنصاف، وقال في كتابه إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة: ".. فإذا نظرت مبادئ كلامهم في علم الكلام، وكتب الحكمة في الزمان والمكان، رأيت محارات يظلم منها القلب الحي، ولا يقف منها على شيء ولكنهم خفوا عند رؤية كلام الفلاسفة، وجعلوه عنواناً لأصول الدين"^(٢).

(١) مقدمة تحقيق كتاب: الإنصاف وحقيقة الأولياء ومالهم ن الكرمات والألطف، تحقيق عبدالرزاق

بن محسن العباد، ط ١، دار ابن عفان ١٤١٨ هـ: ١٧-١٨ .

(٢) إيقاظ الفكرة: ١/ ٢٩٥ .

موقفه من الأسماء والصفات:

إن موقف الصنعاني من الصفات هو موقف العالم المسلم، الذي يثبتها من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل، لذا نجده يصدر بحثه في كتاب إيقاظ الفكرة الذي هو من أوائل مؤلفاته - رحمه الله - : "قد علم من الدين ضرورة أن لله أوصافاً كلها أوصاف كمال، قال جل جلاله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(٢)، فالإيمان بها واجب على جميع العباد، والنكير متعين على من جحدها، أو ادعى أن فيها اسم ذم لله تعالى، ومنها ما ثبت في الأحاديث، فمن عرف صحة الحديث المفيد لذلك وجب عليه الإيمان به"^(٣).

ثم ذكر مذهب السلف في المسألة، ومن خالفهم مع الرد عليهم بكلام ابن القيم الذي أبطل تأويلهم من ستة أوجه، وبكلام ابن تيمية أيضاً، فهو مبحث نفيس.

(١) سورة الأعراف، آية: ١٨٠ .

(٢) سورة الإسراء، آية: ١١٠ .

(٣) إيقاظ الفكرة: ٧٠-٧١ .

موقفه من الأمور الغيبية:

للمؤلف كتاب في هذا الباب اسمه: جمع الشتيت شرح أبيات التثيت، وهو بصدد الحديث عن سؤال الملكين، وما يتعلق بأمور الآخرة: ... فيجب قبول ما أخبر به من أمور الدارين، وتلقيه بالتصديق، وحمله على اللغة العربية من غير تحريف ولا فتح باب ...، فإن فهمت المقالة فيا حبذا، وإن لم تفهم فلا تقل نتأوله بكذا ولا بكذا، بل نكل فهمه إلى قائله، وتتهم فكرك القاصر، وتساءل الله أن يعلمك ما لم تعلم، فهو على كل شيء قدير ...، وما أحسن ما قاله ابن القيم -رحمه الله-: ينبغي أن يفهم عن رسول الله ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمل، ولا يقصر به عن مراده، وما قصد به من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله.

ثناؤه على أئمة أهل السنة والجماعة:

من المعلوم من علامات أهل البدع والضلال الواقعة في أهل السنة وتنقيصهم، ورميهم بما ليس فيهم، حقداً وبغضاً، وهذا شأن المبتدعة في كل زمان ومكان، ومن هنا نجد أن الإمام الصنعاني -رحمه الله- قد أثنى كثيراً على ابن تيمية، وابن القيم، وابن الوزير، فوصف ابن تيمية بـ (العلامة شيخ الإسلام)، ووصفه بتبحره في العلوم، وسعة إطلاعه على أقوال السلف

والخلف، وقال أيضاً: " قال شيخ الإسلام ابن تيمية المتفق على إمامته في علوم العقل والنقل - رحمه الله - "... . "

فها هي الأصول والقواعد التي كان عليها الصنعاني، والتي دعا إليها وسار عليها من خلال ما سطره في كتبه.

ومما قاله الصنعاني - رحمه الله - في نشر دعوة التوحيد في بلده، وما ناله في سبيل ذلك: " وكنتُ قلتُ أبياتاً إلى إخواننا من أهل مكة المشرفة، أصف لهم الواقع وأستمد دعاءهم، وأذكر لهم ما نقم منا أهل جهتنا، وهو دعواهم أنا خالفنا أهل البيت في مذهبهم، وأنهم يرموننا بمخالفتهم منذ أربعين سنة، بسبب اشتغالنا بنشر السنة وإعلائها، وأوضححت في الأبيات أن مذهبهم هو الذي اتبعناه، وأرسلنا بعد أن منَّ الله علينا - وله الحمد - بالخروج من القصر، ولنا في نشر السنة النبوية من سنة ١١٣٢ هـ والله الحمد، وقد نشرها تلاميذنا في الجهات والحمد لله كثيراً بكرة وأصيلاً" (١).

(١) ديوان الأمير: ٣٣٤ .

سادساً: مذهبه الفقهي

لم يكن ابن الأمير متمذهباً لا بالمذهب الزيدي ولا بغيره، بل كان من الأئمة المجتهدين، الذين يدورون مع الدليل حيث دار، وأكبر دليل على ذلك كتابه سبل السلام وما به من ترجيحاته لما ظهر له، وهو مخالف لمذهب الزيدية والهادوية وغيرها.

وقد ظهر ذلك جلياً أيضاً في أشعاره، في بيان غربته بين أهله وعشيرته، وذلك عندما نبذ التقليد والتعصب المقيت من أهل المذهب، ويتضح ذلك كثيراً من خلال ماورد في رسالته التي معنا الآن الأنفاس الرحمانية في أبحاث الإفاضة المدنية.

قال الإمام الشوكاني: "إذا بلغ بعض معاصريهم إلى رتبة الاجتهاد، وخالف شيئاً باجتهاده جعلوه خارجاً عن الدين، وهكذا شأن غالب أهل اليمن مع علمائهم"^(١).

وقال أيضاً: "والزيدية مع كثرة فضلائهم، ووجود أعيان منهم في كل مكرمة على تعاقب الأعصار، لهم عناية كاملة، ورغبة وافرة في دفن محاسن أكابرهم، وطمس آثار مفاخرهم، فلا يرفعون إلى ما يصدر عن أعيانهم من نظم، أونثر، أو تصنيف رأساً"^(٢).

(١) البدر الطالع: ١٣٥/٢ .

(٢) المصدر السابق: ١/٥٩-٦٠ .

وابن الأمير رحمه الله واحد من الذين خرجوا من المذهب الزيدي، مثل ابن الوزير، والمقبلي، والشوكاني.

قال القاضي إسماعيل بن الأكوغ: "... واعتقادهم أن مؤلفيها ما يزالون زيديين، وهذا وهم كبير، فهؤلاء الأعلام المذكورون - ابن الوزير والمقبلي وابن الأمير، والشوكاني - قد قطعوا صلتهم بالمذهب الزيدي الهادي بعد أن نبذوا التقليد، وإنهم إن نسبوا إلى الزيدية فإنما تلك النسبة بحكم صلة منشئهم على هذا المذهب في مراحلهم الأولى لطلب العلم"^(١).

وقد صور ابن الأمير - بشعره - أنه غريب بين أهله، وفي بلده، وذلك لأنه خالفهم فيما اعتادوه في كثير من الأمور حتى قال:

غريبٌ بين أوطاني وأهلي وفي وطني وعند أبي وأمي
دعوتُ إلى طريقة خير هاد فهل ناديتُ في آذان صم"^(٢)

فمن هنا نعلم أن الإمام ابن الأمير لم يكن يتمذهب بالمذهب الزيدي؛ بل كان يدعو إلى ترك التقليد المذهبي وأنه كان يدعوهم إلى العمل بالكتاب والسنة.

(١) الزيدية نشأتها ومعتقداتها، القاضي إسماعيل الأكوغ: ٤٠.

(٢) الديوان: ٣٦٤.

سابعاً: مؤلفات الأمير الصنعاني

لقد خلف ابن الأمير تراثاً علمياً ضخماً، تميز بالسعة والشمول، أفاد المكتبة الإسلامية، والمكتبة اليمنية خاصة، فما من علم من العلوم إلا وقد شارك فيه، ورمى فيه بسهم، وترك فيه مصنفاً أو مصنفات تشهد بطول نفسه وباعه في ذلك العلم.

إلا أنه - وللأسف - ما زال الكثير من تلك المصنفات حبيسة في خزائن المخطوطات في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، وفي غيرها من المكتبات العامة والخاصة.

ولقد حرصت على إعطاء وصف شبه كامل لمؤلفات ابن الأمير المخطوطة والمطبوعة. وقد بلغت أكثر من مائتي مؤلف، منها الكبير الذي يبلغ المجلدات، والصغير كالرسائل التي لا تتجاوز بضع صفحات، وسوف أقسم مؤلفات ابن الأمير حسب الفنون، المخطوط منها أولاً، ثم المطبوع.

وإليك بعض الذين اشتهروا بجمع مؤلفات الأمير الصنعاني، وأماكن وجودها :

- ابنه إبراهيم، في كتابه الروض النضير، في ترجمة المجتهد الكبير، محمد بن إسماعيل الأمير^(١).

(١) مخطوط، المكتبة الغربية، صنعاء، مجموع ١٥٥: ٢١-٢٣٤.

- المؤرخ عبد الله الحبشي، في مقالة له عن مؤلفات ابن الأمير، حيث أوصلها إلى مائتين وخمسة وعشرين مؤلفاً، المخطوط منها والمطبوع^(١).
- مكتبة الجامع الكبير الغربية والشرقية بصنعاء.
- مكتبة الحبشي بالغرفة بحضر موت^(٢).
- مجموع الرسائل في مكتبة حفيد ابن الأمير: محسن بن حسين الأمير بصنعاء^(٣).
- ومنها لدى حفيد ابن الأمير: عبد الكريم بن إبراهيم بن حسين بن علي بن يوسف بن إبراهيم بن محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير^(٤).
- مكاتب اليمن خاصة في صنعاء، وحجة، وشبام، وغيرها.
- ومخطوطات مصورة ورقية في قسم المخطوطات بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومركز الملك فيصل، ودارة الملك عبدالعزيز، وغيرها من مكاتب الجامعات السعودية والمكاتب الخاصة.

وإليك مؤلفات ابن الأمير على تصنيف بعض الفنون :

(١) مؤلفات محمد بن الأمير، لعبدالله الحبشي، مجلة العرب، الرياض: ج ٩: ٦٦٠-٦٨٩، ج ١٠: ٧٨٠-٧٨٨، السنة السابعة ١٣٩٣هـ.

(٢) انظر: ابن الأمير ومنهجه في الاعتقاد، لنعمان شريان: ٩٨/١.

(٣) المرجع السابق: ٩٨/١.

(٤) المرجع السابق: ٩٩/١.

أولاً: التفسير:

المخطوط:

- رفع إشكال الآيات القاضية بعضها بتقديم خلق السماوات^(١).
- شفاء الصدور بنكتة تقديم الرحيم على الغفور^(٢).
- قصة الخضر وموسى^(٣).
- قصة داود المذكورة في سورة ص^(٤).
- يحبهم ويحبونه^(٥).

المطبوع:

- الإيضاح والبيان في تحقيق عبارات قصص القرآن^(٦).
- تفسير غريب القرآن^(٧).
- مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار والقرآن^(٨).

(١) نسخة بالجامع الغربي/ رقم: ١٨٧، مجاميع من ق: ١٩٢-١٦٤.

(٢) نسخة بالجامع الغربي، رقم: ١٠٧، مجاميع من ق: ١٥٥-١١٦، وأخرى بنفس المكتبة، رقم ١٨٤،

مجاميع من ق: ١٧٩-١٨٠، وثالثة بنفس المكتبة، رقم: ١٨٧، مجاميع من ق: ١٨٨-١٨٩.

(٣) نسخة بالجامع الغربي، رقم: ١٨٧، مجاميع من ق: ١٣٠-١٣٣.

(٤) نسخة بالجامع الغربي، رقم: ٦٥، مجاميع من ق: ١٧٤-١٧٥.

(٥) نسخة بالجامع الغربي، رقم: ١٦٣، مجاميع من ق: ٢١٩-٢٢١.

(٦) مطبوع، بتحقيق: عبدالوهاب لطف الديلمي، ط١ مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤١٢هـ.

(٧) مطبوع بتحقيق محمد صبحي حلاق.

(٨) مطبوع بتحقيق محمد صبحي حلاق.

ثانياً: الحديث وعلومه:

المخطوط:

- إظهار المعنى للأحاديث أن الله يقتصر للجما من القرنا^(١).
- إفادة الأبرار في شرح حديث الأنوار^(٢).
- التحبير لإيضاح معاني التيسير^(٣).
- التنوير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير للسيوطي^(٤).
- بحث في حديث: (لا ضرر ولا ضرار)^(٥).
- سؤال وجواب في حديث: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)^(٦).
- جواب سؤال قوله ﷺ: (من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه)^(٧).

(١) نسخة بالجامع الكبير: ٥٣ .

(٢) تقع في أربع ورقات بمكتبة محمد المنصور.

(٣) نسخة بالجامع الكبير بصنعاء، حديث، رقم: ٢٨، في ٢٤٣ق، ونسخة بنفس المكتبة، حديث، رقم: ٢٩، في ٢٣٣ق. وثلاثة بنفس المكتبة، حديث، رقم: ٣٠، حديث في ٧٠ق، وثالثة رقم: ٤٠، حديث، في ٤٣ق.

(٤) نسخة بالجامع الكبير بصنعاء، حديث، رقم: ٣٢، في ٧٠ق، ونسخة أخرى رقم ٣٦، حديث في ٧٠ق، ونسخة ثالثة رقم: ٤٠، حديث في ٤٣ق.

(٥) نسخة بالجامع الكبير بصنعاء، رقم: ٥٠ مجاميع.

(٦) نسخة بالجامع الكبير، رقم: ٥، مجاميع غربية، وأخرى رقم: ٥٠ مجاميع شرقية..

(٧) مخطوط، انظر: الروض النضير: ١٨٤ .

المطبوع:

- إسبال المطر على قصب السكر: شرح منظومة نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، وكلاهما له^(١).
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار في علوم الحديث والآثار^(٢).
- ثمرات النظر في علم الأثر - حاشية على نخبة الفكر لابن حجر -^(٣).
- حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة^(٤).
- سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام شرح علي بلوغ المرام في أحاديث الأحكام، لابن حجر أطبع عدة طبعات.
- العدة شرح العمدة، لابن دقيق العيد في أحاديث الأحكام^(٥).
- نظم بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني^(٦).

ثالثاً: الفقه :

المخطوط :

- أحكام الكفار من أهل الكتاب والمعاهدين والحربيين، هل تقبل شهادتهم أم لا؟^(٧)

(١) مطبوع بتحقيق: محمد رفيع الأثري، دار السلام، الرياض ١٤١٧ هـ.

(٢) مطبوع بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، بيروت.

(٣) مطبوع بتحقيق: رائد صبري بن أبي علفة، ط ١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٧ هـ.

(٤) مطبوع بتحقيق: سعد بن عبدالله سعد السعيدان، ط ١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٥ هـ.

(٥) مطبوع بتحقيق: علي بن محمد الهندي، ط ٢، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٤٠٩ هـ.

(٦) مطبوع بمكتبة عامر الأسدي.

- أخذ الأجرة على الصلاة والأذان، سؤال وجواب^(٣).
- الإدراك لضعف أدلة تحريم التبناك^(٣).
- إذا أسقط المشتري كل خيار في السلعة التي اشتراها، هل يصح أم لا؟^(٤).
- إرشاد القاصد لأدلة قضاء العامد^(٥).
- إعلام الأنباه بعدم شرطية عدالة الإمام في الصلاة^(٦).
- إقناع الباحث بإقامة الأدلة بصحة الوصية للوارث^(٧).
- إيقاظ ذوي الأبواب من سنة الغفلة عن أحكام الخضاب^(٨).
- بذل الموجود في حكم الأعمار وامرأة المفقود^(٩).
- الثاقبة الأبصار في تصحيح أدلة فسخ امرأة المعسر بالإعسار^(١٠).

- (١) نسخة بالجامع الكبير المكتبة الغربية، رقم: ٦٥ من: ١٣٠-١٣٤ ق.
- (٢) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٧، مجاميع من: ١٩٣-١٩٦ ق.
- (٣) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٢٧٥، مجاميع من: ١٣٠-١٣١ ق.
- (٤) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٣١، مجاميع.
- (٥) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ١٠٧، مجاميع من: ١٠٩-١١١ ق، وأخرى بنفس المكتبة، رقم: ١٨٧، مجاميع من: ١٤٠-١٤٢ ق، وأخرى بنفس المكتبة، رقم: ١٨٤، مجاميع من: ٨٥-٨٧ ق.
- (٦) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٦، مجاميع ٢ ق، وأخرى بنفس المكتبة، رقم: ٣٢، مجاميع ٢ ق، وأخرى بنفس المكتبة، رقم: ٣٣، مجاميع ٢ ق.
- (٧) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ١٩٣، مجاميع من: ٢٠٣-٢٠٤ ق.
- (٨) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٣١، مجاميع من: ٥٦-٥٧ ق.
- (٩) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٦٥، مجاميع من: ١٣٤-١٣٩ ق.
- (١٠) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٥٥، مجاميع، وأخرى بنفس المكتبة، رقم: ٤١، مجاميع من: ٧٦-٨٣ ق، وأخرى بنفس المكتبة، رقم: ٦٥، مجاميع من: ٧٣-٧٩ ق.

- حسن النبأ عن مسائل تعم الربا^(١).
- حقيقة الفقير الذي يستحق الزكاة^(٢).
- حل العقال عما في رسالة الزكاة للجلال من الإشكال^(٣).
- القول المتين في قبول عطية السلاطين^(٤).
- كشف القناع في حل جميع الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها من الرضاع^(٥).
- مباحث مفيدة من حاشية البدر على البحر الزخار^(٦).
- مسألة المطلقة رجعيّاً التي وضعت بعد تسع سنين^(٧).
- المسائل المهمة فيما تعم به البلوى حكام الأمة^(٨).
- هداية المرتاب إلى نية العبادات لنيل الثواب ودفع العذاب^(٩).
- الوفاء بأدلة حل بيع النساء^(١٠).

-
- (١) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم ٦٢، مجاميع.
 - (٢) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٦٤، علم الكلام، من: ٣٠-٣٣ ق.
 - (٣) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٥٢، مجاميع.
 - (٤) مكتبة جامعة الملك سعود، رقم: ٦/٧٧٤٤، مجاميع من ٨٧-١٧٩ ب ق.
 - (٥) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ٩، مجاميع رسالة رقم: ١٣.
 - (٦) ذكره إبراهيم بن الأمير في: الروض النضير، ورقة: ١٨٤.
 - (٧) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ٧، مجاميع من ١٩٦-١٩٨ ق.
 - (٨) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: ٢٠، مجاميع من ١٠٩-١١٦ ق، وأخرى رقم: ٣١، مجاميع من ١٤-١٨ ق، وأخرى رقم: ١٨٧، مجاميع من ١٦٤-١٦٨ ق.
 - (٩) ذكره إبراهيم بن الأمير في الروض النضير: ورقة ٢٠٨.

- اليواقيت في علم المواقيت^(٣) .

المطبوع:

- الأدلة الجليلة في تحريم نظر الأجنبية^(٣) .
- إرشاد النقاد في تيسير الاجتهاد^(٤) .
- أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل^(٥) .
- إقامة البرهان على جواز أخذ الأجرة على تلاوة القرآن^(٦) .
- الثمان المسائل المرضية^(٧) .
- جواب سؤال في صحة صلاة المفترض خلف المتنفل والمختلفين فرضاً^(٨) .
- جواز صرف الزكاة في المصارف^(٩) .
- ربا النسيئة أو: رسالة في جواز الزيادة في الثمن لأجل الأجل^(١٠) .

(١) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ١٨٤، مجاميع من ٩٩-١٠١ق، وأخرى، رقم ٢٤٧،

مجاميع من ٢٠٠-٢٠٩ق، وثالثه، رقم: ٢٧٥، مجاميع من ١٢٩-١٣٠ق.

(٢) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم: فلك، في ١٨ق، وأخرى رقم: ٧، مجاميع، في ٢٠ق.

(٣) طبع بتحقيق الدكتور عبد الوهاب لطف الديلمي، ط ١، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ١٤١٢هـ.

(٤) طبع بتحقيق محمد صبحي حلاق، ط ١، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٣هـ.

(٥) طبع بتحقيق حسين السياغي، وحسن الأهدل، ط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

(٦) طبع بتحقيق أحمد عبدالرزاق الرقيحي، ط ١، وزارة الأوقاف والإرشاد، صنعاء، ١٤٠٥هـ.

(٧) طبعة مكتبة الإرشاد، صنعاء..

(٨) طبع بتحقيق الشيخ عقيل بن محمد بن زيد المقطري، ط ١، مكتبة القدس، صنعاء، ١٤١٢هـ.

(٩) طبع بتحقيق محمد صبحي حلاق.

(١٠) طبع بتحقيق الشيخ عقيل بن محمد بن زيد المقطري، ط ١، مكتبة القدس، صنعاء، ١٤١٢هـ.

- القول المجتبي في تحقيق ما يحرم من الربا^(١).
- مثير الغرام إلى طيبة والبلد الحرام^(٢).
- مسألة من قال: امرأته عليه حرام، هل يكون طلاقاً أم لا؟^(٣).
- منحة الغفار حاشية على ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار^(٤).

رابعاً: العقيدة :

- المخطوط :
- أبحاث على فتح الودود حول أطفال المشركين^(٥).
- الأجوبة المرضية على الأسئلة الصعدية^(٦).
- إزالة التهمة ببيان ما يجوز ويحرم من مخالطة الظلمة^(٧).
- إسبال السرور من صفات الحور والغرف والقصور^(٨).
- الإشاعة ببيان ما نهى عن فراقه من الجماعة^(٩).

-
- (١) طبع بتحقيق الشيخ عقيل بن محمد بن زيد المقطري، ط ١، مكتبة القدس، صنعاء، ١٤١٢هـ.
 - (٢) طبع بتحقيق الشيخ عقيل بن محمد بن زيد المقطري، ط ١، مكتبة القدس، صنعاء، ١٤١٢هـ.
 - (٣) شرحه محمد أحمد إسماعيل المقدم، دار العقيدة للتراث، الإسكندرية.
 - (٤) طبع بتحقيق الشيخ عقيل بن محمد بن زيد المقطري، ط ١، مكتبة القدس، صنعاء، ١٤١٢هـ.
 - (٥) طبع في أربع مجلدات، نشر مجلس القضاء الأعلى، ط ١، صنعاء، مكتبة عبدالله غمضان، ١٤٠٥هـ.
 - (٦) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ١٨٧، مجاميع من: ١٢٥-١٣٠ ق.
 - (٧) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ٧، مجاميع من: ٢٠٤-٢٠٨ ق، وأخرى، رقم: ٥٣، مجاميع من: ٢٤٨-٢٥٢ ق، وثالثة، رقم: ١٨٧، مجاميع من: ١٤٧-١٥٦ ق.
 - (٨) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ٦، مجاميع من: ٢٦٥-٢٦٨ ق.

- إقامة البرهان على بقاء حجية نبوة سيد المرسلين على العباد أجمعين إلى يوم الدين^(١).

- إقامة الدليل على ضعف أدلة التكفير بالتأويل^(٢).

- الأنوار على حاشية الإيثار . لم يكمل^(٣).

- تنبيه ذوى الفطنة على حسن السعي لإطفاء نار الفتنة^(٤).

- جواب سؤال في شأن معاوية بن أبي سفيان^(٥).

- خروج اليهود من جزيرة العرب^(٦).

- رسالة تتعلق بزيارة القبور^(٧).

- رفع الالتباس عن تنازل الوصي والعباس^(٨). **تنازع**

- السهم الصائب في نحر القول الكاذب^(٩).

(١) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ١٠٧، مجاميع من ٢٣٥ ق.

(٢) نسخة بجامعة الملك سعود، رقم الحفظ: ٧٧١٦/٤.

(٣) نسخة بجامعة الملك سعود، رقم الحفظ: ٧٨٩٣، من: ٢٣٩-٢٣٤ ق.

(٤) انظر الروض النظير، ورقة: ٢١٧.

(٥) نسخة بجامعة الملك سعود رقم: ٧٧٤٤/٢٨ ق.

(٦) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ١١، مجاميع من: ٩٥-٩٦ ق.

(٧) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ٢٧٥، مجاميع من: ٦٥-٦٦ ق.

(٨) نسخة بجامعة الملك سعود، رقم: ٧٧٤٤/٣ ق، ٣٢-٥١ أ.

(٩) نسخة بجامعة الملك سعود، رقم: ٥٩٩، وانظر التعليق على مسألة الوصي عند الشيعة ١٤٨ من

- سؤال وجواب في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾^(١).
- غاية التنقيح في أبحاث تتعلق بالتحسين والتقييح^(٢).
- فتح الخالق، شرح مجموع الحقائق والرقائق، في ممدوح رب الخلائق^(٣).
- كلام على حديث اثني عشر رجلاً، وهو سؤال وجواب^(٤).
- مباحث نفيسة تكتب بهاء الذهب^(٥).
- مسألة تحقيق الشفاعة، ويليهما سؤال في مسألة الأطفال^(٦).
- نصرمة المعبود في الرد على أهل وحدة الوجود^(٧).
- هل الكفار مخاطبون بالفروع ويسألون عليها؟^(٨).

المطبوع :

- الإنصاف في حقيقة الأولياء، وما لهم من الكرامات والألطف^(٩).
- إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة^(١٠).

(١) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ٢٢٢ق، ونسخة بالمتحف البريطاني رقم: ٣٩٣٢.

(٢) نسخة بجامعة الملك سعود، رقم: ٧٧٤٤/٢٢ق.

(٣) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ١٨٤، مجاميع من: ٧٤-٧٦ق.

(٤) تحقيق: الشيخ أحمد بن ناصر أبو فارع، ج ١.

(٥) نسخة بجامعة الملك سعود، رقم: ٧٧٤٤/٣٣ف، من: ٢٣٩-٢٤٢أ.

(٦) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ١٨٧، مجاميع من: ١٢٩-١٣٠ق.

(٧) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، مجاميع ٩.

(٨) ذكره المؤلف في ذيل الأبحاث المسددة: ٣١-٣٢.

(٩) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، برقم: ١٨٧، مجاميع من: ١٣٧-١٣٨ق.

(١٠) طبع بتحقيق: عبدالرزاق بن عبدالمحسن العباد، ط ١، دار ابن عفان، الخبر، ١٤١٨هـ.

- تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد^(١).
- جمع الشتيت في شرح أبيات التثبيت للسيوطي^(٢).
- ذيل الأبحاث المسددة وحل عباراتها المعقدة^(٣).
- رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار^(٤).
- الروضة الندية في شرح التحفة العالية^(٥).
- مسألة في الذبائح على القبور وغيرها^(٦).
- الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإضافة المدنية^(٧).

خامساً: أصول الفقه :

- المخطوط :
- الاقتباس لمعرفة الحق من أنواع القياس^(٨).

(١) طبع بتحقيق الدكتور عبدالله شاکر الجنیدي، ط ١، دار المعراج، الرياض، ١٤١٧هـ.

(٢) طبع بتحقيق الشيخ: إسماعيل الأنصاري، مكتبة الثقافة، بيروت، ١٤١٢هـ.

(٣) طبع مع (تأنيس الغريب وبشرى الكتيب بلقاء الحبيب)، أشرف على تصحيحه الشيخ: حسن محمد مشاط، ط ٣، مكتبة دار الإيوان، المدينة، ١٤٠٤هـ.

(٤) مطبوع، أشرف عليه القاضي: عبدالرحمن بن يحيى الإرياني، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ.

(٥) مطبوع بتحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

(٦) تقديم: عبدالكريم بن إبراهيم الأمير، المكتبة الإسلامية ١٣٧٣هـ.

(٧) تحقيق: عقيل بن محمد المقطري، ط ١، مكتبة دار القدر، صنعاء، ١٤١٣هـ.

(٨) وهو الكتاب الذي معنا في هذه الرسالة.

- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد^(٦).
- بغية الآمل نظم الكافل^(٧).
- مسألة التقليد^(٨).
- نهاية التحرير في الرد على قولهم: (ليس في مختلف فيه نكير)^(٩).

المطبوع:

- إجابة السائل شرح بغية الآمل منظومة الكافل^(٦).
- الدراية حاشية على شرح العناية نظم الهداية^(٧).

سادساً: اللغة:

- المخطوط:

- الإحراز لما في أساس البلاغة من كناية ومجاز (مرتب على حروف المعجم)^(٨).

-
- (١) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، رقم/ ٣١، مجاميع من: ٥٠-٥٦ق، وأخرى، رقم: ٢١٧، مجاميع من: ٧٨-٩٣ق، وأخرى برقم: ٧، أصول الفقه: ٦٠-٦٢ق.
 - (٢) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية برقم: ٢٠، مجاميع من: ١٢٦-١٣٦ق.
 - (٣) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية برقم: ٧، أصول فقه، ١٠ق.
 - (٤) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية برقم: ٢٧٥، مجاميع من: ١٢٢-١٢٣ق.
 - (٥) نسخة بقلم المؤلف ضمن مجموعة مكتبة الحبشي، الغرف بحضر موت.
 - (٦) مطبوع بتحقيق: حسين السياغي، حسن الأهدل، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
 - (٧) طبع مع كتاب (هداية السؤل) بصنعاء.
 - (٨) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية برقم: ١، لغة، مجاميع في: ٢٠٢ق.

- حاشية على شرح الرضي على الكافية^(١).
- در النظم المنير من فرائد البحر النмир^(٢).
- الرسالة الصادقة في الجملة الخيرية الكافية^(٣).

هذه بعض كتب الإمام محمد بن إسماعيل الأمير، التي تمكنت من معرفتها، وله كتب كثيرة، أرجو من الله أن يتمكن رواد العلم والمعرفة من الحصول عليها، وتسهيل السبيل إليها، حتى تتحقق أمنية مؤلفها، ومعلوم أن العلم النافع هو الذي ينتفع به صاحبه بعد موته، ولا يحصل ذلك إلا إذا انتفعت به الأجيال المتعاقبة من بعده، والله من وراء القصد .

ثامناً: مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه، وثناؤهم عليه:

لقد احتل ابن الأمير مكانة علمية مرموقة بين العلماء، فقد كان من العلماء المشهورين في القرن الثاني عشر الهجري، وكان يشار إليه بالبنان، فقد ترك ابن الأمير الجمود المذهبي، وخرج عليه، وألف المؤلفات الكثيرة والمسائل العلمية المعقدة، ففي كل مسألة يكون له رأي الغالب.

قال عنه صاحب نفحات العنبر:

الإمام العلامة المجتهد المتقن المتفنن، المحدث الحافظ الضابط، خاتمة المحققين، سلطان الجهابذة، وأستاذ الأستاذة، صاحب المصنفات المشهورة،

(١) نسخة بمكتبة حفيده: محمد بن عبد الخالق الأمير، صنعاء، الرسائل الخاصة: ٢٠٠.

(٢) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية برقم: ١٨، أدب، في ٢٧٥ق.

(٣) نسخة بالجامع الكبير، المكتبة الغربية برقم: ٨١، تصوف، في ٥ق: ٤٨٢.

مفتي الزمان، سيد العلماء، قدوة العاملين، فخر المفاخرين، المعروف بالبدر الأمير^(١).

وقال عنه الشوكاني:

الإمام الكبير المجتهد المطلق، صاحب التصانيف .. رحل إلى مكة، وقرأ الحديث على أكبر علمائها وعلماء المدينة، وبرع في جميع العلوم، وفاق الأقران، وتفرد برئاسة العلم في صنعاء، وتظهر بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفر عن التقليد، وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية، وجرت له مع أهل عصره خطب ومحن .. وبالجملة من الأئمة المجددين لمعالم الدين^(٢).

وقال عنه الحافظ مرتضى الزبيدي:

الإمام المسند، المحدث الحافظ .. وله مؤلفات كثيرة تدل على سعة روايته^(٣).

وقال عنه النساب أحمد بن عبد القادر الحفظي الشافعي:

السيد المجتهد، المحدث الكبير، مسند الديار، ومجدد دين هذه الأقطار، صنف أكثر من مائة مصنف، وهو لا ينسب إلى مذهب؛ بل مذهبه الحديث^(٤).

وقال عنه زبارة:

(١) نشر العرف: ٣/٣٣.

(٢) البدر الطالع: ٣٣/٢.

(٣) نقلاً عن الصنعاني وجهوده في الحديث، رضا زكريا: ٥١.

(٤) المرجع السابق: ٥١.

مجدد الدين، محيي درس سنة الخير المرسلين، إمام العلم والعمل: محمد
نجل إسماعيل نجل صلاح، بدر عترة طه خاتم الرسل السيد الإمام المجتهد
المطلق الأشهر المجدد للقرن الثاني عشر^(١).

وقال عنه العلامة الفاضل مؤرخ نجد الشيخ عثمان بن عبد الله بن
بشر^(٢) "وفيها - أي سنة ١١٨٢ هـ - توفي الأمير العالم العلامة فريد عصره في
قطره، عالم صنعاء، وأديبها الشيخ المحقق محمد بن إسماعيل.

وكان ذا معرفة بالعلوم الأصلية والفرعية، صنف عدة كتب في الرد على
المشركين المعتقدين في الأشجار والأحجار والرد على أهل وحدة الوجود
وغير ذلك من الكتب النافعة.

والشيخ - رحمه الله - شمس فضائله شارقة في الأقطار، عالية مكارمه على
كل منار، ومن وقف على مصنفاة علم فضله، ونور علمه^(٣).

(١) نشر العرف: ٢٩/٣ .

(٢) هو العلامة الفاضل عثمان بن عبد الله بن بشر الحنبلي الناصري التميمي النجدي، ولد ونشأ في بلدته
شقراء، من بلدان الوشم، قرأ على عدة مشايخ وأخذ عنهم، له مصنفاة منها: عنوان المجد في تاريخ
نجد، توفي سنة ١٢٨٨ هـ. الأعلام للزركلي: ٢٠٩/٤ .

(٣) عنوان المجد في تاريخ نجد: ٥٣-٥٦ .

تاسعاً: وفاته.

بعد حياة كريمة، وعمر حميد قضاه في عبادة ربه، ونشر ونُصرة سنة رسول الله ﷺ، وعم خيره أرجاء اليمن وغيرها من البقاع، توفاه الله عز وجل بصنعاء، في يوم الثلاثاء ثالث شعبان سنة ١١٨٢ هـ الموافق ١٧٦٩ م عن ثلاث وثمانين سنة من مولده، وقد رثاه مجموعة من أكابر العلماء في عصره، نثراً وشعراً. ودفن بالحوطة التي في الجنوب الغربي من أعلى صنعاء. فرحمه الله وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

القسم الأول
قسم الدراسة

الفصل الأول

مسألة خلق الأفعال

المبحث الأول

مدار الخلاف وأصله في مسألة خلق أفعال العباد

المبحث الثاني

منهج الإمام محمد السندي والإمام الأمير الصنعاني

في مسألة خلق أفعال العباد

الفصل الأول

مسألة خلق الأفعال

المبحث الأول : مدار الخلاف وأصله في مسألة خلق أفعال العباد

إن مسألة خلق أفعال العباد من المسائل التي تعددت فيها الآراء في ميدان أصول الدين ، رغم ذكر بعض العلماء أنها مسألة خلية عن الآثار بين الصحابة - رضي الله عنهم - ، وإنما خلت عنها الآثار لأن لها طرفين : أحدهما : جلي :

وهو أن لنا أفعالا متوقفة على همتنا بها، ودواعينا إليها، واختيارنا لها، وكانوا لا يسألون عنها لجلائها، ولم يشذ في ذلك إلا الجبرية، ولم يخالف في ذلك أحد من أهل السنة ولا من طوائف الأشعرية.

بل نسب الإمام الرازي محمد بن عمر فخر الدين (توفي سنة ٦٠٦هـ) للجبرية البراءة من ذلك.

والآخر: خفي وهو الذي عظم فيه الاختلاف، ودق وكثر بين بعض العلماء من المتأخرين من سلف هذه الأمة، وبين عدد من الفرق الإسلامية، وهو معرفة حقيقة أفعال العباد على جهة التعيين والتمييز لها عن سائر الحقائق، ولم يتعرض أصحاب المصطفى صلى الله عليه وسلم على زمانهم لأمثاله، تارة لعدم الحاجة إليه، وتارة لعدم الوقوف عليه، ولأن ما لا يوقف عليه لا يحتاج إليه، ولأن الاشتغال بتقرير قواعد الإسلام، وجهاد أعدائه الطغاة، وعبادة

الملك العلام، وأمثال هذه المهتمات العظام، كانت قد استغرقت أوقات الصحابة - رضي الله عنهم - ، ولكن المتأخرين من علماء الأمة ذكروا هذه المسألة، وبينوا عدداً من الأمور المتعلقة بها، ومنهم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (توفي سنة ٢٥٦هـ) - رحمه الله -، وقد أدخلها في صحيحه، وألف فيها كتاباً سماه خلق أفعال العباد^(١)، وكذلك الإمام محمد بن إبراهيم الوزير (توفي سنة ٨٤٠هـ) - رحمه الله - في كتابه إيثار الحق على الخلق^(٢)، والإمام صالح بن مهدي القبلي الصنعاني (توفي سنة ١٠٨هـ) في كتابها العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ^(٣)، بالإضافة إلى ما بين أيدينا من كتاب الإفاضة المدنية في الإدارة الجزئية للإمام محمد بن عبد الهادي السندي الحنفي - رحمه الله - ، وكتاب الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإرادة الجزئية للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - رحمه الله - ، ولقد ذكر هؤلاء العلماء وغيرهم من علماء الأمة مسألة خلق أفعال العباد لفائدتين في الدين:

(١) خلق أفعال العباد، تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، نشر دار المعارف، الرياض، ١٣٩٨هـ.

(٢) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، تأليف محمد بن إبراهيم بن علي المرتضي القاسمي (ت ٨٤٠هـ)، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م .

(٣) العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، تأليف صالح بن المهدي القبلي، (ت ١١٠٨هـ)، مكتبة دار البيان - دمشق.

إحداهما: معرفة ما ابتدع في ذلك من الأقوال، حتى يجتنب عن بصيرة، فربما ظن بعض الناس في بعض البدع أنها سنة لعدم اهتمامهم بتمييز السنة من البدعة، وعدم تفرغهم أو صلاحيتهم للبحث عن ذلك.

وثانيتها: لترك الجاهل التكفير من غير بصيرة حين يعلم أنه لم يحط علما يقينا بماهية الأقوال، أو يحكم بعلم حين يتحقق ذلك.

مدار الخلاف: مدار الخلاف وأصله في أن الأفعال هل هي ذوات، أو صفات، أو أحوال، أو مجموع أمرين من ذلك، أو أمر رابع غير ذلك، أو أسباب فقط مؤثرة كالقتل، أو غير مؤثرة كالإرادة، أو هي أسباب ومسببات أو متعدية أو لازمة أو هي تسمى مخلوقة أولا، وإذا كانت تسمى بذلك فمن الخالق لها، وهل يصح مقدور بين قادرين أو هو محال، وإذا كان يصح فهل أفعال العباد منه أو لا، وإذا كانت منه فهل أحد الفعلين المقدورين متميز عن الآخر في أفعال العباد وكسبهم مع خلق الله تعالى بالذات أو بالوجود، وهل يصح حادث لا يحدث له أم لا، وإذا صح هل الموصوف بذلك أفعال العباد كلها غير الإرادة أم المتولدات فقط أم جميع أفعال العباد من غير استثناء، وإذا كانت ذوات فما هي، هل هي حركات كلها، أو أكوان مختلفة، وإن كانت صفات فهل هي حقيقية أو إضافية، وهل القدرة متقدمة أو مقارنة وتصلح للضدين، والقصد بذكرها معرفة البدعة منها، ومعرفة بطلانها، وذلك لا يصح ممن لم

يعرف حقائق مقاصد أصحابها، ومن لم يعرف ذلك كيف يتمكن من معرفة أن هذا القول كفر أو غير كفر وهو لم يتحقق ماهية من القول ومعناه.

وقد أورد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير كلاماً حول هذه المسألة للإمام الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب فقال: "إن إثبات الإله يلجئ إلى القول بالجبر، وإرسال الرسل يلجئ إلى القول بالقدر"^(١)

كما يرى ابن الوزير وجود تفرقة بديهية بين الحركات الاختيارية والاضطرارية، وجزماً بديها بحسن المدح والذم والأمر والنهي، فكأن هذه المسألة وقعت في حيز التعارض بحسب العلوم الضرورية، وبحسب العلوم النظرية، وبحسب تعظيم الله تعالى نظراً إلى قدرته، وبحسب تعظيمه سبحانه وتعالى نظراً إلى حكمته، وهذا تأكيد من ابن الوزير بصعوبة مسألة خلق أفعال العباد وعظمتها. وقد بين الإمام محمد السندي -رحمه الله- قاعدة في ذلك فأوضح إن من آمن إيماناً صادقاً بشواهد التنزيل، وطرح ما عنده من الأوهام والأباطيل فهو إن شاء الله يهتدي إلى سواء السبيل^(٢).

والذي يفهم مما تقدم أن أساس الخلاف في مسألة خلق أفعال العباد هو اختلاف فهم أصل هذه المسألة، والمراد بها، ومقصود العباد نحوها، وسوف يتبين ذلك بإذن الله خلال دراسة هذه المسألة، وتتضح الصورة الجلية في مذكره العلماء -رحمهم الله- في تفصيل الحق والصواب لهذه المسألة.

(١) إيثار الحق على الخلق: ٢٨٩/١.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ١٢٠.

المبحث الثاني

منهج الإمام محمد السندي والإمام الأمير الصنعاني

في مسألة خلق أفعال العباد

أولاً: رأي أبي الحسن السندي:

يرى الإمام محمد بن عبد الهادي السندي أنه أقدم على التحدث في مسألة خلق أفعال العباد مراعاة للامثال، لما طلب منه أفاضل أرباب الكمال، وإن كان خلاف الحال فقال: "إنه لما طلب مني بعض أفاضل أرباب الكمال، وأمائل أصحاب الأفضال، أن أسطر ما أظهر لي الفياض المتعال، وأحرر ما منَّ عليَّ بكشفه ودقه بالبال، من دقائق مسألة خلق الأفعال، أقدمت عليه مراعاة للامثال، وإن كان خلاف مقتضى الحال، وسميته بالإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية، مستعينا بذوي المجد والجلال، وإليه الإنابة وعليه الاتكال"^(١).

وقد أوضح - رحمه الله - أهمية البحث والاجتهاد في المسائل التي اشكلت على العباد، ودار حولها الخلاف بين الفرق الإسلامية، مبيناً المنهج الحق في ذلك الذي يجب على المسلم اتباعه فقال: "إعلم أن من سَوَّدَ لوح خياله بالنقوش المألوفة، وصارت همته بمصيبة الجمود مولوفة معروفة، ولم يخرج

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية، ص: ١٢٥.

عن ربة التقليد^(١)، ولم ينظر بعين الإنصاف بالبصر الحديد، فالغالب أنه لا يلقي إلى بعض كلامنا السمع وهو شهيد، لكن من آمن إيماناً صادقاً بشواهد التنزيل، وطرح ما عنده من الأوهام والأباطيل، فهو إن شاء الله يهتدي إلى سواء السبيل، وهو الهادي ونعم الوكيل^(٢).

ويتضح من ذلك ما سار عليه الإمام محمد السندي في منهجه في دراسة مسألة خلق أفعال العباد من اتباع سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، والتشبث بها، مع التمسك بقوله صلى الله عليه وسلم.

(١) التقليد لغة: من القلادة: وهي ما جعل في العنق، ومنه تقليد الولاية الأعمال، أو وضع الشيء في العنق مع الإحاطة به، ويسمى ذلك قلادة والجمع: قلائد، قال تعالى: ﴿وَلَا أَلْهَدِي وَلَا أُلْقِي﴾ سورة المائدة: ٢، والتقليد في الشرع: هو قبول قول الغير من غير حجة. انظر القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الفكر-بيروت، سنة ١٤٠٣هـ: ٣١٢، مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر الرازي، دار القلم-بيروت ص: ٥٤٨، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الطبعة الثانية، مكتبة الرشد بالرياض: ١٠١٦/٣.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ١٢٠.

ثانياً: رأي الإمام الصنعاني :

يرى الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني أن الخوض في مسألة خلق أفعال العباد بدعة ليست مما يعني المسلم ولكن كلامه فيها مبالغة منه في النصح، ومن ذلك قوله: " قد عرفت أن هذه المسألة بدعة، وأن الخوض فيها من الجانبين بدعة، إلا أنه يتعين على الناظر معرفة كلام كل فريق، وتبيين الغلط عليهم من باب إنكار المنكر... " (١).

وكان الأمير الصنعاني يحذر دائماً من رمى أي فرقة بما لم تقله، وذلك لأن الرواية للكلام عن قائله أمانة لا يجب الخيانة فيها، كون الخيانة في الأقوال أعظم جرماً عنده - رحمه الله - من الخيانة في الأموال.

وقد اتفق رأي الأمير الصنعاني في ذلك مع الإمام محمد بن إبراهيم الوزير الذي نقل عنه أن مسألة خلق أفعال العباد مسألة خالية عن الآثار فقال: وفي إثارة الحق على الخلق، تأليف الإمام محمد بن إبراهيم الوزير ما لفظه: "مسألة خلق الأفعال مسألة خالية عن الآثار، لأن السنة هي ما صح واشتهر واستفاض في عهده صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وتابعيهم، وبلغنا متواتراً، ومشهوراً من غير معارضة ولا شبهة" (٢). انتهى.

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٧٢.

(٢) إثارة الخلق على الحق لابن الوزير: ١/ ٣١١.

والذي يفهم من كلامه إن مسألة أفعال العباد بعيدة عن الآثار،
وليست من السنة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يذكرها لأصحابه -
رضي الله عنهم - كما لم يرد فيها حديث واحد، أو أثر.

وقد قال الأمير الصنعاني بعد ما قاله ابن الوزير: "وجدته بعد كتب ما
كتبته فحمدت الله إذ كنت أظن أني لم أسبق إليه"^(١).

وهذا يدل على موافقة الأمير الصنعاني لما ذكره ابن الوزير، رغم
تعرضه لهذه المسألة من جميع جوانبها، وتفصيل الأقوال فيها، والاستدلال لها
من الكتاب والسنة.

كما نسب الأمير الصنعاني لشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم
الحراني (توفي سنة ٧٢٨هـ) القول بأن الحديث في مسألة خلق أفعال العباد
بدعة ولا تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها، إذا لو كانت معرفتها من
الدين لكان من الواجب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يطالبهم بها،
ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها، ولم يجري لهذه المسألة ذكر في زمانه عليه
الصلاة والسلام، ولا زمان الصحابة والتابعين^(٢).

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٢٧.

(٢) انظر: الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٢٨، ودرء تعارض العقل والنقل،
تأليف أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق محمد رشاد سالم، نشر دار الكنوز
الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ: ١/٢٢١.

وبعد إيراد قول ابن تيمية قال الأمير الصنعاني: " أنه لم يتعقبه بحرف، وهو دليل لما نحن بصدده وبما نحن ندندن^(١) حوله من أن مسألة خلق الأفعال بدعة حادثة"^(٢).

وما قاله الأمير الصنعاني عن ابن تيمية ليس دليلاً قاطعاً على أن مسألة خلق الأفعال بدعة.

كما أورد الأمير الصنعاني في كتابه إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة: "أن البحث في هذه المسألة من أصله بدعة ليست مما يعنى المؤمن..."^(٣). ولكنه استدرك خوضه فيها بالقول إنه كان مبالغاً في النصح، بالرغم من إنها مسألة خلاف بين الأمم قبل الإسلام.

ويفهم من إنكار الإمام الصنعاني على أستاذه الإمام محمد السندي الخوض في مسألة خلق أفعال العباد تأكيده لما ذهب له من أن الخوض فيها بدعة، فقد بين أن شأنه السنة النبوية قولاً، وفعلاً، واعتقاداً لا يليق به الخوض في مثل هذه المسألة إثباتاً، ونفيًا، كونها بدعة، والخوض في البدع يفتح بابها ويشن غارتها.

(١) الدندنه: أن يسمع من الرجل نغمة ولانفهم مايقول، وهي تعني: يدور حول الشيء. انظر لسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت: ١٦٠ / ١٣.

(٢) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفازة المدنية: ٢٢٨.

(٣) إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، تأليف محمد بن إسماعيل الأمير، تحقيق محمد صبحي حلاق، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ: ٢٤٩.

ولكن من خلال تتبع قول الإمام الصنعاني - رحمه الله - في مسألة الأفعال يلحظ عليه كثرة عباراته في تبرئة المعتزلة وأحياناً الأشاعرة، حتى ليتبادر للقارئ أنه يميل لرأي المعتزلة أو الأشعرية، وجاء التنبيه على هذا هنا لئلا يظن من يطلع على مؤلفات ابن الأمير لأول وهلة أنه يميل إلى مذهب المعتزلة أو الأشعرية، أو يظن الناظر أن الباحث قد أغفل الإشارة مع كثرتها الملفتة للانتباه.

وهذه بعض عباراته في ذلك، وهي كافية للدلالة على المقصود، منها قوله - رحمه الله - : "...ومما يجعلونه فارقاً قولهم : ليس على جهة الاستدلال والاستقلال، وتلك فرية على المعتزلة؛ فإنهم قائلون : بأن مبادئ الفعل من فعل العبد، وخلق قدرته وعلمه وإرادته من الله تعالى، بل كل مسلم قائل بذلك، وعلى الجملة فدعواهم على المعتزلة بالاستغناء دعوة باطلة"^(١).
فقد ذكر أن نسبة القول للمعتزلة في ذلك فرية عليهم، وكل مسلم قائل بذلك.

وقد أورد أن هذا عين مذهب المعتزلة بعد ذكر كلام السمرقندي علي بن يحيى علاء الدين فقال: "...وهذا عين مذهب المعتزلة مجملاً ومفصلاً، يعرف ذلك

(١) إيقاظ الفكرة، ابن الأمير: ٣١٤ / ٢.

من عرف مذاهبهم، والسمرقندي من أعرف الناس بمذاهب كل طائفة، لكنه ما خلا عن إيهام أن المعتزلة مفوضة والله أعلم بموجب ذلك" (١).

وكل ذلك يقبل إلا تأكيده - رحمه الله - في كتابه إيقاظ الفكرة على أن مذهب المعتزلة هو الأول، وهو الحق لأن اختيار العبد ضروري. (٢)

وغير ذلك من العبارات في مواضع مختلفة من مؤلفاته، وهل يمكن أن يبرأ ابن الأمير مما قد يظن به؟

وسوف نورد جواب ذلك، ونزيده وضوحاً خلال عرضنا لمنهج الإمام محمد بن الأمير الصنعاني في دراسة المسائل التي لم تكن في عصر النبوة، ولا عصر الصحابة والتابعين، مع علمنا بحرصه - رحمه الله - على الاطلاع على منهج كل فرقة، والنقل من كتبهم، وعن شيوخهم، وتحذيره الدائم بعدم الاعتماد على النقل من كتب الخصوم، وكانت هذه ميزة تضاف إلى الأمير الصنعاني، وتوضح مكانته وعلمه.

منهج الأمير الصنعاني في دراسة المسائل التي لم ترد عن السلف:

لقد تأصل عند الأمير الصنعاني منهج أن الخوض فيما لم يكن في عصر النبوة ولا الصحابة نفيًا وإثباتاً بدعة، وقد وردت عنه عبارات توحى بميله

(١) إيقاظ الفكرة، ابن الأمير: ٢ / ٣٢٣.

(٢) إيقاظ الفكرة، ابن الأمير: ٢ / ٤١٥.

إلى مذهب المعتزلة؛ فما تعليله لتعرضه هو نفسه لمثل هذه المسائل؟ وما رده على من ظن أنه يذهب إلى قول أحد من الطوائف؟

في الحقيقة قد أجاب ابن الأمير نفسه على هذا التساؤل وفي أكثر من موضع في كتابه الذي معنا الآن الأنفاس الرحمانية اليمينية حيث كان منهجه في مثل هذه الأبحاث ونحوها يعتمد على الالتزام بما درج عليه سلف هذه الأمة، وما لزمه من اتباع السنن، والبعد عن الابتداع، والسير على منهج الأنبياء والأولياء.

وقد أنكر الأمير الصنعاني صراحة بعده عن أتباع المعتزلة أو الأشعرية بعد ذكره لمنهجه في مسألة أفعال العباد فقال: "... لئلا يظن الناظر إليّ أيّ أذهب إلى قول فريق من الفريقين المعتزلة والأشعرية، فإن الكل قد ابتدعوا في هذا الفن الذي خاضوا فيه، وما ألقأنا إلى الخوض معهم إلا بيان أن كل طائفة لم تنصف الأخرى ولم ينقل عنها كلامها من كتبها"^(١).

ويؤكد ابن الأمير منهج العدل والإنصاف فيمن خاض في مسائل الخلاف، وهو منهج ينبغي مراعاته لكل باحث، وقد أشار إليه في مواضع كثيرة من مؤلفاته، فبين ضرورة نقل كلام كل فرقة من كتبها التي ألفتها واختارتها، وعبرت عنها وعمّا تريده بالفاظ قد حررتها، وسمت أدلتها، وهذبت لها عبارات قد ارتضتها، فيجب أن ينقل لهم نصوص عباراتهم، وألفاظهم، ولا

(١) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٣٠٨.

ينقل كلام فرقة من كتب فرقة أخرى، قد انتصبت لجداولها والرد على أقوالها، وسمت أدلتها شبيهاً، وطففت في مكيال أقوالها، وخسرت ميزان عباراتها^(١). ويفهم من كلام الأمير الصنعاني إن شأن الناظر المنصف أن لا يميل إلى فرقة معينة من أول بحثه، فيجعل الثناء عليها عنوان كلامه، فإنه إذا كان كذلك لم تقم للفرق الأخرى وزناً ولا يراها إلا بعين السخط التي لا ترضى، إذا قد صارت عين ذهنه محدقة إلى استحسان من أثنى عليه وأطراه، فلا يرى لكلامه عيباً.

ولم يكن يقصد الأمير الصنعاني بهذا القول أن أئمة العلم - حاشاهم - يكذبون على خصومهم، فهم أجل قدراً من ذلك. والمتبع لكلام الصنعاني ومؤلفاته يجد الكثير من البراهين التي تبين منهجه في دراسة المسائل التي لم ترد عن سلف الأمة كما تدل على سعة علمه وفضله وفي هذا القدر كفاية. والله أعلم.

(١) انظر: الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٥٠.

أسباب بحث الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد

يتبين مما تقدم أن الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني يرى أن الخوض في مسألة خلق أفعال العباد بدعة، ولكنه أورد عدداً من الأسباب التي جعلته يتعرض لهذه المسألة ومنها:

أولاً: التنبيه على ما هو أولى من ذلك، وهو الإرشاد إلى عقائد السلف المنزهة عن الابتداع.

ثانياً: نصح العباد عن ظلمات الابتداع، وخلصاً عن غشهم.

ثالثاً: الدعاء إلى أنوار الاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم والاتباع لما جاء به.

رابعاً: اتباع العلماء - رحمهم الله - للكتاب والسنة.

خامساً: البعد عن غش الأمة، الذي كثر في الدين، واختلطت به البدع اختلاط الماء بالطين.

وهذا تأكيد على حرصه - رحمه الله تعالى - على تنبيه الأمة، والنصح

لأهل الإسلام، والإرشاد إلى عقائد سلف هذه الأمة، وصحابة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

الفصل الثاني: أقوال العلماء في حقيقة أفعال العباد

المبحث الأول

أنواع أفعال العباد

المبحث الثاني

المذاهب الرئيسية في مسألة خلق أفعال العباد

اعتراض الأمير الصنعاني على منهج الفرق في بحث المسائل التي يتعرضون لها

الفصل الثاني : أقوال العلماء في حقيقة أفعال العباد

المبحث الأول : أنواع أفعال العباد

الفعل نوعان: "اختياري واضطراري، وهو تقسيم بدهي، لأن كل إنسان يجد من نفسه تفرقة بديهية بين حركة سقوطه من فوق سطح، وبين حركة صعوده إليه مختاراً.

وبذلك يكون الفعل الاختياري هو: ما يكون للعبد معه قدرة وإرادة واختيار. مثل الصلاة والأكل والمشي.

ويكون الفعل الاضطراري هو: ما ليس للعبد معه قدرة وإرادة واختيار. مثل النمو وحركة القلب.

وهذا التقسيم لم يكن محل خلاف بين المعتزلة وأهل السنة. كما أنهم اتفقوا على أن الأفعال الاضطرارية مخلوقة لله عز وجل، لكن الاختلاف كان حول الأفعال الاختيارية: أهى حاصلة بقدرة العبد، أم مخلوقة بقدرة الله تعالى؟" (١).

وعلى ما تقدم فأفعال العباد تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما كان منها طبيعة تحصل بطبع الجسم من غير توقف على شيء كحرق النار عند وقوف العبد عليها، أو قائمة بالعبد من غير شعوره بها كالنمو وهضم الغذاء، أو كانت بشعوره لكن من غير إرادة كالمرض والصحة

(١) ردّ مزاعم المبطلين عن أصول الدين، عبداللطيف محمد العبد، القاهرة: دار الثقافة العربية،

وحركة يد المرتعش، أو كانت بالإرادة لكن من غير فكرة كتطبيق الإنسان أجفان عينيه عند تقريب حديدة محماة منها، فهذه الأقسام لا تأثير فيها إلا للموجد الحق تعالى شأنه.

القسم الثاني: وهو المقصود بالبيان في هذه الدراسة وهو ما يحصل بعد الفكرة والروية، بأن تنبعث الإرادة إليه بعد ظهور الخير والصلاح في فعله، وتسمى هذه الإرادة الحاصلة بعد الروية اختيار افتعال من الخير، لأنه انبعث إلى ما ظهر بالروية أنه خير^(١)، فهذا القسم قد اختلف فيه العلماء على خمسة عشر قولاً، ولم يذكر الإمام محمد بن عبد الهادي السندي في كتابه الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية من هذه الأقوال إلا ثلاثة أقوال فقط هي:

١- قول الجبرية.

٢- قول المعتزلة.

٣- قول أهل السنة.^(٢)

كما أشار الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني إلى وجود ستة أقوال في هذه

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ١٢٨.

(٢) قال في الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: "... هذا ولما كان المقصود بيان عقيدة أهل السنة، وكان كمال ظهورها متوقفاً على بيان قول الجبرية، والقدرية لما بينهما من التقابل، فالأشياء تبين بأضدادها أحببت أن أذكرهما أولاً، وأتبعها ببيان ما هو الحق ثانياً، وأفرد كلاً منهما في باب على حدة، وبالله التوفيق..." ص: ١٢٨.

المسألة^(١). وجميع الأقوال مردها إلى أربعة مذاهب رئيسة وسوف يأتي توضيحها، ولكن مجمل الأقوال في مسألة خلق أفعال العباد هي على النحو التالي:

أ- المعتزلة و لهم ثمانية أقوال شاركهم فيها متأخرو الشيعة، وبعض الفرق^(٢) وهي كالتالي:

القول الأول: إن الذوات كلها ثابتة في العدم، أزلية غير مقدورة لله تعالى ولا بخلقه الأجسام منها والأعراض، وذوات أفعال الله تعالى، أعني ذوات الحركات والسكنات، وأنها في العدم والأزل ثابتة ثبوتا حقيقيا في الخارج، ثبوتا يوجب تماثلها فيه، واختلافها عنه، وأن المقدور لله تعالى ولعباده أمر آخر غير الذات ولا وجودها ولا مجموعهما، بل جعل الذات على صفة الوجود.

القول الثاني: وهو أن فعل الله تعالى وفعل العبد هو صفة الوجود لا ذات الموجود، وهؤلاء عينوا مقدور القادر، وقد ألزموا جميعا أن الله تعالى لا يخلق شيئا قط على أصولهم، لأن الشيء عندهم هو الثابت في الأزل والقدم، وصفة

(١) قال في الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: (... والأقوال فيها بلغت أربعة عشر قولاً كما سردتها أئمة التحقيق، فللمعتزلة ثمانية، وللأشعرية أربعة، وللجبرية قولان، ولا حاجة إلى تفصيلها، إنما أشرنا إليها ليعلم اتساع نطاق هذه البدعة) ص: ٢٨١.

(٢) منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (٧٢٨هـ)، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١/ ٤٤، العلم الشامخ: ٢١٥.

الوجود عندهم ليست شيئاً، لأنهم قضوا بالأزلية في القدم للشيء وللذات
ولصفاتهما الذاتية ولم يبق إلا صفاتها المقتضاة وهي التحيز.

القول الثالث: إنه لا فعل للعبد إلا الإرادة، قاله ثمامة بن الأشرس^(١).

القول الرابع: إن أفعال العباد حوادث لا يحدث لها، وهذا والذي قبله مع
غرابتهما معروفان في كتب المعتزلة من روايتهم عن شيوخهم لا من رواية
خصومهم.

القول الخامس: إن أفعال العباد كلها حركات فحسب، والسكون حركة
اعتماد، والعلوم والإيرادات حركات النفس.

وقد حكاها الشهرستاني محمد بن عبدالكريم أبو الفتح في الملل والنحل^(٢). ولم
يرد بالحركة النقلة، وإنما الحركة عنده مبتدأ كل تغير.

القول السادس: مثل الذي قبله لكنهم قالوا: إن المتولدات أفعال لا فاعل لها.

(١) هو ثمامة بن الأشرس النميري، كان جامعاً بين سخافة الدين، وخلاعة النفس وتنسب إليه فرقة
الثمامية، وكان يعتقد بأن الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في
منزله بين المنزلتين، وانفرد عن أصحابه بمسائل منها: قوله إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها إذا لم يمكنه
إضافتها إلى فاعل أسبابها، حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت مثل ما إذا فعل السبب ومات ووجد
المتولد بعده ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى لأنه يؤدي إلى فعل القبيح، وذلك محال فتحير فيه، وقال
المتولدات أفعال لا فاعل لها، ومنها قوله في الكفار والمشركين والمجوس واليهود والنصارى والزنادقة
والدهرية أنهم يصيرون في القيامة تراباً، وكان ثمامة في أيام المأمون، وكان عنده بمكان الملل والنحل،
للشهرستاني: ٧١ / ١.

(٢) الملل والنحل، لمحمد الشهرستاني: ٥٥ / ١.

القول السابع: مثل الثالث، أنه لا فعل للعبد إلا الإرادة، لكن قالوا فيما عدا الإرادة أنها حدث لا محدث لها، وأهل الثالث نسبوا ذلك إلى الله تعالى فهم كغلاة الأشعرية الذين يسميهم الرازي جبرية أي أهل القول الثالث من المعتزلة، وهذان القولان السادس والسابع حكاهما الشهرستاني^(١) عن ثمامة .

القول الثامن: إن أفعال العباد هي الأكوان - أي الحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق - وإنما ليست أشياء حقيقية، وإنما لا ثبوت لها، ولا لشيء من الأجسام في الأزل والعدم، وأن الثبوت والوجود شيء واحد، وكذلك الأزل والقدم^(٢). وهذا القول يشترك فيه المعتزلة والأشعرية.

ب- أهل السنة والأشعرية:

القول التاسع: قول أهل السنة، وهو أن الأكوان - أي الحركة والسكون، والاجتماع، والافتراق - عندهم ذوات حقيقية، وهو قول الإمام الجويني عبد الملك بن عبد الله أبو المعالي (توفي سنة ٤٧٨ هـ) وأصحابه، والماتريدية، وهو أقرب أقوال فرق الأشعرية إلى المعتزلة في هذه المسألة، وكذلك قول أبي الحسين^(٣) وأصحابه، وابن تيمية وأصحابه، وقد ذكر الإمام الصنعاني أنه

(١) الملل والنحل: ١/ ٧٧.

(٢) إيثار الحق على الخلق: ٢٣٨-٢٥٠.

(٣) أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، شيخ المعتزلة صنفه الحاكم أبو السعد الجشمي في الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة. من كتبه المعتمد في أصول الفقه. انظر شذرات الذهب: ٣/ ٢٥٩.

مذهب أهل البيت الأولين^(١)، كما ذكر ذلك الإمام محمد بن إبراهيم الوزير^(٢) ونسبه إلى الإمام يحيى بن حمزة^(٣).

القول العاشر: إن أفعال العباد مقدور بين قادرين، مع عدم تمييزه إلا بالوجوه والاعتبارات، وهو قول الأشعرية^(٤).

القول الحادي عشر: قول أهل الكسب إن الأكوان ذوات ثبوتية، هي فعل الله تعالى، وفعل العبد كسب يتعلق بها، وهي متميزة منه. وقد نسب هذا القول الأمير الصنعاني إلى فرقة الكسبية من الأشعرية^(٥).

القول الثاني عشر: إنه لا فعل للعبد إلا الاختيار، فمتى اختار الطاعة خلقها الله عقيب اختياره، وكذلك المعصية. ونسب هذا القول الأمير الصنعاني إلى الأشعرية.

(١) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٨٨، ويقصدون بأهل البيت فرقة الزيدية.

(٢) إثثار الحق على الخلق: ٢٥٠.

(٣) يحيى بن حمزة (المؤيد) (٦٦٩-٧٤٥هـ) هو يحيى بن حمزة بن علي الحسيني الطالبي، ولد بصنعاء، من أكابر علماء الزيدية وعلماء اليمن، ويرى أن كراريس تصانيفه زادت على عدد أيام عمره. الأعلام: ٨/ ١٤٤، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني: ٢/ ٣٣١.

(٤) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ١١٢.

(٥) قول الكسبية منهم، قالوا: إن الأكوان كالحركة والسكون ذوات ثبوتية هي فعل الله، وفعل العبد كسب يتعلق بها. وهذا القول هو الذي نصره أبو الحسن - دامت إفادته - ونسبه إلى أهل السنة هكذا على الإطلاق. الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٨٧.

القول الثالث عشر: قول الجهمية وزعموا أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها البتة، وأفعاله كلها مخلوقة لله وحده، ولم يثبتوا كسبا للعبد، ولا مقدورا بين قادرين، وهو قول لبعض الأشعرية^(١).

القول الرابع عشر: إنه لا قدرة للعبد، ولا فعل ألبتة، وإنما حركته منسوبة إليه مثل نسبة حركة الشجرة إليها. وهذا ما حكاه الشهرستاني في الملل والنحل عن غلاة الجبرية، والجبرية بذلك تركوا الجمع بين الظواهر، وركبوا اللجاج الشديد، والعناد البعيد، وجحدوا الضرورات العقلية، والبيئات السمعية، وقد أجمع أهل السنة، وأهل الكلام من الشيعة والأشعرية، والمعتزلة على ضلالهم، والرد لقولهم، لأنهم نفوا مشيئة العبد، والله تعالى لم ينفها مطلقا لكن جعلها بعد مشيئته فقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^(٢)، والجبرية نفوها، وكذلك نفوا أن يكون المكلفون مختارين غير مجبورين فكان ما شاء من

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ١٨٨، الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٨٧.

(٢) سورة الإنسان، آية: ٣٠، سورة التكويد، آية: ٢٩.

اختيارهم، وهو قول جهم ومن تبعه، وقد قال بذلك بعض الصوفية^(١)،
وبعض المرجئة، وهم من أصناف الجهمية^(٢).

الخامس عشر: مذهب أهل الطبيعة:

هؤلاء ينسبون كل أثر إلى الطبيعة، لأنهم لا يؤمنون بوجود الله،
ويقولون بقدوم المادة، وهم يرون أن الأسباب تؤثر في مسبباتها بطبيعتها
وذاتها، مثلما تحرق النار بطبيعتها وذاتها، وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين،
لإلحادهم وإنكارهم وجود الله عز وجل^(٣).

وقد ذكر الأمير الصنعاني بعد إيراد بعض الأقوال في مسألة أفعال
العباد إن كل مسألة ليس فيها من الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم كلام
مبين يكثُر فيها الاضطراب وينقطع بكل مدع فيها الأسباب^(٤).

(١) ويستشهد ابن تيمية بالشيخ إسماعيل الهروي ويقول عنه: (إنه لا يثبت سبباً ولا حكمة)، كما يقول
ابن تيمية عن كثير من الصوفية: (إنهم صاروا يوافقون جهماً في مسائل الأفعال والقدر، وإن كانوا
مكفرين له في مسائل الصفات) انظر: الحسنة والسيئة، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد جميل
غازي، مطبعة المدني، القاهرة ١٣٩٢ هـ ص: ١٨.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محيي
الدين عبد الحميد، ط ٢، ١٣٩٨ هـ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: ١/ ٢١٤، الفرق بين
الفرق ص: ٢٠٢.

(٣) ردّ مزاعم المبطلين عن أصول الدين: ٦٢.

(٤) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٨٥.

لذا فلم يورد الأمير الصنعاني أدلة كل فريق على مقالته، حيث أنه يرى عدم الحاجة إلى بيان ذلك.

فهذه مجمل الأقوال في مسألة خلق أفعال العباد، وقد اتفقت أغلب الأقوال على أن ما شاء الله كان، وما شاء أن لا يكون لم يكن وإنه لو شاء ما عصى، وإنه يهدي من يشاء، بخلاف قول أهل الطبيعة، ومرد هذه الأقوال عند علماء الأمة الإسلامية إلى أربعة مذاهب رئيسة، سوف نوردتها مرتبة على نحو ما أوردتها الإمام محمد بن عبد الهادي السندي كون ما أوردته هو المشهور عند كثير من أهل العلم.

والمذاهب الأربعة هي على النحو الآتي:

المذهب الأول: مذهب الجبرية.

المذهب الثاني: مذهب المعتزلة.

المذهب الثالث: مذهب الأشعرية والماتريدية.

المذهب الرابع: مذهب أهل السنة والجماعة.

وسوف نعرض فيما يلي قول كل مذهب، وأدلته.

المبحث الثاني

المذاهب الرئيسية في مسألة خلق أفعال العباد

المذهب الأول: مذهب الجبرية

يقولون إن أفعال العباد إنما هي أفعال الله، وأن العباد مجبورون على أعمالهم، لا قدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار، والله وحده هو خالق أفعال العباد، وأعمالهم إنما تنسب إليهم مجازاً، والعباد فيها بمنزلة أوراق الأشجار في حركاتها عند مهب الريح، وذلك لأن الله تعالى علم أفعال العباد في الأزل، وقضاها وقدرها، وخلق قدرة العبد عليها، وميله إليها، واختياره إياها، بحيث يستحيل عليه تركها، فأنكروا عند ذلك حكمة الله في خلقه وأمره، فإذا صدر الذنب من أحدهم وعوتب يقول: لا ذنب له في فعله، وإنما الفاعل على سواء المحرك له غيره، وأهم فرق الجبرية: "الجهمية، أتباع الجهم بن صفوان أبو محرز السمرقندي"^(١).

وقد فصل الأمير الصنعاني أقوال الجبرية إلى قولين:

الأول: على أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها ألبتة، وأفعاله كلها مخلوقة لله - تعالى، وذلك لأن الجهم يرى أن الإنسان يختلف عن الجمادات؛ لأن الله خلق بالإنسان قوة كان بها الفعل، كما خلق له إرادة للفعل واختياراً منفرداً له، لكن هذه الإرادة كاللون والطول ونحوهما مما لا إرادة للإنسان فيه ولا قدرة.

(١) القضاء والقدر، للمحمود ص: ٢٠٣.

والثاني: أنه لا قدرة للعبد ولا فعل له البتة، وإنما حركته منسوبة إليه مثل نسبة حركة الشجرة إليها^(١).

المذهب الثاني: مذهب المعتزلة

يقول الإمام محمد السندي: والمعتزلة ينفون القدر عن الله تعالى ويثبتونه لأنفسهم، فأفعال العباد ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها، وأن المؤثر فيها قدرتهم فقط^(٢)، وأنهم يأتون بالقبائح بإرادتهم بدون مشيئة الله وإرادته، بل على خلاف مراد الله، وسبب ضلالهم في أن هناك خالق غير الله هو: اعتمادهم على عقولهم في تقرير المسائل الاعتقادية، وعدم الاعتماد على النصوص النقلية من الكتاب والسنة، ولذلك فقد قدمنا أدلتهم العقلية على السمعية.

تقرير مذهب المعتزلة في الأفعال من خلال مؤلفاتهم

١- قال القاضي عبد الجبار بن أحمد^(٣): "فصل في خلق الأفعال: الغرض به الكلام في أن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها..."^(٤)

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٨٦.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ١٤٣.

(٣) عبد الجبار: (...-٤١٥هـ) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، أبو الحسن، قاضي أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره، له تصانيف كثيرة منها: المعنى في التوحيد والعدل. انظر الأعلام

للزركلي: ٣/ ٢٧٤، لسان الميزان: ٣/ ٣٨٦.

(٤) شرح الأصول الخمسة: ٣٢٣.

وقد اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم، وقيامهم، وعودهم، حادثة من جهتهم... وإن من قال: إن الله خالقها، ومحدثها فقد عظم خطؤه^(١).

٢- قال أبو القاسم البلخي في بيان ما اجتمعت عليه المعتزلة: "وأجمعوا إن الله لا يحب الفساد ولا يخلق أعمال العباد..."^(٢).

وقد أورد أحمد بن المرتضى المعتزلي^(٣) في ذكر المسائل التي أجمع عليها المعتزلة مسألة أن فعل العبد غير مخلوق فيه، كما أن الإنسان عند المعتزلة يجوز أن ينفي فعل الله - تعالى -، الذي هو القدرة بفناء الحياة بأن يقتل نفسه... ويجوز أن يبطل فعل الغير للسكون بتحريك المحل^(٤).
وينبغي أن يعلم أن المعتزلة أنفسهم يختلفون في بعض التفصيلات حول ذلك، ولكن ما ذكرناه هو ما أجمعوا عليه، ويجد المتأمل في أقوالهم واحتجاجهم من التناقض والتعارض الشيء الكثير.

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، تأليف عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق توفيق الطويل، سعيد زايد، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر: ٣/٨ بتصرف.

(٢) باب ذكر المعتزلة من كتاب مقالات الإسلاميين، ضمن مجموعة فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: ٦٣.

(٣) هو: أحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي، سجن في صنعاء إلى سنة ٨٠١هـ، من مؤلفاته: البحر الزخارف في فقه الزيدية، باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل شرح الملل والنحل، توفي سنة (٨٤٠هـ)، والأعلام: ٢٦٩/١، والبدر الطالع: ١/١٢٢.

(٤) القضاء والقضاء في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، المحمود: ٣١١.

المذهب الثالث: مذهب الأشعرية والماتريدية

الأشعرية يقولون: إن الله خالق أفعال العباد، فيثبتون مرتبتي المشيئة والخلق، ويقولون أيضاً: إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدره الله -تعالى- وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدر مقارناً لهما، فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد، والمراد بكسبه إياه: مقارنة لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له^(١).

كما يقولون إن أفعال العباد مقدر بين قادرين مع عدم التمييز إلا بالوجوه والاعتبارات، وبذلك اعتمدوا على نظرية الكسب التي اشتهروا بها، وقد فصل الأمير الصنعاني أقوالهم في هذه المسألة، وذكر أن أي مسألة ابتداعية ليس فيها من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم كلام معين يكثر فيها الاضطراب^(٢).

كما ذكر الأمير الصنعاني في الأنفاس الرحمانية: "بأن الحسن والقبح والطاعة والمعصية اعتبارات راجعة إلى الكسب دون الخلق فيسند إلى العبد لا إلى الله تعالى؛ وذلك لأن خلق المعصية ليس معصية، وخلق القبيح ليس بقبيح"^(٣).

(١) القضاء والقضاء في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، للدكتور المحمود: ٣١١.

(٢) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ١٠٧.

(٣) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٨٠.

أما الماتريدية فإنهم يثبتون للعباد إرادة جزئية، وهي غير مخلوقة، وأمرهم بأيديهم، فهم: "جعلوا كسب العباد عبارة عن إرادتهم الجزئية..."^(١).
وبهذا الأصل خالفوا المعتزلة القائلين بأن الله لا يخلق أفعال العباد بل هم الخالقون لها، ويتميز هذا الجانب عند الأشاعرة والماتريدية، صار مذهبهم مشهوراً بأنه مذهب أهل السنة والجماعة، وهذا حق.
ولكن عند عرض مذهبهم في الجانب الثاني من قضية خلق أفعال العباد، وهو جانب تعلق أفعال العباد بهم، وهل هم الفاعلون لها؟ أو هي كسب لهم؟ وما مدى تعلق العباد بأفعالهم... إلخ، يتضح مدى اختلافهم وبعدهم عن مذهب أهل السنة الحقيقي.
وهناك أمر آخر، وهو أن بعض كبار الأشاعرة قد رجعوا عن آرائهم التي كانوا يقولون بها في القدر إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

(١) القضاء والقضاء في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، للمحمود: ٣١٨.

قول الإمام أبي الحسن الأشعري

أورد الإمام محمد بن عبد الهادي السندي أن الشيخ الأشعري قد ذهب إلى أنه لا تأثير لقدرة العبد إلا في كون الفعل كسباً^(١). كما ذكر ذلك الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل (توفي سنة ٣٢٤هـ) وبين إن فعل العبد بخلق الله ابتداءً، وبخلق الله له قدرة حال الفعل لا قبله ولا أثر لها، وهذا جبر محض، وبذلك صرح إمام الحرمين والرازي والسمرقندي وغيرهم بأن مذهب الأشعري من الجبر المحض، ولذا قال سائر الأشاعرة: هذا المذهب دفع للضرورة الفارقة بين المختار والمضطر، والقدرة التي لا أثر لها.

ومن خلال تتبع كلام الإمام الصنعاني نجده يرى أن الكسب يرادف الفعل والعمل لغة في حق العبد والرب تعالى، وأن الكسب الذي أثبتته الأشعري إنها هو عرفي لا يصح، بل لا يجوز تفسير ألفاظ القرآن به.^(٢)

قال الأشعري في اللمع: "إن قال قائل: لم زعمتم أن اكساب العباد مخلوقة لله تعالى؟ قيل له: قلنا ذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾

^(٣) وقال تعالى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٤). فلما كان الجزاء واقعا على أعمالهم كان الخالق لأعمالهم"^(٥).

(١) الإفاضة المدنية في أبحاث الإرادة الجزئية: ١٦٤.

(٢) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٣١٦.

(٣) سورة الصافات، آية: ٩٦.

(٤) سورة السجدة، آية: ١٧.

(٥) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، علي بن إسماعيل الأشعري، صححه حمودة غرابة، ١٩٥٥م: ٦٩.

المذهب الرابع: مذهب أهل السنة والجماعة

أوضح الإمام محمد السندي أن مذهب أهل السنة هو مذهب العدل والتوسط بين المذاهب الأخرى وأنه يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً. ومذهب أهل السنة والجماعة هو أن الله خالق للحوادث بأسرها، وأنه تعالى خالق لأفعال العباد، والعباد فاعلون حقيقة، ولهم قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم، وخالق قدرتهم، وإرادتهم.^(١)

ولكن نجد الإمام الأمير الصنعاني يخالف نسبة هذا القول لأهل السنة حيث يرى أن جعل القول بمسألة الأفعال من أوصاف أهل السنة ليس بصحيح، ولا وجهه يصح، حيث إن القول بخلق الأفعال بحث مبتدع، وقول مخترع باتفاق علماء الإسلام وعلام الكلام، مع أنه لم يذكر هؤلاء العلماء، ولكنه ذكر أنه لم يقع في عصر النبوة أو الصحابة ولم يخطر ببال أحد منهم، وهذا القول من الأمير الصنعاني يقصر أهل السنة والجماعة على عصر الصحابة.

(١) العقيدة الواسطية: ابن تيمية: ٢١-٢٢، وأفعال العباد: ٤٠.

قول الإمام البخاري في مسألة خلق أفعال العباد

خالف بعض العلماء الكثير مما أورده الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد، ودفاعه عن العلماء في عدم تعرضهم لهذه المسألة، وهو بخلاف ما يراه الإمام محمد السندي ومن هؤلاء العلماء الإمام البخاري والذي أوضح ما يبين ان الله تعالى جعل للمخلوقين قولاً وعملاً حين قال: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^(١) فأخبر أن العمل من الحياة^(٢).

وذكر أيضاً أن النبي صلي الله عليه وسلم جعل الإيمان والتصديق والجهاد والخير عملاً. وقال النبي صلي الله عليه وسلم: (يخرج قوم تحقرون أعمالكم مع أعمالهم يقرءون القرآن^(٣) فبين أن قراءة القرآن هي العمل).^(٤)

وقال أيضاً - بعد إيراد حديث جبريل - عليه السلام - في الإيمان والإسلام والإحسان - : "فسمي الإيمان والإسلام والشهادة والإحسان والصلاة بقراءتها وما فيها من حركات الركوع والسجود فعلاً للعبد...".^(٥)

فهذه أقوال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وقد نفى الإمام الأمير الصنعاني أن يكون الإمام البخاري قد خاض في مسألة خلق أفعال العباد مع اطلاعه على ما صنفه الإمام البخاري في مسألة خلق الأفعال من تأليف كتاب

(١) سورة الملك، آية: ٢.

(٢) خلق أفعال العباد: ٩٧.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح: ١٣٩/٤، وأخرجه في خلق أفعال العباد: ٥٣ حديث ١١٦.

(٤) خلق أفعال العباد، للبخاري: ٥٣.

(٥) المصدر السابق: ٦٠.

مستقل فيها، كما بين انه ذكر في أواخر صحيحه شيئاً من ذلك، ولم يأت بغير العموميات مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٢) ويأتي أنها لا تدل على خصوصية محل النزاع، حتى يخرج الخوض بها عن الابتداء^(٣)، وهذا نرى مخالفته لما سبق ذكره عن الإمام البخاري في ذلك والله أعلم.

المذهب الحق في مسألة خلق أفعال العباد

الذي أراه أن المذهب الحق فيما سبق من أقوال العلماء هو ما عليه أهل السنة والجماعة من السلف والخلف في أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله خالق لأفعال العباد لقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٤)، ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾^(٥).

وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يجبه، فيشاؤه كوناً ولا يرضاه ديناً^(٦).

(١) سورة الرعد، آية: ١٦، وسورة الزمر، آية: ٦٢.

(٢) سورة فاطر، آية: ٣.

(٣) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٣٩.

(٤) سورة القمر، آية: ٤٩.

(٥) سورة الفرقان، آية: ٢.

(٦) شرح الطحاوية: ١/٣٢١.

وأن أفعال العباد تقع بمشيئته كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اٰخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾^(١).

والله تعالى أثبت للعباد إرادة ومشيئة وأضاف العمل إليه، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾^(٢).

فأفعال العباد خلق الله تعالى وكسب من العباد بمنزلة الأسباب للمسببات، فالعباد لهم قدرة ومشيئة وإرادة، ولكنها داخلية تحت قدرة الله عز وجل ومشيئته وإرادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣). قال ابن تيمية: "...وتحقيق الكلام أن يقال: فعل العبد خلق لله عز وجل وكسب للعباد..."^(٤)

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥٣.

(٢) سورة الكهف، آية: ٢٩.

(٣) سورة التكوير، آية: ٢٩.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، طباعة مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ١٤١٦هـ، ٨/٣٨٣، ٣٩٦، والعقيدة الواسطية، لابن تيمية، توزيع الجامعة الإسلامية بالسعودية، ط٢١: ٤-٢٢، والقضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، المحمود: ٢٤٨.

وهذا القول هو خلاصة القول الحق في كل مذهب من المذاهب السابقة الذكر، فقد التزموا منهج الكتاب والسنة في تقديم الشرع، وفي بيان أن العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، والله أعلم^(١).

(١) فائدة: لمن يرغب معرفة أدلة كل فريق بالتفصيل فعليه بالرجوع إلى ما أورده فضيلة الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود في كتابه: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، مطبوعات دار الوطن بالرياض، ط٢، ١٤١٧هـ.

اعتراض الأمير الصنعاني على منهج الفرق في بحث المسائل التي يتعرضون لها

كان الأمير الصنعاني يعترض على منهج البحث لدى الفرق في المسائل التي يتعرضون لها، وكان يرى لو أن المنهج لديهم كان مستقيماً ما اختلفوا ذلك الاختلاف، وكما حذر من نقلهم من كتب الخصوم وقوله في ذلك: "ولا يحل للناظر نقل كلام أحد من كتب خصمه بعد ما عرف ما بين الفريقين من التعادي والإحن، بل يجب عليه أن ينقل كلام كل فرقة من كتبها، وإنما قلنا: لا يحل. لأنه قد ثبت عن الشارع عدم قبول شهادة أحد الخصمين على عدوه، وأي عداوة أعظم من عداوة أهل المذاهب؟ وكفاك عبرة بما سمعته هنا عن القاضي وإمام الحرمين وابن قتيبة"^(١).

ويفهم من ذلك تحذير الأمير الصنعاني - رحمه الله - للأمة والعلماء من الاختلاف بين فرق الإسلام، ومن النقل من كتب الخصوم، والاكتفاء بذلك، مع تأكيده على وجوب البعد عن التعادي، والتناوب بالألقاب الذي نهى عنه الكتاب، مع الالتزام في حال الرغبة في النقل عن أي فرقة بالعودة إلى كتبها التي اختارتها، وشيوخها الذين يعبرون عنها.

فالواجب على كل معارض لقول من الأقوال الإتيان بعبارة خصمه وسوق لفظه الذي اختاره، ثم الكلام عليه بإنصاف، فكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم.

(١) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٥٢.

وقد استدلل الأمير الصنعاني على ماتقدم وذلك بإطلاق لفظ القدرية في مسألة القضاء والقدر على بعض الفرق كالمعتزلة والأشعرية من قبل خصومهم رغم أنه لا يصدق على أحد من الفريقين بالمعنى الذي فسروه خصومهم، وبين أن الكل براء من ذلك الاسم المذموم، وإنما عميت أبصار البصائر عن تحقيق المسألة لا لقصور من الفريقين؛ فهم أهل الأذهان السيّالة والفظن الوقادة، لكن ظلمة العصبية غطت على نور بصائر الأبصار، وصيرت الفريقين يدافع كل منهم عنه في صحة كاملة^(١).
وسوف يأتي توضيح نسبة الفريقين للقدرية والقول في ذلك إن شاء الله.

(١) المصدر السابق: ٢٥٣.

الفصل الثالث

حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما

المبحث الأول

قول الأمير الصنعاني في حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما

المبحث الثاني

نفي الظلم عن الله تعالى

المبحث الثالث

مراتب القدر ووجوب الإيمان بها

الفصل الثالث

حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما

المبحث الأول: قول الأمير الصنعاني في حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما

قال الأمير الصنعاني في معنى الخلق: "وقد علمت أن للخلق لغة ثلاثة معاني:

الأول: الإيجاد من العدم، وهذا المعنى يختص به رب العباد في إيجاد الأجسام.

ودليلهم: قول الله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾^(١)،

وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾^(٢).

والثاني: التقدير وهذا يطلق ويسند إلى الله تعالى ولا يختص به، إذ يسند إلى

العباد كما يفيدده أحسن الخالقين.

ودليلهم: قوله تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾^(٣) أي المقدرين إذ الآية في

سياق خلق الإنسان وتقدير خلقه أطواراً.

والثالث: الكذب وهو يختص بالمخلوقين، ويتعالى عنه رب العالمين، وكل

هذه نطق بها القرآن.

ودليلهم: حكايته عن الكفار أنهم قالوا في القرآن: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ ﴾^(٤)

(١) سورة فاطر، آية: ٣.

(٢) سورة النحل، آية: ١٧.

(٣) سورة المؤمنون، آية: ١٤.

(٤) سورة ص، آية: ٧.

أي كذب ومثل قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾^(١) على بعض التفاسير الآتية^(٢).

ويفهم من قول الصنعاني إن أشهر معاني الخلق هو التقدير، وأفعال العباد مخلوقة بهذا المعنى بلا نزاع، وهذا هو قول الإمام الجويني وأبي إسحاق وأصحابهما من الأشعرية، بل هو قول المعتزلة والشيعة.

أما القول: (إن أفعال العباد مخلوقة) فإن أريد أن الله قدرها فهذا مما لا خلاف فيه، ومكتوبة لأنه قد سبق بها العلم والتقدير والكتابة، كما نطقت به نصوص الكتاب والسنة. وإن أريد أن الله تعالى أوجدها في العباد، وأنهم ظروف لها، كإيجاد الحياة، فهذا شيء لم يقم عليه دليل من لغة، ولا كتاب ولا سنة. أما الخلق المنسوب إلى الله تعالى المختص به فهو:

أولاً: الإيجاد من العدم الذي ملأ الله تعالى القرآن من الإخبار به والتمدح: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(٣) في آيات^(٤)، وفي بعضها: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(٦).

(١) سورة العنكبوت، آية: ١٧ .

(٢) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٨٨ .

(٣) سورة هود، آية: ٧ .

(٤) قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾. سورة الحديد آية: ٤ .

(٥) سورة النباء، آية: ٣٧، ق، آية: ٣٨، الأحقاف آية: ٣، الدخان، آية: ٧، ٣٨، الزخرف، آية: ٨٥،

ص، آية: ٦٦، ٢٧، ١٠، الصافات، آية: ٥، السجدة، آية: ٤، الروم، آية: ٨، الشعراء، آية: ٢٨، ٢٤،

الفرقان، آية: ٥٩، الأنبياء، آية: ١٦، طه، آية: ٦، مريم، آية: ٦٥، الحجر، آية: ٨٥، المائدة، آية: ١٨، ١٧ .

(٦) سورة فصلت، آية: ٩ .

وقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾^(١). والثاني من معاني الخلق: التقدير، قال تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾^(٢). فالأول: يختص بالله، وليس في لغة العرب أن كل شيء يسمى مخلوقاً، والدليل: على من ادعى ذلك، ونحن نمنعه لوجهين:

أحدهما: إن تسمية كل شيء بذلك يحتاج إلى نقل صحيح عن أهل اللغة وهو معدوم، ولم يعهد عن أحد من أهل اللغة أنه يقول: خلقت قعوداً ولا قياماً ولا صلاة ولا صياماً.

الثاني: إنه يفهم من كثير من نصوص الكتاب والسنة وكلام البلغاء أن ذلك يختص ببعض الأمور دون بعض، من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾^(٣) فَعَطْفُ الْهَدَى الْمُتَعَلِّقُ بِالْأَفْعَالِ عَلَى الْخَلْقِ الْمُتَقَدِّمِ لَهَا، ظاهره المغايرة في التسمية، وفيه: ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾^(٤) وهي آية في هذا المعنى لأنه قسم المسميات إلى قسمين مختلفين متغايرين: أحدهما: الخلق وهو أخصهما. وثانيهما: الأمر وهو أعمهما لأن الخلق نوع من جنس الأمر يدخل تحته بدليل قوله تعالى: ﴿ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ ﴾^(٥) فدخل فيه الخلق

(١) سورة النحل، آية: ٤ .

(٢) سورة المؤمنون، آية: ١٤ .

(٣) سورة طه، آية: ٥٠ .

(٤) سورة الأعراف، آية: ٥٤ .

(٥) سورة هود، آية: ١٢٣ .

والأمر. ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله والذين يشبهون بخلق الله)^(١) وفي الحديث الآخر أنه يقال للمصورين: (فليخلقوا حبة أو شعيرة)^(٢) ولم يقل لهم: اخلقوا قياماً ولا قعوداً ولا قيل لمن قام أو قعد: إنه ضاهي خلق الله، ومثله في الصحيح ذم الواشيات بتغيير خلق الله، وهذه الأحاديث صحيحة وهذه أحاديث صحاح، فيها الفرق المعلوم من الدين والعقل بين خلق الله وفعل العبد، ومن هنا أجمعت الأشعرية أن أفعال العباد من حيث نسبت إليهم لا تسمى خلقاً، بل تسمى كسباً وعملاً وفعلاً، والوجه في هذا كله: أن أهل اللغة - يسمونها بذلك فرقا بينها وبين إيجاد الأجسام من العدم وتصويرها^(٣). ولهذا فالأشعرية لا تسمى أفعال العباد خلقاً حيث نسبت إليهم، بل تسمى بهذه الأسماء، أعني كسباً وفعلاً وعملاً، فدعوى تسميتها خلقاً دعوى مجردة تحتاج إلى دليل يقطع الخلاف، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب اللباس باب ما وطئ من التصاوير: ٥٥/ج/ ص ٢٢٢١ حديث رقم ٥٦١٠، ومسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ مافيه: ٣/١٦٦٨ حديث رقم ٢١٠٧.

(٢) ونصه ما أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب قول الله تعالى والله خلقكم: ٦/٢٧٤٧ حديث رقم ٧١٢٠: (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً). وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة باب تحريم تصوير الحيوان واتخاذ مافيه: ٣/١٦٧١ حديث: ٢١١١.

(٣) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٩٣.

المبحث الثاني

نفي الظلم عن الله تعالى

تعريف الظلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الظلم هو التصرف في ملك الغير، والقبیح: ما شرع الله ذم فاعله"^(١).

قال أهل السنة: إن الله تعالى حكم عدل يضع الأشياء مواضعها فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه، ولا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين.

وقد أشار الشيخ محمد السندي إلى دليله بقوله: لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير أو عصيان من تجب طاعته، وهو القاهر فوق عباده وله كل شيء، وهو دلالة على استحالة وقوع الظلم والقبیح منه لله تعالى: لأن الظلم والقبیح هو ما شرع الله وجوب ذم فاعله وذم الفاعل بما ليس له فعله، ولن يكون كذلك حتى يكون متصرفاً فيها غيره أحق وأملك به وبالتصرف فيه منه، فوجب استحالة ذلك في حقه تعالى.

وأكثر أهل السنة والحديث، وجمهير المثبتين للقدر يقولون إن الظلم ممكن مقدور، ولكن الله تعالى منزّه عنه، لا يفعله بل حرمه على نفسه لكمال علمه وعدله، ولهذا مدح نفسه بأنه لا يظلم الناس شيئاً، ومن المعلوم أن المدح

(١) منهاج السنة: ٣/ ٢١ .

إنما يكون بترك المقدور عليه، لا بقدر الممتنع.

وهذا ما أورده شيخ الإسلام فقال: طائفة قالوا: بل الظلم مقدر ممكن، والله تعالى منزّه لا يفعله لعدله، ولهذا مدح الله نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً، والمدح إنما يكون بترك المقدور عليه لا بترك الممتنع^(١). وقالت الجهمية والأشاعرة: إنه التصرف في ملك الغير، وهو مخالفة الأمر الذي تجب طاعته.

وهؤلاء يقولون إن الظلم – بالنسبة لله – ليس بممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قدر وجوده منه فإنه عدل، والظلم منه ممتنع غير مقدر، وهو محال لذاته كالجمع بين النقيضين، وكون الشيء معدوماً موجوداً^(٢).

وقالت المعتزلة في تعريف الظلم: بأنه الفعل الخالي عن نفع ودفعة واستحقاق. والله تعالى عند المعتزلة عدل لا يظلم، لأنه لم يرد وجود شيء من الذنوب، لا الكفر ولا الفسوق، ولا العصيان، بل العباد يفعلون ذلك بغير مشيئته.

فكل فريق اصطاح لنفسه معنى للظلم وجعله المراد بالظلم في الكتاب والسنة، فكل فسرّه باصطلاحه، وهذا الاختلاف عائد إلى مسألة التحسين والتقيح العقليين، وجماهير الأمة من المثبتين لهما، والنفاة لهما – وهم بعض الأشعرية – اختلفوا بعد ذلك، فالنفاة قالوا: إنه لا يقبح الفعل ولا يحسن إلا

(١) منهاج السنة: ١/ ١٣٥ بتصرف.

(٢) القضاء والقدر، المحمود: ٢٧٩.

للنهي عنه والأمر به.^(١)

الأدلة على تنزيه الله تعالى نفسه عن الظلم:

١- قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾^(٢). فليس الظلم من صفات

الله تعالى، ولم يظلم أحد من خلقه سبحانه. كما أنه تعالى لا يريد أن يقع الظلم

على عباده فقال تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾^(٣). ووعد سبحانه

بمضاعفة الحسنات مع عدم ظلمه ولو لمثقال ذرة قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾^(٤).

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا

هَضْمًا﴾^(٥). أي لا يخاف ظلماً من الله تعالى بل ثواباً وأجراً على ما قدمه من العمل

الصالح. وقد ورد في السنة النبوية تحريم الله تعالى للظلم، ونهي عباده من ظلم

بعضهم البعض، ففي الحديث القدسي الصحيح: (يا عبادي إني حرمت الظلم

على نفسي، وجعلته بينكم محرماً)^(٦).

(١) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٥٥.

(٢) سورة فصلت، آية: ٤٦.

(٣) سورة غافر، آية: ٣١.

(٤) سورة النساء، آية: ٤٠.

(٥) سورة طه، آية: ١١٢.

(٦) عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: (يا

عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا. يا عبادي: كلكم ضال إلا من

هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي: كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم، يا

وقد نقل شيخ الإسلام عن الأشاعرة في كتابه الموسوم بمنهاج أهل السنة أنه صرح الأشعري والقاضي أبو بكر وأبو المعالي والقاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد البغدادي (توفي سنة ٤٥٨ هـ) وغيرهم بأن الظلم بالنسبة إلى الله غير متصور أصلاً، لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير أو عصيان من تجب طاعته وهو القاهر فوق عباده، وإله كل شيء، وهم لا يجوزون التعذيب لا بجرم سابق، ولا لأمر لاحق.^(١)

ويفهم من هذا عدل المولى عز وجل ورحمته بعباده وإحاطته بكل شيء قال إياس بن معاوية إياس بن معاوية المزني البصري (توفي سنة ١٢٢ هـ): ما خاصمت بعقلي أحداً إلا القدرية، قلت: أخبروني ما الظلم؟! قالوا: أن يتصرف الإنسان فيما ليس له، قلت: فله كل شيء).

عبادي: كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسونى أكسكم، يا عبادي: إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفرونى أغفر لكم، يا عبادي: إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي: لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي: لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً، يا عبادي: لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص الخيط إذا أدخل البحر، يا عبادي: إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن خلاف ذلك فلا يلومن إلا نفسه). أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم: ٤/١٩٩٤، حديث رقم ٢٥٧٧، وابن حبان: ٢/٣٨٥، حديث رقم ٦١٩.

(١) انظر منهاج السنة النبوية: ١/١٣٥.

كما أخرج أبو داود وابن ماجه محمد بن يزيد القزويني (توفي سنة ٢٧٣هـ) والإمام أحمد بن حنبل الشيباني بأسانيدهم عن أبي بن كعب بن قيس الأنصاري (توفي سنة ٢٢هـ) وابن مسعود عبدالله بن مسعود الهذلي (توفي سنة ٣٢هـ) وحذيفة موقوفاً، وعن زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري (توفي سنة ٤٥هـ) مرفوعاً: (لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَابَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَأَنَّ مَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبِكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ. قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ: مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ ثُمَّ أَتَيْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ ثُمَّ أَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ ذَلِكَ^(١) ^(٢)).

وقد رد الأمير الصنعاني على الإمام محمد السندي بعد إيراده هذا المعنى فقال: هذا أحد قولين نقلهما ابن تيمية في منهاج السنة وهو قول الأقل من الأمة والأئمة.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة باب القدر حديث رقم: ٤٠٧٧، وابن ماجه في السنن، تأليف محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، في كتاب المقدمة، باب في القدر حديث رقم: ٧٤، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، ١٣٩٥هـ، وأحمد: ٥/١٨٢-١٨٣، ١٨٥، ١٨٩.

(٢) انظر: الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ١٦٠.

ثم قال^(١): (القول الثاني: إن الظلم مقدور، والله تعالى منزه عنه، وهذا قول الجمهور من المثبتين للقدر ونفاته، وهو قول كثير من النظار المثبتة للقدر وغيرهم، وهذا كتعذيب الإنسان بذنب غيره كما قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾^(٢) وهؤلاء يقولون: الفرق بين تعذيب الإنسان على فعله الاختياري، وغير فعله الاختياري مستقر في فطر العقول، فإن الإنسان لو كان له ابن في جسمه مرض أو عيب خلقي فيه لم يحسن ذمه ولا عقابه على ذلك، ولو ظلم ابنه أحدا لحسن عقوبته على ذلك)^(٣)

وخلاصة القول في ذلك أن خلق الله تعالى لأفعال العباد، واختصاصه أهل الإيمان بإعانتهم على الطاعة فليس هذا من الظلم في شيء باتفاق أهل السنة والجماعة، وسائر المثبتين للقدر من جميع الطوائف، ولكن القدرية تزعم أن ذلك ظلم، وتتكلم في التعديل، والتجويز بكلام متناقض فاسد، وجميع نصوص الكتاب والسنة إنما تدل على هذا القول، وهذا القول فيه إثبات كمال عدله تعالى وعظيم إحسانه، فإن العبد لا يخاف أن يظلمه الله فيعاقبه بغير جرم ولا ذنب، أو بذنب غيره، كما لا يخاف أن ينقص من عمله شيئا، وإنما يخاف مما

(١) أي الإمام ابن تيمية.

(٢) سورة طه، آية: ١١٢.

(٣) منهاج السنة النبوية: ٣/ ٢٢-٢٣.

اكتسبته يداه في حياته من الذنوب والآثام. والظلم يقع على الناس من قبل أنفسهم لا من قبل الله تعالى لأنهم هم الذين يفعلون الذنوب والآثام باختيارهم ومشيتهم .

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(١).

فالله تعالى يمن على من يشاء ويهدي من يشاء ويوفق من يشاء ويضل من يشاء ويخذل من يشاء، ومن ظن أن منته على المؤمنين دون الكافرين ظلم منه فهذا خطأ وجهل.

(١) سورة يونس، آية: ٤٤.

المبحث الثالث:

مراتب القدر ووجوب الإيمان بها

أشار الأمير الصنعاني إلى مراتب القدر الأربع ووجوب الإيمان بها وأن كل كائن لا بد له من تقدم أمور أربعة: علم الله به، وتقديره إياه، وقضاؤه به، وكتابته في اللوح، سواء كان ذلك الكائن من أفعال الله تعالى أو من أفعالنا^(١)، كما قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾^(٢). وبذلك تكون مراتب القدر أربعاً، وهي إجمالاً:

الأولى: العلم: أي أن الله علم ما الخلق عاملون بعلمه القديم.

الثانية: الكتابة: أي أن الله كتب مقادير الخلائق في اللوح المحفوظ.

الثالثة: المشيئة: أي أن ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن، وأن ليس في السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئته - سبحانه - ولا يكون في ملكه إلا ما يريد.

الرابعة: التقدير والخلق: أي أن الله خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد كما دلت على ذلك النصوص^(٣).

(١) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٣٢٤.

(٢) سورة الحديد، آية، ٢٢.

(٣) العقيدة الواسطية لابن تيمية: ٢١، وشفاء العليل لابن القيم: ٢٩.

وقد ذكر الأمير الصنعاني ثلاثة أحاديث في الدلالة على هذه المراتب، لكنها لا تدل إلا على مرتبتي العلم والكتابة، منها ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: (إن أول ما خلق من شيء القلم، وأمره أن يكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، والكتاب عنده، ثم قرأ: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾^(١) إلى أن قال: والموقوف من هذه في حكم المرفوع؛ إذ لا يقال من قبيل الرأي والاجتهاد كما لا يخفى، فهذه الأربعة يجب على كل مكلف الإيمان بها، ومن نفى واحداً منها كنفاء القدر فقد نفاها، ومن نفاها فقد رد ما علم من ضرورة الدين)^(٢). وما ذكره ابن الأمير من المراتب لم يشرفه إلى مرتبة الخلق.

كما أن هناك عدد من الأدلة على هذه المراتب الأربع منها ما يلي :

فما يدل على مرتبة العلم قول الله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾^(٣)، وغيرها من الآيات الكثيرة الدالة على شمول علمه عز وجل لجميع الكليات والجزئيات، وعلمه أزلي وهو من صفاته الذاتية^(٤).

(١) سورة الزخرف، آية: ٤، والحديث أخرجه ابن أبي عاصم في السنة: ٥٠ برقم ١٠٨. وقال

الألباني: (حديث صحيح رجاله كلهم ثقة). السلسلة الصحيحة: ١/٢٠٧ برقم ١٣٣ .

(٢) إيقاظ الفكرة، للأمير: ٤٠٣/٢ .

(٣) سورة الطلاق، آية: ١٢ .

(٤) إيقاظ الفكرة، للأمير: ٤٠٢/٢-٤٠٨ .

وقوله ﷺ: (ما منكم من نفس إلا وقد علم الله منزلها من الجنة والنار...) (١).
 ومما يدل على مرتبة الكتابة قول الله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ (٢) قَالَ
 عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى (٣).
 وفي الصحيحين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنا جلوساً مع النبي ﷺ ومعه
 عود ينكت به في الأرض فنكس وقال: (ما منكم من أحدٍ إلا وقد كتب مقعده
 من النار أو الجنة، فقال رجل من القوم: ألا نتكل يا رسول الله. قال: لا. اعملوا
 فكل ميسر لما خلق له، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ (٤) (٥).
 ومما يدل على مرتبة العلم والكتابة مجتمعة في آية واحدة قوله
 عز وجل: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ
 ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (٦)، وغير ذلك من الآيات، والأحاديث الدالة على كتابة
 المقادير، وأن الله سبحانه قد كتب جميع ما سبق به علمه أنه كائن، وتشتمل
 هذه المرتبة على الإيذان باللوح والقلم.

(١) الحديث تقدم تخريجه.

(٢) سورة طه، آية: ٥١-٥٢.

(٣) سورة الليل، آية: ٥.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) سورة الحج، آية: ٧٠.

ومما يدل على مرتبة المشيئة قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢).
 وقوله ﷺ: (قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفها كيف يشاء)^(٣). إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على أن الله عز وجل المشيئة التامة، والقدرة الشاملة، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. سواء كانت مما يتعلق بفعله أم بفعل المخلوقين. ومما يدل على مرتبة الخلق قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٤). وغير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على أن جميع الكائنات مخلوقة لله عز وجل. وما سبق من الأدلة على هذه المراتب هي أيضاً من أدلة وجوب الإيمان بالقدر وثبوته. وقد دل على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر، الكتاب والسنة وأقوال السلف -رحمهم الله-. قال عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِحَقْدَارٍ﴾^(٦)، وقول عز وجل: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾^(٧) إلى غير ذلك.

(١) سورة يونس، آية: ٩٩ .

(٢) سورة التكويد، آية: ٢٩ .

(٣) تقدم تخرجه .

(٤) سورة الرعد، آية: ١٦ .

(٥) سورة القمر، آية: ٤٩ .

(٦) سورة الرعد، آية: ٨ .

(٧) سورة الأحزاب، آية: ٣٨ .

ومن الأحاديث ما أخرجه الترمذي عن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ -: (لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، وحتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه)^(١).

وأخرج أبو داود وسليمان بن الأشعث الأزدي، والترمذي من حديث عبادة بن الصامت^(٢) - رضي الله عنه - أنه قال لابنه: إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، فقال يارب وما أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة، يا بني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من مات على هذا فليس منا)^(٣).

(١) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، (تحفة الأحوذى ٦ / ٢٩٧ برقم ٢٢٣١) بلفظه، وقال الترمذي: (حديث غريب)؛ وفي السلسلة الصحيحة للألباني حديث رقم (٢٤٣٩).

(٢) هو الصحابي الجليل: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصوم بن فهر الخزرجي الأنصاري، أحد نقباء الأنصار، وكنيته، أبو الوليد، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان ممن جمع القرآن في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان يعلم أهل الصفة القرآن، توفي رضي الله عنه بالرمة، وقيل ببيت المقدس سنة ٢٤ هـ، وعمره ٧٢ سنة. انظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف علي بن أبي الكرم ابن الأثير، نشر المكتبة الإسلامية: ٣/ ١٠٦-١٠٧.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب القدر في الباب ١٧ الذي عقب باب ما جاء في الرضا بالقضاء (تحفة الأحوذى: ٦ / ٣٠٧-٣٠٨ برقم ٢٢٤٤) بنحوه وقال: هذا حديث غريب؛ وأحمد في المسند: ٥ / ٣١٧.

وأخرج مسلم، والترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص^(١) (رضي الله عنها) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كتب الله تعالى مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء). هذه رواية مسلم، ورواية الترمذي: (قدر الله المقادير قبل أن يخلق السموات والأرضين بخمسين ألف سنة)^(٢). ومن الأدلة حديث جبريل المشهور، وفيه أن جبريل سأل النبي ﷺ عن الإيمان فقال: (أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)^(٣). ويفهم منه وجوب الإيمان بمراتب القدر من العلم، والكتابة، والمشئمة، والتقدير والخلق.

(١) عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي، أسلم قبل أبيه، وكان يكتب عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- الحديث بإذنه، في صحيفة سهاها: الصادقة، وكان من علماء الصحابة وعبادهم، توفي بمصر، وقيل بالشام سنة ٦٥ هـ. انظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٢٦٣-٢٦٤ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب حجاج آدم وموسى -عليهما السلام- (شرح النووي ٣١٠ / ١٦ برقم ٢٦٥٣) بلفظه. والترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء في الرضا بالقضاء.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان، والإسلام، والإحسان (شرح النووي ٢١٣ / ١ برقم ٨) بلفظه؛ وأخرج البخاري بنحوه عن أبي هريرة في كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان: ١ / ١٤٠ (برقم ٥٠).

الفصل الرابع

موقف الأمير الصنعاني من نفاة القدر

المبحث الأول

تكفير القدرية

قول الإمام السندي والإمام الصنعاني في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية

المبحث الثاني

الأدلة على أن المعتزلة قدرية وأقوال العلماء في ذلك

الفصل الرابع

موقف الأمير الصنعاني من نفاة القدر

المبحث الأول: تكفير القدرية

القدرية هم: نفاة علم الله بالمغيبات وقدره^(١). وهم أربعة أصناف:

أ- القدرية النافية.

ب- القدرية المجبرة.

ج- القدرية المشركية.

د- القدرية الإبليسية^(٢).

الأدلة على أن القدرية مجوس هذه الأمة:

١- حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر. من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوه، وهم شيعةُ الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال)^(٣).

٢- مارواه ابن أبي حازم عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: (القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم)^(٤).

(١) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٥٥.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: ٦٣-٦٥.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب السنة باب في القدر: ٤/٢٢٢ حديث رقم ٤٦٩٢، وأحمد في مسنده: ٥/٤٠٦، ٤٠٧ حديث رقم ٢٢٣٥٩، وهو حديث حسن.

(٤) هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر: ٤/٢٢٢ حديث رقم ٤٦٩١.

تكفير الأمير الصنعاني للقدرية:

قال الأمير الصنعاني في تكفير القدرية: (واعلم أن نفاة علم الله بالمغيبات وقدره لا ينبغي التوقف في كفرهم^(١)):

الأول: لردهم آيات من القرآن نحو: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ﴾^(٢)، ﴿عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾^(٣)، وهي كثيرة في القرآن.

الثاني: إنه ﷺ جعل في حديث عمر في سؤال جبريل الإيذان بالقدر جزءاً من الإيذان المطلوب من العباد الدخول فيه.

الثالث: ما رآه ابن عمر منهم.

الرابع: الأحاديث الواردة في ذمهم، وهي إن لم تصح الصحة الاصطلاحية فمجموعها يدل على أن لها أصلاً في الجملة، فلو كانت المعتزلة هم القدرية أعني نفاة علم الله للمغيبات لكانوا كفاراً، ولا يقول بهذا الأشعرية...^(٤).

ولكن الأمير الصنعاني يرى أن القدر ليس بمعنى الجبر إذ يقول: (..هذا، وأما توهم من توهم أن القدر هو الجبر وعدم الاختيار: فإنه وهم باطل قطعاً باتفاق الفريقين، بل بالأدلة القطعية الواضحة في العقل والنقل، وإلا لزم أن

(١) قال ابن تيمية: (وقول اولئك كفرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم).

(٢) سورة الأنعام، آية: ٧٣، سورة التوبة، آية: ٩٤، ١٠٥، سورة الرعد، آية: ٩، سورة المؤمنون، آية: ٩٢، سورة السجدة، آية: ٦، سورة سبأ، آية: ٣، سورة الزمر، آية: ٤٦، سورة الحشر، آية: ٢٢، سورة الجمعة، آية: ٨، سورة التغابن، آية: ١٨، سورة الجن، آية: ٢٦.

(٣) سورة المائدة: آية: ١٠٩، ١١٦، سورة التوبة، آية: ٧٨، سورة سبأ، آية: ٤٨.

(٤) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٥٥.

الله تعالى مجبور في أفعاله لتقدم علمه بها وتقديره لها، ولا يقوله مؤمن...^(١).

وتسمية الأمير الصنعاني للقدرية بهذا الاسم من عدة وجوه هي:

أحدها: النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة في إثبات القدر.

والثاني: إن الصحابة ومن بعدهم من السلف لم يزالوا على الإيمان بإثبات

القدر وإغلاظ القول على من ينفيه.

الثالث: إنا أثبتناه لله تعالى، وزعموا: أنهم مخترعون لأفعالهم، ولم يتقدم لها

علم، فَمَنْ أثبتته لنفسه كان أن ينسب إليه أولى ممن نفاه عن نفسه، وأثبتته لغيره.

انتهى...^(٢).

والإمام الصنعاني ينفي ما يطلقه الأشعرية من قولهم إن القدرية هم نفاة علم

الغيب والقائلون بأن أفعالهم بقدرتهم كون هذا اصطلاح لا يحل تفسير

الحديث به في ذم القدرية ولا غيره^(٣).

والإمام محمد بن عبد الهادي السندي لم يكفر القدرية بخوضهم في القدر

ولكنه أطلق عليهم لفظ القدرية وقال: إنه وقع نظرهم على تنزيه الله وتقديسه،

فقالوا: لا يليق بجلال حضرته، وباهر حكمته، أن يخلق في العبد فعلاً،

ويعاقبه عليه^(٤).

(١) المصدر السابق: ٢٥٥.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٧.

(٣) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٤٣، ٢٥٥.

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ١٢٧.

قول الإمام السندي والإمام الصنعاني

في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية

أولاً: قول محمد السندي :

قال الإمام محمد بن عبد الهادي السندي في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية: "فمنهم من قال بالقدر، ومنهم من قال بالجبر"^(١)، ولا يكفر أحد من هذين الفريقين بهذه العقيدة الفاسدة، فإن الجبرية وقع نظرهم على عظمتها تعالى! فقالوا: ينبغي أن يكون هو الموجد، ولا يكون في شيء مما في الكون تأثير لغيره. وأن القدرية وقع نظرهم على تنزيهه وتقديسه!، فقالوا: لا يليق بجلال حضرته، وباهر حكيمته، أن يخلق في العبد فعلاً، ويعاقبه عليه.

فمطلوب كل من الفريقين إثبات جلال الله وكبريائه، إلا أنه اقتصر أمر كل منهما على أمر واحد بالعين العوراء، فحفظ شيئاً، وغاب عنه أشياء..."^(٢).

ثانياً: قول الأمير الصنعاني:

وقد ذكر ذلك حيث قال: "أن لفظ القدرية لا يصدق على أحد من الفريقين بالمعنى الذي فسروه به، وأن الكل براء من ذلك الاسم المذموم، وإنما عميت أبصار البصائر عن تحقيق المسألة لا لقصور من الفريقين؛ فإنهم أهل

(١) الجبر: خلاف الكسر، وقال في الصحاح: (وأجبرته على الأمر أكرهته عليه، وأجبرته أيضاً: نسبته إلى الجبر، أما الجبر في الاصطلاح فمعناه: نفي الفعل عن العبد، وإضافته إلى الرب، أي أن الله يجبر العباد على أعمالهم، والعباد مجبورون على أفعالهم، ليس لهم أي دور فيها. الصحاح للجوهري: ٣١٢/٢.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ١٢٨.

الأذهان السَّيَّالة والفظن الوقادة، لكن ظلمة العصبية غطت على نور بصائر
الأبصار، وصيرت الفريقين يدافع كل منهم عنه في صحة كاملة، ثم فرعوا
على ذلك الخوض في النسبة، هل يكون لمن أثبت أو لمن نفى؟ وكل طائفة
جاءت بأدلة على مُدَّعَاها^(١). وقد بين الأمير الصنعاني أن القدرية نسبة إلى
نافي الأقدار التي هي بمعنى علم الغيب، وأنها ليست صفة لفرقة الأشعرية
ولا لفرقة المعتزلة، بل لفرقة الأنفِيَّة نفاة علم الغيب عن الله.

وعلى هذا فالمعتزلة والأشعرية لا يطلق عليهم صفة القدرية، وهم
غالطون أو مغالطون في الترامي بهذه الصفة المذموم من اتصف بها .

وخلاصة القول في ذلك إنه إن أريد بالقدرية من أثبت القدر فالفريقان
المعتزلة والأشعرية قدرية، لأنهم أثبتوا الله تعالى علمه بالغيب وتقديره لكل
كائن قبل كونه، وإن أريد بلفظ القدرية من نفاه: فالكل من الفريقين غير
قدرية.

(١) الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٥٢.

رد الأمير الصنعاني على من يسمي المعتزلة قدرية لأنهم أثبتوا القدرة لأنفسهم

كان الأمير الصنعاني يرى أن من زعم أن المعتزلة تسمى قدرية لأنهم أثبتوا القدرة لأنفسهم أنه قول باطل؛ لأن كلا من فريقَي الأشعرية والمعتزلة يُثبت القدرة لنفسه، وإنما خلافهم في أثر القدرة ماذا هو؟ ولأن أحاديث الذم للقدرية لم تكن موجهة لمن أثبت القدرة لنفسه فلا تجدي هذه النسبة، ولأنه خلاف اللغة إذ لو كان نسبه إلى إثبات القدرة لقليل: القُدْرية بضم القاف وسكون الدال المهملة، وبالجملة: فبطلان هذا واضح أوضح من الشمس، ومن الذي تدركه الحواس الخمس، وعلى هذا فمن توهم أن القدر هو الجبر وعدم الاختيار: فإنه وهم باطل قطعاً باتفاق الفريقين، بل بالأدلة القطعية الواضحة في العقل والنقل، وإلا لزم أن الله تعالى مجبور في أفعاله لتقدم علمه بها وتقديره لها، ولا يقوله مؤمن^(١).

ونفهم من ذلك وجوب الحذر من تكفير طوائف المسلمين، والخوض في ما يؤدي إلى الفرقة والاختلاف بين علماء الإسلام. والله أعلم.

(١) المصدر السابق: ٢٥٥.

المبحث الثاني

الأدلة على أن المعتزلة قدرية وأقوال العلماء في ذلك

أولاً: إن انتشار مذهب المعتزلة في القدر مرتبط بانتشار مذهبهم عموماً، وقولهم بالقدر هو الصق ما يكون بهم، حتى وصل الأمر إلى أن أصبح لقباً من ألقابهم فهم يسمون: (القدرية)، مع ملاحظة أن المعتزلة أنفسهم ينفون عنهم هذا اللقب، ويقولون: إنه ينطبق على المجبرة، وأنهم - على زعمهم - أهل السنة، والسبب واضح وهو ورود أحاديث عن النبي ﷺ في ذم القدرية، وأنهم مجوس هذه الأمة^(١) (٢).

قال الأمير الصنعاني نقلاً عن القاضي عياض بن موسى اليحصبي (توفي سنة ٥٤٤هـ): "...ومن العجب أن القاضي عياض في شرح مسلم قال ما سمعته من أن القدرية هم الأنفية، وأنهم قد انقرضوا ثم قال آخراً: وبالْحَقِيقَةُ فالقدرية الذين وسمهم صلى الله عليه وآله وسلم بما وسمهم، هم مجوس هذه الأمة، وهم معتزلة هذا الوقت وقدريته لأنهم جعلوا أفعال العباد بين فاعلين وأن الخير من الله والشر من عبده فأدخلوا مع الله شركاء في قدرته وضاهوا المجوس والوثنية في كفرهم"^(٣)، انتهى بلفظه.

(١) انظر الحديث: ٨٠.

(٢) شرح الأصول الخمسة: ٧٧٢-٧٨٠، والمغني في أبواب التوحيد والعدل: ٣٢٦/٨.

(٣) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٤٦.

والمعتزلة هم ورثة لمذهب القدرية الأولى التي خرجت في أواخر عهد الصحابة رضى الله عنهم والتي نفت علم الله بأفعال عباده، وتقديره لها وأن الأمر مستأنف، وهم الذين تبرأ منهم الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

فهل المعتزلة تنفى علم الله بأفعال العباد كأسلافهم الأولين؟

الجواب: إن المعتزلة تخالف القدرية الأولى، وتثبت علم الله بأفعال عباده قبل كونه.

قال الأشعري في المقالات: "وأجمعت المعتزلة على أن الله لم يزل عالماً قادراً حياً"^(١).

وقال الحافظ بن حجر^(٢) - رحمه الله - نقلاً عن القرطبي^(٣): "والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها... وإنما خالفوا السلف في

(١) المقالات للأشعري: ١٥٧.

(٢) العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) هو: أحمد بن علي بن حجر بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين، من أئمة العلم، ومن أشهر العلماء، أصله من عسقلان بفلسطين، وولد بالقاهرة وأقبل على الحديث، ورحل في طلب العلم، ولي قضاء مصر، ثم اعتزل. انظر: الأعلام: ١/١٧٨-١٧٩.

(٣) القرطبي (١٧٤-٢٣٨هـ): هو الإمام عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي، أبو مروان، إمام في الفقه المالكي، عالم الأندلس، وفتيها في وقته، وله مؤلفات كثيرة منها: الواضحة في السنن والفقه، تفسير موطأ مالك. الأعلام للزكي: ٤/١٥٧، لسان الميزان: ٤/٥٩-٦٠ (ت ١٧٤).

زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستغلال، وهو مع كونه مذهبا باطلا أخف من المذهب الأول^(١). وعند المعتزلة: إن الله هو الذي أقدر العبد بأن خلق له قدرة. وقد نقل الأمير الصنعاني عن بعض العلماء القول بأن علم الله محدث هو قول طائفة من المعتزلة قد انقرضوا، ولم يبق منهم أحد، وأنه قول قوم من الرافضة والجهمية^(٢). ويفهم مما تقدم الاختلاف الكبير بين العلماء في اثبات نفي المعتزلة لعلم الله تعالى أونفييه، وموافقته لمن سبقهم في نفي علم الله بأفعال العباد، والله أعلم.

(١) فتح البارئ: ١/١٩٨ .

(٢) الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية: ٢٤٤.

القسم الثاني

التحقيق

مقدمة التحقيق:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.
أما بعد:

فإن كتاب الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية للإمام محمد بن إسماعيل الأمير يعتبر من الكتب المهمة التي تناولت كثيراً من مسائل العقيدة التي دار حولها الجدل والخلاف بين الأئمة الأعلام ومنها مسألة خلق أفعال العباد، وقد حث في كتابه هذا - رحمه الله - على وجوب اتباع عقائد السلف المنزهة عن الابتداع المحلاة بحسن الاتباع للرسول صلى الله عليه وسلم، والإمام الصنعاني من الأئمة المجتهدين، ومن علماء اليمن البارزين، الذين خدموا الدين والعقيدة.

اسم الكتاب المحقق: الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية.

تحذير المؤلف من الابتداع:

وقد بدأ الأمير الصنعاني هذا المخطوط بالتحذير من البدع، فقال: "إعلم أنه ورد في الابتداع زواج قد ملأت الأسماع، والبدعة كل أمر يحدث في الدين بعد عصر النبوة، والبدعة إنما تكون بزيادة في الدين أو نقصان. فالآتي بأي

الأميرين، فكأنه يقول: لم يكمل الدين فأكملة ببدعتي فيه بزيادة أو نقصان منه".

إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

الكتاب مقطوع بنسبته إلى الأمير الصنعاني - رحمه الله - ويتبين ذلك بأمور:

١ - ذكر المؤلف له في عدد من مؤلفاته، منها:

- منحة الغفار حاشية على (ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار)، جزء رقم ٣، صفحة رقم ٩١٥، طبع في أربع مجلدات، نشر مجلس القضاء الأعلى، صنعاء، مكتبة عبدالله غمضان، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

- التحبير لإيضاح معاني التيسير، ورقة رقم (١/٢٠) (مخ)، الجامع الكبير بصنعاء، رقم: ٢٨، في ٢٤٣ ق.

- فتح الخالق شرح مجمع الحقائق والرقائق في مباح رب الخلائق، الصفحات رقم (١/١١، ٢/٢٣٢)^(١).

- كتاب: (أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل) في صفحة (٢٢٤)، وهو من تحقيق حسين السباعي، وحسن الأهدل، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، وقد ورد فيه أنه أرسل الرسالة المسماة بـ الأنفاس الرحمانية إلى المدينة المنورة سنة ١١٦٩ هـ.

(١) وقد حقق الجزء الأول منه الشيخ أحمد بن ناصر أبو فارع، في رسالة ماجستير من قسم العقيدة بجمعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، عام ١٤٢٠ هـ.

- كما ورد اسم المخطوط في ديوان الأمير الصنعاني الصفحة رقم (٢٣٣) وفيه أنه كتب الأنفاس الرحمانية في الإفاضة المدنية جواباً على رسالة وصلت إليه من المدينة المنورة للشيخ أبي الحسن السندي - رحمه الله - كما أورد عدداً من الأبيات من هذا المخطوط في ديوانه، منها:

وخير الأمور السالفات على الهدى وشر الأمور المحدثات البدائع

لقد خلطت بالابتداع عقائد	ترى كل ذي علم عليها يدافع
يدافع عما أسس الناس قبله	ويبني على ما أسسوا ويشايح
وتعمي عن الإنصاف عين كماله	وتنسد عنه عند ذاك المسامع
لقد فاض بحر الابتداع وأصبحت	قلوب ذوي التقليد منه المصانع
خليلي مالي لا أرى غير منصف	أقام على باب الهداية مانع
نعم إن أرباب المذاهب أصبحوا	وكل على ما يرتضيه مدافع
يرد السذي لا يرتضيه برأيه	ويحسب أن الحق للرأي تابع
إذا آية صكت مسامع قلبه	وجاءت بما لا يرتضي من يتابع
يقوم على ساق لتأويل لفظها	وصرف معانيها إلى ما يشافع
وكم من حديث نحوه قد توجهت	وجوه من التأويل شوه شنائع
فمن لك بالفحل الذي لا يهوله	سيوف ابتداع جردت وزعازع
أما الهوى من قلبه فإذا أتى	إليه الهدى من ربه لا ينازع
فكل مقال غير قول محمد	عن الله أو عنه فذاك قعاقع

وكل بياض سودته محابر
خليلي قوما واقرعا باب فتحه
فمنه تعالى فيض كل هداية
إلهي: وهذا جهد من هو ناصح
ومنها أيضاً:

فقد غش في الأديان من كان عالماً
وقد أخذ الرحمن جل جلاله
بنصح جميع الخلق فيما ينوبهم
ولا سيما علم العقيدة إنه
فصح أساساً للبناء فكم ترى
وناصح بني الدنيا بترك ابتداعهم
وقد فتحوا باب العداوة بينهم
فجانب مهاوي الابتداع متابعاً
فما الحق إلا ما أتى عن محمد
وصلى على آل الكرام فإنه
كما قدروى الشيخان ذاك وصححا
وقد حذفوا في اللفظ في الخط آله

وصوب من أخطأ الصواب وسلمها
على من حوى علم الرسول وعلما
ولا سيما فيما أحل وحرما
الأساس عليه ينبنى العبد كلما
على جرف هار بناء تهدما
فقد صيروا نور الشريعة مظلماً
على بدع كل بها قد تحكما
لماسنه المختار فينا مسلماً
فصلى عليه الله عز وسلمها
بهم قد أتانا في الصلاة معلماً
فتابع في هذا البخاري ومسلماً
فهل نسخوا ما في الصحيحين محكما^(١)

(١) ديوان الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ

عبي بن الشيخ عبدالله آل ثاني، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ، ص: ٢٣٣.

٢- نقل العلماء الذين ترجموا للأمير الصنعاني أن من مؤلفاته: الأنفاس
الرحمانية اليمنية مثل:

- نشر العرف لنبلأء اليمء بعد الألف؁ لمحمد بن محمد زباره؁ بعنوان
الانفاس الرحمانية (٢ / ٥٢٥). مركز الدراسات والبحوث اليمني - بيروت؁
دار الآداب؁ طبعة ١٤٠٥هـ.

- كتاب الروض النضير في ترجمة المجتهد الكبير؁ شيخ الإسلام محمد بن
إسماعيل الأمير؁ تأليف ابنه إبراهيم بن الأمير؁ مخطوط؁ صنعاء؁ المكتبة
الغربية مجموع ٢١؁ (١٥٥؁ ٢٣٤).

- مؤلفات محمد بن إسماعيل الصنعاني؁ لعبدالله بن محمد الحبشي؁ مجلة
العرب - السعودية - العدد (٩) ربيع الأول ١٣٩٣هـ.

- هجر العلم ومعاقله في اليمن؁ تأليف القاضي إسماعيل بن علي
الأكوع؁ دار الفكر المعاصر؁ بيروت؁ الطبعة الأولى؁ ١٤١٦هـ؁
الصفحة (١٨٥٦).

٣- ما جاء في النسخ الخطية من نسبة هذا الكتاب للأمير الصنعاني.
مخطوطات الكتاب:

وقد حصلت على ثلاث نسخ لمخطوط الأنفاس الرحمانية على النحو التالي:
الأولى (أ): نسخة بمكتبة الجامع الكبير بمدينة صنعاء؁ بالجمهورية اليمنية؁

مجاميع رقم (١٩٤). وهي نسخة الأصل في التحقيق.

الثانية (ب): نسخة بالمكتبة العامة بجامعة الملك سعود بالرياض - المملكة العربية السعودية، برقم (ف/٢٦٠٨ / ٥)، (ل ١ - ٤٣) بخط حسين حسن الكيالي، ٦٢ ق، ٢٠ س ١٨ / ٢٣ اسم. وهي موجوده كذلك في مكتبة العبيكان بالرياض برقم ٧١، ٢١٤، وبمكتبة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم الحفظ (١١٠١٠).

الثالثة (ج): نسخة بمكتبة خاصة بمدينة صنعاء، وهي من ١٤١ - ٢٥٠ لوح.

تاريخ تأليف المخطوط:

- ورد ذكر أن الأمير الصنعاني كتب هذه الرسالة في سنة ١١٦٩ هـ، كما ورد في كتاب مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الصنعاني، تأليف عبدالرحمن بن طيب بعكر، مكتبة إسامة، تعز، اليمن، ١٤٠٨ هـ، أنه كتبها في سنة ١١٦٢ هـ، والصحيح أن رسالة الإمام أبي الحسن السندي وصلت إلى الأمير الصنعاني في سنة ١١٦٢ هـ، كما ورد في كتاب الأمير الصنعاني: (أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل) في صفحة (٢٢٤)، أنه أرسل الرسالة المسماه بـ (الأنفاس الرحمانية) إلى المدينة المنورة سنة ١١٦٩ هـ.

- كما أشار إلى تاريخ هذا المخطوط الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني في قوله: "... انتهى حاصل تلك المذاكرة، وقد عاب تفاصيل ألفاظها لطول العهد بذلك فإنها في سنة أربع وعشرين ومائة وألف، ونحن الآن في سنة

تسع وستين ومائة وألف... "فدل على أن تاريخ المخطوط سنة ١١٦٩ هـ.

وصف مخطوطات النسخ

وصف مخطوط النسخة (أ):

وهي نسخة الأصل في التحقيق والتي تم مقابلة باقي النسخ عليها.

- اسم الكتاب: الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية.
- اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني.
- أول النسخة: "بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، والحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي أمر باتباع السنن النبوية..".
- آخر النسخة: "...ولاحول ولاقوة إلا بالله العلي العظيم، انتهى".
- نوع الخط: خط نسخ جيد.
- الناسخ: أحمد بن بديع
- عدد الأوراق: ١١٠ ورقة.
- عدد الأسطر في الورقة ١٩ سطرًا.
- عدد الكلمات في السطر: ١٢-١٥ كلمة.

وصف مخطوط النسخة (ب):

- اسم الكتاب: الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية.
- اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني.
- أول النسخة: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله أمرنا باتباع السنن

النبوية ونهى عن التفرق...".

- آخر النسخة: "...وأصلي وأسلم على رسوله المختار وآله الأطهار صلاة وسلاما يتصلان ماتعاقب الليل والنهار، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم".

- نوع الخط : خط نسخ واضح.

- الناسخ: حسين حسن الكيالي.

- عدد الأوراق: ١١٨ ورقة.

- عدد الأسطر في الورقة: ٣٤ سطرًا.

- عدد الكلمات في السطر: ١٦-١٩ كلمة.

وصف مخطوط النسخة (ج):

- اسم الكتاب: الأنفاس الرحمانية في أبحاث الإفاضة المدنية.

- اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني.

- أول النسخة: "وصلواته وسلامه على نبيه ومجتابه وآله الآيلين إليه

وصحبه الفائزين بمشاهدتهم له..".

- آخر النسخة: "...ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم".

- نوع الخط : خط نسخ واضح مقروء.

- الناسخ: غير معروف

- عدد الأوراق: ١١٥

- عدد الكلمات في السطر: ١١-١٥ كلمة.

خطتي في تحقيق الكتاب وتخرجه:

قدمت للكتاب بمقدمة بينت فيها:

- أهمية الكتاب.

- اسم الكتاب.

- تحذير الأمير الصنعاني من الابتداع.

- إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

- مخطوطات الكتاب.

- تاريخ تأليف المخطوط.

- وصف مخطوطات النسخ.

- وصف مخطوط النسخة (أ).

- وصف مخطوط النسخة (ب).

- وصف مخطوط النسخة (ج).

- إثبات صورة من كل مخطوطة.

- إثبات الفروق بين المخطوطات.

- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

- عزوت الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة، بذكر الكتاب والباب

والجزء ورقم الحديث أو الصفحة، مرة واحدة على مداره.

- ميزت الآيات بجعلها بين ﴿﴾ .
- ميزن الآيات القرآنية بخط المصحف.
- إذا كان الحديث في الصحيحين البخاري ومسلم أو أحدها اكتفيت بالعزو إليهما، لتلقي الأمة لهما بالقبول، أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين فإني أعزوه إلى ثلاثة مصادر فأكثر إن وجد مع الإشارة في الغالب إلى درجة الحديث.
- ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط، وذكرت مصادر ترجمة كل واحد منهم، مرة واحدة على مداره، وذلك لتكرار ذكر الأعلام.
- لم أترجم للأنبياء أو الرسل عليهم الصلاة والسلام، أو الأئمة الأربعة من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهما.
- عزوت الشعر إلى قائله، وأثبت مصادره.
- شرحت الألفاظ الغريبة، وذكرت مصادرها.
- عرفت بالفرق والطوائف والأماكن التي ورد ذكرها في المخطوط مرة واحدة على مداره، وذلك لتكرار ذلك.
- اعتمدت بعض الرموز في البحث على النحو الآتي:
 - (مخ) تعنى مخطوط. - (ف) تعني مصور على ميكرو فيلم.
 - (خ) نسخة. - (ج) تعني الجزء. - (ص) تعني صفحة.

- (ط) طبعة. - (د) تعني دكتور.

بالإضافة إلى تحقيق الهمزة عند ورودها مثل في كلمة (الفائزين).

-ميزت ما أورده الأمير الصنعاني من كلام الإمام أبي الحسن السندي في

كتابه بخط أسود عريض.

- علق على المسائل الاعتقادية بما يزيد لها وضوحاً.

- أرجعت الأقوال التي أخذ منها المؤلف إلى مصادرها، أو إلى الكتب

التي ورد بها القول أو النص إن وجد.

النص المحقق

خطبة الكتاب^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

[وصلواته وسلامه على نبيه ومجتاباه وآله الأيلين إليه وصحبه الفائزين
بمشاهدتهم له]^(٢)

وبه نستعين، والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي أمر باتباع السنن النبوية، ونهى عن التفرق في الدين
بإتباع البدع الغوية، والصلاة والسلام على من [اتباعه]^(٣) هو السبيل إلى دار
السلام، وعلى آله [وأصحابه]^(٤) الذين [تابعوه]^(٥) في الحل والإبرام.

وبعد:

فإن الشيخ العلامة أبا الحسن السندي^(٦) نزيل المدينة النبوية، وحامل لواء
السنة السنّية، في تلك البقاع القدسية، قد منّ الله تعالى عليه بتدريس كتب

(١) ما بين المعكوفين { } من العناوين وضعتها لتوضيح موضوعات المخطوط.

(٢) زيادة من: (ج).

(٣) زيادة من: (أ، ب).

(٤) زيادة من: (أ، ب).

(٥) في (ج، ب) اتبعوه.

(٦) هو الشيخ الإمام العامل العلامة المحقق المدقق النحرير الفهامة أبو الحسن نور الدين محمد بن
عبدالهادي التتوي المدني، ويلقب بالكبير، تفرقة بينه وبين أبي الحسن السندي الصغير: محمد بن صادق
السندي، ولد بقرية "تته" من بلاد السند ولم يعلم تاريخ ولادته، رحل إلى المدينة المنورة، واستوطن بها،
توفي بالمدينة سنة ١١٣٨هـ، انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر المجلد الثاني: ٨١ / ٤ لأبي
الفضل المرادي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

السنة في المسجد النبوي الشريف، فهو في عصره إمام الحرمين^(١): كتب رسالة تتعلق بتحقيق مسألة خلق أفعال العباد، أفاد فيها كل الإفاضة وأجاد.

ولكنه لما كان [متصدراً]^(٢) لنشر أعلام السنة وإرشاد الناس: أحببت أن أنبهه على ما هو الأولى من ذلك والأساس، وهو الإرشاد إلى عقائد السلف المنزهة عن الابتداع، العاطلة عنه، المحللة بحسن الاتباع، وهم أصحاب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، ومن تابعهم على ذلك [النهج]^(٣) واقتفى، فكتبت أبحاثاً [بقصد]^(٤) التنبيه على ما لا ينكره نبيه، لا قصداً للانتقاد، ولا محبة للخوض في مسألة خلق أفعال العباد، بل إرادة [لنصح]^(٥) العباد عن ظلمات الابتداع، ودعاً لهم إلى أنوار الاقتداء برسولهم [صلى الله عليه وآله وسلم]^(٦) [والاتباع]^(٧)، والله عند لسان القلم وما كتب، وإرادة القلب وما طلب.

وسميت هذه الأبحاث بـ: الأنفاس الرحمانية [اليمينية]^(٨) في أبحاث الإفاضة المدنية.

(١) لم يرد ذكره إمام الحرمين في ترجمته السابق ذكرها في سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر.

(٢) زيادة من: (أ، ب).

(٣) في: (ج) المنهج.

(٤) في: (ج) لقصود.

(٥) في: (ج) نصح.

(٦) في: (ج) صلعلم.

(٧) في: (ج) الابتداع.

(٨) زيادة من: (أ، ب).

تحذير الأمير الصنعاني من البدعة

مقدمة:

اعلم أنه قد ورد في الابتداع زواج قد ملأت الأسماع، وأخرج الشيخان^(١) وغيرهما من حديث عائشة^(٢) رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ عليه)^(٣).

(١) البخاري ومسلم، وسوف تأتي ترجمتهما.

(٢) أم المؤمنين: هي عائشة بنت أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة القرشية التيمية، ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس، زوجة النبي صلى الله عليه وسلم، وأحب أزوجه إليه، وأفقه نساء الأمة على الإطلاق، أنزل الله براءتها من من الأفك السماء، تزوجها نبي الله في مكة وعمرها ست سنين ودخل بها في المدينة وعمرها تسع سنين، أخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً أن جبريل يقرؤها السلام. انظر البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق د. أحمد أبو ملحم وأخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ: ٩١ / ٨ - ٩٤.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح بلفظه، في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت: ١٣٤٣-١٣٤٤، والبخاري في كتاب الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور: ١٦٧ / ٣. حديث رقم ٢٦٣٧٢، تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز، وخدمه محمد عبد الباقي فؤاد، ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٠هـ، وفي صحيح ابن حبان في ذكر الزواجر عن أن يحدث المرء في أمور المسلمين ما لم يأذن به: ١ / ٢٠٧، حديث رقم: ٢٦، ٢٧، وفي سنن البيهقي الكبرى كتاب الطهارة باب من اجتهد ثم رأى أن اجتهاده خالف نصاً أو إجماعاً أو ما في معناه رده على نفسه: ١٠ / ١١٩، حديث رقم ٢٤.

وأخرج مسلم^(١)، وابن ماجه^(٢) وغيرهما من حديث جابر^(٣) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة)^(٤).

(١) مسلم (٢٠٤-٢٦١هـ): هو الإمام الخافظ صاحب الصحيح: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أبو الحسن، أحد الأئمة من حفاظ الحديث، رحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر، روى عن قتبية وعمرو الناقد وابن المنثى وابن يسار وأحمد ويحيى وإسحاق. انظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م: ٧/٢٢١، تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ: ١/٥٢٩ برقم ٦٦٢٣.

(٢) ابن ماجه (٢٠٩-٢٧٣هـ): هو محمد بن يزيد الربيعي القزويني، من مؤلفاته كتابه سنن ابن ماجه، وهو أحد الكتب الستة المعتمدة. انظر: تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٥هـ (٩/٥٣٠)، الأعلام: ٣/٢١.

(٣) أبو عبدالله (١٦ ق.هـ - ٧٨هـ): هو جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن عمرو بن مخلو بن سلمة الأنصاري المدني شهد بدرا مع النبي صلى الله عليه وسلم، غزا تسعة عشرة غزوة، من المكثرين لرواية الحديث، وكان له يوم مات أربع وتسعون سنة، وصلى عليه أبان بن عثمان وهو والي المدينة. قال عمرو بن علي آخر من مات بالمدينة جابر بن عبدالله في سنة تسع وسبعين. انظر رجال مسلم، تأليف أحمد بن علي منجويه الأصبهاني (ت ٤٢٨)، تحقيق عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ: ١/١١٣.

(٤) أخرجه مسلم بلفظه في كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة: ٢/٥٩٢ حديث رقم ١٤٣٥، والبخاري بنحوه في كتاب الاعتصام بالسنة، باب الاقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم: ٨/١٣٩، وفي المسند، تأليف الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، ط٣: ٢/٣١٠ حديث رقم ١٤٣٧٣، وابن ماجه في المقدمة من السنن باب اجتناب البدع والجدل حديث: ١/١٧، حديث رقم (٤٤)، سنن ابن ماجه، تأليف محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، ١٣٩٥هـ، وابن حبان في صحيحه في ذكر الإخبار عما =

وأخرج الطبراني^(١)، قال المنذري^(٢): بإسناد حسن من حديث أنس^(٣)
 [ﷺ]^(٤) قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله حجب التوبة عن كل صاحب بدعة
 حتى يدع بدعته)^(٥) ورواه ابن ماجه، وابن أبي عاصم^(٦) في كتاب السنة^(٧) عن

=يجب على المرء من تحري استعمال السنن في أفعاله ومجانبة كل بدعة تباينها وتضادها: ١/١٨٦، حديث
 رقم ١٠، والبيهقي في سننه كتاب جماع أبواب آداب الخطبة: ٣/٣١٤، حديث رقم ٥٥٩١، وأبي يعلى
 الموصلي في مسنده: ٤/٨٥، حديث رقم ٢١١١، ٤/٩٠، وحديث رقم ٢١١٩.

(١) الطبراني (٢٦٠-٣٦٠هـ) هو: الإمام المحدث أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي
 الشافعي الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة. انظر: سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد
 الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ: ١٦/١١٩ برقم ٨٦.

(٢) المنذري (٥٨١-٦٥٦هـ) هو: عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله، مولده ووفاته بمصر، عالم
 بالحديث والعربية، من الحفاظ المؤرخين، الأعلام للزركلي: ٤/٣٠.

(٣) أبو حمزة (٠٠٠ - ٩٣هـ) هو: الصحابي الجليل أنس بن مالك الأنصاري الخزرجي، خدم رسول الله
 (صلى الله عليه وسلم) ولازمه عشر سنين، كان أكثر الناس مالا وولداً، مات وله من الأولاد بضعة
 وعشرون ومائة، وطال عمره فعاش أكثر من مائة سنة، توفي بالبصرة، غزا مع رسول الله عدة غزوات،
 وروى عنه جملة من الأحاديث انظر: ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر
 العسقلاني، ط ١، دار صادر: ١/٢٧٥ برقم ٢٧٧.

(٤) في (ب) رض.

(٥) هذا الحديث مروى بإسنادين أحدهما صحيح والآخر ضعيف.. فأما الصحيح فقد ذكره الهيثمي في
 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث، القاهرة ١٤٠٧هـ: ١٠/١٨٩.

(٦) ابن أبي عاصم (٢٠٦-٢٨٧هـ) هو أحمد بن عمر بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، عالم
 بالحديث، له نحو ثلاثمائة مصنف منها المسند الكبير، الأعلام: ١/١٨٩، البداية والنهاية: ١١/٨٤.

(٧) السنة، تأليف أحمد عمر بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، نشر
 المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١.

حذيفة^(١) [رضي الله عنه]^(٢) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (لا يقبل الله لصاحب بدعة صوماً، ولا حجاً، ولا عمرة، ولا جهاداً، ولا صَرْفاً، ولا عدلاً، يخرج من الإسلام كما تخرج الشعرة من العجين)^(٣). وأخرج أبو داود^(٤)، والترمذي^(٥)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، وابن حبان^(٦) في صحيحه، عن العرياض بن سارية^(٧) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) حذيفة بن البيان (٣٦-٥٠٠هـ) هو حذيفة بن حسن بن جابر العبسي أبو عبدالله، صحابي من الولاة الشجعان الفاتحين، كان صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، له ٢٢٥ حديثاً. انظر الأعلام للزركلي: ١٧١/٢، الإصابة: ٤٤/٢.

(٢) في (ب) رض.

(٣) أخرجه ابن ماجه في المقدمة باب اجتناب البدع والجدل: ١٩/١، وهو حديث موضوع لأن في سنده محمد بن محصن قال فيه ابن معين كذاب، وقال البخاري منكر الحديث، وقال أبو حاتم كذاب، تهذيب التهذيب: ٤٣٠/٩.

(٤) أبو داود (٢٠٢-٢٧٥هـ) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، إمام أهل الحديث في زمانه، له السنن، توفي بالبصرة. انظر: الأعلام للزركلي: ١٢٢/٣، طبقات الشافعية الكبرى، تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي، دار المعرفة، بيروت الطبعة الثانية: ٢٩٣/٢.

(٥) الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمى أبو عيسى من أئمة الحديث وحفاظه، وكان يضرب به المثل في الحفظ،: الأعلام للزركلي: ٣٢٢/٦.

(٦) ابن حبان (٣٥٤-٥٠٠هـ) هو محمد بن حبان أبو حاتم البستي له من المؤلفات المسند الصحيح في الحديث، وروضة العقلاء. انظر: الأعلام للزركلي: ٧٨/٦.

(٧) هو العرياض بن سارية السلمى أبو نجيع صحابي مشهور من أهل الصفة، نزل حمص، ومات في فتنة ابن الزبير سنة ٧٥هـ رضي الله عنه. انظر: سير أعلام النبلاء: ٤١٩/٣، الإصابة في تمييز الصحابة: ٤٦٦/٢.

وسلم: (إياكم والمحدثات؛ فإن كل بدعة ضلالة)^(١) والأحاديث في [هذا]^(٢)
[المعنى]^(٣) واسعة^(٤).

(١) عن العرياض بن سارية قال: (صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح ثم أقبل علينا بوجهه فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها الأعين ووجلّت منها القلوب فقال قائل يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا. قال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن كان عبدا حبشيا فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بستتي وسنة الخلفاء من بعدي الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة). أخرجه ابن ماجه بلفظه في المقدمة من السنن باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين: ١/ ١٥، حديث رقم ٤٢، وأبوداود في كتاب السنة باب في لزوم السنة: ٤/ ٢٠٠ حديث رقم ٣٩٩١، تأليف سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد وتعليق عزة عيد الدعاس، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ. والترمذي في كتاب العلم عن رسول الله باب ماجاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع حديث رقم ٢٦٠٠، سنن الترمذي، تأليف محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض، نشر المكتبة الإسلامية، وابن حبان في صحيحه ذكر وصف الفرقة الناجية من بين الفرق التي تفرقت: ١/ ١٧٩، حديث رقم ٥.

(٢) زيادة من (ب، ج).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) فقد أخرج الترمذي في كتاب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ماجاء فيمن دعا إلى هدى فاتبع أو إلى ضلالة حديث رقم ٢٥٩٨، وأبوداود في كتاب السنة باب لزوم السنة حديث رقم ٣٩٩٣ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ يَتَّبِعُهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ يَتَّبِعُهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا)، وأخرجه ابن ماجه في سنته في المقدمة باب اجتناب البدع والجدل حديث رقم ٤٤: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ وَعَلَا صَوْتُهُ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ كَأَنَّهُ مُنْدِرٌ جَيْشٍ يَقُولُ: (صَبَّحَكُمْ مَسَاكُمُ وَيَقُولُ بُعِثْتُ أَنَا

وفي القاموس^(١): البدعة^(٢) - بالكسر: الحدث في الدين أو ما استحدث بعد النبي صلي الله عليه وآله وسلم من الأعمال والأهواء^(٣). انتهى.
تعريف البدعة: والبدعة^(٤): كل أمر يحدث في الدين بعد عصر النبوة.

وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ وَيَقْرُنُ بَيْنَ إِضْبَعِيهِ السَّبَابِيَّةِ وَالْوُسْطَى وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْأُمُورِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرُ الْمُهْدِيِّ هَدْيُ مُحَمَّدٍ وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكَانَ يَقُولُ مَنْ تَرَكَ مَا لَّا فَلَأَهْلِهِ وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ صَيَاغًا فَعَلَىٰ وَإِلَىٰ).

(١) القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الفكر-بيروت، سنة ١٤٠٣هـ، ومختار الصحاح، تأليف محمد بن أبي بكر الرازي، دار القلم-بيروت: ١/١٨.

(٢) البدعة في اللغة: (مصدر بدع الشيء، يبدعه بدعا، وابتدعه: أنشأه وبدأه، والبديع والبدع: الشيء الذي يكون أولا. وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ سورة الأحقاف، الآية: ٩؛ أي ما كنت أول من أرسل، قد أرسل قبلي رسل كثير. والبدعة: الحدث وما ابتدع من الدين بعد الإكمال، وقيل البدعة: هي الفعل المخالفة للسنة سميت البدعة لأن قائلها ابتدعها من غير مقال إمام وهي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي، وقيل التعب والكلال، يقال: أبدعت الإبل إذا بركت في الطريق من هزال أوداء أو كلال، وقد لا يكون الإبداع إلا بضلع، يقال: أبدعت به راحلته إذا ظلعت. انظر: التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ: ٦٢/١، رقم ٢٧٤، لسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر، بيروت: ٨/٦، ٨.

(٣) قال الشافعي: "البدعة بدعتان: محمودة، ومذمومة، فما وافق السنة فهو محمود وما خالفها فهو مذموم" انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف ابن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق الشيخ عبدالعزيز بن باز، نشر إدارة البحوث العلمية والافتاء بالرياض، السعودية: ١٣/٢٦٣.

(٤) وقد اختلفت عبارات الناس سلفاً وخلفاً في تعريف البدعة الشرعية، تبعاً لاختلاف تصورهم لماهية البدعة المهني عنها، ومن هذه التعريفات: ما ذكره الإمام الشاطبي -رحمه الله- في كتاب الاعتصام، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ، حيث بوب لتعريف البدعة باباً مستقلاً ذكر فيه معناها الاصطلاحية، وقد عرّف البدعة بتعريفين: =

واعلم أنها عَظُم شأنُ البدعة [كما سمعته] ^(١) في الأحاديث النبوية، حتى [خرج] ^(٢) صاحبها عن الإسلام [خروج] ^(٣) الشعر من العجيين؛ لأنها إنما تكون بزيادة في الدين أو نقصان، فالآتي بأي الأمرين كأنه ردّ قول الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ ^(٤) فكأنه يقول: لم يكْمُل الدين فأكمله ببدعتي فيه بزيادة أو نقصان منه، وكالزاعم بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفاه الله وما قد كَمَّل البلاغ، فيأتي من تلقاء نفسه وهواه ما يكْمُل به دين الله، وإبلاغ رسوله [صلى الله عليه وآله وسلم] ^(٥)، وهذا كلُّه يأتيه المبتدع بهواه. ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم: (ما تحت ظل السماء من إله يُعبد أعظم عند الله من هوى يُتَّبَع) ^(٦) رواه الطبراني في الكبير. وروى ابن

=الأول: على رأي من يقول بعدم دخول الابتداع في العادات والمعاملات وإنما يخصّه بالعبادات فقال فيه: "فالبدعة.. عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه.

الثاني: على رأي من يقول بدخول الابتداع في الأمور العادية، كدخوله في الأمور العبادية، فقال فيه: البدعة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يُقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية". انظر الاعتصام، تأليف الشاطبي: ١/ ٣٧.

(١) في (ج) التي قد سمعت.

(٢) في (ج) اخرج.

(٣) في (ج) كخروج.

(٤) سورة المائدة، آية: ٣.

(٥) في (ب) صلحكم.

(٦) ونص الحديث عن أبي أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (ما تحت ظل السماء من إله يعبد من دون الله أعظم عند الله من هوى متبع). رواه الطبراني في المعجم الكبير، تحقيق محمود الطحان =

أبي عاصم في كتاب السنة من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] ^(١): (وأما المهلكات فشح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه) ^(٢).

بدعة الألقاب عند الأمير الصنعاني

قوله: (النقشبندي ^(٣)).

أقول: لا يخفاه - أدام الله إفادته - أن هذه الألقاب: القادري، والخَلَوَتي في الطريقة ^(٤)، وكذلك الحنفي ^(٥)، والشافعي ^(٦)، والزيدي ^(٧). والحنبلي ^(٨) في

= مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ: ٨/١٠٣، حديث رقم ٧٥٠٢، وفيه: الحسن بن دينار، وهو متروك الحديث، وفي مجمع الزوائد للهيتمي كتاب الإيذان باب البدع والأهواء: ١/١٨٨.

(١) في (ب، ج) صلحكم.

(٢) ونص الحديث: (عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: ثلاث كفارات وثلاث درجات وثلاث منجيات وثلاث مهلكات، فأما الكفارات فإسباغ الوضوء في السبرات وانتظار الصلاة بعد الصلاة ونقل الأقدام إلى الجماعات، وأما الدرجات فإطعام الطعام، وإفشاء السلام، والصلاة بالليل والناس نيام، وأما المنجيات فالعدل في الغضب والرضا، والقصد في الفقر والغنى، وخشية الله في السر والعلانية، وأما المهلكات فشح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه). رواه الطبراني في المعجم الأوسط، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ: ٦/٤٧ حديث رقم ٥٧٥٤.

(٣) النقشبندية: تنسب إلى الشيخ بهاء الدين محمد بن محمد البخاري الملقب بشاه نقشبند ٦١٨-٧٩١ هـ وهي طريقة من طرق الصوفية انتشرت في فارس وبلاد الهند وآسيا الغربية. انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف الدكتور مانع بن حماد الجهني، الناشر دار الندوة العالمية، ط ٣، ١٤١٨ هـ: ١/٢٧١.

(٤) الخلوة: وهي طريقة من طرق ومعتقدات الشاذلية: (وهي طريقة صوفية تنسب إلى أبي الحسن الشاذلي، يؤمن أصحابها بجملة الأفكار والمعتقدات الصوفية) والخلوة تعني اعتزال الناس، وهذا من =

=أسس التريية الصوفية، وفي الطريقة الشاذلية يدخل المريد الخلوة لمدة ثلاثة أيام قبل سلوك الطريق. انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: ٢٨١/١.

(١) أحد المذاهب الفقهية الإسلامية السنية المنتشرة في العالم الإسلامي، وينسب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان، فقيه الملة، عالم العراق، وقد انتشر في العراق أولاً ثم مكنت له الدولة العباسية. وهو ينتشر حالياً في أفغانستان والباكستان والهند ومصر وغيرها من البلاد الإسلامية. انظر الموسوعة الميسرة: ١١٩/١ .

(٢) سمي بالمذهب الشافعي نسبة إلى الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي صاحب المذهب المعروف، الإمام العالم عالم العصر، ناصر الحديث فقيه الملة ولد بغزة، وصنّف التصانيف، ودوّن العلم، وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبَعَدَ صيته وتكاثر عليه الطلبة، من مؤلفاته: الأم، والرسالة وغيرها، انظر: سير أعلام النبلاء: ١٠/٥ .

(٣) سمي بالمذهب الزيدي نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد اتبعه الشيعة من أهل الكوفة، وحرصوه على قتال الأمويين، فسار بهم لتقتالهم في عهد هشام بن عبد الملك، إلا أنه اصطدم بجيش العراق من قبل هشام واشتبك معه في معارك انتهت بمقتله فيها سنة ١٢٢هـ وبعث برأسه إلى هشام بن عبد الملك في دمشق، وتفرق المنتسبون إلي زيد بن علي في البلاد منهم في =العراق، وفي خراسان، وفي أفغانستان، وفي اليمن، وبقيت لهم دولة في اليمن حيث تأسست سنة ٢٨٤هـ على يد الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين القاسم الرسي، واستمرت إلى عام ١٣٨٢هـ، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين ط، ٢، ١٣٩٨هـ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: ١/١٣٦-١٦٦، الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، دار التراث، القاهرة، ص: ٢١١، الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، بهامش الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، دار الفكر ١٤٠٠هـ: ٢٢ .

(٤) سمي بالمذهب الحنبلي نسبة إلى الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ولد سنة ١٦٤هـ، وطلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة، وامتنحن في فتنه القول بخلق القرآن، فصبر وثبت فنصر الله به هذا الدين، انظر: سير أعلام النبلاء: ١١/١٧٧ .

المذاهب، ومثلها الأشعري^(١) والمعتزلي^(٢) والماتريدي^(٣) في العقيدة: ألقاب

(١) سمي بالأشعري نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٢٦٠-٣٢٤هـ=٨٧٤-٩٣٥م)، المتكلم المعروف، وقد كانت له ثلاثة أطوار: أولها: انتماؤه إلى المعتزلة، ثانيها: خروجه عليهم، ومعارضته لهم، وقد سلك في هذا الطور طريقة ابن كلاب (ت ٣٤٥هـ). ثالثها: انتقاله إلى مذهب السلف، وتأليفه في ذلك كتابه: الإبانة في أصول الديانة، وأمثاله، وبناء على هذا، فإن اللقب (الأشعري أو الأشاعرة) ينصرف عند الاطلاق إلى أولئك الذين تبعوه في فترة انتسابه إلى ابن كلاب، والأشاعرة في الجملة لا يثبتون من صفات الباري عزوجل إلا سبباً، لأن العقل - في نظرهم - دل على إثباتها، ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية، لشبه وقعوا فيها. انظر الملل والنحل، للشهرستاني: ١/٩٤-١٠٣.

(٢) سمي بالمعتزلي نسبة إلى فرقة كلامية ظهرت في الإسلام في القرن الثاني الهجري ما بين (١٠٥-١١٠هـ) بزعامه رجل يسمى: واصل بن عطاء، نشأت هذه الطائفة متأثرة بشتى الاتجاهات الموجودة في ذلك العصر، وقد تفرقت المعتزلة فرقا كثيرة، واختلفوا في المبادئ والتعاليم ووصلوا إلى اثنتين وعشرين فرقة، ثنتان منها ليستا من فرق الإسلام وهما: الخابطية، والحمايرية. والمعتزلة: تنفي الصفات عن الله تعالى خوفاً من التشبيه كما يزعمون، ولذا تأولوا جميع الصفات التي أثبتها الله تعالى لنفسه وأثبتها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك صفة الكلام لله تعالى فجعلوا القرآن الذي هو كلام الله متصلاً بباب العدل الذي هو أحد أصول التوحيد الخمسة عندهم ووجه اتصاله أن القرآن فعل من أفعال الله وباب العدل كلام في أفعاله وعلى هذا فهم يقولون: القرآن الكريم كلام الله ووحيه، وهو مخلوق محدث ونعرف هذا بأحد طريقتين:

(أ) - أن يكون واقعاً على وجه لا يصح وقوعه على ذلك الوجه من القادرين بالقدرة كأن يوجد في حصاه أو شجرة، أو حجر أو غير ذلك.

(ب) أن يخبرنا نبي صادق، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة: ٥٢٧-٥٣٩، الفرق بين الفرق: ٤٤-١٣٣، الملل والنحل: ١/٥٦-٩٦.

(٣) الماتريدي: فرقة كلامية، انتشرت بسمرقند في القرن الرابع الهجري، وتنسب إلى أبي منصور الماتريدي، قامت على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاجة خصومها، من المعتزلة

مبتدعة بالاتفاق، [وأنها]^(١) ألهبت بين العباد نار الخلاف والجدال والشقاق. ونشأت عنها مفاسد مالا يدخل^(٢) تحت عدّ^(٣) العادّ، وضربت للشر في الأرض خياماً ممتدة الأطناب، ثابتة الأوتاد.

فإنه لم يكن في عصر النبوة، ولا زمن الخلافة النبوية، لفظة من هذه الألفاظ الحادثة الطرية التي فرقت جماعات الصلوات [في المساجد]^(٤) حتى المسجد الحرام! وصيرت أهل الإسلام كالمثلل المختلفة في الأحكام، وتفرع عنها سفك الدم الحرام، وحصل بها التعادي والتباغض بين أهل الإسلام، وبسببها صار الناس أحزاباً، وتفرقوا أفعالاً وأقوالاً وألقاباً، وبهذه الألقاب نبذت وبدلت الأسماء الشرعية التي سمى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم - بها العباد، وشرفهم بالتسمية بها قبل الإخراج لهم إلى هذه الدار والإيجاد، فساهم بالمسلمين والمؤمنين، وناداهم في كتابه المبين: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٥).

والجهمية وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية، وقد انتشرت في بلاد الهند وماجاورها من البلاد الشرقية، وتركيا، والمغرب، الموسوعة الميسرة: ١/ ١٠٩ .

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) في (ج) مالا تدخل .

(٣) زيادة في (أ، ب).

(٤) زيادة في (أ).

(٥) سورة البقرة، آية: ١٠٤، ١٥٣، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٣، ٢٠٨، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٨، آل

عمران آية: ١٠٠، ١٠٢، ١١٨، ١٣٠، ١٤٩، ١٥٦، ٢٠٠، النساء، آية: ١٩، ٢٩، ٤٣، ٥٩، ٧١، ٩٤،

و[قال تعالى] ^(١): ﴿هُوَ سَمَنَكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ ^(٢) من قبل القرآن في الكتب الإلهية المتقدمة على القرآن: ﴿وَفِي هَذَا﴾ ^(٣) أي في القرآن كما في تفسير البيضاوي ^(٤) ^(٥) وغيره، وأخرج عبد بن حميد ^(٦) وابن المنذر ^(٧) عن سفیان ^(٨) في

١٣٥، ١٣٦، ١٤٤، المائدة، آية: ١، ٢، ٦، ٨، ١١، ٣٥، ٥١، ٥٤، ٥٧، ٨٧، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦: الأنفال، آية: ١٥، ٢٠، ٢٤، ٢٧، ٢٩، ٤٥، التوبة، آية: ٢٣، ٢٨، ٣٤، ٣٨، ١١٩، ١٢٣، الحج، آية: ٧٧، النور، آية: ٢١، ٢٧، ٥٨، الأحزاب، آية: ٩، ٤١، ٤٩، ٥٣، ٦٩، ٧٠، محمد، آية: ٧، ٣٣، الحجرات، آية: ١، ٢، ٦، ١١، ١٢، الحديد، آية: ٢٨، المجادلة، آية: ٩، ١١، ١٢، الحشر، آية: ١٨، المتحنة، آية: ١، ١٠، ١٣، الصف، آية: ٢، ١٠، ١٤، المنافقون آية: ٩، التغابن، آية: ١٤، الجمعة آية: ٩، التحريم، آية: ٦، ٨.

(١) زيادة في (أ، ب)

(٢) سورة الحج، آية: ٧٨.

(٣) سورة الحج، آية: ٧٨.

(٤) تفسير البيضاوي، عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ)، تحقيق عبدالقادر عرفات العشا حسونه، دار الفكر بيروت، ١٤١٦ هـ: ٢٢٣/١.

(٥) البيضاوي (٠٠٠ - ٦٨٥ هـ) هو: عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو عبدالله، ناصر الدين، قاض مفسر علامة، ولي قضاء شيراز مدة وُصِفَ عن القضاء، توفي بتبريز، من تصانيفه (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) المعروف بتفسير البيضاوي. انظر الزركلي، الأعلام: ٤/ ١١٠.

(٦) عبد بن حميد (٠٠٠ - ٢٤٩ هـ) هو: عبد بن حميد بن نصر الكسي، نسبته إلى كسي من بلاد السند، من حفاظ الحديث، انظر: الأعلام للزركلي: ٣/ ٢٦٩.

(٧) ابن المنذر (٢٤٢-٣١٩ هـ) هو: محمد بن إبراهيم النيسابوري، أبو بكر فقيه مجتهد من الحفاظ من مؤلفاته المبسوط في الفقه وغيرها. انظر الأعلام للزركلي: ٥/ ٢٩٤-٢٩٥، الوافي بالوفيات: ١/ ٣٣٦.

(٨) سفیان بن عيينة (١٠٧-١٩٨ هـ) هو: سفیان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي أبو محمد، مُحدث الحرم المكي من الموالي، ولد بالكوفة وسكن مكة وتوفي بها، كان حافظاً ثقة واسع العلم كبير القدر قال

قوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾^(١) قال^(٢): في التوراة والإنجيل: ﴿وَفِي هَذَا﴾^(٣) [قال]^(٤) في القرآن. وأخرج ابن أبي حاتم^(٥) عن زيد بن أسلم^(٦) في قوله تعالى [قال]^(٧): ﴿هُوَ سَمَّكُمْ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٨) قال: إبراهيم عليه السلام في قوله: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾^(٩) الآية. قلت: الوجهان ذكرهما البيضاوي عن السلف واستشهد للأخير بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾^(١٠).

الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، حج سبعين سنة، له الجامع في الحديث وكتاب في التفسير: نظر الأعلام للزركلي: ١٠٥/٣.

(١) سورة الحج، آية: ٧٨.

(٢) زيادة من (أ، ج).

(٣) سورة الحج، آية: ٧٨.

(٤) أي سفيان بن عيينه.

(٥) ابن أبي حاتم (٢٤٠-٣٢٧هـ) هو عبدالرحمن بن محمد أبي الرازي أبو محمد حافظ للحديث ومن كبار الحفاظ له تصانيف منها الجرح والتعديل، والتفسير. انظر: الأعلام للزركلي: ٣/٣٠٤، تذكرة الحفاظ: ٣/٤٦.

(٦) زيد بن أسلم (١٣٦-٠٠٠هـ) زيد بن أسلم العدوي العمري مولا هم أبو أسامة أبو عبدالله فقيه مفسر من أهل المدينة كان مع عمر بن عبدالعزيز أيام خلافته كان ثقة كثير الحديث له حلقة في المسجد النبوي وله كتاب في التفسير. انظر الأعلام: ٣/٥٦، ٥٧، تهذيب التهذيب: ٣/٣٩٥.

(٧) زيادة من (أ، ج).

(٨) سورة الحج، آية: ٧٨.

(٩) سورة البقرة، آية: ١٢٨.

(١٠) سورة البقرة، آية: ١٢٨.

وأخرج الطيالسي^(١) وأحمد، والبخاري^(٢) في تاريخه، والترمذي، وصححه والنسائي^(٣) وأبو يعلى^(٤) وابن خزيمة^(٥) وابن حبان والبعغوي^(٦) والماوردي^(٧)،

(١) الطيالسي: هو سليمان بن داود بن الجارود، من كبار حفاظ الحديث فارسي الأصل، سكن البصرة، وتوفي بها، كان يحدث من حفظه سمع يقول: اسرد ثلاثين الف حديث ولا فخر، الأعلام: ٣/ ١٢٥، تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٤/ ٩.

(٢) البخاري (١٤٩-٢٥٦هـ) هو: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، صاحب أصح كتاب بعد كتاب الله، وهو صحيح البخاري، اتفقت الأمة عليا مامته في الحديث، قال عنه أحمد بن حنبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل، قال ابن حجر في التقريب (جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث)، سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٣٩١، الأعلام للزركلي: ٦/ ٣٤.

(٣) النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ) هو أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن أصله من نسا بخراسان. انظر الأعلام للزركلي: ١/ ١٧١، البداية والنهاية: ٢/ ٢٣٩.

(٤) أبو يعلى (٠٠-٣٠٧هـ) هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلية أبو يعلى حافظ من علماء الحديث، ثقة مشهور. انظر الأعلام للزركلي: ١/ ١٧١.

(٥) ابن خزيمة (٢٢٣- ٣١١هـ) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر، الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، أبو بكر السلمي النيسابوري الشافعي، صاحب التصانيف التي تزيد عن المائة مصنف، سمع عن خلق كثير، وحدث عنه خلق كثير، ولا بن خزيمة عظيمة في النفوس، وجلالة في القلوب لعلمه ودينه، وأتباعه السنة. من مصنفاته كتاب (التوحيد)، وقد تأول فيه حديث الصورة الذي في الصحيحين وغيرها. انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٣٦٥ برقم ٢١٤.

(٦) البغوي (٤٣٦-٥١٠هـ) هو الحسين بن مسعود بن محمد الفراء أبو محمد ويلقب بمحي السنة البغوي، فقيه، مفسر توفي بمرو من مؤلفاته لباب التأويل في معالم التنزيل، انظر: الأعلام للزركلي: ٢/ ٢٥٩، وفيات الأعيان، لشمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت: ١/ ١٤٥.

(٧) أبو الحسن الماوردي: هو علي بن محمد بن حبيب، أفضي القضاة صدوق في نفسه، أحد الأئمة الأعلام، معتزلي روى عن محمد بن المعلى والحسن بن علي الخليلي صاحب أبي خليفة وجعفر بن محمد =

وابن قانع^(١) والطبراني والحاكم وابن مردويه، والبيهقي^(٢) عن الحارث الأشعري^(٣) عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - قال: (ن دعا بدعوى الجاهلية فإنه من جثى جهنم، فقال رجل: يا رسول الله وإن صام وصلى؟ قال: نعم، فادعوا بدعوة الله التي سماكم بها المسلمون المؤمنون عباد الله)^(٤).

= بن الفضل وغيرهم روى عنه الخطيب ووثقه وقال مات في ربيع الأول سنة خمس وخمسين وأربع مائة وله ست وثمانون سنة. انظر: تاريخ بغداد: ١٢/١٠٢، ووفيات الأعيان: ٣/٢٨٢.

(١) أبو الحسن الأموي (٢٦٥-٣٥١هـ) هو: عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الحافظ العالم المصنف، واسع الرحلة كثير الحديث، قال الدارقطني يخطئ كثيرا ويصر على الخطأ، وقال الخطيب اختلط قبل موته بستين. انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: ٢/٨٢، طبقات الحفاظ للسيوطي: ١/٣٦٢.

(٢) البيهقي (٣٨٤ - ... هـ) هو الحافظ العامة الثبت الفقيه شيخ الإسلام أبو بكر بن أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسر وجردي الخراساني، وبورك له في علمه، وصنف التصانيف، منها السنن الكبرى في عشر مجلدات ليس لأحد مثله. انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/١٦٣.

(٣) أبو مالك: هذا اختلف فيه اختلافاً كثيراً، والأرجح أنه: الحارث بن الحارث الأشعري، له صحبة. انظر تهذيب التهذيب: ١٢/٢١٨، ٢١٩، والإصابة: ١/٢٧٥.

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الأمثال عن رسول الله باب ماجاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة حديث رقم ٢٧٩٠، وأحمد في مسنده حديث رقم ٢١٨٣٥، ورقم ١٧١٣٢، والنسائي في السنن باب الدعاء للحارس: ٥/٢٧٢، حديث رقم ٨٨٦٦، بشرح السيوطي، وحاشية السندي، تأليف أحمد بن شعيب النسائي، الطبعة الأولى، ١٣٤٨ هـ المطبعة المصرية، والبيهقي في شعب الإيمان فصل في ذكر ماورد من التشديد في الظلم: ٦/٦٠، حديث رقم ٧٤٩٤، وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصيام باب ذكر تمثيل الصائم في طيب ريحه طيب: ٣/١٩٥، حديث رقم ١٨٩٥، وابن حبان في القسم الثاني من السنن وهي النواهي: ١٤/١٢٦، حديث رقم ٦٢٣٣، والطيالسي في مسنده أحاديث أبو مالك الأشعري: ١/١٥٩، حديث رقم ١١٦١، نشر دار المعرفة، بيروت، وأبو يعلى في مسنده: ٣/١٤٢ =

وأخرج ابن أبي شيبة^(١) عن عبد الله بن زيد الأنصاري^(٢) قال: (تسمّوا بأسمائكم التي سماكم الله، بالحنيفية والإسلام والإيمان)^(٣) وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف^(٤) وإسحاق بن راهويه^(٥) في سنده^(٦) عن مكحول^(٧): أن النبي

= حديث رقم ١٥٧١، والطبراني في المعجم الكبير: ٣/ ٢٨٩، حديث رقم ٣٤٣١، والبخاري في التاريخ الكبير: ٢/ ٢٦٠، حديث رقم ٢٣٩١، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین کتاب الصیام (١/ ٥٨٢) حديث رقم ١٥٣٤.

(١) ابن أبي شيبة (١٠٠-٢٩٧هـ) هو محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي أبو جعفر الكوفي مؤرخ لرجال الحديث من الحفاظ. انظر الأعلام للزركلي: ٦/ ٢٦٠.

(٢) عبدالله بن زيد بن عاصم بن عمرو أبو محمد الأنصاري المازني المدني أخو حبيب بن زيد وتميم بن زيد وأمهم أم عمارة واسمها، وعبدالله هذا هو الذي قتل مسيلمة الكذاب يوم اليمامة سمع النبي صلى الله عليه وسلم، قتل يوم الحرة وكان يوم الحرة لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وستين في ولاية يزيد بن معاوية، وقيل مات سنة ثنتين وثلاثين. انظر: رجال صحيح البخاري لأحمد الكلاباذي: ١/ ٣٨٩.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: ٦/ ١٦٦، رقم ٣٠٣٨٢، نشر الدار السلفية، بومباي، الهند.

(٤) المصنف، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن ابراهيم بن ابي شيبة؛ دراسة و تحقيق و تخريج حمد بن عبدالله الجمعة، محمد بن ابراهيم اللحيان، ط ١، ١٤١٦هـ: ٦/ ٢١٨

(٥) ابن راهويه (١٦١-٢٣٨هـ) هو اسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي، عالم خراسان في عصره، وهو أحد كبار الحفاظ من تصانيفه (المسند)، الأعلام للزركلي: ١/ ٢٩٢، تهذيب التهذيب: ١/ ٢١٦.

(٦) مسند اسحاق بن راهويه / تحقيق و تخريج و دراسة عبدالغفور عبدالحق حسين بر البلوشي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م: ٢/ ٧٨.

(٧) هو مكحول بن أبي مسلم بن شاذل، المولى الشامي، الدمشقي الفقيه، عالم أهل الشام، يكنى أبا عبدالله، وقيل: أبو أيوب، وقيل: أبو مسلم، عداده في أوساط التابعين، من أقران الزهري، روى عن =

صلى الله عليه وآله وسلم - قال: (تسمى الله باسمين سمي بهما أمتي، هو السلام وأمتي المسلمين، وهو المؤمن وأمتي المؤمنين)^(١).

وإذا عرفت أنه تعالى اختار لأمة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - هذه الأسماء الشريفة وأمرهم رسوله - [صلى الله عليه وآله وسلم]^(٢) - بالتسمي بها، لأنها الجامعة لشملمهم، الدالة على شرفهم من بين الأمم وفضلهم، فما بالهم يختارون هذه الألقاب المبتدعة بالإجماع والضرورة، التي مزقت شمل الإسلام، وولدت بينهم الدواهي العظام، وعادوا بسببها كالملل المختلفة، وصارت قلوبهم بسببها غير متفقة ولا مؤتلفة!!؟

وما بهذا أمرهم الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم بل ساهم الله إخواناً بسبب اشتراكهم في الإيمان، وناداهم به في آيات القرآن.

وإذا حققت مناط النهي عن دعوة الجاهلية، والوعيد لمن دعا بها بأنه من جثى جهنم علمت أنه لما فيها من تفريق أهل الإسلام وتحزبهم أحزاباً، كل حزب يتبع دعوة من هو إليه من الأنام، وهو بعينه موجود في [هذه]^(٣) الألقاب المبتدعة، التي ولدت العداوات بين الإخوان، وأهبت بينهم النيران

= طائفة، وروى عنه طائفة من العلماء في عصره، اختلف في وفاته فقيل: هـ- ١١٢، وقيل ١١٣ هـ-

وقيل: ١١٦ هـ، قال العجلي: تابعي ثقة. انظر سير أعلام النبلاء: ٥/ ١٥٥ رقم ٥٧.

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣٢٧.

(٢) في (ب) صلکم.

(٣) في (ج) فهذه.

حتى اشتهرت عداوة أهل المذاهب بعضهم لبعض وقالوا في الأمثال:
 (عداوة مذهب). كل هذا صدر عن هذه الألقاب، ولأمر ما حذر الرسول-
 صلى الله عليه وآله وسلم- من الابتداع وقال: (كل بدعة ضلالة)^(١) وذلك لما
 ينشأ عنها من المفاسد. ولقد صان الله أشرف من أخرجته إلى هذه الأكوان
 وهو سيد ولد عدنان عن أن تلتخ مبتدعة اسمه الشريف بهذه النسبة، فلم
 يأت في حرف واحد (المحمدي) ديناً من صحابي ولا غيره. وسان أسماء
 أصحاب رسوله- صلى الله عليه وآله وسلم- عن ذلك، فلا تجد حرفاً واحداً
 فيه (البكري) مذهباً أو (العمرى)، أو (العلوي)، كل ذلك صيانة من الله
 لأولئك الأسلاف عن تلتخ أسمائهم ببدع الأخلاف. ولقد قرت عين
 إبليس- لا أقر الله له عينا- بهذه الألقاب المبتدعة التي صارت بين الأنام
 ديناً، وفتح بها باب الفرقة والخلاف وأهلب بها نار الفتنة بين الأخلاف. والله
 در السلف الصالح، وفطرهم السليمة! لقد لقي رسول الله- صلى الله عليه
 وآله وسلم في حجة الوداع طائفة من العرب في الروحاء: (قال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم من القوم؟ قالوا: المسلمون)^(٢) فأجابوه بما ساءهم الله به، ولم

(١) سبق تخريجه.

(٢) ونص الحديث: (عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لقي ركبا بالروحاء فقال: من
 القوم: قالوا المسلمون، فقالوا: من أنت قال: رسول الله فرفعت إليه امرأة صبيا فقالت ألهذا حج قال نعم
 ولك أجر). أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحج باب صحة حج الصبي وأجر من حج به: ٩٧٤/٢،
 حديث رقم ٢٣٧٧، وابن حبان: ٣٥٧/١، وأبي داود في سننه كتاب المناسك باب في الصبي
 يحج: ١٤٢/٢، حديث رقم ١٤٧٥، والنسائي في سننه كتاب مناسك الحج باب الحج بالصغير حديث
 رقم ٢٦٠٠، وفي مسند أحمد: ٢١٩/١، حديث رقم ١٨٠٠.

يقولوا: المحمديون. وفي حديث سعد^(١) - ﷺ وقوله لرسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : (مالك عن فلان فإنه مؤمن؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أو مسلم؟ يقولها سعد ثلاثاً ويجيب عليه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ثلاثاً^(٢)) كما في البخاري وغيره، ولقد أمر الله رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم - باتباع ملة إبراهيم: ﴿ثُمَّ أُوحِيَ نَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٣) ولم يأت خطابه من ربه ولا من أمته بالإبراهيميين .

(١) سعد بن أبي وقاص (٢٣ق.هـ - ٥٥هـ) هو سعد بن أبي وقاص مالك بن اهيب بن عبدمناف القرشي الزهري أبو اسحاق، الصحابي الأمير فاتح العراق ومدائن كسرى وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة وأول من رمى بسهم في سبيل الله وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ويقال له فارس الإسلام، أسلم وهو ابن ١٧ سنة، وشهد بدرًا وفتح القادسية، ونزل أرض الكوفة فجعلها خططا لقبائل العرب وابتنى بها داراً وظل والياً عليها مدة عمر بن الخطاب وأقره عثمان زمناً ثم عزله وعاد إلى المدينة. انظر الأعلام للزركلي: ٨٧/٣.

(٢) ونص الحديث: (عن سعد رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رهطاً وسعد جالس فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً هو أعجبهم إلي فقلت: يا رسول الله مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً، أو مسلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي فقلت: مالك عن فلان فوالله إني لأراه مؤمناً أو مسلماً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي وعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه خشية أن يكبه الله في النار). أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام: ١٨/١، حديث رقم ٢٦، وفي كتاب الزكاة باب قول الله تعالى لا يسألون الناس إلحافاً: ٥٣٨/٢، حديث رقم ١٣٨٤، ومسلم في كتاب الإيمان باب تأليف من يخاف على إيمانه لضعفه: ١٣٢/١، حديث رقم ٢١٥، وفي كتاب الزكاة باب إعطاء من يخاف على إيمانه: ٧٣٢/٢، حديث رقم ١٧٥٢.

(٣) سورة النحل، آية: ١٢٣.

تعريف النقشبندي

ثم إن معنى (النقشبندي) مثلاً: الذاكر لله، المتعبد له على طريقة مخصوصة، وعبادة معينة، ابتدعها وعين كفيتها وكميتها من وقع إليه الانتساب، مما فات من كان قبله من أولى الألباب، وهذه تزكية للنفس لا يحصل من الإخبار بها إلا ذلك، وإلا الإخبار بالدخول تحت أمواج الابتداع. وأما قول الآخر: (الزيدي) مذهباً، و(الشافعي) و(الحنفي) مثلاً: فهو إخبار عن نفسه بأنه مقلد في دينه لرجل من العلماء معين، والإخبار بالتقليد^(١) إخبار بالقصور عن معرفة معاني كلام الله، وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، مع أنه قد يقول هذا القول وينتسب هذه النسبة أئمة لهم اليد الطولي والقدح المعلى في معرفة الكتاب والسنة والتأليف والتدريس في كتبها وتفهم الناس لمعانيها مع الأذهان السيالة، والإحاطة بمعرفة كل مقالة، وهل هذا إلا من كفران نعم الله على عباده، وغمط ما أهله الله له من معرفة مراد رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ومراده؟!!

(١) التقليد لغة: من القلادة: وهي ما جعل في العنق، ومنه تقليد الولاية الأعمال، أو وضع الشيء في العنق مع الإحاطة به، ويسمى ذلك قلادة والجمع: قلائد، قال تعالى: ﴿وَلَا أَلْهَدِي وَلَا أَلْقَلِيدُ﴾ سورة المائدة: ٢، والتقليد في الشرع: هو قبول قول الغير من غير حجة. انظر القاموس المحيط: ٣١٢، مختار الصحاح لأبي بكر الرازي: ٥٤٨، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الطبعة الثانية، مكتبة الرشد بالرياض: ١٠١٦/٣.

ثم إن إخباره أنه مقلد لرجل من علماء الأنام: إن كان اختياره لهذا المعنى عن نظر واجتهاد عرف بالأدلة أنه الأولى بالمتابعة له والانقياد، كان هذا اجتهاداً منه في هذه المسألة التي قاده لزام التقليد، وأسلمته إلى إمامه يتصرف فيه كيف يريد! وهذا اجتهاد في أمور دينه التي بها يخاطب وجعل الكتاب والسنة إمامه الذي يثاب باتباعه أو يعاقب. وإن كان مقلداً في تعيين من انتسب إليه لأنه نشأ في بلدة أهلها لذلك العالم مقلدون وبهديه يهتدون، فأى الفرق بينه وبين من قال: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾^(١)؟ وإن كان هذا قد لطف الله به حيث أخرج من أبوين مسلمين فبقى على فطرة الله التي فطر الناس عليها في الجملة. وأما قول القائل في العقيدة: (المعتزلي) أو (الأشعري) أو (الماتريدي) اعتقاداً، فهو إخبار عن التقليد لمن ذكر في الاعتقاد كما أنه في قوله (الشافعي) مذهباً هذا هو المراد، وإن كان في الغالب أنه لا يذكر لفظ أنه (شافعي) إلا بالنظر إلى علم الفروع، وأنه يتابع فيها هذا الإمام مثلاً، إلا أن هاهنا نكتة^(٢) غريبة، وهو: أنك لا تجد شافعيّاً في الفروع إلا وهو أشعري في الأصول، ولا تجد حنفيّاً في الفروع إلا

(١) سورة الزخرف، آية: ٢٣.

(٢) النكتة: تطلق على الطرف، وعلى النقطة في الشيء، وعلى العلامة الخفية، والفكرة اللطيفة المؤثرة في النفس، والمسألة العلمية الدقيقة التي يتوصل إليها بدقة وإمعان فكر. والمعنيان الأخيران هما الأقرب إلى مفهوم النكتة التي أشار إليها الإمام الصنعاني. لسان العرب (نكت): ٢/١٠٠، ١٠١، المعجم الوسيط: ٢/٩٥٩.

وهو ما تريدي في الأصول، حتى لو قلت: هذا شافعي، وكل شافعي أشعري يلزم هذا أن يكون أشعرياً، ولكانت النتيجة صادقة لصدق المقدمتين، ومثله في الحنفي، فلا أدري من أين جاء هذا التلازم الغريب؟ كأنها خاصية للمذهب أو للبقاع أو للطباع! مع العلم اليقيني أن الشافعي - رحمه الله - كان أشد الناس نهياً عن علم الكلام وله في ذمه ألفاظ معروفة^(١). فهذا فيه إشكال؛ لأن نص المعتزلة أنه يحرم التقليد في الاعتقاد، ونص على ذلك الأشعري كما في جمع الجوامع^(٢) للسبكي^(٣) عن الأشعري: "إنه لا يصح إيمان المقلد. والذي يدل عليه كلام النسفية وشرحها^(٤): أنه لا بد من الاجتهاد^(٥)

(١) انظر: مدخل نقدي لدراسة علم الكلام للدكتور محمد الأنور السنهوتي: ١٧٠.

(٢) منع الموانع عن جمع الجوامع في اصول الفقه، تأليف عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي؛ تحقيق سعيد بن علي بن محمد الحميري، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م ص: ٣٢٠.

(٣) تاج الدين السبكي (٧٢٧-٧٧١هـ) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، قاض ومؤرخ من مؤلفاته: طبقات الشافعية، جمع الجوامع في أصول الفقه وغيرها، الأعلام للزركلي: ٤/ ١٨٤، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١/ ٤١٠.

(٤) العقائد النسفية، مع شرح سعد الدين التفتازاني وحواشيها، مكتبة المثنى، بغداد: ٣١٢.

(٥) - معنى الاجتهاد لغة: الاجتهاد مصدر اجتهد والفعل يدل على تطلب الشيء نحو (اكتسب) وأصله مأخوذ من الجهد بالفتح المشقة وبالضم الطاقة ولا يتسعمل الا فيما فيه مشقة. أو بذل الجهد واستفراغ الوسع في تحقيق أمر من الأمور الشاقة. واصطلاحاً: هو بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط. وقيل: استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي.

وقيل: استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية، فهو إذاً: بذل الفقيه الوسع في استنباط الأحكام الشرعية. انظر: لسان العرب: ٣/ ١٣٥، وارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) دار الفكر، بيروت: ٢٥٠، والاجتهاد في الشريعة الإسلامية القسم الثاني: ١٦٧-١٦٨، للدكتور وهبة الزحيلي ضمن مجموعة بحوث (الاجتهاد في الشريعة الإسلامية وبحوث

عند أبي منصور الماتريدي^(١). وإذا عرفت أن كلاً ممن ذكرنا حرّموا التقليد في الاعتقاد فإنه صار معنى قوله (المعتزلي) أو (الأشعري): اعتقاداً لمقلد في العقيدة للقائل بتحريم التقليد فيها، ومآله إلى فاعل المحرم على رأى من انتسب إليه. فأى فساد في اللفظ والمعنى أعجب من هذا؟! فإنه إنما ينسب إلى شخص بما يوافق رأيه، لا فيما يخالفه، وإلا لصح الانتساب إلى كل مخالف، ولم يبق للنسبة أي معنى معين، وإنه يعود على مراده بالنقض؛ فإنه لم يعين من انتسب إليه إلا لبيان أنه لم يتابع غيره، فسبحان الله كم يجلب الابتداع من الشنائع! ولذا قال خير خلق الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: (كل بدعة ضلالة)^(٢).

فإن قلت: هذا شيء قد فعله العلماء الأعيان، في غالب الأزمان، كل عالم ينتسب إلى إمام من الأئمة، وقد يكون من أعظم علماء الأمة؟! قلت: سبحان الله! أنا أخاطبك أن هذا شيء لم يكن في عصر النبوة، ولا في عصر الخلفاء الراشدين، وكل ما كان كذلك فهو بدعة، وأنت تقول: قد فعله عالم، أو عوالم

أخرى) من إصدارات المجلس العلمي رقمه ٢٠، أشرفت على طباعته ونشره: إدارة الثقافة والنشر - مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٤-١٩٨٤م.

(١) أبو منصور (١٠٠٠-٣٣٣هـ) هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي، نسبة إلى (ماتريد) قرية من قرى سمرقند فيما وراء النهر، ولد بها، وهو إمام المتكلمين، صاحب التصانيف في الفقه والأصول والعقائد والتفسير، ومن أشهرها: تأويلات أهل السنة أو تأويلات القرآن، وكتاب التوحيد، وينسب له كتاب شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، توفي بسمرقند. انظر الأعلام للزركلي: ٧/ ٢٤٢.

(٢) سبق تحريجه.

من العلماء! أترى أفعالهم [تُصَيِّر^(١)] البدعة سنة؟! إن قلت ذلك: لم يكن لك أهلية الخطاب، وإنما يوجه هذا الخطاب إلى من له انقياد للسنة النبوية والكتاب، ومراقبة رب الأرباب، وارتقاب يوم الحساب، قد جعل الإنصاف شعاره، واتباع الحق دثاره. ولعمري إني أخاف أن يكون هؤلاء الذين فرقوا الدين وجعلوا الاعتزاء إلى جماعة من الأعيان معينين داخلين^(٢) تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَأَسْتَمِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٣) فإنه أخرج الحكيم الترمذي^(٤) والطبراني، وابن جرير^(٥)، والشيرازي^(٦) وابن مردويه، عن أبي

(١) وقد وردت في (أ) بـ(يصير) والصحيح (تُصَيِّر).

(٢) خبر (يكون).

(٣) سورة الأنعام آية: ١٥٩.

(٤) هو محمد بن علي بن الحسن بن بشر أبو عبد الله، الحكيم الترمذي. عاش إلى حدود العشرين وثلاث مئة، له مصنفات في أصول الدين، ومعاني الحديث، والتصوف، وقيل: أنه هجر ترمذ في آخر عمره بسبب تصنيفه كتاب (ختم الولاية وعلل الشريعة)، ومما أنكر عليه أنه كان يفضل الولاية على النبوة. وهو غير الترمذي محمد بن عيسى بن سورة الترمذي صاحب السنن المتوفي سنة (٢٧٩هـ) انظر: لسان الميزان: ٥/ ٣٠٨ برقم ١٠٣٣، الزركلي، الأعلام: ٦/ ٢٧٢.

(٥) ابن جرير (٢٢٤-٣١٠هـ) هو محمد بن جرير ابن يزيد الطبري المؤرخ المفسر الإمام، من مؤلفاته تاريخ الطبري وجامع البيان في تفسير القرآن. انظر الأعلام للزركلي: ٦/ ٦٩، البداية والنهاية: ١١/ ١٤٥.

(٦) أبي اسحاق: إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروزابادي، أحد أعلام الشافعية، له عدة مصنفات منها: التنبيه، والنكت، والخلاف، وطبقات الفقهاء، والمعونة والجدل، توفي سنة ٤٧٦هـ. انظر: تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن لأحمد بن حسين شرف الدين، ط ٢، ١٤٠٠هـ: ٤٩.

هريرة^(١) عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَابًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾^(٢) قال: "هم أهل البدع والأهواء من هذه الأمة"^(٣)، وأخرج الحكيم الترمذي وابن أبي حاتم والطبراني وأبو الشيخ^(٤) وابن مردويه، وأبو نعيم^(٥) في الحلية^(٦) وأبو نصر السجزي^(٧) في

(١) أبوهريرة (٢١١ ق.هـ - ٥٩ هـ) هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي صحابي جليل كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث، روى ٥٣٧٤ حديثاً، توفي بالمدينة سنة ٥٩ هـ على الأرجح. انظر الإصابة: ٧/ ٤٢٥، رقم ١٠٦٧٤، صفة الصفوة، لابن الجوزي، تحقيق محمود ماخوري ومحمد رواس، دار المعرفة، بيروت، ط ١: ٢/ ٣٨٥.

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٥٩.

(٣) انظر: المعجم الأوسط للطبراني: ١/ ٢٠٧، ومجمع الزوائد للهيثمي: ٧/ ٢٣.

(٤) أبو الشيخ (٢٧٤-٣٦٩ هـ) هو عبدالله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصبهاني، أبو محمد من مؤلفاته: العظمة، واخلاق النبي وأدبه. انظر الأعلام للزركلي: ٤/ ١٢٠.

(٥) أبو نعيم (٣٣٦-٤٣٠ هـ) هو أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، أبو نعيم حافظ مؤرخ من الثقات في الحفظ والرواية، ولد ومات في أصفهان من تصانيفه حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. انظر الأعلام للزركلي: ١/ ١٥٧.

(٦) تهذيب حلية الأولياء و طبقات الاصفياء للحافظ ابي نعيم الاصبهاني، إعداد صالح احمد الشامي، ط ١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م: ٣/ ٣٢٥.

(٧) أبو النصر السجزي الحافظ الإمام علم السنة عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكري، نزيل الحرم ومصر صاحب الإبانة الكبرى في مسألة القرآن وهو دال على إمامته وبصره بالرجال والطرق، وحدث عن الحاكم وخلائق راوي الحديث المسلسل بالأولية، مات بمكة في المحرم سنة (٤٤٤ هـ)، الأعلام للزركلي: ٣/ ١٥٣.

الإبانة، والبيهقي في شعب الإيمان^(١)، عن عمر رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - قال لعائشة: (يا عائش: إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً: هم أصحاب البدع والأهواء، وأصحاب الضلالة من هذه الأمة، يا عائش: إن لكل صاحب ذنب توبة غير أن أصحاب البدع وأصحاب الأهواء ليست لهم توبة، أنا منهم بريء وهم مني براء)^(٢) انتهى.

ومن المعلوم يقيناً أن هذا الاعتزاء وهذا الانتساب صير الدين شيعاً، وإنه بدعة^(٣) بالضرورة والاتفاق. ثم من مفسد الانتساب إلى هذه الألقاب: عزل ولاية السنة والكتاب عن الأحكام الشرعية، وتجييش الآراء عن كل فريق لنبذ أدلتها بالعراء إذا خالف قواعد مذهبهم على أي طريق أوجد بهما بالتأويل والتلفيق إلى ما قرره ذلك الفريق، ولقد ذكر الشيخ العلامة محمد حياة السندي^(٤) نزول المدينة المنورة في رسالته في اتباع السنة

(١) شعب الإيمان، تأليف أحمد بن الحسين علي البيهقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان: ٢١٦.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة: ٨/١، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: ١/١٨٨ وقال: رواه الطبراني في الصغير وفيه بقية ومجالد بن سعيد وكلاهما ضعيف وذكره ابن كثير في تفسيره: ٣/١٣٥، وقال: هذا رواه ابن مردويه وهو غريب أيضاً ولا يصح رفعه. وذكر البيهقي في شعب الإيمان: ٥/٤٤٩، وأبو نعيم الأصفهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ: ٤/١٣٨.

(٣) يقصد في ذلك الانتساب إلى المذاهب والفرق وليس الدين.

(٤) السندي الصغير: (٠٠٠-١١٦٣هـ) هو محمد حياة السندي محمد بن حياة بن إبراهيم السندي الأصل والمولد، المدني الحنفي العلامة المحدث الفهامة حامل لواء السنة، ولد بالسند، ثم هاجر إلى الحرمين الشريفين، له تصانيف كثيرة، منها شرح الترغيب والترهيب للمنذري، وشرح على الأربعين =

عجائب من المتمذهبة في رد الآثار، أوتأويلها لتوافق المذاهب على غير
الراجح من دلالتها والمختار! حتى نقل بعض الحنفية تحريم الإشارة بالمسبحة
في التشهد الثابت بلا مرية في الأدلة! كأنه لما خالف مذهب إمام هذا المغفل
جزم بتحريمه! وكم وكم لَقِيَتِ الأحاديث من الكرب والأحزان، والطعن
في نحرها من التأويلات بكل سنان، وَمَنْ خَبَرَ عرف، ومن جهل فليعرف،
ولولا خوف الإطالة، وكون هذه الأبحاث تنبيهات على تلك الرسالة: لنقلنا
من ذلك ما يُكوِّن سَفْراً ضَخْماً، فما فريق من الفرق إلا وله في هذا القوس
أسهم ومرمى!.

{ ماورد عن الأئمة الأربعة في الاتباع لأقوالهم }

ولقد عظمت جناية هؤلاء المتمذهبة على أئمتهم وعلى أنفسهم، فإنه ما
من إمام من الأربعة رضي الله عنهم وجزاهم خيراً، إلا وقد صرح بأنه إذا
وجد الحديث على خلاف ما قاله فليرد قوله ويتبع الحديث، هذا مشهور عن
الشافعي - رحمه الله - وأنه قال: (يرمي قوله الحائط). ونقل عنه وعن الأئمة
الثلاثة مثله الشيخ محمد حياة - رحمه الله - في رسالته في اتباع السنة. على أي
أقول: إنه لا يحتاج إلى أن ينقل هذا عنهم فإن هذا شأن كل مؤمن، بل هذا
شرط في إيمانه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يقدم على كلامه

=النووية، كانت وفاته بالمدينة المنورة، ودفن بالبقيع رحمه الله. انظر سلك الدرر في أعيان القرن الثاني
عشر لأبي الفضل محمد خليل علي المرادي (ت ١٢٠٦هـ) ضبطه وصححه محمد عبدالقادر منشورات
دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ: ٥٠/٢.

قول نفسه ولا قول غيره، وإلا لم يتم إيمانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ
 اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَاخْذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ
 فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٢). وقال صلى الله عليه وآله
 وسلم: (والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت
 به)^(٣). أفيظن بمؤمن أن يقدم كلام نفسه على كلام رسول صلى الله عليه وآله
 وسلم أو كلام أحد من المخلوقين على كلامه؟! وهؤلاء المتمذهبة يتأولون
 الأحاديث التي لا توافق ذلك الإمام، ولو بأبعد تأويل بما لا يصح عند كل
 جيل وقبيل .

ومن نظر تأويل حديث المَصْرَاة الثابت في الصحيحين وأنها ترد وصاعاً
 من تمر^(٤)، ونظر بلعب المتمذهبة به حتى انتهى إلى أن بعضاً من الحنفية قال:
 إن أبا هريرة ليس مجتهداً! فلا يقبل خبره المخالف للقياس، لخبر المصراة
 المروي عن أبي هريرة رواية مع قبولهم له في كل ما يروونه: عرف أن هذا

(١) سورة الحجرات، آية: ١. المرسلات، آية: ١٧.

(٢) سورة الحشر، آية: ٧.

(٣) جامع العلوم والحكم للخطيب البغدادي: ٣٨٦/١، وتفسير ابن كثير: ٥٢١/١، ٤٩١/٣.

(٤) ونص الحديث: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ثم من اشترى شاة
 مصراة فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر). أخرجه مسلم في صحيحه
 كتاب البيوع باب حكم بيع المصراة: ٣/١١٥٩، حديث رقم ١٥٢٤، والبخاري في صحيحه كتاب
 البيوع باب إن شاء رد المصراة، وفي حلبتها صاع من تمر: ٧٥٥/٢، حديث رقم ٢٠٤٣.

المتنزه ليس تابعاً لإمامه، لأنه قال: (إذا صح الحديث ردوا مذهبه) ولم يقل: تأولوا الحديث على ما يطابق قوله، وليس تابعاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لم يقل بحديثه، بل صرفه عن وجهه.

فاعجب لمن ليس تابعاً لإمام الأئمة والأمة رسول رب العالمين صلى الله عليه وآله وسلم، ولا لإمامة الذي قلده في الدين.

فلينظر الناصح لنفسه، الخائف من حلول رسمه؛ فإنه لا يقول له الملكان في قبره: ما مذهبك؟ ومن الذي قلده في دينك؟! بل [يقولان^(١)]: من ربك؟ ومن نبيك؟ أو ما تقول في هذا الرجل؟

لا يسأل الملكان من حلّ الثري إلا عن المختار عند حلوله^(٢)

(١) وقد وردت في الأصل (يقول) والصواب (يقولان).

(٢) على الهامش من (أ): هذا من أبيات لنا قلناها في آخر منسك كتبناه على الطريق النبوي. وبعد هذا من الأبيات:

لا عن مقال سواه من كل الوري وعن اجتهاد المرء في تحصيله
لا حاصل الرازي هناك محصل حقاً، ولا التحصيل من محصوله

انظر: ديوان الأمير الصنعاني - رحمه الله - ٣١١.

قوله^(١): (اعلم أن مَنْ سَوَّدَ لَوْحَ خياله بالنقوش المألوفة، وصارت همته بمصيبة الجمود مولوفة معروفة، ولم يخرج عن ربة التقليد، ولم ينظر بعين الإنصاف بالبصر الحديد، فالغالب أنه لا يلقي إلى بعض كلامنا السمع وهو شهيد، لكن من آمن إيماناً صادقاً بشواهد التنزيل، وطرح ما عنده من الأوهام والأباطيل، فهو إن شاء الله يهتدي إلى سواء السبيل، وهو الهادي ونعم الوكيل)^(٢).

أقول: هذا كلام حسن، يقول مثله أولو الفطن، لكن يجب على قائل مثل هذا من أي قبيل، ومن أراد الإنصاف من كل جيل، وأن يفرض نفسه موجوداً في عصر النبوة والرسالة، وأنه لم يسمع لغير الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم مقالة، ونفرض أن كل إمام من أئمة الإسلام وعالم من علماء الأنام من الأئمة الأربعة وغيرهم من أساطين الإسلام أن لم يكن قد سبقه في الوجود ولا سمع عنه قول مقبول ولا مردود أن يغسل قلبه بمعين العبودية لله وحده، وألقى مسامع قلبه إلى من خصه الله بالكتاب والحكمة، رسوله المصطفى وعبد، ويؤثر الحق على الخلق، ولا يهوله كثرة من يخالفه ممن جل أو دق، وأن يقول بلسان قلبه: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ الصَّالِحِينَ ﴿١٠٠﴾ مهتدياً بأنوار السنة والكتاب المبين، لا بظلمات

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٠٢.

(٢) أي قول أبي الحسن السندي.

(٣) سورة الصافات، الآية: ٩٩، ١٠٠.

الابتداع، وإن خالفه من يهابه من الناظرين، وأن يجعل الاصطبار شعاره ودثاره على أذى المخلوقين وعناد المتدعين، داعياً لهم بالهداية، باذلاً نصحه لكل ذي دراية.

هذا، وأما ما سيتلوه على سمعك لسان هذه الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية^(١)؛ فإنها تالية عليك مذهب طائفة الأشعرية والماتريدية^(٢) من الكسبية، وهم في هذه الأعصار السواد الأعظم في جميع الديار فهم لما تمليه لسان هذه الإفاضة قابلون، وبأسماع قلوبهم إلى ما تلقيه سامعون. فأين الخارج عن ربة التقليد؟ وأين من يلقي السمع للكتاب والسنة وهو شهيد؟

قد عزل عن سمعه ولاية كل قول من أقواله المتدعين، وميز الابتداع من الاتباع؛ فقد اختلط اختلاط الماء بالطين.

وخير الأمور السالفات على الهدى وشر الأمور المحدثات البدائع^(٣)

(١) اسم كتاب الإمام أبو الحسن السندي.

(٢) الماتريدية: فرقة كلامية، نشأت بسمرقند في القرن الرابع الهجري، وتنسب إلى أبي منصور الماتريدي، قامت على استخدام البراهين، والدلائل العقلية والكلامية في محاجة خصومها، من المعتزلة والجهمية وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية، وقد انتشرت في بلاد الهند وماجاورها من البلاد الشرقية كالصين وبنغلاديش، وباكستان، . انظر الموسوعة الميسرة: ١/ ٩٩.

(٣) انظر: ديوان الأمير الصنعاني: ٢٣٣.

ولما كتبت هذا البيت - وهو بيت مشهور - زدت عليه قولي:

لقد خلطت بالابتداع عقائد	ترى كل ذي علم عليها يدافع
يدافع عما أسس الناس قبله	وييني على ما أسسوا ويشايح
وتعمي عن الإنصاف عين كماله	وتنسد عنه عند ذاك المسامح
لقد فاض بحر الابتداع وأصبحت	قلوب ذوي التقليد منه المصانع
خليلي مالي لا أرى غير منصف	أقام على باب الهداية مانع
نعم إن أرباب المذاهب أصبحوا	وكل على ما يرتضيه مدافع
يرد الذي لا يرتضيه برأيه	ويحسب أن الحق للرأي تابع
إذا آية صكت مسامح قلبه	وجاءت بما لا يرتضي من يتابع
يقوم على ساق لتأويل لفظها	وصرف معانيها إلى ما يشافع
وكم من حديث نحوه قد توجهت	وجوه من التأويل شوه شنائع
فمن لك بالفحل الذي لا يهوله	سيوف ابتداع جردت وزعازع
أما الهوى من قلبه فإذا أتى	إليه الهدى من ربه لا ينازع
فكل مقال غير قول محمد	عن الله أو عنه فذاك قعاقع
وكل بياض سودته محابر	بآرائها فهو الديار البلاقع
خليلي قوما واقرا باب فتحه	فذلك مفتوح لمن هو قارع
فمنه تعالى فيض كل هداية	ومنه يرجى كل ما هو نافع
إلهي: وهذا جهد من هو ناصح	عسى وعسى في الناس للنصح سامع ^(١)

(١) ديوان الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ

علي بن الشيخ عبدالله آل ثاني، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤هـ: ٢٣٣.

قوله: (فمطلوب كل من الفريقين إثبات جلال الله وكبريائه)^(١).

أقول: إذا كان ذلك - مطلوبهم - فلا يقال فيهم: إنهم أصحاب الأهواء! والتحقيق: أن النظر إلى الصفات العلية والأسماء الإلهية لا يكون بمجرد دليلاً ولا يهدي الناظر إلى الحق سبيلاً في الإرادة الجزئية والأمور العملية والاعتقادية، وهذا النظر المجرد إلى عظمة الله ضلت به طوائف، فإن المشركين استحقروا رسل الله وقالوا: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢) فإنهم استحقروا الرسل نظراً إلى عظمة جناب الله وأنه لا يرسل بشراً.

ولذا قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلْنَا لَكُمُ الْمَلَائِكَةَ فإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾^(٣)، ولذا عطل الشرائع من نظر إلى غنى الله المطلق وقال: طاعتي لا تزيد في ملكه، ومعصيتي لا تضره، فعطل الأوامر والنواهي، وهو نظير من نظر إلى صفة العفو والغفران فقال محرضاً على ارتكاب المعاصي:

تكثر ما استطعت من الخطايا	فإنك بالغ رباً غفوراً
ستنظر إن وردت عليه عفواً	وتلقي سيداً ملكاً كبيراً
تعصُّ ندامة كفيك مما	تركت مخافة النار الشروراً ^(٤)

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٤: ٢٠٤.

(٢) سورة الفرقان، آية: ٤١.

(٣) سورة فصلت، آية: ١٤.

(٤) من شعر أبو علي الحسن بن هانيء بن عبد الأول بن الصباح المعروف بأبي نواس، انظر تاريخ دمشق: ١٣/٤٦٢-٤٦٣، وفيات الأعيان: ٢/٩٨.

وقال الفخر الرازي^(١) في مفاتيح الغيب^(٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾^(٣) ما لفظه: إن الكفار يتقربون إلى الله بعبادة الأوثان، ولهم في ذلك تأويل، حيث يقولون: إن إله العالم أجل وأعظم من أن يقدر الواحد منا على إظهار عبوديته وخدمته، فليس لنا هذا القدر والدرجة، ولكن غاية قدرتنا أن نشتغل بعبودية بعض المقربين من عباد الله مثل: أن نشتغل بعبادة كوكب أو عبادة مَلَكٍ من الملائكة، ثم إن الملك والكوكب يشتغلان بعبادة الله، ثم قال: ونقل عن الهند أنهم يتقربون إلى الله بقتل أنفسهم تارة وإحراق أنفسهم أخرى، ويبالغون في تعظيم الله تعالى، قلت ونظيره ما قاله بعض الخلقاء وقد قيل له صل جماعة فقال: أجعل بيني وبين الله واسطة؟.

وقد ذكر ابن القيم^(٤) في كتابه أحكام أهل الذمة: "أن أكثر الصابئين قالوا،

(١) الرازي (٦٠٦-٥٤٤هـ) هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي التميمي البكري فخر الدين الرازي القرشي، مفسر متكلم أصولي فقيه ومشارك في أنواع العلوم من مؤلفاته مفاتيح الغيب في التفسير. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، ٢١/٥٠٠، برقم ٢٦١، الأعلام للزركلي: ٦/٣١٣.

(٢) مفاتيح الغيب، تأليف محمد الرازي فخر الدين الرازي؛ قدم له خليل محيي الدين الميس، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م: ١٥/٧٢٠.

(٣) سورة الإسراء، آية: ١٩.

(٤) ابن القيم (٦٩١-٧٥١هـ) العلامة الكبير المجتهد المصنّف المشهور محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزُّرعي الدمشقي شمس الدين ابن قيم الجوزية، مولده ووفاته بدمشق، سمع من ابن تيمية، من مؤلفاته: بدائع الفوائد، شفاء العليل، حادي الأرواح، وتهذيب سنن أبي داود، وإعلام=

نحن عاجزون عن الوصول إلى جلاله بدون الوسائط، لذا وجب التقرب إليه بتوسط الروحانيين المقدسين المطهرين عن المواد الجسمانية المنزهين عن الحركات المكانية والتغيرات الزمانية، بل قد جبلوا على الطهارة وفطروا على التقديس فنحن نتقرب إليهم، وبهم وهم آلهتنا وشفعاؤنا عند رب الأرباب وإله الآلهة..^(١) إلى آخر ما ساقه من رأيهم، فهذا الضلال جاءهم من الإعراض عن الاهتداء بهدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتباعهم فعظموا الرب بما كان كفراً وأجلّوه بما كان شركاً. إذا عرفت هذا فالتعويل في صحة المسائل الدينية على الدليل الخاص الذي أتت به السنة والتنزيل.

=الموقعين، والصواعق المرسالة، وطريق الهجرتين، ومدارج السالكين. انظر: الأعلام للزركلي: ٥٦/٦،

البداية والنهاية: ١٤/ ٢٣٤، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: ١٤٣/٢.

(١) أحكام أهل الذمة، تأليف محمد بن أبي بكر الزرعي بن قيم الجوزية، تحقيق شاكر توفيق العاروري،

نشر دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م: ٢٣٨/١.

{ عقيدة أهل السنة }

قوله: (ولما كان المقصود بيان عقيدة أهل السنة) (١).

تعريف السنة: أقول: السنة (٢) لغة: الطريقة، وعُلبت على طريقته صلى الله عليه وآله وسلم، فإذا أطلق لفظ السنة فإنه كما قال [ابن تيمية] (٣) في كتاب منهاج

(١) وكامل النص من كتاب الإمام أبو الحسن السندي هو: (هذا ولما كان المقصود بيان عقيدة أهل السنة، وكان كمال ظهورها متوقفاً على بيان قول الجبرية، والقدرية لما بينهما من التقابل، فالأشياء تتبين بأضدادها أحببت أن أذكرهما أولاً، واتبعتهما ببيان ما هو الحق ثانياً، وأفرد كلاً منهما في باب على حدة، وبالله التوفيق)، الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٠٤.

(٢) الأصل اللغوي لكلمة سنة هو (سَنَ) [معجم مقاييس اللغة: ٦٠/٣]، وأصل استخدامها في لغة العرب (قولهم سننتُ الماء على وجهه أسنه سنّاً، إذا أرسلته إرسالاً) [لسان العرب: ١٣/٢٢٦] والسنة والسنن: (في الأصل: الطريق). والسنة في الاصطلاح الشرعي استعملت على طريقين: الأولى منها: عامة شاملة.

والثانية: خاصة مقيدة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ".. السنة هي ما قام الدليل الشرعي عليه، بأنه طاعة الله ورسوله، سواء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعل على زمانه ولم يفعله، ولم يفعل على زمانه لعدم المقتضى حينئذ لفعله أو وجود المانع منه، فإنه إذا ثبت أنه أمر به أو استحبه فهو سنة"، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، طباعة مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ١٤١٦هـ: ٢١/٣١٧-٣١٨.

(٣) ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) هو شيخ الإسلام، إمام الأئمة المجتهد المطلق أحمد بن عبدالحليم ابن عبدالسلام بن عبدالله بن القاسم ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي تقي الدين أبو العباس، ابتلي وامتحن كثيراً فصبر، توفي مسجوناً، مصنفاته تزيد على ثلاثمائة مجلد، منها الفتاوى، ومنهاج السنة، درء تعارض العقل والنقل، والصارم المسلول، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي: ١/١٤٤، البداية والنهاية: ١٤/١٣٥.

السنة مالفظة: "أهل السنة مراد به من يثبت خلافة الأربعة، فلا تخرج إلا الرافضة"^(١)، وقد يراد أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل إلا من يثبت الصفات له تعالى، ويقول إن القرآن غير مخلوق، وأن الله يرى في الآخرة، ويثبت القدر وغير ذلك"^(٢). انتهى

وقال ابن رجب الحنبلي^(٣) في نور الأقباس: "إن السنة طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي كان عليها هو وأصحابه المسلمون بعيداً من الشبهات والشهوات، قال: ثم صارت في عرف كثير من المتأخرين من أهل

(١) الرافضة: طائفة من الشيعة، التي تعتقد بأحقية أهل البيت بالإمامة على باقي الصحابة بما فيهم الشيخان - رضي الله عنهما -، وسبب التسمية لرفضهم لإمامة الشيخين وأكثر الصحابة، وقد أطلق عليهم هذا الاسم بعد رفضهم إمامة زيد بن علي وتفرقهم عنه لعدم موافقته على أفكارهم هذه. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: ٢/ ١٠٦٩.

(٢) ونص ذلك في منهاج السنة: "فلفظ أهل السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول إن القرآن غير مخلوق وإن الله يرى في الآخرة ويثبت القدر وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة". منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (٧٢٨هـ)، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٠٦هـ: ٢/ ٢٢١.

(٣) ابن رجب (٧٣٦-٧٩٥هـ) هو: الإمام الحافظ المحدث الفقيه الواعظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، ولد في بغداد وسمع من أبي الفتح الميديمي، وصنف شرح الترمذي وشرح علل الترمذي وشرح قطعة من البخاري وطبقات الحنابلة رضي الله عنه. انظر: طبقات الحفاظ لأبو الفضل عبد الرحمن السيوطي: ١/ ٥٤٠، رقم

الحديث وغيرهم السنة عبارة عما سلم من الشبهات في الاعتقادات خاصة في مسائل الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وكذلك مسائل القدر فضائل الصحابة^(١). انتهى

قلت: لا يخفى أن لفظ السنة ثابت في عصر النبوة بالمعنى الأخص، في نعتة صلى الله عليه وآله وسلم قال: (فإن كانوا في القرآن سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأكبرهم سنًا)^(٢) الحديث أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود^(٣) في الأحق بإمامة الصلاة. وأخرج الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: (التمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر مائة شهيد)^(٤) إذا عرفت أن لفظ السنة من لفظه صلى الله عليه وآله وسلم، وأن المراد به الطريقة فقد فسر أئمة الأصول وأئمة علوم الحديث وأهل تعارف العلوم سنته بأنها أقواله صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله وتقريراته. انتهى

(١) نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس، أبي الفرج زين الدين عبدالرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي، حققه وخرج احاديثه وعلق عليه بشير محمد عيون الطبعة الأولى (١٤١٢هـ، ١٩٩١م) ص: ١١٨.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة، حديث رقم ١٠٧٨، والمعجم الكبير: ١٧/ ٢١٩، ومسنده أبي عوانة: ٣٥/ ٢.

(٣) ابن مسعود (٣٢٠-٣٢٠هـ) هو عبدالله بن مسعود ابن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبدالرحمن صحابي من أكابر الصحابة من السابقين للإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة. انظر: صفة الصفوة ١/ ١٥٤، الأعلام للزركلي: ٤/ ١٣٧.

(٤) أورده علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧) في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١/ ١٧٢.

وفي مقاليد العلوم في تعريف العلوم والرسوم مالفظه: "السنة قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وتقريره". انتهى
وفي كتاب التعاريف للمناوي مالفظه: "السنة بالضم طريقة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم التي كان يتحراها"^(١).

وفي علوم الحديث وغيره مثل ما في أصول الفقه ومعلوم أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (من سن سنة حسنة)^(٢)، أي بقوله أو فعله أو تقريره، وبعد هذا نعلم أن أهل السنة هم التابعون لأقواله وأفعاله وتقريراته التي لا يتجاوزونها إلى غيرها، وهو الذي أراده صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: (فأعلمهم بالسنة)، اذ ليس في عصره سنة دينية غير أقواله وأفعاله وتقريراته فما زاد عليها فإنه بدعة، ولم يصدق على ذلك أنها سنة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث العرياض بن سارية: (وسترون من بعدي

(١) التوقيف على مهات التعاريف، تأليف محمد عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١) - دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤١٠ هـ، الطبعة الأولى، تحقيق د. محمد رضوان الداية: ١/ ٤١٥.

(٢) عن جرير بن عبد الله قال: ثم جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم الصوف، فرأى سوء حالهم قد أصابتهم حاجة، فحث الناس على الصدقة، فأبطوا عنه حتى روى ذلك في وجهه، قال: ثم إن رجلا من الأنصار جاء بصرة من ينوي، ثم جاء آخر ثم تابعوا حتى عرف السرور في وجهه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من سن في الإسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجرهم شيء)، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء). أخرجه مسلم في صحيحه، باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، حديث رقم: ١٠١٧.

اختلافاً شديداً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم والأموال المحدثات؛ فإن كل بدعة ضلالة^(١) أخرجه ابن ماجة، وأخرج أيضاً من حديث ابن عباس^(٢) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته)^(٣) انتهى. وحينئذ فأهل السنة الذين يستحقون هذه الإضافة إلى السنة النبوية حقيقة والطريقة الرسولية يقيناً هم: الذين يتبعون أقواله وأفعاله وتقريراته مقتصرين على ذلك لا يتجاوزونه إلى بدعة في الدين، هذا إن أريد بالإضافة المستحق لهذا الاسم الشريف حقيقة الذي هو المراد بالإطلاق في لسان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم. وإن أريد الإضافة إليها لأدنى ملابس: فالأمر متسع، فإنه يصدق على كل مسلم أنه من أهل السنة، فما من مسلم إلا وله ملابس وإمام بالسنة النبوية واتصال تصدق بها الإضافة في الجملة، وإن

(١) أخرجه ابن ماجة في المقدمة من السنن باب اجتناب البدع والجدل: ١/١٥، حديث رقم ٤٤، وأبوداود في السنن: ٤/٢٠٠ والترمذي في الجامع: ٢٦٧٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن حبان في صحيحه: ١/٥، وفي سبل السلام: ١١/٢.

(٢) ابن عباس: هو الصحابي الجليل: حبر الأمة: عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، ترجمان القرآن، وإمام المسلمين في تفسيره، تأمر على البصرة ثم سكن الطائف حتى مات بها سنة (٦٨ هـ)، وكانت ولادته قبل الهجرة بثلاث سنوات. البداية والنهاية: ٨/٢٩٥-٣٠٦.

(٣) أخرجه ابن ماجة في المقدمة من السنن باب اجتناب البدع والجدل: ١/١٩، حديث رقم ٤٩، وابن أبي عاصم في السنة: ١/٤٨.

ملأت ابتداعاته الأسفار، والفيافي والقفار.

فعلى الأول: لا يستحق التسمي بأهل السنة إلا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنهم التابعون لطريقته، الذين لم يشوبوها ببدعة اعتقادٍ أولاً، ويصدق أيضاً على من سار سيرتهم وتبع طريقتهم من أي جيل وأي قبيل.

وأما تفسير ابن تيمية لأهل السنة المحضة: "بالذين يثبتون الصفات ويقولون: القرآن غير مخلوق، وأن الله يرى في الآخرة"^(١). فإن أراد أن هذا إطلاق اصطلاحى فلا مشاحة؛ فإن لكل أن يصطلح كيف شاء، ويطلق من الألفاظ ما شاء على أي معنى أراد، وإن لم ينفعه ذلك في نفس الأمر وذلك: أنه جعل من صفاتهم القول بإثبات الصفات. فإن أراد إثباتها ببيان كيفية تعلقها، وهل هو تعالى عالم بعلم أو بالذات: فهذا بحث مبتدع، يأتي تصريح الرازي بأنه بدعة، وتقرير ابن تيمية لما قاله الرازي، وإن أراد إثباتها لله تعالى على الحد الذي أثبتها القرآن والسنة: فنعم، اعتقاده من شأن المتعلق بالسنة المحضة.

(١) منهاج السنة: ١/ ٢٢١.

{ رأي الأمير الصنعاني في مسألة خلق القرآن الكريم }

وأما قوله: "إن من صفاتهم القول بأن القرآن غير مخلوق"^(١). فهو يعلم - ابن تيمية وكل من على ظهر البسيطة - أن مسألة كون القرآن قديماً أو مخلوقاً مسألة لم تذكر في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ولا عصر خلفائه الراشدين الذين أمر بالتمسك بسنتهم، وكل ما كان كذلك: فهو بدعة إثباتاً ونفيّاً، والسنة المحضة: هي الطريقة التي لا بدعة فيها، وقد جعل البدعة من صفات من ساهم أهل السنة المحضة! يزيده وضوحاً: أنه نقل ابن تيمية نفسه في كتابه المعروف بـ درء تعارض العقل والنقل^(٢) ما لفظه: "قال الحافظ أبو نصر السجزي في رسالته المعروفة إلى أهل [زبيد]^(٣)" في الواجب من القول في القرآن: اعلّموا أرشدنا الله وإياكم أنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن

(١) منهاج السنة: ١/٢٢١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، تأليف أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، (ت ٧٢٨) نشر دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ، تحقيق محمد رشاد سالم.

(٣) زبيد: بالفتح واد مشهور يصب في تهامة الحر الأحمر، به سميت مدينة زبيد وكانت تسمى (الحصيب) نسبة إلى الحصيب بن عبد شمس بن وائل، وقد غلب عليها الاسم الجديد لوجودها في وادي زبيد. انظر: معجم المدن والقبائل اليمنية: ١٨٩-١٩٠.

(٤) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من انكر الحرف والصوت، تأليف أبي نصر عبيدالله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجزي؛ تحقيق ودراسة محمد باكريم باعبدالله، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ،

كُلاب^(١) والقلاسي^(٢) والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم منهم بل أحس حالاً منهم في الباطن - من أن الكلام لا يكون إلا حرفاً وصوتاً ذا تأليف واتساق وإن اختلفت العبارات، وعبر عن هذا الأوائل الذين تكلموا في العقلية وقالوا: الكلام حروف متسقة وألفاظ مقطعة. ثم قال في (الإجماع): منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفاً وصوتاً فلما نبغ ابن كُلاب وأصحابه وحاولوا بالرد على المعتزلة قالوا: إن الكلام معنى قائم بذات المتكلم، وهذه العبارات مجاز عنه^(٣). انتهى.

والمراد: بيان أنه مصرح بأن القول إن القرآن قديم أو مخلوق: قول محدث مبتدع منذ نشأ الأشعري وابن كُلاب والمعتزلة، وذلك: أن الأشعرية يصرحون بأن ألفاظ القرآن وحروفه وتراكيبه: محدثة، صرح به المحققان

(١) ابن كُلاب (.... - ٢٤٠هـ) هو: عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان البصري أحد المتكلمين في أيام المأمون، له تصانيف في الرد على المعتزلة وإليه تنسب فرقة (الكُلابية)، كان يقول إن كلام الله هو الله فكان عباده يقول إنه نصراني بهذا القول، ويذكر عن أحمد بن حنبل أنه كان أشد الناس على عبد الله ابن سعيد وأصحابه، ويقال إنه قيل له ابن كلاب لأنه كان يخطف الذي يناظره، انظر معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، نشر دار إحياء التراث العربي، لبنان: ٥٦/٦، ومقالات الإسلاميين للأشعري: ٢/٢٢٥، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام - النشار: ١/٢٦٥، ولسان الميزان: ٣/٢٩٠.

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلاسي الرازي من معاصري أبي الحسن الأشعري، قال ابن عساكر: كان من جلة العلماء الكبار الأثبات، موافق لاعتقاد أبي الحسن الأشعري في الإثبات. انظر الفرق بين الفرق: ٨٠، ٩٦، ٢١٣، أصول الدين للبغدادي: ٤٠، ٤٥، ٦٧، ٢٥٤.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: ٢/٨٣.

منهم، السعد^(١) والشريف^(٢) في حواشي الكشاف وفي سائر كتبهم الكلامية كشرح المقاصد^(٣) لسعد الدين، وشرح المواقف للشريف فعرفت أن وصف القرآن بأنه قديم: قول محدث قالته الأشعرية.

كما صرح بهذا الكلام السجزي، وأقره ابن تيمية^(٤)، وهو معلوم قطعاً أنه لم يوصف القرآن في عصر النبوة ولا عصر الخلفاء الأربعة بقديم ولا مخلوق، ولا يدعي هذا إلا مباحته. وإذا تقرر أن الخوض فيه مبتدع: فكيف يعد من صفات أهل السنة المحضة!. ولقد كبرت كلمة قالها تلميذ شيخ الإسلام وهو ابن القيم في آخر كتابه حادي الأرواح^(٥) عند ذكر عقيدة عقدها لأهل

(١) السعد (٧١٢-٧٩٣هـ) هو مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني المعروف بسعد الدين، من أئمة العربية والبيان والمنطق، من كتبه تهذيب المنطق، ومقاصد الطالبين، ولد بتفتازان، أخذ عن أكابر علماء عصره، وفاق في كثير من الفنون، شرع في التصنيف وهو في عمر ست عشر سنة. انظر: الأعلام للزركلي: ٧/٢١٩، البدر الطالع: ٢/٣٠٣.

(٢) الشريف (٧٤٠-٨١٦هـ) هو علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني فيلسوف من كبار العلماء بالعربية له نحو خمسين مؤلفاً منها التعريفات، وشرح المواقف للإيجي وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي: ٥/٧.

(٣) شرح المقاصد، تأليف مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني؛ تحقيق و تعليق مع مقدمة في علم الكلام لعبد الرحمن عميرة؛ تصوير صالح موسى شرف، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م: ٤/٢٣٠.

(٤) منهاج السنة لشيخ الإسلام: ٣/٣٧٠.

(٥) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، تأليف أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق عادل عبدالمنعم أبو العباس، مكتبة القرآن، بولاق، مصر.

السنة غيره، ونقلها مقررأ لها، وفيها ما لفظه: "والقرآن كلام الله الذي تكلم به ليس بمخلوق، فمن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر!". انتهى. مع أنه قد قدم في صدر هذه العقيدة أنه لا يكفر من أهل القبلة أحداً، ثم أتى إلى مسألة بدعة محدثة وقال: "إن من لم يقل بهذه البدعة ويعتقدها ديناً فإنه كافر"^(١). فاعجب إن كان لك إدراك، وإلا فلا تلقي لتصيد الحق والإنصاف من هذا البحر الشباك^(٢).

نعم: مسألة الرؤية وقعت في عصره -صلى الله عليه وآله وسلم- وسأله عنها أصحابه وأجابهم بما شفى وكفى، وضرب لهم المثل برؤية القمر، وقد بسط أدلتها ابن القيم في آخر كتابه حادي الأرواح وأجاد وأفاد، وجمع نحواً من ثلاثين حديثاً^(٣)، ومن هنا تعلم أن تسمية ابن تيمية لمن ذكره بأهل السنة المحضة: لا يتم إلا على أنه اصطلاح له، ولا تصدق عليهم تلك المباح

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: ٣٢٩.

(٢) ذكر ابن القيم الجوزية في كتابه حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح قولاً يخالف ما أورده الأمير الصنعاني عنه فقال: "...ولاتعن على الفتنة بيد واللسان، ولكن اكفف لسانك ويدك وهواك، والله المعين، والكف عن أهل القبلة فلا تكفر أحداً منهم بذنب، ولا تخرجه عن الإسلام بعمل إلا أن يكون في ذلك حديث كما جاء، وكما روى فتصدقته وتقبله، وتعلم أنه كما روى نحو كفر من يستحل ترك الصلاة، ...": ٣٢٧.

(٣) وقد أورد ذلك ابن القيم في الباب الخامس والستون من كتابه حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: ٢٢٨-٢٧٤.

النبوية كحديث: (التمسك بالسنة عند فساد الأمة)^(١) ونحوه، إنما يصدق / خ
 ١٨ / على من لم يمزج معين السنة بأكدار البدعة، ولا تصدق إلا على قوم
 تحروا الاتباع، وغسلوا الأقوال والأفعال عن أدران الابتداع، من جميع
 أجناسه والأنواع.

ومجرد التسمية مع عدم صدقها على المسمى لا طائل تحته، فإن كل طائفة
 تفعل ذلك، فالمعتزلة يسمون أنفسهم (أهل العدل والتوحيد) ومعلوم أنه لا
 يتم إسلام كل مسلم حتى يكون لله سبحانه موحداً، ولعدل الله معتقداً، وإلا
 فلم يكن عرف مولاه، ولا اتبع هداه.

وكما تسمي طائفة أخرى أنفسهم (أهل الحقيقة والطريقة) تلاعبا بالدين
 وتمزيقاً لشملة المسلمين وإلا فالحقيقة والطريقة شيء واحد: هو ما كان عليه
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه. وبالجملة: هذه التسمية من الابتداع
 الذي فرق فرق المسلمين إلى أقسام وأنواع، ولا يغرنك أنها قد ملأت الأفواه
 والأسماع وسودت بها الأوراق والرقاع، فهات لنا أيها البحر الذي لا تنزفه
 الدلاء، ولا يخفاه ما قاله النبلاء، عن رجل من أصحاب المصطفى أنه قسم
 الدين إلى شريعة وحقيقة، أو فات بهذه القسمة أحد من ذلك الفريقين الذين
 هم خير أمة أخرجت للناس.

(١) أخرجه أحمد في مسنده حديث رقم ٨٧١٣، ٨٧١١، وفي مجمع الزوائد للهيتمي: ١/ ١٧٢.

ولقد سمّت اليهود^(١) والنصارى^(٢) أنفسهم (أبناء الله وأحبائه) كما نص عليه القرآن، ورده الرحمن بقوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾^(٣) أي هذا اسمكم الذين تستحقونه لغة ويصدق عليكم حقيقة.

{ قول الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد }

وإذا تقرر هذا لديك: فاعلم أن جعل القول بمسألة الأفعال من أوصاف أهل السنة، ومن يستحق هذه الإضافة التشريفية ليس بصحيح، ولا وجهه يصح، فإن القول بخلق الأفعال بحث مبتدع، وقول مخترع، باتفاق علماء الإسلام، وعلماء الكلام، فلم يقع في عصر النبوة، ولا عصر الصحابة، ولا أظنه خطر ببال أحد منهم، إذ لو خطر ببالهم لسألوا عنه معلم الشرائع، ومنبع كل قول نافع، رسول رب العالمين صلى الله عليه وآله وسلم إلى يوم الدين: هل الأفعال مخلوقة منه أولاً؟ كما سألوه عن الأعمال: هل هي شيء قد

(١) اليهود: هم أمة موسى عليه السلام، كتابهم التوراة، وهم بنو إسرائيل، وإسرائيل هو يعقوب عليه السلام. وسموا باليهود:

١- قيل: من هاد أي: رجع وتاب، ولزمهم هذا الاسم لقول موسى -عليه السلام-: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ الأعراف: الآية ١٥٦.

٢- وقيل: نسبة إلى يهوذا بن يعقوب. انظر: الملل والنحل للشهرستاني: ١/ ٢١٠-٢١٩.

(٢) النصارى: هم أمة عيسى عليه السلام، الذي أرسله الله إلى بني إسرائيل بالإنجيل، وقد استجاب له بعض بني إسرائيل فسموا بالنصارى، ثم لما رفع عيسى إلى السماء اختلف الخواريون وغيرهم فيه، وللنصارى أناجيل كثيرة أشهرها: إنجيل متى، يوحنا، لوقا، مرقس، وإنجيل برنابا لايعترف به النصارى. انظر: الملل والنحل: ١/ ٢٢٠-٢٢٨.

(٣) سورة المائدة، آية: ١٨.

سبق به القضاء في الكتاب أم شيء محدث مستأنف؟ كما أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين^(١): (ان رجلين من مزينة أتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالا: يا رسول الله أرأيت ما يعمل الناس اليوم، ويكدحون فيه، أشيء قضى عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق، أم فيما يستقبلون به مما أتاهم به، نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: لا بل شيء قد قضى عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا^(٢)، وأخرج الشيخان، وأبو داود، والترمذي وغيرهما عنه صلى الله عليه وآله وسلم مرفوعاً وفيه: (ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة. فقال: يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا؟ قال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له)^(٣) والأحاديث في هذا كثيرة، ولا نريد إلا بيان أنه وقع

(١) هو الصحابي الجليل: عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي الكعبي، أبونجيد، أسلم عام خيبر، وغزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة غزوات، وبعثه عمر رضي الله عنهما إلى البصرة يفقه أهلها، وكان مجاب الدعوة، توفي سنة (٥٢هـ). انظر أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف علي بن أبي الكرم بن الأثير، نشر المكتبة الإسلامية: ٤/١٣٧-١٣٨.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله: ١٤/٢٠٤١، حديث رقم ٤٧٩٠، وأحمد في مسنده: ٤/٤٣٨.

(٣) سورة الشمس، آية: ٧، ٨.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن باب قوله فأما من أعطى واتقى حديث رقم ٤٥٦٤ وباب قوله وأما من بخل واستغنى حديث رقم ٤٥٦٦، والترمذي في كتاب القدر عن رسول الله باب ماجاء في الشقاء والسعادة: ٢/٤٦، حديث رقم ٢٠٦٢، وابن ماجه في المقدمة باب في القدر: ١/٣٠، حديث رقم ٧٥، وأحمد في مسنده: ١/١٣٢ حديث رقم ١٠٥٥، ١١٢٠.

في عصره صلى الله عليه وآله وسلم السؤال عن سبق تقدير الأعمال، ولم يأت حرف واحد بالسؤال عن خلق الأفعال وعدم خلقها، فالقول بذلك - إثباتاً ونفيًا: بدعة.

{ تعريف أهل السنة عند الأمير الصنعاني }

فكيف يقول الشيخ في (الإفاضة): إن كونها مخلوقة مذهب أهل السنة^(١). وأراد بهم من يقابل الجبرية^(٢) والمعتزلة، ولا يتم حمل كلامه على أنه أراد بهذه التسمية والإضافة لأدنى ملابسة، فإنه كما عرفناك يصح إطلاق ذلك على الجبرية، والمعتزلة.

والتحقيق: أن الطوائف الثلاث ابتدعوا الخوض في مسألة الأفعال التي لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عهد خلفائه، ثم تفرقوا فيها شيعاً، كل حزب بما لديهم فرحون.

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٠.

(٢) قال الجرجاني: الجبرية: هو من الجبر، وهو إسناد فعل العبد إلى الله، وعرف المقرئى الجبرية في كتابه الخطط فقال: المجبرية: الغلاء في نفي استطاعة العبد قبل الفعل، وبعده ومعه، ونفي الاختيار له ونفي الكسب، وقال الشهرستاني: الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، فالجبر هو نسبة فعل الأفعال إلى الله عز وجل وان العبد لا فعل له البتة بل الفاعل هو الله تعالى، وعلى ذلك فالجبرية: هم الذين ينفون قدرة العبد ومشيتته وأوضح فرقة تمثل هذا الاتجاه: الجهمية الذين يردون كل شيء إلى الله، والعبد عندهم أشبه ما يكون بريشة في مهب الريح.

والجهمية: نسبة إلى جهم بن صفوان الضال المبتدع، تلميذ الجعد بن درهم أول من صدر عنه القول بخلق القرآن، انظر: الفرق بين الفرق: ٢١١، والملل والنحل: ١/٩٧ للشهرستاني.

وفي إثارة الحق على الخلق تأليف: الإمام محمد بن إبراهيم الوزير^(١) ما لفظه: "مسألة خلق الأفعال مسألة خالية عن الآثار"^(٢). (لأن السنة هي ما صح واشتهر واستفاض في عهده صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وتابعيهم، وبلغنا متواتراً، ومشهوراً من غير معارضة ولا شبهة، مثل الإيمان بالقدر لتواتره في الأخبار والآثار، فليس خلق أفعال العباد من هذا ولا قريب منه؛ فلا وجه لكونها من السنة لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علم الإيمان والإسلام والإحسان: لم يذكره، ثم لم يصح فيه حديث واحد ولا أثر)^(٣). انتهى. وجدته بعد كتب ما كتبه فحمدت الله إذ كنت أظن أني لم أسبق إليه.

وفي كتاب درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية ما لفظه: "نقول المسائل التي اختلف أهل القبلة فيها، مثل إن الله هل هو عالم بعلم أو بالذات، وأنه تعالى هل يوجد لأفعال العباد أم لا، وأنه هل هو

(١) ابن الوزير (٧٧٥ - ٨٤٠هـ) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسيني القاسمي أبو عبدالله من آل الوزير باحث من أعيان اليمن من مؤلفاته: إيثارة الحق على الخلق، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، والروض الباسم وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي: ٣٠٠/٥، والبدر الطالع: ٨١/٢، ترجمه (٣٩٠).

(٢) إيثارة الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، تأليف محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى القاسمي (ت ٨٤٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م: ٢٨١/١.

(٣) إيثارة الخلق على الحق لابن الوزير: ٣١١/١.

متحيز، وهل هو في مكان وجهة، وهل هو مرئي أم لا، لا يخلو إما أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف، والأول: باطل؛ إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان من الواجب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يطالبهم بهذه المسائل ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل، بل ماجرى حديث في هذه المسائل في زمانه عليه السلام، ولا زمان الصحابة والتابعين علمنا أنها لا تتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول^(١) انتهى.

و[بعد إيراد منه]^(٢) أقره [ابن تيمية]^(٣)، ولم يتعقبه بحرف. قلت: وهو دليل لما نحن بصدده وبما نحن ندندن^(٤) حوله من أن مسألة خلق الأفعال بدعة حادثة، وكذلك مسألة الصفات والبحث عن كیفيتها، إلا أن قول الرازي: وأنه هل يرى أولاً؟ وعده [لها]^(٥) من المسائل التي لم [تكن]^(٦) في عصر النبوة يخالف ما قدمناه من ثبوت الأحاديث فيها، وسؤال الصحابة

(١) درء تعارض العقل والنقل: ١/ ٩٥.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) الدندنه: أن يسمع من الرجل نغمة ولا نفهم مايقول، وهي تعني: يدور حول الشيء. انظر لسان

العرب: ١٣/ ١٦٠.

(٥) زيادة من (ج).

(٦) في (ج) تكن.

[رضي الله عنهم]^(١) عنها، وجوابه صلى الله عليه وآله وسلم عليه [عليهم
يوجب أن]^(٢)، [يُتأول]^(٣) كلام الرازي بأن مراده أنه صلى الله عليه وآله وسلم
ماكان [رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم]^(٤) يجعل ذلك مما يتوقف عليه
الإيمان، بل وقع منهم السؤال عنها فأجاب عليهم [صلى الله عليه وآله
وسلم]^(٥)، [وبهذا]^(٦) القدر تخرج عن كون البحث فيها بدعة: إن اقتصر
الباحث على ما وقع منهم سؤالاً، ومنه صلى الله عليه وآله وسلم جواباً.

(١) زيادة من (ج) .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) في (ب) فتاوى ، وفي (ج) فتاويل .

(٤) زيادة من (أ، ب) .

(٥) زيادة من (ج) .

(٦) في (ب) وبهذي .

{ ظهور بدعة القدرية }

وقال ابن تيمية في كتابه منهاج السنة: "إنه في آخر عصر الصحابة حدثت بدعة القدرية^(١) والمرجئة^(٢)، وأنكر ذلك الصحابة والتابعون كابن عمر^(٣) وابن عباس وواثلة بن الأسقع^(٤)". انتهى.

(١) القدرية: هم نفاة القدر، وظهرت تلك الفرقة في البصرة وأول من تكلم في القدر رجل من أهل العراق كان نصرانياً اسمه (سيسويه) ثم أسلم ثم تنصر، وأخذ عنه معبد الجهني ثم غيلان الدمشقي والقدرية أربعة أصناف:

أ- القدرية النافية. ب- القدرية المجبرة. ج- القدرية المشركية. د- القدرية الإبلسية.

انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، طباعة مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ١٤١٦هـ: ٦٣-٦٥.

(٢) المرجئة: هم الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، سموا بذلك لأنهم أرجأوا- أي أخرأوا- الأعمال عن الإيمان، وقيل غير ذلك، والمرجئة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة، ومنهم: مرجئة أهل السنة، وأهم فرق المرجئة: اليونسية، والعبدية، والغسانية، والثوبانية، وبشر المريسي من مرجئة بغداد. انظر الملل والنحل: ١/١٣٩، ومقالات الإسلاميين: ١/٢١٣، والتعريفات للجرجاني: ١١٠.

(٣) ابن عمر (١٠ ق.هـ - ٧٣هـ) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن، صحابي من أعز بيوت قريش نشأ في الإسلام وهاجر إلى المدينة مع أبيه، عرضت عليه الخلافة بعد مقتل عثمان فأبى، آخر من توفي من الصحابة بمكة له في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثاً رضي الله عنه. انظر: صفة الصفوة: ١/٢٢٨، الإصابة: ٣/٣٤٠، الأعلام للزركلي: ٤/١٠٨.

(٤) واثلة بن الأسقع (٢٢ ق.هـ - ٨٣هـ) هو: واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر الليثي الكناني، من بني ليث بن عبد مناة، صحابي من أهل الصفة، خدم الرسول صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين، وقد تنقل في حياته بين البصرة ودمشق وبيت المقدس التي أقام فيها وعاش ١٠٥ سنين وقيل ٩٨، وهو آخر الصحابة موتاً في دمشق له ٧٦ حديثاً رضي الله عنه. انظر: الأعلام للزركلي: ٨/١٠٧، صفة الصفوة: ١/٣٧٩.

قلت: وفي الجامع الكبير^(١) للسيوطي^(٢) في مسند أمير المؤمنين علي رضي

الله عنه أنه سئل عن سبق علم الله [تعالى]^(٣) ؟

وأجاب بجواب شاف كاف، ثم إنه يأتي قريباً أن بدعة القدرية التي

حدثت آخر عصر الصحابة وأنكرها ابن عمر وقال: إنه برىء ممن قالها: وهم

براء منه هي مسألة القول بأن الأمر أنف^(٤)، وأنه برأ الله - [تعالى]^(٥) - عما

قالوه، بأنه لا يعلم الأمر إلا عند وقوعه، كما يأتي تحقيقها قريباً. لأنها

[من]^(٦) مسألة خلق الأفعال.

ثم قال في منهاج السنة: "إنه في أواخر عصر التابعين من أوائل المائة

الثالثة حدثت بدعة الجهمية^(٧) منكرة الصفات، وكان أول من أظهر ذلك

(١) منهاج السنة: ١/٣٠٨-٣٠٩.

(٢) جامع الاحاديث: الجامع الصغير و زوائده و الجامع الكبير، تأليف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي؛ جمع وترتيب عباس احمد صقر، احمد عبدالجواد؛ اشراف مكتب البحوث و الدراسات في دار الفكر، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م: ١٣/٦٨٩.

(٣) السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) هو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر الجلال السيوطي، الإمام الكبير صاحب التصانيف التي بلغت ٦٠٠ مصنف، نشأ يتيماً، وأجاز له أكابر علماء عصره، ويعدّ صيته، كان يحفظ مائتي ألف حديث. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١/٣٢٨.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) الأمر أنف: أي مُستأنف، لم يسبق به قدر، ولا علم من الله تعالى. غريب الحديث للخطابي: ٢/٣٩٤.

(٦) في (ج) يتعالى.

(٧) زيادة من (ج).

(٨) الجهمية: اتباع جهم بن صفوان الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الاعمال وأنكر الاستطاعات كلها وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان وزعم أيضاً أن الايمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وان الكفر =

الجعد بن درهم^(١) فطلبه خالد بن عبد الله القسري^(٢) فضحى به بواسطة، فخطب الناس يوم النحر ثم قال: أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه. قال: ثم ظهر بهذا المذهب الجهم بن صفوان^(٣). انتهى.

= هو الجهل به فقط وقال لافعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز كما يقال زالت الشمس ودارت الرحى من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به وزعم أيضاً أن علم الله تعالى حادث وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حى أو عالم أو مرید وقال لا أصفه، يجوز إطلاقه على غيره كشيء موجود وحى وعالم ومرید ونحو ذلك ووصفه بأنه قادر وموجود وفاعل وخالق ومحيى ومميت لان هذه الأوصاف مختصة به وحده وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية ولم يسم الله تعالى متكلماً به. انظر: الفرق بين الفرق: ١٩٩، الفصل في الملل: ٤/ ١٥٥، الملل والنحل: ١/ ٨٦.

(١) الجعد بن درهم: أصله من خراسان، وهو من الموالي، ويقال: إنه من موالي بني أمية، سكن دمشق، مؤدب مروان بن محمد، وهو أول من ابتدع بأن الله ما اتخذ إبراهيم خليلاً ولا كلم موسى، وأن ذلك لا يجوز على الله، قال المدائني: كان زنديقا وقد قال له وهب إني لأظنك من الهالكين لو لم يخبرنا الله أن له يداً وأن له عينا ما قلنا ذلك، ثم لم يلبث الجعد أن صلب لأنه مبتدع ضال، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٥/ ٤٣٣، برقم ١٩٢، ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٩٩ برقم ١٤٨٣، ابن حجر: لسان الميزان: ٢/ ١٠٥.

(٢) القسري (٦٦-١٢٦هـ) هو خالد بن عبد الله القسري، من بجيلة، أحد خطباء العرب وكرماتهم، كان والياً لبني أمية في عدة بلدان، وكان يرمى بالزندقة والميل إلى دين النصارى، لأن أمه نصرانية، سجنه يوسف بن عمر الثقفي وعذبه بالحيرة، ثم قتله في أيام الوليد بن يزيد. وفيات الأعيان: ٢/ ٢٢٦، وشذرات الذهب: ١/ ١٧٠.

(٣) الجهم بن صفوان هو: أبو محرز السمرقندي الضال، رأس الجهمية، كان في زمان صغار التابعين، زرع شراً عظيماً، ظهرت بدعته بترمد، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، عمل كاتباً للحارث بن سريح. سير أعلام النبلاء: ٦/ ٢٦ برقم ٨.

وقال الحافظ الذهبي^(١) في تذكرة الحفاظ^(٢) في آخر الطبقة الرابعة ما لفظه: "وفي هذا الزمان ظهر بالبصرة عمرو بن عبيد العابد^(٣)؛ وواصل بن عطاء الغزال^(٤)، ودعوا إلى الاعتزال، والقول بالقدر، وظهر بخراسان الجهم بن صفوان، ودعا إلى تعطيل الرب تعالى وخلق القرآن، وظهر بخراسان في وقت مقاتل بن سليمان المفسر^(٥)، وبالغ في إثبات الصفات حتى التجسيم، وقام على هؤلاء علماء التابعين وأئمة السلف وحذروا من بدعهم^(٦). انتهى كلامه.

(١) الحافظ الذهبي: هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ابن الذهبي شمس الدين، أبو عبدالله الحافظ، مؤرخ الإسلام العلامة المحقق المصنف صاحب التصانيف البديعة في التاريخ والرجال وغيرها، شافعي المذهب من غير تقليد، توفي سنة ٧٤٨هـ. طبقات الشافعية: ٥/٢١٦، سير أعلام النبلاء (مقدمة الجزء الأول).

(٢) تذكرة الحفاظ تأليف، ابو عبدالله محمد الذهبي، ط٣، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م: ٤/٧٠.

(٣) عمرو بن عبيد (٨٠-١٤٤هـ) هو عمرو بن عبيد بن باب البصري، التيمي بالولاء، أبو عثمان البصري شيخ المعتزلة في عصره، وأحد الزهاد المشهورين كان جده من سبي فارس، اشتهر بعلمه وزهده، له رسائل وكتب منها التفسير، والرد على القدرية، توفي بمران بقرب مكة. انظر الأعلام للزركلي: ٥/٨١، وفيات الأعيان: ١/٣٨٤.

(٤) أبو حذيفة (٨٠-١٣٠هـ): هو واصل بن عطاء الغزال البصري، رأس المعتزلة، ومن أئمة البلغاء والمتكلمي، إليه تنسب طائفة الواصلية. انظر الأعلام للزركلي: ٨/١٠٨.

(٥) مقاتل بن سليمان (١٥٠-٢٠٠هـ) هو مقاتل بن بشر الأزدي بالولاء البلخي، أبو الحسن من أعلام المفسرين، أصله من بلخ انتقل إلى البصرة ودخل بغداد وحدث بها، وتوفي بالبصرة، كان متروك الحديث، من كتبه: التفسير الكبير، ومثابه القرآن.

(٦) تذكرة الحفاظ، تأليف محمد طاهر القيسراني (ت ٥٠٧هـ) دار الصميعة-الرياض، تحقيق حمدي عبد الحميد السلفي، ط١، ١٤١٥هـ: ١/١٥٩-١٦٠.

وبهذا [يعرف]^(١) أن كل هذه المذكورات بدع ظهرت بعد ذهاب خير القرون [هذا]^(٢) وقد صنف البخاري في مسألة خلق الأفعال كتاباً مستقلاً^(٣)، وذكر في [أواخر]^(٤) صحيحه شيئاً من ذلك، ولم يأت بغير العمومات مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٦) ويأتي أنها لا تدل على خصوصية محل النزاع، حتى يخرج الخوض بها عن الابتداء، فبهذا يتضح [لك]^(٧) أن الخوض في مسألة خلق الأفعال - إثباتاً ونفيًا - بدعة [لا يليق]^(٨) بمن شأنه السنة النبوية قولاً وفعلاً واعتقاداً.

فإن الخوض في البدع يفتح بابها [ويشن]^(٩) غاراتها ويرفع في الأذهان

(١) في (ج) تعرف .

(٢) زيادة من (ج).

(٣) خلق أفعال العباد، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبدالرحمن عميرة، نشر دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ.

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) سورة الرعد، آية: ١٦، الزمر، آية: ٦٢.

(٦) سورة فاطر، آية: ٣.

(٧) زيادة من (أ، ب).

(٨) في (ب) لاتليق.

(٩) في (ج) وينشر.

الخالية عنها شأنها، سيما [ممن]^(١) مَنْ اللهُ عَلَيْهِ بِتَدْرِيسِ السَّنَةِ فِي الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَالْمَسْجِدَيْنِ الْمُقَدَّسَيْنِ^(٢)، كالشيخ أبي الحسن السندي - أحيا الله به معالم [السنن]^(٣) - .

وإنما يلجئ العالم العامل بالسنة إلى الخوض في الكلام وفي البدع: للنصيحة لأهل الإسلام، والاتباع للكتاب والسنة من الأعلام، كما نصنعه [نحن]^(٤) في هذه الأبحاث نصيحة لكل الأمة، وخلصاً عن غشهم، ودفعاً لعار: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾^(٥).

فقد كثر الغش في الدين، واختلطت به البدع اختلاط الماء بالطين، و[لذلك]^(٦) قلت عند انتهاء القلم إلى هذا التحرير المبين قولي [ما لفظه]^(٧):

فقد غش في الأديان من كان عالماً	وصوب من أخطأ الصواب وسلما
وقد أخذ الرحمن جل جلاله	على من حوى علم الرسول وعلما
بنصح جميع الخلق فيما ينوبهم	ولا سيما فيما أحل وحرما
ولا سيما علم العقيدة إنه	الأساس عليه [ينبني] ^(٨) العبد كلما

(١) في (ب، ج) من .

(٢) المسجد الحرام بمكة المكرمة، والمسجد النبوي بالمدينة المنورة.

(٣) في (ج) النبيين .

(٤) زيادة من (أ، ب) .

(٥) سورة الزخرف، آية: ٢٢ .

(٦) في (ج) ولذا .

(٧) زيادة من (أ، ب) .

(٨) في (ب) يبني .

فصح أساساً للبناء فكم ترى
 وناصح بني الدنيا بترك ابتداعهم
 وقد فتحوا باب العداوة بينهم
 فجانب مهاوي الابتداع متابعاً
 فما الحق إلا ما أتى عن محمد
 وصلى على آل الكرام فإنه
 كما قدروى الشيخان ذاك وصححا
 وقد حذفوا في اللفظ في الخط آله
 على جرف هار [بناء] ^(١) تهدما
 فقد صيروا نور الشريعة مظلمها
 على بدع كل بها قد تحكما
 لما سنه المختار فينا مسلما
 فصلى عليه الله عز وسلما
 بهم قد أتانا في الصلاة معلما
 فتابع في هذا البخاري ومسلما
 فهل نسخوا ما في الصحيحين محكما ^(٢)

قلت: "هذه إشارة إلى ما ثبت في الأحاديث الصحيحة بتعليمه صلى الله عليه وآله وسلم لأئمة كيفية الصلاة عليه بقوله: (قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) ^(٣) الحديث في كتب الحديث صحيح ثابت عند الشيخين

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) ديوان الأمير الصنعاني (رحمه الله) ص: ٣٤٠، ٣٤١.

(٣) ورد في حديث كعب بن عجرة. عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، قال: لقيني كعب بن عجرة، فقال: ألا أهدي لك هدية سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم فقلت: بلى فأهداها لي . فقال: سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت؟ فإن الله قد علمنا كيف نسلم عليكم، قال: (قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد). أخرج البخاري في صحيحه كتاب الصلاة باب قول الله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلاً: ٣/ ١٢٣٣، حديث رقم ٣١١٩، وفي كتاب الدعوات باب الصلاة على النبي: ٤/ ١٨٠٢، حديث رقم ٥٨٨٠، ومسلم في صحيحه كتاب الصلاة باب الصلاة على النبي بعد التشهد: ١/ ٣٠٥، حديث رقم

وغيرهما، فابتدع الناس حذف الآل في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولا يأتون [بهم]^(١) خطأ في كتب الحديث، ولا لفظاً عند إملائه. وهذا من الابتداع في الدين بالنقص منه. والبدعة في الدين تكون بالنقص منه أو الزيادة فيه وهذا ابتداع بالنقص. وقد ذكرت [عذر]^(٢) الأولين من أهل الحديث في عدم إتيانهم بلفظ الآل في كتابنا جمع الشتيت في شرح أبيات التثيت للسيوطي"^(٣).

٦١٣، وحديث ٦١٤، والترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ماجاء في صفة الصلاة على النبي ٣٥٦/١، حديث رقم ٤٤٥، والنسائي في السنن كتاب السهو باب الأمر بالصلاة على النبي حديث رقم ١٢٦٨، وأبي داود في السنن كتاب الصلاة باب الصلاة على النبي بعد التشهد حديث رقم ٨٣٠، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها باب الصلاة على النبي ٨٩٦، وأحمد في مسنده: ٤/١١٨، حديث رقم ١٣٣٣، والدارمي في كتاب الصلاة باب الصلاة على النبي حديث رقم ١٣٠٨.

(١) في (ج) بها.

(٢) في (ج): عند.

(٣) طبع مع (تأنيس الغريب وبشرى الكتيب بلقاء الحبيب). أشرف على تصحيحه الشيخ: حسن محمد

مشاط. مكتبة دار الإيوان، المدينة المنورة - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ.

{ تعريف القدر }

قوله: (متوقفاً على بيان قول الجبرية والقدرية)^(١).

أقول: يأتي بيان أن الجبرية فرقتان، وبيان أن إحدى الفرقتين يلاقون في قولهم قول الأشعرية، وأراد بالقدرية: طائفة المعتزلة، وهذا اللفظ: لفظ ذم بالاتفاق، وكل من الفريقين الأشعرية والمعتزلة ترمى الأخرى بهذا اللفظ وتنزها به، فالأشعرية تسمى المعتزلة قدرية، كما أطلقه وأراده الشيخ -دامت إفادته- هنا، والمعتزلة تسمى الأشعرية قدرية، ولا غناء للناظر عن معرفة الحقيقة لهذا اللفظ، والمراد به في الإطلاق الشرعي، فإنه أطلقه الشارع على فرقة مذمومة قطعاً.

فنقول: قد اشتملت هذه اللفظة على منسوب ومنسوب إليه، والمنسوب: هو الموصوف بهذه اللفظة، وأصله الفرقة القدرية أو الطائفة، إلا أنه غلب حذف الموصوف فلا يكاد يذكر. وأما المنسوب إليه فهو القدر.

قال الجوهري^(٢) في الصحاح: "القَدْرُ بسكون الدال، والقدر- بتحريكها:

(١) ونص أبو الحسن السندي في ذلك: "هذا ولما كان المقصود بيان عقيدة أهل السنة، وكان كمال ظهورها متوقفاً على بيان قول الجبرية والقدرية لما بينهما من التقابل، فالأشياء تتبين بأضدادها أحبت أن أذكرهما أولاً، واتبعتها ببيان ما هو الحق ثانياً، وأفرد كلاً منهما في باب على حدة، وبالله التوفيق" الإفاضة المدنية: ٢٠٤ .

(٢) الجوهري: هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، من أئمة اللغة، ويعد من أذكى العالم النوادير، وكان حسن الخط، له مصنفات منها: الصحاح في اللغة، وكتاب في العروض، ومقدمة في النحو، توفي سنة ٣٩٣هـ. الأعلام للزركلي: ١/٣١٣ .

ما قدره الله تعالى من القضاء"^(١). وفي النهاية"^(٢) لابن الأثير"^(٣): "القدر: عبارة عما قضاه الله وحكم به من الأمور". وفي الكشاف"^(٤) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾"^(٥): القدر والقدر: التقدير، وقرئ بهما: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾"^(٦) مقدرًا محكمًا مرتبًا على حسب ما اقتضته الحكمة، أو مقدرًا مكتوبًا في اللوح معلومًا قبل كونه، وقد علمنا حاله وزمانه. انتهى.

ولفظ البيضاوي: "إنا كل شيء خلقناه مقدرًا مرتبًا على مقتضى الحكمة،

أو مقدرًا مكتوبًا في اللوح قبل وقوعه"^(٧) انتهى وقوله"^(٨): "على مقتضى

(١) الصحاح، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر: ٧٨٦/٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف ابن الأثير-تحقيق محمود محمد الطناجي- الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ دار إحياء الكتب العربية: ٢٢/٤.

(٣) ابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦ هـ) هو العلامة مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري الموصل المحدث اللغوي الأصولي، قيل: إن تصانيفه ألفها في زمن مرضه، وإملاء على طلبته، منها (جامع الأصول). انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٨٨/٢١ الزركلي: الأعلام: ٥/٢٧٢.

(٤) الكشاف عن حقائق التنزيل، تأليف الزمخشري (٤٦٨-٥٣٨ هـ) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة، سافر إلى مكة وجاور بها زمنا فلقب بجار الله، من أشهر مؤلفاته: أساس البلاغة. انظر الأعلام للزركلي: ٧/١٧٨، وفيات الأعيان: ٢/٨١.

(٥) سورة القمر، آية: ٤٩.

(٦) سورة القمر، آية: ٤٩.

(٧) تفسير البيضاوي، تأليف البيضاوي (ت ٧٩١ هـ)، تحقيق عبدالقادر عرفات حسونه، دار الفكر، بيروت ١٤١٦ هـ: ٥/٢٧٠.

(٨) أي البيضاوي.

الحكمة"، نفثة اعتزالية تابع فيها الكشاف، وإلا فإثبات الحكمة ليس من مذهبه، وكثيراً ما يتفق له متابعة الكشاف من غير نقيض يكون كلامه لا يطابق اعتقاده، وهذا شيء عارض [نبهنا]^(١) عليه.

وفي كتب المعتزلة: مثل ما في الكشاف وغيره، ففي المنهاج [للقاضي العلامة يحيى بن الحسن]^(٢) القرشي ما لفظه: "اتفق أهل القبلة على إثبات القضاء والقدر في جميع أفعال العباد بمعنى العلم والكتاب". انتهى. وكأنه إنما ذكر أفعال العباد لأنه محل النزاع، وإلا فأفعاله تعالى كذلك، أو كأنه يشير إلى خلاف أهل [الأنف]^(٣) الآتي ذكرهم.

وإذا عرفت هذا: عرفت أن القول بالقدر بهذا المعنى متفق على إثباته عند الفريقين كما سمعت نصوصهم وأنه لا ينفيه أحد منهما، ولا يخالف أحد في وجوب الإيمان به، وقد ثبت في حديث جبريل الذي أخرجه مسلم من حديث عمر رضي الله عنه أن الإيمان به واجب، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حقيقة الإيمان: (وأن تؤمن بالقدر خيره وشره)^(٤). وقد جمع بعض الأئمة من علماء آل زيادة على مائتي حديث في القدر ووجوب الإيمان به، وغيرها من الآيات القرآنية، ولا حاجة إلى سرد شيء من ذلك هنا بعد الاتفاق من

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) زيادة من (ج).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان: ١ / ٣٧، حديث رقم ٩.

الفريقين على إثباته بهذا المعنى، هذا تحقيق المراد بالمنسوب إليه.

وأما المنسوب، وهو: الموصوف، أي: الطائفة المنسوبة إليه، المتصفة به،

ففي تعيين هذه الطائفة وقع النزاع [بين]^(١) الفريقين الأشعرية والمعتزلة.

{تعريف القدرية}

فسرها مجد الدين^(٢) في القاموس بقوله: القدرية: جاحدو القدر.

[انتهى]^(٣). وقال القاضي عياض^(٤) - نقلاً عن النووي^(٥): إنهم نفاة علم الغيب

لأن الأدلة عقلاً ونقلاً، قرآناً وسنة دلت على ثبوت القدر، ودلت النصوص

الصحاح على وجوب الإيمان به، فامتنع أن يكون الإجماع قد انعقد على ذم

(١) في (ج) من .

(٢) مجد الدين: (٧٢٩-٨١٧هـ) هو أبو طاهر محمد بن يعقوب ابن محمد الفيروزابادي، الشيرازي،

اللغوي الشافعي، ولد بكازرون من أعمال شيراز، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وحفظ كتباً من

اللغة، له مصنفات كثيرة نافعة، منها في التفسير: لطائف ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز، وتنوير

المقباس في تفسير ابن عباس، والقاموس المحيط، والقاموس الوسيط الجامع لما ذهب من لغة العرب،

٨١٧ توفي بزييد باليمن، وقد ناهز التسعين. البدر الطالع: ٢/ ٢٨٠-٢٨٤ .

(٣) في (ب) انتها.

(٤) أبو الفضل (٤٧٦-٥٤٤هـ) هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، ولد

بسبته من المغرب، وتوفي بمراكش، كان عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، له مصنفات

منها (الشفاء بتعريف حقوق المصطفى). انظر: الأعلام للزركلي: ٥/ ٩٩ .

(٥) النووي (٦٣١-٦٧٦هـ) هو: الإمام يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزامي الحوراني النووي

الشافعي، أبو زكريا، وُلد بنوا، وله مؤلفات كثيرة منها: رياض الصالحين، والأذكار النووية، والمنهاج

بشرح صحيح مسلم بن الحجاج. انظر: الأعلام: ٨/ ١٤٩ .

من آمن بما يجب الإيثار به وثبت ما دلت الأدلة على ثبوته.
 هكذا نقله السيد الإمام صاحب: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي
 القاسم^(١) في كتابه هذا. والذي رأيت في الإكمال شرح مسلم^(٢) للقاضي عياض
 نقله عن أهل المقالات منهم: أبو القاسم البلخي^(٣) ومحمد بن زيد الواسطي^(٤)
 أن هذا القول، وهو أن علم الله محدث قول طائفة من المعتزلة قد انقضوا،
 ولم يبق منهم أحد، قالوا: وهو قول قوم من الرافضة والجهمية، [ثم قال
 القاضي]^(٥): والمعتزلة تأبى هذا وتنكره). انتهى.

ولفظ النووي في الجزء الثالث من تهذيب اللغات^(٦): "وذهب القدرية إلى

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تأليف محمد بن إبراهيم الوزير، حققه وضبط
 نصه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢ م.

(٢) إكمال المعلم: شرح صحيح مسلم، تأليف القاضي عياض بن موسى، تحقيق ودراسة واعداد: أحمد
 بن سعيد دماس الغامدي، ١٤١٤ هـ: ١/ ٤٢٠.

(٣) البلخي (.... ٣١٩ هـ) هو أبو القاسم عبدالله بن محمود البلخي الكعبي الخرساني، شيخ المعتزلة،
 من نظراء أبي علي الجبائي، له آراء ومقالات في الكلام انفرد بها، إليه تنسب الطائفة الكعبية أو
 البلخية. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء: ١٤ / ٢٥٥، الزركلي: الأعلام: ٤ / ٦٥.

(٤) محمد بن زيد الواسطي، العالم الفاضل المحقق، أبو عبد الله المفسر صنف ٥٨١ في إعجاز القرآن،
 وتوفي سنة ست وسبعمائة. انظر: طبقات المفسرين، تأليف عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي،
 (ت ٩١١ هـ)، نشر مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٦ هـ، الطبعة الأولى، تحقيق علي محمد عمر: ١ / ٢٦٢.

(٥) في (ج) إلى أن قال.

(٦) تهذيب الاسماء و اللغات، تأليف محيي الدين بن شرف النووي؛ عنيت بنشره وتصحيحه و
 التعليق عليه و مقابلة اصوله شركة العلماء بمساعدة ادارة الطباعة المنيرية، ١٣٦٠ هـ.

إنكاره [أي] ^(١) سبق علم الله بالكائنات، وأن الأمر أنف، أي: مستأنف لم يسبق به علم الله تعالى". انتهى.

والكل صريح أن القدرية هم: نفاة علم الغيب عن الله تعالى، القائلون: أنه لا يعلم الأمر إلا عند وقوعه.

وقال النووي [ما لفظه] ^(٢): قال أصحاب المقالات من المتكلمين: وانقرضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه انتهى.

وذكر ابن بطل المالكي ^(٣) في شرح البخاري ^(٤) في الباب الثالث من أبواب القدر في [صحيح البخاري] ^(٥): "مذهب أهل السنة أن القدر هو علم الله تعالى وغيبه الذي استأثر به". انتهى.

(١) في (ج) لأنه.

(٢) زيادة من (أ، ب)

(٣) ابن بطل (... - ٤٤٩ هـ) هو: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطل القرطبي، روى عن أبي المطرف القنازعي ويونس بن عبد الله القاضي، وألف شرحاً لصحيح البخاري. انظر: سير أعلام النبلاء: ٤٧/١٨.

(٤) شرح صحيح البخاري تأليف ابن بطل أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك؛ ضبط نصه وعلق عليه أبو تميم ياسر بن إبراهيم، أبو انس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، ط ١، ١٤٢٠ هـ: ١٢/٥٢٠.

(٥) في (ج) الصحيح.

{ نفي الأمير الصنعاني إطلاق لفظ القدرية على المعتزلة والأشاعرة }

وإذا تحققت ما ذكرناه من كلام الفريقين وأئمة اللغة والتفسير: عرفت أن العلماء متفقون على أن القدرية نفاة علم الغيب عن الله تعالى، وقد علمت أن فرق الإسلام من أشعري، وما تريدي، ومعتزلي كلهم قائلون بإثبات علمه تعالى بالغيب، وأنه لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر. ومن هاهنا تعرف تشمير إبليس لساق الإغراء بين أئمة الإسلام وعلماهم، وتفريقه بين المسلمين، وتشتيته لشملي إخوانهم في الإيمان إلى يوم الدين^(١)، وأنها ترامت الطائفتان بهذا اللفظ المذموم شرعاً، فكل طائفة تقول: القدرية هي الأخرى، فالأشعرية يقولون: هم المعتزلة، والمعتزلة يقولون هم الأشعرية.

{ أوجه تسمية القدرية بذلك }

قال النووي في تهذيب اللغات: "قال إمام الحرمين وغيره من متكلمي أصحابنا، وابن قتيبة من أئمة اللغة: اتفقنا نحن وهم على ذم القدرية، وهم يسمونها (قدرية) لإثبات القدر، ويوهمون بذلك، وهذا جهل منهم ومباهة، بل هم المسمون بذلك لأوجه: أحدها: النصوص الصريحة في القرآن والسنة الصحيحة المشهورة في إثبات القدر.

(١) وهذه صفة سامية للأمير الصنعاني، وهو حرصه على وحدة الأمة الإسلامية والاتفاق بين أئمة المسلمين وعلماهم، حتى لا يجد عليهم إبليس طريقاً.

والثاني: أن الصحابة فمن بعدهم من السلف لم يزالوا على الإيمان بإثبات القدر وإغلاظ القول على من ينفيه.

[الثالث]^(١): إنا أثبتناه لله تعالى، وزعموا [هم]^(٢): أنهم مخترعون لأفعالهم، ولم يتقدم [لها]^(٣) علم، فَمَنْ أثبتته لنفسه كان أن ينسب إليه أولى ممن نفاه عن نفسه، وأثبتته لغيره". انتهى.

ومن العجب أن القاضي عياض في شرح مسلم قال ما سمعته من أن القدرية هم الأنفية، وأنهم قد انقضوا ثم قال آخرًا: وبالْحَقِيقَةُ فالقدرية الذين وسمهم صلى الله عليه وآله وسلم بما وسمهم، هم مجوس هذه الأمة، وهم معتزلة هذا الوقت وقدريته لأنهم جعلوا أفعال العباد بين فاعلين وأن الخير من الله والشر من [عبده]^(٤) فأدخلوا مع الله شركاء في قدرته وضاهوا المجوس^(٥) والوثنية في كفرهم. انتهى بلفظه.

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (أ) عبده.

(٥) المجوس: هم الذين يقولون بأصلين اثنين مدبرين يقتسمان الخير والشر، والنفع والضرر، أحدهما: النور، والآخر: الظلمة، ويسمى الأول: يزدان، والآخر: أهرمن، وهم قسمان:

١- المجوس الأصلية: وهؤلاء زعموا أن الأصليين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي والظلمة محدثة.

٢- الثنوية: القائلون بإلهين أزليين. ومن أشهر فرق المجوس: الكيومرثية، والزروانية، والمسحقة، والخرمدينية، وكل هؤلاء يعبدون النار ويقدمونها. انظر: الملل والنحل للشهرستاني: ١/ ٢٣٣ - ٢٤٤.

وهو كما تراه [من أنه]^(١) مخالف لما نقله هو من تفسير القدرية، فتارة فسرهم بنفاة علم الغيب عن الله كما هو الحق، وتارة فسرهم بأنهم الذين جعلوا أفعال العباد بين فاعلين فياعجابه من هذا التلون وعدم التورع في هذا الأمر العظيم!، [وأعجب منه]^(٢): إيهامه صحة حديث: (القدرية مجوس هذه الأمة)^(٣) حتى فرع عليه [بيان]^(٤) وجه تسميتهم بالمجوس! والحديث غير صحيح باتفاق أئمة الحديث.

قال زين الدين أبو حفص عمر بن بدر الموصلي^(٥) في كتابه المُسمَّى بالمغني

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر. من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوه، وهم شيعَةُ الدجال، وحق على الله أن يُلحِقهم بالدجال). أخرجه أبو داود في السنن، كتاب السنة باب في القدر: ٤/٢٢٢، حديث رقم ٤٦٩٢، وأحمد في مسنده: ٥/٤٠٦، ٤٠٧، حديث رقم ٢٢٣٥٩، وهو حديث حسن، وعن ابن أبي حازم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم) هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع أبي حازم من ابن عمر، أخرجه أبو داود - كتاب السنة، باب في القدر: ٤/٢٢٢، حديث رقم ٤٦٩١، الحاكم أبو عبد الله في المستدرک علی الصحیحین: ١/١٥٩.

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) الموصلي: (٥٥٧-٦٢٣هـ): هو عمر بن بدر بن سعيد الموصلي الحنفي، ضياء الدين، أبو حفص، حدث عن ابن كليب وجماعة، له عدة مضافات في علوم الحديث منها العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة، واستنباط المعين من العلل والتاريخ لابن معين، وغير ذلك، توفي بدمشق عن =

عن الحفظ والكتاب،^(١) [بالمعاد] بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب، إن ما جاء في الجهمية والمرجئة والقدرية لم يصح في هذا [الباب]^(٢) شيء. انتهى.

وقال الحاكم: إن حديث: (القدرية مجوس هذه الأمة) إنه صحيح إن صح سماع أبي حازم من أبي هريرة. وهو كلام عجيب فإنه لم يثبت سماع أبي حازم من أبي هريرة ولا قاله أئمة الحديث. قلت: هاهنا العجب فالفريقان مثبتون لقدر الله وهو [علم]^(٣) الغيب والقدرة لكل كائن كما سمعته من نصوصهم، فالقدرية الذين توجه إليهم الذم لا يصدق على واحد من الطائفتين، وإنما يُوجَّه إلى الطائفة التي قد صرح الفريقان بانقراضها، وهم نفاة علم الغيب عن الله، وانظر قول إمام الحرمين وابن قتيبة في الوجه الثالث: إن المعتزلة مخترعون لأفعالهم ولم يتقدم بها علم) فإنه لا يقول بهذا خصماؤه من المعتزلة، بل يقولون بتقديم علم الله بكل كائن كما [يقوله]^(٤) الأشعرية [على حسب

=بضع وستين سنة. انظر: الجواهر المضوية في طبقات الحنفية، تأليف عبدالقادر بن أبي الوفاء محمد القرشي، (ت ٧٧٥هـ)، نشر دار مير محمد كتب خانة، كراتشي: ١/٣٨٧ برقم ١٠٦٩.

(١) المغني عن الحفظ والكتاب فيما لم يصح فيه شيء من الاحاديث، تأليف ابي حفص عمر بن بدر الموصلي، تعليق محمد الخضر التونسي، ١٣٤٢هـ، ١٩٢٣م: ٣٤.

(٢) زيادة من (ج)

(٣) زيادة من (أ، ب)

(٤) في (ج) عالم.

(٥) في (ج) تقوله.

ما^(١)، [كما]^(٢) نقلنا لك نصوصهم، ولو راجع الشيخ - دامت إفادته - كتب المعتزلة ونقل كلامهم من كتبهم لعرف الغلط عليهم.

ولا يحل [لِلناظر]^(٣) نقل كلام أحد من كتب خصمه بعد ما عرف ما بين الفريقين من التعادى [والإحن]^(٤)، بل يجب عليه أن ينقل كلام كل فرقة من كتبها، وإنما قلنا: لا يحل. لأنه قد ثبت عن الشارع عدم قبول شهادة [أحد]^(٥) الخصمين على عدوه، وأي عداوة أعظم من عداوة أهل المذاهب؟ وكفاك عبرة بما سمعته هنا عن القاضي وإمام الحرمين وابن قتيبة!

واعلم أن عنوان الإنصاف وعلامته فيمن خاض في مسائل الخلاف هي أن ينقل كلام كل فرقة من كتبها التي ألفتها واختارتها، وعبرت عنها وعمّا تريده بألفاظ قد حررتها، وسمت أدلتها، وهذبت لها عبارات قد ارتضتها فينقل نصوص عباراتهم، وألفاظهم، ولا ينقل كلام فرقة من كتب فرقة أخرى، قد انتصبت لجدالها والرد على أقوالها، وسمت أدلتها شبيهاً، وطففت في مكيال أقوالها، وخسرت ميزان عباراتها، وعنوت عباراتها بـ: قالت المجبرة: قالت القدرية؛ فإن هذا من التنابز بالألقاب المنهي عنه بنص

(١) زيادة من (ج).

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) زيادة من (أ، ب).

الكتاب، ومن [التنفير]^(١) عن المخالف [بأول]^(٢) لفظة [حتى إنه]^(٣) يعبر عنه بها، ثم يسري ذلك إلى الأدلة فيلقبها بالشبهة ونحو ذلك، وقد عبر عنها صاحبها بالحجة؛ فالواجب: الإتيان بعبارة خصمه وسَوْقُ لفظه الذي اختاره، ثم الكلام عليه بإنصاف، فكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم.

وإذا علمت هذا فالتحقيق: أن لفظ القدرية لا يصدق على أحد من الفريقين بالمعنى الذي فسروه به، وأن الكل براء من ذلك الاسم المذموم، وإنما عميت أبصار البصائر عن تحقيق المسألة لا لقصور من الفريقين؛ فإنهم أهل الأذهان السيّالة والفتن الوقادة، لكن ظلمة العصبية غطت على نور بصائر الأبصار، وصيرت [الفريقين]^(٤) يدافع كل منهم عنه في صحة كاملة، ثم فرعوا على ذلك الخوض في النسبة، هل [يكون]^(٥) لمن أثبت أو لمن [نفي]^(٦)؟ وكل طائفة جاءت بأدلة على مدّعائها.

فأعلم أنه بحث لغوي لم يأت نص عن أئمة اللغة أنه لا ينسب إلى

(١) في (ج) التنفر .

(٢) في (ب، ج) تأول .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) بعد هذه الكلمة كلمة [يترامون] وهي زيادة من (أ، ب) .

(٥) في (ج) تكون .

(٦) في (ج) نفا .

الإثبات أو إلى النفي، بل المعروف من قواعدهم أنه يشترط في النسبة وقوع ملابسة بين المنسوب والمنسوب إليه، كما هو شرط الإضافة، وقد أجمعوا على أن في النسب ما هو على خلاف القياس، ثم إنها قد ثبتت ألفاظ صحيحة على خلاف هذه الدعوى التي [قالوها]^(١) [كالتحنت]^(٢): [لتجنب الحنث، والتأثم: لتجنب الإثم، والتهجد لتجنب الهجود]^(٣)، و[ألفاظ]^(٤) [كثيرة]^(٥) ذكرها الثعالبي في فقه اللغة^(٦)، وغيره: ثم قد وقع هذا اللفظ بين الصحابة والتابعين اسماً لمن قال: بنفي القدر، ولم يعلم أن أحداً قدح فيها بأنها ليست من اللغة العربية، ثم قد تقدم عن إمام الحرمين وابن قتيبة أن القدرية اسم لمن ينفي القدر نقله النووي وأقره. ثم إن ابن عمر [لما]^(٧) بلغه قول نفاة القدر والعلم للمغيبات استدل على إثباته بحديث عمر [رضي الله عنه]^(٨) وهو وجوب الإيمان بالقدر، فدل على أنه جعل القدرية هم نفاة علمه تعالى وقدره.

(١) في (ج) قالوا بها.

(٢) في (ج) كالتحنت.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (ب، ج) الألفاظ.

(٥) زيادة من (أ).

(٦) فقه اللغة و سر العربية، تأليف ابي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي ؛ تحقيق سليمان سليم البواب، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م: ٢٣٣.

(٧) زيادة من (أ، ب).

(٨) زيادة من (ب، ج).

{ تكفير الأمير الصنعاني لنفاة القدر }

واعلم أن نفاة علم الله بالمغيبات وقدره لا ينبغي التوقف في كفرهم

للأسباب الآتية:

الأول: لردهم آيات من القرآن نحو قوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْغَيْبِ﴾^(١)،

وقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾^(٢) وهي كثيرة في [القرآن]^(٣) والسنة.

والثاني: أنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل في حديث عمر في سؤال جبريل

الإيمان بالقدر جزءاً من الإيمان المطلوب من العباد الدخول فيه^(٤).

والثالث: [براءة]^(٥) ابن عمر منهم.

والرابع: الأحاديث الواردة في ذمهم، وهي وإن لم تصح الصحة

(١) سورة الأنعام، الآية: ٧٣، سورة التوبة، الآية: ٩٤، ١٠٥، سورة الرعد، الآية: ٩، سورة المؤمنون

الآية: ٩٢، سورة السجدة، آية: ٦، سورة سبأ، الآية: ٣، سورة الزمر، الآية: ٤٦، سورة الحشر الآية: ٢٢،

سورة الجمعة، الآية: ٨، سورة التغابن، الآية: ١٨، سورة الجن، الآية: ٢٦.

(٢) قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ

عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾، وقوله تعالى: ﴿تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ

الْغُيُوبِ﴾ سورة المائدة، الآية: ١٠٩، ١١٦، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ

وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ سورة التوبة، الآية: ٧٨، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي

يَقْدِرُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ سورة سبأ، الآية: ٤٨.

(٣) في (ج) الكتاب.

(٤) وقد ورد فيه: (وأن تؤمن بالقدر خيره وشره) وقد تقدم تخريجه.

(٥) في (ب، ج) مارآه.

الاصطلاحية، فمجموعها يدل على أن لها أصلاً في الجملة، فلو كانت المعتزلة هم القدرية أعني نفاة علم الله للمغيبات لكانوا كفاراً، ولا يقول بهذا الأشعرية، بل تقدم عن الشيخ - دامت إفادته - في أول بحثه في هذه الكراسة: أن الكل من المعتزلة والجبرية لا يكفر أحد منهم بهذه العقيدة الفاسدة! وإذا عرفت ما قررناه تيقنت أن كلا من فريقَي المعتزلة والأشعرية [بريء] ^(١) عن الوصف بصفة القدرية، وعرفت أنهم غالطون أو مغالطون في الترامي بهذه الصفة المذموم من اتصف بها ولكن كما قيل:

ولم تزل قِلَّةُ الإنصاف قاطعة بين الرجال ولو كانوا ذوي رحم

والحاصل: أنه إن أريد بالقدرية من أثبت القدر: فالفريقان قدرية، لأنهم أثبتوا لله تعالى علمه بالغيب وتقديره لكل كائن قبل كونه. وإن أريد بلفظ القدرية من نفاه: فالكل من الفريقين غير قدرية.

ولكن بعض الناظرين لما عرف نجاة الفريقين من ذلك زعم أن المعتزلة تسمى قدرية لأنهم أثبتوا القدرة لأنفسهم! ولا يخفي أنه قول باطل؛ لأن كلا من فريقَي الأشعرية والمعتزلة يُثبت القدرة لنفسه، وإنما خلافتهم في أثر القدرة ماذا [هو] ^(٢)؟ ولأن أحاديث الذم للقدرية لم تكن موجهة [لمن] ^(٣) أثبت القدرة

(١) في (ج) برآ.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) في (ج) إلى من.

لنفسه فلا تجدي هذه النسبة، ولأنه خلاف اللغة إذ لو [كان]^(١) نسبه إلى إثبات القدرة لقليل: القُدْرِيَّة [بضم القاف]^(٢) وسكون الدال المهملة، وبالجملة: فبطلان هذا [واضح]^(٣) أوضح من الشمس، ومن الذي [تدركه]^(٤) الحواس الخمس.

هذا، وأما توهم من توهم أن القدر هو الجبر وعدم الاختيار: فإنه وهم باطل قطعاً باتفاق الفريقين، بل بالأدلة القطعية الواضحة في العقل والنقل، وإلا لزم أن الله تعالى مجبور في أفعاله لتقدم علمه بها وتقديره لها، ولا يقوله مؤمن.

وبعد تحققك لهذا تعرف يقيناً أن القدرية نسبة إلى نافي الأقدار التي هي بمعنى علم الغيب، وأنها ليس صفة لفرقة الأشعرية ولا لفرقة المعتزلة، بل لفرقة الأنبيّة نفاة علم الغيب عن الله.

وأما قول الأشعرية: إن القدرية هم نفاة علم الغيب والقائلون بأن أفعالهم بقدرتهم: فهذا اصطلاح لا يحل تفسير الحديث به في ذم القدرية [ولا غيره]^(٥).

(١) في (ج) كانت.

(٢) في (ج) بالضم للقاف.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج) يدرك.

(٥) زيادة من (أ، ب).

{ تأثير قدرة العبد }

قوله: (باب في قول أهل الجبر) الخ قوله (وهم أصحاب جهم بن صفوان)^(١).

أقول: لم يجزم ابن تيمية في منهاج السنة [بنسبته]^(٢) إلى جهم وأتباعه بل قال: إن صح [النقل]^(٣) عنهم. ثم قال: وأشد الطوائف قرباً من هؤلاء الأشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك^(٤) والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو مع هذا يثبت للعبد قدرة واختياراً إذ يقول: إن الفعل كسب للعبد، لكنه يقول: لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور.

ولهذا قال من قال: إن هذا [من]^(٥) الكسب^(٦) الذي أثبتته الأشعري غير

(١) الباب الأول: في قول أهل الجبر، اعلم أنه مذهب الجهمية، وهم أصحاب جهم بن صفوان الترمذي. الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٠٥.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) الإمام مالك (٩٣-١٧٩ هـ) هو: الإمام مالك بن أنس الأصبحي أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه تنسب المالكية، روى عن كثير من التابعين، من مؤلفاته "الموطأ" وله رسالة في الوعظ. انظر الأعلام للزركلي: ٢٥٧/٥، وتهذيب التهذيب: ١٠/٥.

(٥) زيادة من (ج).

(٦) الكسب: هو مقارنة قدرة العبد للفعل من غير تأثير لها فيه، فهو أمر اعتباري لا وجود له، وهذا رأي الأشاعرة. أما الماتريدية فالكسب عندهم هو عزم العبد على الفعل عزمًا قليلاً صادقاً، والعزم أمر وجودي، لأنه فعل قلبي، والذي أوجده هو قدرة العبد، ليناط به التكليف والثواب والعقاب. انظر ردّ

معقول قال: وجمهور أهل الإثبات على أن العبد فاعل لفعله حقيقة، وله قدرة واختيار، وقدرته مؤثرة في مقدورها، كما تؤثر القوي والطبائع وغير ذلك من الشروط. انتهى بلفظه.

قوله: (بمنزلة أوراق الأشجار)^(١).

أقول: يأتي أن هذا قول أحد الفريقين منهم.

قوله: (فأنكروا عند ذلك حكمة الله في خلقه).

أقول: وأنكر حكمة الله الأشعري وسائر أتباعه إلا القليل، وإنكار حكمة الله في خلقه وأمره، من أعظم حوادث الدين وإبطال حكمة أحكم الحاكمين ورب العالمين. وأدلة ثبوتها له ملأت آيات القرآن وسنة سيد ولد عدنان.

مزاعم المبطلين عن أصول الدين، تأليف الأستاذ الدكتور عبداللطيف محمد العبد، نشر دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ: ٦٤ .

(١) ونص ذلك كما أورده أبو الحسن السندي: " وقالوا: إن أفعال العباد إنما هي أفعال الله، صدرت من محض المشيئة، وصرف الإرادة، فإنها ليست بمقصود بها مصالح العباد، والعباد فيها بمنزلة أوراق الأشجار في حركاتها عند مهب الريح؛ وذلك أن الله تعالى علم أفعال العباد في الأزل، وقضاها وقدرها، وخلق قدرة العبد عليها، وميله إليها، واختياره إياها، بحيث يستحيل عليه تركها؛ لأنه يجذب وقوع ما أراد الله ويتعذر تخلف مراده عند إرادته، فأنكروا عند ذلك حكمة الله في خلقه وأمره، فإذا صدر الذنب من أحدهم وعوتب يقول: لا ذنب له في فعله، وإنما الفاعل على سواء المحرك له غيره...". الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٠٦ من التحقيق.

{ حجاج آدم لموسى عليهما السلام }

قوله: اعلم أنه أخرج أصحاب الصحاح إلا النسائي بأسانيدهم المتصلة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (التقى آدم وموسى)^(١)، (الحديث)^(٢).

أقول: ذكر الشيخ - دامت إفادته - هذا الحديث هنا لئلا يتوهم أنه حجة لجهم وأتباعه وليس كذلك باتفاق الفريقين. ثم إنه تسامح الشيخ - دامت إفادته - في إطلاق [الصحاح]^(٣) على السنن الأربعة التي أخرج

(١) عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (ثم التقى آدم وموسى فقال موسى لآدم أنت الذي أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة قال له آدم أنت الذي اصطفاك الله برسالتك واصطفاك لنفسه وأنزل عليك التوراة قال نعم قال فوجدتها كتب علي قبل أن يخلقني قال نعم فحج آدم موسى)، أخرجه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن باب واصطنعتك لنفسي: ٤ / ١٧٦٤، حديث رقم ٤٣٦٧، ومسلم في صحيحه كتاب القدر باب حجاج آدم موسى حديث رقم ٤٧٩٤، والترمذي في السنن كتاب القدر عن رسول الله باب ماجاء في حجاج آدم موسى حديث رقم ٢١٣٤، وأبي داود في كتاب السنة باب في القدر حديث رقم ٤٠٧٩، وابن ماجه في المقدمة من السنن باب في القدر حديث رقم ٧٧، وأحمد في مسنده حديث رقم ٩٤١٦.

(٢) ونص ذلك في كتاب الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: (اعلم أنه قد احتج أصحاب الصحاح إلا النسائي بأسانيدهم المتصلة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: (التقى آدم وموسى، فقال موسى لآدم: أنت الذي اشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة، قال له آدم: أنت الذي اصطفاك الله برسالتك، وأنزل عليك التوراة، قال: نعم، قال: فوجدتها كتبت علي قبل أن يخلقني، قال: نعم، قال: فحج آدم موسى). انتهى بلفظ البخاري، فهذا الحديث الصحيح قد أشكل على كثير من المتبحرين المحققين، ظاهره يدل على إن موسى أنكر على آدم عليهما السلام فيما وقع عنه من الخطيئة فإنه أجاب بالتمسك بالقدر الأزلي، وصوبه في جوابه نبينا عليه الصلاة والسلام في حينه). الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) في (ج) الصحاح.

بالاستثناء [النسائي]^(١) منها؛ فإنه لا يطلق عليها ذلك في اصطلاح أئمة الحديث، وكأنه سلك طريقة التغليب على الصحيحين. واعلم أنه لا ريب في صحة الحديث وإخراج الأئمة له من عشر طرق، فإنه أخرجه البخاري من طريق، وأخرجه مسلم من أربع طرق، كلهم عن أبي هريرة فلا نطول بذكرها، وأخرجه أبو داود من حديث عمر بن الخطاب^(٢). واختلف في زمان الحاجة فقال السيوطي: كان ذلك في حياة موسى عليه السلام، بأن أحيا الله له آدم عليه السلام معجزة له، أو كشف له قبره، أو رأى روحه في اليقظة أو في المنام. وقيل: بعد وفاته، في البرزخ، وبه جزم ابن عبد البر^(٣) وقيل: إن ذلك

(١) زيادة من (ج).

(٢) ونص الحديث في سنن أبي داود كتاب السنة باب في القدر حديث رقم ٤٠٨٠: (عن عمربن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن موسى قال يا رب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة، فأراه الله آدم فقال: أنت أبونا آدم فقال له آدم نعم قال: أنت الذي نفخ الله فيك من روحه، وعلمك الأسماء كلها، وأمر الملائكة فسجدوا لك، قال نعم. قال: فما حملك على أن أخرجتنا ونفسك من الجنة. فقال له آدم ومن أنت، قال أنا موسى. قال: أنت نبي بني إسرائيل الذي كلمك الله من وراء الحجاب، ولم يجعل بينك وبينه رسولا من خلقه. قال نعم، قال: أقما وجدت أن ذلك كان في كتاب الله قبل أن أخلق. قال نعم، قال: فيم تلومني في شيء سبق من الله تعالى فيه القضاء قبلي. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك فحج آدم موسى فحج آدم موسى).

(٣) ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٠٠ هـ) هو: الإمام العلامة حافظ المغرب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الأندلسي، القرطبي، المالكي، صاحب التصانيف الفائقة، قال الإمام الذهبي: كان إماماً ديناً، ثقة متقناً، علامة متبحراً، كان أولاً أثرياً ظاهرياً فيما قيل ثم تحول مالكيّاً مع ميل بين إلى فقه الشافعي من مؤلفاته (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد). انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/١٥٣، برقم ٨٥.

يقع في الآخرة. قلت: وفي رواية أبي داود عن عمر: (أن موسى سأل الله إراءة آدم). فهو يقوي الوجه الأول، ولفظه عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إن موسى قال: يا رب أرنا الذي أخرجنا ونفسه من الجنة. فأراه الله أباه آدم. فقال له: أنت أبونا آدم؟ قال له: نعم. فقال له: أنت الذي نفخ فيك من روحه، وعلمك الأسماء كلها، وأمر الملائكة أن يسجدوا لك؟ قال: نعم. قال: فما حملك إذ أخرجتنا ونفسك من الجنة؟! قال له آدم: من أنت؟ قال: أنا موسى. قال: أنت موسى نبي بني إسرائيل الذي كلمك الله من وراء حجاب، ولم يجعل بينك وبينه رسولا من خلقه؟ قال: نعم. قال: أما وجدت ذلك في كتاب الله؟ قال: بلى. قال: ففيم تلومني على شيء سبق من الله فيه القضاء قبلي)، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - عند ذلك: (فحج آدم موسى) (١) انتهى. واتفق الرواة على رفع آدم [وأنه] (٢) فاعل الحجاج، وأنه الغالب بالحجة.

قوله: (ولا يُجوز هذه الإساءة إلا الجبرية الذين هم من أعظم جنود إبليس) (٣). أقول: هذه [كلمة] (٤) حدة جرت على لسان قلم الشيخ، لأن جنود إبليس هم الذين يكونون مع الذين كبكبوا في الجحيم هم والغاؤون. قال الله تعالى:

(١) تقدم تخريجه .

(٢) في (ج) وكأنه.

(٣) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٠٨.

(٤) زيادة من (أ، ب).

﴿فَكَبِّبُوا فِيهَا لَهُمُ وَالْعَاوُنَ ﴿١٤﴾ وَجُنُودَ إبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾^(١). وقد تقدم أن الجبرية

الخلص لا يكفرون، فلا يكونون من جنود إبليس.

قال ابن تيمية في منهاج السنة: "إنه ذكر طوائف أن آدم احتج بالقدر على

الذنب وأنه حج موسى بذلك، فطائفة من هؤلاء يدعون العرفان والتحقيق

يحتجون بالقدر على الذنوب مستدلين بهذا الحديث، وطائفة يقولون

الاحتجاج بهذا سائغ في الآخرة لا في الدنيا، وطائفة يقولون هو حجة

للخاصة المشاهدين للقدر دون العامة، وطائفة كذبت هذا الحديث

كالجبائي^(٢) وغيره، وطائفة تأولته تأويلات فاسدة"^(٣) انتهى.

وأعلم أن شيخ [شيخنا]^(٤) الشيخ إبراهيم الكردي الكوراني^(٥) نزيل

(١) سورة الشعراء، آية: ٩٤، ٩٥.

(٢) الجبائي: شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف، أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري، كان إماماً في

الكلام، وهو شيخ أبي الحسن الأشعري، وزوج أمه، فارقه أبو الحسن وترك الاعتزال بعد مناظرة جرت

بينهما، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: ١٤/١٨٣، البداية والنهاية: ١١/١٢٥.

(٣) منهاج السنة: ٣/٧٩.

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) الكوراني (١٠٢٥-١١٠١هـ) هو: إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني الكردي الشافعي

الإمام الكبير المجتهد، ولد ببلاد شهران من جبال الكرد ونشأ في عفة طاهرة فأخذ في بلاده العربية

والمنطق والحساب والهيئة والهندسة وغير ذلك، قرأ في المعاني والبيان والأصول والفقه والتفسير

والحديث عن جماعة في غير بلاده كالشام ومصر والحجاز والحرمين، له مصنفات كثيرة حتى قيل إنها

تنيف على ثمانين منها: إتحاف الخلف بتحقيق مذهب السلف، وإتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر=

المدينة المشرفة جمع رسالة^(١) في أسانيد هذا الحديث في مروياته، وذكر أشياء من تأويلات غيره مع ضعفها، بعضها قد نقله الشيخ أبو الحسن في رسالته هذه، ثم قال: " وإنما حج آدم موسى لأن لوم موسى إنما يتجه على تقدير استقلال العبد في كسب أفعاله والاستقلال باطل، ولكنه كان حين اللوم ناسياً لذلك، ولما ذكره آدم بالقدر السابق المستلزم لعدم الاستقلال تذكر أن آدم كان مضطراً إلى اختيار ما صدر منه مما صار سبباً للإخراج من الجنة، لا مستقلاً في الاختيار، وكلما كان كذلك لم يتجه اللوم؛ فلهذا حج آدم موسى^(٢). انتهى.

قال عليه بعد نقله - العلامة القبلي في العلم الشامخ ما لفظه: " وحاصله أنه حكم على موسى صلوات الله عليه أنه تكلم مع آدم عليه السلام وهو معتقد مذهب المعتزلة، ثم نبهه آدم فتنبه أن الحق اعتقاد مذهب الأشاعرة. وأما قوله نسي موسى عليه الصلاة والسلام فمع كونه شنيعاً في سوء الأدب. وأيضاً نسبه إلى علم من أعلام الأنبياء عليهم السلام أجمعين ما

=الله، وأعمال الفكر والروايات في شرح حديث إنما الأعمال بالنيات، وغير ذلك، سكن مكة المشرفة. انظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني: ١/ ١١ .

(١) رسالة في القدرة، وفي خلق أفعال العباد، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، برقم ٤٤٤٣/ ف.

(٢) العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، تأليف صالح بن المهدي القبلي، (ت ١١٠٨)، مكتبة دار البيان - دمشق: ٣٠٧ .

هو في اعتقاد المصنف من أعظم الضلالات أو من أعظمها وقد علمت حال من نسب مثل ذلك إلى نبي، [فتسميته نسياناً مغالطة، إذ من نسي شيئاً لا يلزم أن يعتقد خلافه، بل يذهب عنه علم ذلك الشيء] ^(١)، فقد حكم عليه بالنسيان، أي زوال علم الحق في زعمه، وحكم عليه أيضاً بالجهل المركب مع ذلك البسيط، والمركب هو اعتقاد أن الأمر على خلاف ما هو به لأنه جهل، و جهل أنه جهل.

إِذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي بِأَنَّكَ لَا تَدْرِي ** فَذَاكَ إِذَا جَهَلَ مَضَافٌ إِلَى جَهْلِ
[إلى آخر كلامه في ذلك] ^(٢) ^(٣).

قوله: (وأشار إلى هذا الجواب ابن الهمام في المسامرة) ^(٤).

أقول: ووافق عليه تلميذه ابن أبي شريف ^(٥) في لمسامرة ^(٦)، ولفظها- بعد تحقيق أن سبق القدر لا يخرج عن الاختيار والإمكان الخاص، وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (فحج آدم موسى) ^(٧) بعد قوله: (أتلومني على أمر كتبه الله

(١) لم يذكرها المؤلف من كتاب العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: ٣٠٨.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: ٣٠٧-٣٠٨.

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٠٩.

(٥) ابن أبي شريف (٨٢٢-٩٠٦هـ) هو: محمد بن محمد بن أبي شريف الشافعي، عالم بالأصول من فقهاء الشافعية، من أهل بيت المقدس، من مصنفاته المسامرة بشرح المسامرة في علم الكلام. انظر الأعلام: ٥٣/٧.

(٦) المسامرة للكامل بن أبي شريف، بولاق، ط١، ١٣١٧هـ: ١٣٣.

(٧) تقدم تخريجه.

على قبل أن أخلق^(١) فالمراد أن آدم حجه أي ظهر عليه بالحجة من دفع اللوم عنه بعد التوبة إذ المراد: تلومني بعد التوبة على أمر قُضِيَ على قبل أن أخلق، وإنما حملناه على ذلك لأنه لا يلام على المعصية من تاب للإجماع على توجه اللوم على المعصية قبل التوبة وعلى انتفائه [بعدها]^(٢)، ويكون قوله أي قول آدم - (كتبه الله على) بياناً للواقع لا احتجاجاً بالقدر. هذا الذي ذكرناه في أن هذا حكاية للواقع لا احتجاج بالقدر هو موجب الدليل - بفتح الجيم - أي الذي اقتضاه الدليل). انتهى. وهذا [كما]^(٣) قاله الشيخ أبو الحسن - دامت إفادته - بجانب للفظ الحديث بل التحقيق: أنه ساقط، لأنه يلزم أن أبا البشر آدم قصر في عبادته عن المقصد في المقام، و[أتى]^(٤) باللغو والحشو من الكلام، وخلا كلامه عن قوله: قد ثبت عنه فلا [ملام]^(٥)، وأتى بما لا حاجة إليه من قوله: كتبه الله على، وغيرها من ألفاظ ليس فيها بلوغ المرام.

قوله: (ما أورده في حاشية الترمذي تبعاً لما أورده في حاشية ابن ماجة)^(٦).

أقول: لم يذكر المورِد مَنْ هو؟ ولعله الحافظ السيوطي، وهو كلام قد أبان الشيخ سقوطه بما هو واضح.

(١) تقدم تخريجه .

(٢) في (ج) بعد .

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (ج) اتا .

(٥) في (ج) يلزم .

(٦) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢١٠ .

قوله: (والجواب القالع لأصل هذه الشبهة عند هذا الفقير أن يقال: كلام موسى عليه السلام لم يكن لارتكاب المعصية بل إنما كان لأجل المصيبة التي لحقتهم بسبب أكل الشجرة وعمتهم)^(١).

أقول: هذا الجواب سبق إليه ابن تيمية في كتاب منهاج السنة الذي ألفه رداً على بعض الروافض، ولفظه: "...الحديث إنما تضمن التسليم للقدر عند المصائب، وأن موسى لم يلم آدم لحق الله الذي في الذنب، إنما لامه لأجل ما لحق الذرية من المصيبة، ولهذا قال: أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة. وقال لآدم: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟، وهذا روى في بعض طرق الحديث وإن لم يكن في جميعها، وهو حق فإن آدم كان قد تاب عن الذنب، وموسى أعلم بالله من أن يلوم تائباً، إلى أن قال ابن تيمية: فتبين أن آدم احتج على موسى بالقدر من جهة المصيبة التي لحقت الذرية، والمصيبة تورث نوعاً من الجزع يقتضي لوم من كان سببها، فتبين له أن هذه المصيبة وسببها كان مقدوراً مكتوباً، والعبد مأمور أن يصبر على قدر الله"^(٢) انتهى المراد من كلامه. واعلم أنه قد وافق ابن تيمية على هذا الجواب جماعة من أئمة التحقيق مثل الإمام الكبير محمد بن إبراهيم الوزير [رضي الله عنه]^(٣) في كتاب

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢١٢ من التحقيق.

(٢) منهاج السنة: ٣/ ٨٠-٨٣.

(٣) زيادة من (ج).

إيثار الحق على الخلق والعلامة المحقق صالح بن مهدي المقبلي^(١) في كتابه العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، ووافقه أيضاً جماعة آخرون، منهم من صرح بأنه قول^(٢) ابن تيمية فوافقه عليه، ومنهم من لم ينسبه [إليه]^(٣). قلت: وهذا الجواب الذي أتى به ابن تيمية - وإن اتفق عليه أئمة المحققين آخرهم الشيخ أبو الحسن - دامت إفادته - فإنه [قد]^(٤) تعقبه بعض [محققي]^(٥) [التأخرين]^(٦) بأنه باطل بثلاثة أوجه من الأدلة عقلي [ولغوي]^(٧) ونقلي:

أما الأول: - وهو العقلي - فإن اللوم من موسى - عليه السلام - لا يخلو عن أطراف أربعة، الأول، على إخراج الله له، أو على خروجه بعد أمر الله له، أو على كون العصيان سبباً في الإخراج، أو على فعل العصيان ومتابعة

(١) المقبلي (١٠٤٧ - ١١٠٨هـ) هو: صالح بن مهدي بن علي المقبلي الصنعائي، برع في جميع علوم الكتاب والسنة، وحقق الأصولين والعربية والمعاني والبيان والحديث والتفسير، وفاق في جميع ذلك، وله مؤلفات مقبولة عند العلماء محبوبة إليهم منها: البحر الزخار، والعلم الشامخ، والأبحاث المسددة، ارتحل إلى مكة، واستقر بها حتى مات. انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١/ ٢٨٨.

(٢) في (ج) [المجد].

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) في (ج) المؤرخين.

(٦) زيادة من (أ، ب).

(٧) زيادة من (أ، ب).

الشیطان، فهذه أربعة لا يعقل [لها]^(١) خامس يكون متعلقاً باللوم، والثلاثة الأولى باطلة لأن الإخراج حسن، وهو فعل الله لا اختيار لآدم فيه، والخروج بعد الأمر طاعة لله، وسببه: العصيان [والانخداع]^(٢) بغرور الشيطان، وذلك لإفضائه إلى هذه المحنة العامة لبني آدم وهذا دليل عقلي، أي اللوم في العصيان.

وأما اللغوي: فلأن المفهوم من قولك للشارق: ما حملك على أن قطعت يدك [اليمنى]^(٣)؟: إنما هو اللوم على سبب القطع، فليس المفهوم من قوله: ما حملك على أن أخرجتنا ونفسك إلا اللوم على فعل سبب الخروج، يعرف هذا كل من يعرف أساليب الكلام.

وأما النقلي: [فإن]^(٤) [في]^(٥) ألفاظ الروايات للحديث [ما]^(٦) هو أوضح من الشمس، وأظهر مما يدرك بالحواس الخمس، [في أن]^(٧) اللوم على العصيان والانخداع بغرور الشيطان؛ فإن في لفظ [حديث]^(٨) مسلم: (إنه قال

(١) في (ج) له.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج) فلان.

(٥) زيادة من (أ، ج).

(٦) في (ج) بها.

(٧) في (ب) فإن.

(٨) زيادة من (أ، ب).

موسى لآدم: لم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض، وقوله في جواب آدم: (فهل وجدت فيها- يعني التوراة- فعصى آدم ربه فغوى؟ قال: أفتلومني على أن أعمل عملا كتبه الله عليّ أن أعمله قبل أربعين سنة)^(١)، وفي لفظ آخر في صحيح مسلم: (أنه قال موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة)^(٢) وفي لفظ في رواية الترمذي أنه قال آدم: (أتلومني على عمل كتبه الله قبل أن يخلق السموات والأرض؟ قال: فحج آدم موسى)^(٣).

قال الترمذي: حسن غريب من حديث سليمان التيمي^(٤) عن الأعمش^(٥)، وقد رواه بعض أصحاب الأعمش عنه، وقد روى من غير وجه عن أبي

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب حجاج آدم موسى: ٤/٢٠٤٣، حديث رقم ٤٧٩٥.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب حجاج آدم موسى: ٤/٢٠٤٤، حديث رقم ٤٧٩٦.

(٣) أخرجه الترمذي فس السنن كتاب القدر عن رسول الله باب ماجاء في حجاج آدم وموسى: ٤/٤٤٤، حديث رقم ٢١٣٤.

(٤) التيمي: سليمان بن طرخان، الإمام شيخ الإسلام أبو المعتمر التيمي البصري نزل في بني تميم فقيل التيمي، قال علي بن المديني له نحو مائتي حديث، وروى الربيع بن يحيى عن شعبة قال ما رأيت أحدا أصدق من سليمان التيمي رحمه الله، كان إذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم تغير لونه، مكث أبي أربعين سنة يصوم يوما ويفطر يوما، توفي بالبصرة في ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين ومائة. انظر سير أعلام النبلاء: ٦/٢٠١-٢٠٢.

(٥) الأعمش: (٦١-١٤٧هـ): هو سليمان بن مهران، الإمام شيخ الإسلام شيخ المقرئين والمحدثين أبو محمد الأسدي الكاهلي مولا هم الكوفي الحافظ، أصله من نواحي الري، فقيل ولد بقرية أمه من أعمال طبرستان، رأى أنس بن مالك، وحكى عنه، روى عنه الحكم بن عتيبة، وزيد بن أسلم وصفوان بن سليم، توفي بالكوفة. انظر: سير أعلام النبلاء: ٦/٢٢٦-٢٤٨.

هريرة^(١)، انتهى. فالعجب كيف قال أولئك الأئمة ما قالوا: وتبعهم الشيخ أبو الحسن - دامت إفادته - في رسالته هذه مع الألفاظ التي في الحديث، المسقطة لذلك التأويل عن درجة الاعتبار، والنظر بعين الاستبصار! وما هذا إلا من متابعة الآخر الأول، فإنه قال ابن تيمية أولاً، وتبعه عليه الناظرون إحساناً للظن منهم. ومع معرفتك ما ذكرناه تعلم أن إشكال الحديث [تنكر نقيضه الأذهان والأفكار]^(٢)، فلا بد من النظر فيحل الأشكال إما بطريقة التفصيل إن أمكن أو الإجمال، وقد قال ابن أبي شريف بعد ذكره متمسكات القائلين بالجهة والمكان ما لفظه: وأجيب عنها بجواب إجمالي هو كالمقدمة للأجوبة التفصيلية، وهو: أن السمع إنما يثبت [بالعقل]^(٣) فلو ورد ما يكذب العقل بطل، [فها]^(٤) روى مما يخالف العقل ويسمى المتشابه [وصورته أن نقول هنا]^(٥): إما أن يتواتر [أولاً: فإن تواتر]^(٦) فلا بد أن يحتمل التأويل - يعني - لامتناع تعارض القواطع، فالاحتمال المنفي بالعقل غير مراد وإن كان ظاهراً فيه، ثم إن تعين بعد إلغائه احتمال فهو المراد بحكم الحال [أولاً]^(٧)، فإن كان

(١) تقدم تخريجها.

(٢) جملة غير واضحة في المخطوط.

(٣) في (ج) بالسمع.

(٤) في (ج) كما.

(٥) زيادة من (ج).

(٦) زيادة من (ج).

(٧) زيادة من (ج).

هناك احتمالات غيره: فإن دل القاطع على أحدهما حمل عليه وإلا فالتعيين دفعا [للخطب]^(١) مذهب الخلف، والتفويض إلى الله خشية الإلحاد ولا سيما في الأسماء والصفات مذهب السلف. وإما أن ينقل آحاداً، فإن كان نصاً في خلاف مقتضى العقل فحديث مفترى، وإن كان ظاهراً فظاهراً غير مراد، انتهى. [قلت: والتفويض هنا: هو الطريقة المثلى، والوجه الأجل]^(٢)، والأسلم في الدين والدنيا، وقد ثبت عند أهل الأصول أن في السنة النبوية متشابهها كما في القرآن.

قوله (باب في أقوال أهل القدر)^(٣).

أقول: هنا حاشيته في الهامش من الشيخ - دامت إفادته - لفظها: المراد بالقدر هاهنا - على ما اختاره المحقق المحلى في شرح جمع الجوامع^(٤): هو [الفعل]^(٥) المقدر، وهم يدعون أنهم يوجدونه [شاء الله]^(٦) أولاً. انتهى.

(١) في (ج) لحفظ.

(٢) زيادة من (أ، ب)

(٣) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢١٦.

(٤) انظر: الضياء اللامع: شرح جمع الجوامع في اصول الفقه، تأليف حلولو احمد بن عبدالرحمن بن موسى الزليطني؛ قدم له وحققه وعلق عليه عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م: ١٢/٦٣٠.

(٥) في (ج) العقل.

(٦) في (ب) يشاء الله.

{ قول المعتزلة في خلق أفعال العباد }

قوله: " ذهب المعتزلة إلى نفي القدرة عن الله تعالى وإثباتها لأنفسهم، وزعموا أن أفعال العباد غير مخلوقة لله الخالق، وإنما هي خلقهم وإبداعهم باختيارهم ومشيتهم، وأن المؤثر فيها قدرتهم فقط"^(١).

أقول: قد عرفت أن هذه المسألة بدعة، وأن الخوض فيها من الجانبين بدعة، إلا أنه يتعين على الناظر معرفة كلام كل فريق، وتبيين الغلط عليهم من باب إنكار المنكر فإنه رمى لكل فرقة بما لم تقله، وهو لا يجوز اتفاقاً؛ لأن الرواية للكلام عن قائله [أمانة]^(٢) لا يحل فيها الخيانة، والخيانة في الأقوال أعظم جرماً من الخيانة في الأموال، ولهذا كثر في الكتاب العزيز ذم من افتري على الله كذباً، ومن قال عليه ما لم يقل به. قال [الله]^(٣) تعالى [فيه]^(٤): ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴾^(٥) ونقل عز وجل نصوص الكفرة

(١) ونص ذلك عند الإمام السندي: " اعلم أنه ذهب المعتزلة - وهم أصحاب واصل بن عطاء الغزالي إلى نفي القدر عن الله تعالى، وإثباته لنفوسهم، وزعموا أن أفعال العباد غير مخلوقة لله الخالق، وإنما هي خلقهم وإبداعهم باختيارهم وبمشيتهم، وأن المؤثر فيها قدرتهم فقط، وأنهم يأتون بالقبائح بإرادتهم بدون مشيئة الله وإرادته بل على خلاف مراد الله"، الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢١٦.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (ب).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) سورة الأعراف، آية: ٣٣.

[وأقوالهم]^(١) الشنيعة من أنهم قالوا اتخذ الله ولداً، وأن اليهود قالت: عزيز ابن الله، والنصارى: المسيح ابن الله، وقالوا: إنه ثالث ثلاثة، وغير ذلك، ولسنا نريد [أن]^(٢) أئمة العلم - حاشاهم - يكذبون على خصومهم: فهم أجل قدراً من ذلك، بل نريد أنهم ينقلون بالمعنى، وقد يحذفون من كلام الخصم ما لا يريد حذفه، وقد يلزمونه إلزامات يفرعون عليها اعتراضات وهو لا يلزمها، وكم قد رأينا من غلط غير الأشعرية عليهم، ورددناه بنقل عباراتهم.

فقول: قد عرفت القدر ومعناه والمراد بالقدرية بالأدلة الماضية، وأن كل واحد من الفريقين مُنَزَّهٌ بحمد الله - عن وصمته، ومتباعد عن مذمته والقول بنفيه، وأما القدر بهذا المعنى المذكور عن المحلي: فإنه إن أريد أنه اصطلاح فأمرهين سهل، إلا ما فيه من إيهام أن هؤلاء هم القدرية الذين وردت الأحاديث بدمهم وتبرأ الصحابي [وهو ابن عمر منهم]^(٣)، كما في يحيى بن يعمر^(٤) [عن ابن عمر]^(٥) كما قدمناه، ومعلوم لكل فاهم منصف أن القدر بهذا

(١) في (ج) وأفعالهم.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) أبوسليمان: هو يحيى بن يعمر العدواني البصري، وقيل أبوسعد، كان قاضي مرو، سمع من ابن عباس وعبد الله بن عمر، وأبا الأسود الدؤلي وروى عنه، قيل أنه أول من نقط المصحف وكان أحد الفصحاء الفقهاء، وكان الحجاج قد نفاه، فقبله قتيبة بن مسلم، وولاه قضاء خراسان، توفي قبل التسعين. انظر: التاريخ الكبير: ٨/ ٣١١، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٤١.

(٥) زيادة من (أ، ب).

المعنى: لا يعرف في عصر الصحابة، فلا تفسر به الأحاديث، ولا يحل ذلك، ولا أرى هذا الصنيع إلا داخلاً تحت قوله تعالى في ذم أهل الكتاب: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابَ لِمَ تَلِيْسُوتَ الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(١).

وقال: ملا قاري^(٢) في شرح المشكاة^(٣)، في حديث: (القدرية مجوس هذه الأمة)، أي المعتزلة، لأن قوهم: أفعال العباد مخلوقة [بقدرهم]^(٤) يشبه قول المجوس القائلين بأن للعالم إلهين: خالق للخير وهو (يزدان)، وخالق للشر وهو (أهرمن) وهو الشيطان. انتهى. وليس هذا قول المعتزلة فإنهم لا يقولون: بأن أفعالهم مخلوقة لهم، ولا يطلقون عليها لفظ الخلق، ولا يوجد هذا عنهم إلا في كتب الأشعرية، بل يقولون: إن الطاعة من العبد، ولكن الله قد لطف به في أدائها وبعثه عليها، وكذلك المعصية منه والله برىء عنها، وأما قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٥) فالمراد بالحسنة: الخصب والرخاء، وبالسيئة:

(١) سورة آل عمران، آية: ٧١.

(٢) هو العلامة علي بن سلطان محمد نورالدين الملا الهروي القاري، فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره، ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها سنة ١٠١٤ هـ، كان يكتب المصاحف ويبيعها، له مصنفات كثيرة تدل على تبحره في العلم. انظر: الأعلام: ١٢/٥.

(٣) مرقة المفاتيح: شرح مشكاة المصابيح، تأليف علي بن سلطان محمد القاري؛ قرأه وخرج حديثه وعلق عليه وصنف فهارسه صدقي محمد جميل العطار، قدم له خليل الميس، ١٤١٤ هـ: ٢٦٠.

(٤) في (ج) بقدرتهم.

(٥) سورة النساء، آية: ٧٩.

الجدب والقحط، كما صرح به البيضاوي وغيره. [وقوله]^(١) (وإنما هي خلقهم [وإبداعهم] هو عطف على (أن أفعال العباد) أي: وزعموا إنما هي خلقهم)^(٢). وهذا تصريح بأن المعتزلة - قائلون بأن أفعالهم تسمى خلقاً لهم وهذه دعوى عليهم تفتقر إلى نقل نصوصهم بتسمية أفعالهم مخلوقة أو خلقاً لهم، وليس هذا في كتبهم؛ فإنهم لا يقولون إلا بما جاءت [به]^(٣) اللغة من قام وقعد ونكح وأكل، ولا يقولون: خلق قياماً، وسيأتي تحقيق هذا اللفظ وما يطلق عليه. واعلم أن الذي في كتب المعتزلة المتأخرين أنه يجوز تسمية أفعال العباد خلقاً منعه الأكثرون، ويأتي كلام السعد أنه قول المتأخرين من المعتزلة ممن تجرأ في النقل قال، وقال بعض المتأخرين منهم بأنها مخلوقة.

قوله: (ورُدَّ بأن ما ذكره من المدح والذم لا يتوقف على الخلق... إلى آخره)^(٤). أقول: هذا الرد في شرح التلويح^(٥)، فإن سعد الدين لما جعل الأفعال كلها مخلوقة لله، ولا شك أن فيها ما هو قبيح، والله تعالى منزّه عن القبائح: [حاول

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) ونص ذلك في الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: "وقد وردَّ بأن ما ذكره من المدح والذم لا يتوقف على الخلق بل يكفي فيها الكسب": ٢١٧ من التحقيق.

(٥) شرح التلويح على التوضيح، مسعود بن عمر التفازاني، مكتبة صبيح بالقاهرة: ١/٣٦١.

التقصي من^(١) ذلك بأن الحسن والقبح والطاعة والمعصية [اعتبارات راجعة
 [إلى الكسب دون الخلق فيسند إلى العبد لا إلى الله [تعالى]^(٢)؛ وذلك لأن
 خلق المعصية ليس معصية، وخلق القبيح ليس بقبيح. [انتهى]^(٣).
 قلت: وهو فرع على صحة إثبات الكسب [وجعله له]^(٤) شيئاً معروفاً متعيناً،
 ويأتي الكلام فيه، وتكون أقوالهم وأخبارهم في حقيقة معانيه واختلافهم فيه
 الاختلاف الشديد، وتراميمهم في معانيه إلى الأمد البعيد [غير سديد]^(٥).

قوله: كذا في التلويح^(٧).

أقول: وتماه في شرح السعد عليه بلفظ: والحاصل أن أثر الخالق إيجاد
 الفعل في أمر خارج من ذاته، وأثر الكاسب صفة قائمة به، هذا، ولكن لقائل
 أن يقول وجود الفعل بواسطة الموجودات المستندة إلى الواجب لا ينافي كونه
 مقدوراً للعبد ومخلوقاً له لجواز أن يكون استناده بواسطة قدرة العبد وإرادته

(١) في (ج) حال البعض من.

(٢) في (ج) وجعلها من الاعتبارات الراجعة.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) زيادة من (ج).

(٦) زيادة من (ج).

(٧) التلويح و التوضيح ، تأليف سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة الملك فهد،

الرياض، ١٣٠٤هـ: ٢/٣٦٣.

التي من شأنها الترجيح [والإيجاد]^(١) وأيضاً الموجود بالقدرة، والداعي لا ينافي تعلق أصل القدرة [بأصل]^(٢) الفعل [المتمكن]^(٣) وكونه مخلوقاً للقادر، والقائلون بأن فعل العبد بخلقه وإرادته لا ينازعون في توقفه على [أمور]^(٤) من الله تعالى كإيجاد العبد وإمداده وتمكينه ونحو ذلك. انتهى. وكان على الشيخ -دامت إفادته- نقل البحث إلى آخره ليعلم أنه لم يصفُ كلام الكسبية عن [الكدر]^(٥) [الذي]^(٦) أتى به [أصحابهم]^(٧). ثم لا يخفي أن قول سعد الدين (لا في محل القدرة) يفهم أنه تعالى محل القدرة، ولا يجوز إطلاق المحلية عليه تعالى.

واعلم أنه أشار الشيخ إلى كلام التلويح [بالتلويح]^(٨)، ولم يستوف ما فيه من تنقيح، [فلينقل]^(٩) بقية كلام [شارحه]^(١٠) السعد ببيان ما قاله

(١) في (ج) الإيجاد.

(٢) في (ج) فأصل.

(٣) في (ج) التمكن.

(٤) في (ج) أمر.

(٥) في (ج) بالقدر.

(٦) في (ج) التي.

(٧) في (ج) أصحابه.

(٨) زيادة من (أ).

(٩) في (ج) فلنقل.

(١٠) في (ج) شرحه.

[للتوضيح]^(١)، قال: [قد]^(٢) علمنا بالوجدان أن للعبد صنعا أي فعلا بالاختيار، وصنعه يجب أن يكون في أمر لا موجود ولا معدوم، لأن صنعه فيه:

- إما أن يكون بلا واسطة وجود شيء.

- أو بواسطة وجود شيء.

- أو بواسطة عدم شيء.

- والأقسام بأسرها باطلة؛

أما الأول: فلأن وجود ذلك الشيء الذي يكون [الصنع]^(٣) بواسطة يجب بالموجودات [المستندة]^(٤) إلى الواجب فيخرج من صنع العبد ضرورة كونه [واجبات]^(٥).

وأما الثاني: فلأن ذلك العدم إن كان عدماً سابقاً فهو قديم لا صنع للعبد فيه، وإن كان عدماً لاحقاً يوقف على زوال جزء من العلة التامة للوجود.

والثالث: إن ذلك الجزء إن كان موجوداً كان واجبا بالاستناد إلى الواجب فيمتنع للعبد إزالته، وإن كان لزوال العدم مدخل في زواله عاد المحذور لأن

(١) في (ج) في التوضيح.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) في (ج) الصنع.

(٤) في (ج) المستندة.

(٥) في (ج) واجباً.

زوال العدم وجود فيكون بواسطة وجود شيء وهو واجب بواسطة الموجودات المستندة إلى الواجب فيخرج من صنع العبد، فتعين أن صنع العبد لا يكون إلا في أمر لا موجود ولا معدوم، ذلك الأمر لا يجب بواسطة الموجودات المستندة إلى الواجب، [وإلا لخرج]^(١) عن صنع العبد فلم يبق لصنع العبد أثر في أمر ما، ويلزم منه بطلان ما يثبت بالوجدان.

ثم ذلك الأمر لا يجب أن يكون هو الإيقاع والإيجاد الذي يجب عنده الفعل ألبتة حتى يكون العبد [موجدا]^(٢) للشيء الموجود خالقا له، لأن ذلك الشيء يتوقف على أمور لا أثر للعبد في وجودها، كوجود العبد وقدرته وسلامة [آلاته]^(٣) ونحو ذلك، فتعين أن يكون ذلك الأمر [اللا موجود واللامعدوم]^(٤) الصادر عن العبد أمراً لا يجب عنده وجود الأثر، وهو المسمى بالكسب. [انتهى]^(٥).

قلت: ولا يخفي أن هذه التفرقة بين الكسب والخلق إن أراد [أنه]^(٦) لغة فيكذبه القرآن، ويأتي بيان ترادف الكسب والخلق في آياته قريبا، وإن أراد أن

(١) في (ب) والايخرج.

(٢) في (ج) موجبا.

(٣) في (ج) الآته.

(٤) في (ج) بلا لا موجود، بلا لا معدوم

(٥) زيادة من (أ، ب).

(٦) في (ب، ج) به.

هذا أمر اصطلاحي للأشعرية فالأمور الاصطلاحية [لاتبني] ^(١) عليها القواعد الكلامية والعقائد الدينية، إذ معناه أن اصطلاحنا أن تسمى هذا كذا وهذا كذا ثم نبني عليه العقائد الدينية وهذا باطل، إذ لا تبني القواعد الدينية والعقائد الإلهية إلا على أدلة يقينية لا على أمور اصطلاحية.

قوله: (خالق الزنا والعفة). ^(٢)

أقول: تقرر أنه لا يطلق عليه تعالى إلا ما ورد به السمع أو قام عليه الإجماع، ووصفه [بأنه خالق الزنا] ^(٣) لم يرد به، سواء أضيف إليه لفظ (العفة) أولاً، بخلاف (الضار النافع) فوردت السنة به.

{ أقوال العلماء في مسألة خلق أفعال العباد }

واعلم أنه تعرض الشيخ - دامت إفادته - لثلاثة أقوال في مسألة خلق الأفعال ^(٤)، والأقوال فيها بلغت أربعة عشر قولاً كما سردها أئمة التحقيق، فللمعتزلة ثمانية، وللأشعرية أربعة، وللجبرية قولان، ولا حاجة إلى تفصيلها ^(٥)، إنما أشرنا إليها ليعلم اتساع نطاق هذه البدعة.

(١) في (ب) لا يبني.

(٢) وتكملة ذلك: (فهو الضار النافع). الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢١٨.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٠٤.

(٥) وهذه الأقوال استوفها محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه إيثار الحق: ٣١١-٣٢٤، وأحال على أنه استعرض بقية المباحث في كتابه العواصم.

فالجبرية لهم قولان:

الأول: على أن للعبد قدرة غير أنه لا أثر لها ألبتة، وأفعاله كلها مخلوقة لله - تعالى -، وهذا بعينه هو مذهب الأشعرية، كما يأتي [ويصرح]^(١) أبو الحسن بأنه جبر.

والثاني: أنه لا قدرة للعبد ولا فعل له ألبتة، وإنما حركته منسوبة إليه مثل نسبة حركة الشجرة إليها، [حكاهما]^(٢) الشهرستاني^(٣) عن غلاة الجبرية، وأنكر وجود هؤلاء الشيخ مختار في كتابه المجتبى.

وأما أقوال الأشعرية فهي متسعة:

الأول: قول الكسبية منهم، قالوا: إن الأكوان كالحركة والسكون ذوات ثبوتية هي فعل الله، وفعل العبد كسب يتعلق بها. وهذا القول هو الذي نصره أبو الحسن - دامت إفادته - ونسبه إلى أهل السنة هكذا على الإطلاق.

الثاني لهم: إن أفعال العباد مقدور بين قادرين، مع عدم التميز إلا بالوجوه والاعتبارات.

الثالث لهم: إنه لا فعل للعبد إلا الاختيار، فمتى اختار الطاعة خلقها الله فيه

(١) في (ج) وسيصرح.

(٢) في (ج) حكاهما.

(٣) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني، من فلاسفة الإسلام، كان إماماً في علم الكلام، وأديان الأمم، ومذهب الفلاسفة، يلقب بالأفضل، من كتبه الملل والنحل، ولد في شهرستان سنة ٥٤٨هـ، وانتقل إلى بغداد سنة ٥١٠هـ. انظر الأعلام: ٦/٢١٥.

عقب اختياره، وكذلك المعصية.

الرابع لهم: إن الأكوان - أعني الحركة والسكون والاجتماع والافتراق - ذوات حقيقية، وهو قول الجويني^(١) وأصحابه، وهو أقرب فرق الأشعرية إلى المعتزلة فإن هذا هو قول أبي الحسين وأصحابه، و[قول]^(٢) ابن تيمية، وهو مذهب كثير من أهل البيت الأولين ولا يفارق قول الجويني إلا أنهم يقولون: الأكوان ليست أشياء حقيقية، وأنه لا ثبوت لها، ولا شيء من الأجسام في الأزل والقدم.

فهذا رابع أقوال الأشعرية وهو أول أقوال المعتزلة - كما عرفت - وبقية أقوالهم لا حاجة [إلى سردها]^(٣).

وهكذا كل [واحدة]^(٤) [من أي]^(٥) مسألة ابتداعية ليس فيها من الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم كلام مبين يكثُر فيها الاضطراب وينقطع

(١) أبو المعالي (٤١٩-٤٧٨ هـ) هو إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي ركن الدين. ولد في جوين من نواحي (نيسابور) تفقه على والده، رحل إلى بغداد، وجاور بمكة في شبته أربعة أعوام، ثم ذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، ومن ثم قيل له إمام الحرمين، كان من أذكى العالم، فقيه شافعي صاحب تصانيف منها: البرهان في أصول الفقه، نهاية المطلب في دراية المذهب، الإرشاد في أصول الدين. انظر سير أعلام النبلاء: ١٨ / ٤٦٨، شذرات الذهب: ٣ / ٣٥٨.

(٢) زيادة من (أ).

(٣) في (ب، ج) لإسرادها.

(٤) زيادة من (ب، ج).

(٥) زيادة من (ج).

[بكل]^(١) مدع فيها الأسباب، ولا حاجة بنا إلى البيان بأدلة كل فريق على مدعاه، فإن ذلك بحث لا يبلغ الناظر فيه إلا على مسافة من التطويل إلى منتهاه، وليس المراد إلا أنه لما اقتصر الشيخ - دامت إفادته - على ثلاثة أقوال فأوضحنا أن المسألة واسعة الأردان والأذيال.

قوله: "بل إن في خلق القبيح حسناً بالنسبة إلى الخالق، وله في خلق الشياطين من الحكم ما لا يعلمها إلا هو"^(٢).

أقول: هذا غير محل النزاع، إذ كلامه الأول التزام بنسبة القبائح إليه - تعالى - لأنها مخلوقة له فيقال: خلق الله الكفر في زيد الكافر، وهذا الكلام [ناظر]^(٣) [إلى أنه]^(٤) [لا قبح]^(٥) في حقه تعالى بل هو حسن، فهو منع لكون في خلقه قبيحاً، وعلله بأن له [تعالى]^(٦) في خلق الشياطين من الحكم ما لا يعلمها إلا هو. قلت: ولا يخفى على تقدير الكلام الأول أنه تعالى التزم أنه يقال: خلق الله الكفر في الكافر.

(١) في (ج) كل.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢١٧.

(٣) في (ج) ناطقاً.

(٤) في (ج) بأنه.

(٥) في (ب) لا قبيح.

(٦) زيادة من (، أب).

حقيقة لفظ (خلق)

وقد علمت أن للخلق لغة ثلاثة معانٍ:

الأول: الإيجاد من العدم، وهذا المعنى يختص به رب العباد في إيجاد الأجسام نحوها مما سنذكره.

والثاني: التقدير وهذا يطلق ويسند إلى الله تعالى ولا يختص به، إذ يسند إلى العباد كما يفيد أحسن الخالقين.

والثالث: الكذب وهو يختص بالمخلوقين، ويتعالى عنه رب العالمين، وكل هذه نطق بها القرآن: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَذْكَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يُرْزِقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(١)

﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٢) في الأول وهو كثير.

والثاني: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٣) أي المقدرين إذ الآية في سياق خلق الإنسان وتقدير خلقه [أطواراً]^(٤).

الثالث: حكايته عن الكفار أنهم قالوا في القرآن: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ﴾^(٥) أي كذب ومثل قوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾^(٦) على بعض التفاسير الآتية.

(١) سورة فاطر، آية: ٣.

(٢) سورة النحل، آية: ١٧.

(٣) سورة المؤمنون، آية: ١٤.

(٤) في (ب) أطوار.

(٥) سورة ص، آية: ٧.

(٦) سورة العنكبوت، آية: ١٧.

إذا عرفت هذا فأشهر معاني الخلق هو التقدير، وأفعال العباد مخلوقة بهذا المعنى بلا نزاع، كما هو قول الإمام الجويني وأبي إسحاق وأصحابهما من الأشعرية، بل هو قول المعتزلة والشيعة^(١)، ولم يذكر الجوهري للخلق معنى فيما نحن فيه إلا التقدير، وفي النهاية لابن الأثير: "أن أصل الخلق: التقدير، وقال: إن الله تعالى يسمى خالقاً باعتبار تقدير وجود الأشياء منه أو باعتبار الإيجاد على وفق التقدير"^(٢). انتهى.

فقولهم: إن أفعال العباد مخلوقة. إن أريد أن الله قدرها فهذا مما لا خلاف فيه، وقد قدمنا حديث مسلم وغيره في سؤالهم له صلى الله عليه وآله وسلم وجوابه عليهم إلا الأنفية، و[سبق]^(٣) علمه بها - وهذا مثل تسميتها - [معلوم]^(٤) له تعالى ومكتوبة لأنه قد سبق بها العلم والتقدير والكتابة، كما نطقت به نصوص الكتاب والسنة.

وإن أريد أن الله تعالى أوجدها في العباد، وأنهم ظروف لها، كإيجاد الحياة،

(١) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً، وقالوا: إنه الإمام بعد الرسول صلى الله عليه وسلم بالنص الجلي أو الخفي، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه، وعن ولده، وإن خرجت فبظلم أو تقيية منه، أو من أولاده، ويقولون: أن الإمامة من أصول الدين، وإن الأئمة معصومون، وهم فرق كثيرة جداً، وأصولها ثلاث: غلاة وزيدية وإمامية، انظر الملل والنحل للشهرستاني: ١/١٤٦.

(٢) النهاية في غريب الحديث: ١/٧٠.

(٣) في (ج) يسبق.

(٤) في (ج) معلومة.

فهذا شيء لم يقم عليه دليل من لغة، ولا كتاب ولا سنة، فألق سمعك إلى ما نلقيه عليك وأنت شهيد، وانظر بعين الإنصاف إن كنت إياه تريد.

وذلك أنه [قد تقرر]^(١) مما سمعت أن الخلق المنسوب إليه - تعالى -

المختص به هو الإيجاد من العدم الذي ملأ الله القرآن من الإخبار به والتمدح

: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾^(٢) في آيات^(٣)، وفي

بعض الآيات: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾^(٤)، ﴿لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(٥)،

﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾^(٦)، وفي آدم ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلِيقُ بَشَرٍ مِّنْ

صَلْصَلٍ مِّنْ حَمٍ مَّسْنُونٍ﴾^(٧)

والثاني من معاني الخلق: التقدير: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٨).

فالأول: يختص بالله، وليس في لغة [العرب]^(٩) أن كل شيء يسمى مخلوقاً،

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) سورة هود، آية: ٧.

(٣) قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾. سورة الحديد، آية: ٤.

(٤) سورة النبأ، آية: ٣٧، ق، آية: ٣٨، الأحقاف، آية: ٣، الدخان، آية: ٧، ٣٨، الزخرف، آية: ٨٥،

ص، آية: ٦٦، ٢٧، ١٠، الصافات، آية: ٥، السجدة، آية: ٤، الروم، آية: ٨، الشعراء، آية: ٢٨، ٢٤،

الفرقان، آية: ٥٩، الأنبياء، آية: ١٦، طه، آية: ٦، مريم، آية: ٦٥، الحجر، آية: ٨٥، المائدة، آية: ١٨، ١٧.

(٥) سورة فصلت، آية: ٩.

(٦) سورة النحل، آية: ٤.

(٧) سورة الحجر، آية: ٢٨.

(٨) سورة المؤمنون، آية: ١٤.

والدليل: على من ادعى ذلك، ونحن نمنعه لوجهين:

أحدهما: أن تسمية كل شيء بذلك يحتاج إلى نقل صحيح عن أهل اللغة وهو معدوم، ولم يعهد عن أحد من أهل اللغة أنه يقول: خلقت قعوداً ولا قياماً [ولا صلاة ولا صياماً]^(١).

الثاني: أنه يفهم من كثير من نصوص الكتاب والسنة وكلام البلغاء أن ذلك يختص ببعض الأمور دون بعض، من ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾^(٢) فعطف الهدى المتعلق بالأفعال على الخلق المتقدم لها، ظاهره المغايرة في التسمية، وفيه قوله تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) وهي آية في هذا المعنى لأنه قسم المسميات إلى قسمين مختلفين متغايرين:

أحدهما: الخلق وهو أخصهما.

وثانيهما: الأمر وهو أعمهما لأن الخلق نوع من جنس الأمر يدخل تحته بدليل قوله تعالى: ﴿ وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ ﴾^(٤) فدخل فيه الخلق والأمر. ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يظاهون

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) في (ج) ولا صياماً ولا صلاة.

(٣) سورة طه، آية: ٥٠.

(٤) سورة الأعراف، آية: ٥٤.

(٥) سورة هود، آية: ١٢٣.

بخلق الله والذين يشبهون بخلق الله^(١) وفي الحديث الآخر أنه يقال للمصورين: (فليخلقوا حبة أو شعيرة)^(٢) ولم يقل لهم: اخلقوا قياماً ولا قعوداً، ولا قيل لمن قام أو قعد: إنه ضاهي خلق الله، ومثله في الصحيح ذم الواشيات [بتغيير]^(٣) خلق الله [وهذه الأحاديث صحيحة]^(٤) وشهد له من القرآن: ﴿وَأْمُرْهُمْ فليُغَيِّرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾^(٥) وهذه [أحاديث صحاح]^(٦)، فيها الفرق المعلوم من الدين والعقل بين خلق الله وفعل العبد، ومن هنا أجمعت الأشعرية أن أفعال العباد من حيث نسبت إليهم لا تسمى خلقاً، بل تسمى كسباً وعملاً وفعلاً، والوجه في هذا كله: أن أهل اللغة - يسمونها بذلك فرقا بينها وبين إيجاد الأجسام من العدم وتصويرها.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب اللباس باب ما وطئ من التصاوير: ٢٢٢١/٥، حديث رقم ٥٦١٠، ومسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة باب تحريم تصوير صورة الحيوان وتحريم اتخاذ مافيه: ٣/١٦٦٨، حديث رقم ٢١٠٧.

(٢) ونصه ما أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب قول الله تعالى والله خلقكم: ٢٧٤٧/٦، حديث رقم ٧١٢٠: (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي فليخلقوا ذرةً أو ليخلقوا حبةً أو شعيرة). وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب اللباس والزينة باب تحريم تصوير الحيوان واتخاذ مافيه: ٣/١٦٧١، حديث رقم ٢١١١.

(٣) في (ج) لتغيير.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) سورة النساء، آية: ١١٩.

(٦) في (ج) الأحاديث الصحيحة.

وإذا عرفت اعتراف الأشعرية بأنها لا تسمى أفعال العباد خلقاً حيث نسبت إليهم، بل تسمى بهذه الأسماء أعني كسباً وفعلاً وعملاً، عرفت أن نفي تسميتها خلقاً دعوى مجردة تحتاج إلى دليل يقطع الخلاف. وأما آية: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(١) [وآية]^(٢): ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٣).

وحديث: (إن الله يصنع كل صانع وصنعته)^(٤) ونحوها فيأتيك بيان أنها لا تنهض على تسمية أفعال العباد خلقاً لله.

وقد استدلل الجويني ومن وافقه من أصحابه ومعتزلة بغداد بهذه الأدلة على أن الخلق يختص بالمعاني التي ذكرناها من الإيجاد للأجسام من العدم وتصويرها، فيجب قصره عليها، وتفسير: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٥)، بما سمي خلقاً، ولا يلزم من قال بهذا من أهل اللغة محذور ولا مخالفة لمذاهب من ينتسب إلى السنة؛ لأنهم [إنها]^(٦) يقولون: الأكوان التي هي الحركة،

(١) سورة الرعد، آية: ١٦، الزمر، آية: ٦٢.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) سورة الصافات، آية: ٩٦.

(٤) عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يصنع كل صانع وصنعته). أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد: ٤٦، وفي الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عبدالله بن محمد الدرويش، نشر اليامة للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ: ١٤٤هـ.

(٥) سورة الأنعام، آية: ١٠٢، الرعد، آية: ١٦، الزمر، آية: ٦٢، غافر، آية: ٦٢.

(٦) زيادة من (أ، ب).

والسكون، والاجتماع، والافتراق، من الأمر لا من الخلق، فرقا لمجرد التسمية، مع اعترافهم بأن الخلق والأمر من الله [تعالى] ^(١) وحده لا شريك له. فإن قلت: قد نقل الاتفاق بان أفعال العباد مخلوقة، قلت: هذا الاتفاق صحيح، ومعنى / خ ٤٧ / مخلوقة هنا: مقدره، لأن تسمية الأفعال بهذا المعنى تسمية صحيحة باتفاق أهل اللغة وأهل الكلام. وعلى هذا التحقيق يكون المراد من قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ^(٢): التقدير، أو بمعنى الإيجاد، وهذا الأخير يختص بالأشياء الحقيقية وهي الذوات دون الأكوان التي هي أفعال العباد، ويكون معناها خالق كل [شيء] ^(٣) مخلوق فيخرج منه [الأمر] ^(٤) مع كونه لله وحده لا شريك، ويدل له أنهم [لا يقولون] ^(٥) بدخول القرآن في قوله: ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ^(٦) فعلى هذا ثبت أنه الحجة في القرآن، أعني قوله: ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ^(٧) ونحوها، على أن أفعال العباد مخلوقة لأن معنى: ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ^(٨) مما يسمى مخلوقاً، وبذلك خرج القرآن من ذلك لأن الكلام

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٠٢، الرعد، آية: ١٦، الزمر، آية: ٦٢، غافر، آية: ٦٢.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج) الإيجاد.

(٥) في (ج) لا يفرقون.

(٦) سورة الأنعام، آية: ١٠٢، الرعد، آية: ١٦، الزمر، آية: ٦٢، غافر، آية: ٦٢.

(٧) سورة الرعد، آية: ١٦، الزمر، آية: ٦٢.

(٨) سورة الأنعام، آية: ١٠٢، الرعد، آية: ١٦، الزمر، آية: ٦٢، غافر، آية: ٦٢.

لا يسمى مخلوقاً [لله، وكذلك لا تسمى أفعالنا بذلك فثبت أن المراد أن كل شيء يسمى مخلوقاً]^(١) من الأجسام وصورها والطعوم والألوان والروائح، وسائر ما في العوام من نحو ذلك: داخل في أن الله خالق كل شيء، وما لا يسمى مخلوقاً كأفعالنا لا يدخل تحت ذلك ألبتة. فتأمل.

[فإذا]^(٢) قيل: أفعال العباد مخلوقة لله: فإن أراد القائل (مقدرة) فهو حق؛ فإنه قد سبق منه - تعالى - التقدير لكل كائن كما سبق علمه وكتابتته له، والخلق بمعنى التقدير: ثابت لغة بلا مرية، كما قدمناه بقولنا: أفعال العباد مخلوقة لله: مثل قولنا: إنها معلومة وأنها مكتوبة في الكتاب كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾^(٣) ونحوها من الآيات^(٤).

[وإن]^(٥) أراد أفعال العباد/ خ ٤٨ / مخلوقة لله وأنه تعالى أوجدها من العدم فالخالق بهذا المعنى لم يأت لغة ولا كتاباً ولا سنة إلا في إيجاد ما ذكرناه

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) في (ج) فإن.

(٣) سورة الحديد، آية: ٢٢.

(٤) قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾

سورة الشورى، آية: ٣٠، وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ

يَهْدِ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ﴾. سورة التغابن، آية: ١١.

(٥) في (ج) فإن.

أنفأ من الأجسام ونحوها، وهو ما كان من عالم الخلق لا ما كان من عالم [الأمر]^(١) وعرفت أن أفعالهم من عالم الأمر وحينئذ تقرر أنه لا يطلق على أفعال العباد أنها مخلوقة لله بهذا المعنى، وأن المعتزلة لا يقولون بأنها مخلوقة لهم. فإن قلت: قد قال [الله]^(٢) تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾^(٣) والإفك: الكذب فقد [انتقضت]^(٤) القاعدتان، أعني [دعوى]^(٥): أنه لا يطلق الخلق على غير الأجسام ونحوها، ودعوى أنه لا يطلق الخلق بمعنى الإيجاد من العدم إلا عليه تعالى. قلت: أخرج عبد بن حميد وابن جرير عن قتادة في قوله [تعالى]^(٦): ﴿وَتَخْلُقُونَ﴾^(٧) قال: تصنعون أصناماً. وأخرج عبد الرزاق وابن المنذر عن الحسن في قوله [تعالى]^(٨): ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾^(٩) قال: تنحتون. وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾^(١٠) قال: يقولون كذباً.

(١) في (ج) يصنعه.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) سورة العنكبوت، آية: ١٧.

(٤) في (ب، ج) اقتضت.

(٥) زيادة من (ج).

(٦) زيادة من (ج).

(٧) سورة العنكبوت، آية: ١٧.

(٨) زيادة من (ج).

(٩) سورة العنكبوت، آية: ١٧.

(١٠) سورة العنكبوت، آية: ١٧.

فقد فُسرُ الإفك [بالأصنام]^(١) أو بالكذب، وعلى التفسيرين فالمراد يقدرّون صور الأصنام من الأخشاب أو غيرها من الأعيان التي أوجدها الله [تعالى]^(٢)، وعلى الثاني، يقدرّون الكذب، وتقديره [يكون]^(٣): [بإيراده]^(٤) في صورة مقبولة وعبارة محبوبة فالآية من إطلاق الخلق على التقدير، وهو ينسب إلى الخالق تعالى وإلى العباد، ويجرى في عالمي الخلق والأمر. ومن ذلك قول عيسى عليه السلام: ﴿أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾^(٥) أي: [أقدر]^(٦) على ذلك من الطين، وهو كتقديرهم الأصنام من الأخشاب ونحوها، ومن ذلك: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٧) أي المقدرين.

والحاصل: أن الخلق بمعنى الإيجاد من العدم/ خ ٤٩ / لا يكون إلا لله، ولا يكون إلا للأجسام ونحوها، وبهذا المعنى [يمدح]^(٨) الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٩) استفهام إنكار وتقرير بأنه لا خالق سواه وقوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ

(١) في (ب، ج) بالإنفساد.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) زيادة من (ب، ج).

(٤) في (ب) بإيراده.

(٥) سورة آل عمران، آية: ٤٩.

(٦) في (ج) قدر.

(٧) سورة المؤمنون، آية: ١٤.

(٨) في (ب، ج) امتدح.

(٩) سورة فاطر، آية: ٣.

كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴿١١﴾ ولا يخفي على ذي ذوق وفهم لكتاب الله أن هذه الآيات وأمثالها سيقت لبيان انفراده بإيجاد الأشياء من الأجسام ونحوها من العدم لا يشمل أفعال العباد، والسياق ظاهر بذلك، والخلق بمعنى التقدير: عام لكل شيء، وينسب إلى الرب تعالى وإلى العباد.

وبعد تقرير هذا: تعلم أنه لم [يقم] ^(١١) هنا دليل ناهض على أن الله خلق أفعال العباد بمعنى أوجدها من العدم، لا بمعنى قدرها، والمسألة من أعظم مسائل أصول الدين، ومن أمهات مسائل [التفريق] ^(١٢) بين المسلمين، لا يقبل فيها إلا دليل قاطع، وبرهان بالحق ساطع كما صرح به الشيخ أبو الحسن، وإلا وجب الصيانة للجانب الإلهي عن أن ينسب إليه ما لم يقم دليل قاطع عليه.

قوله: (وله في خلق الشياطين من الحكم ما لا يعلمها إلا هو) ^(١٣).
أقول: أحسن الشيخ - دامت إفادته - بهذا، فإن كلامه هذا إقرار بأصلين عظيمين قد نفتهما الأشعرية:
أحدهما: القول بالحسن والقبح العقليين.

(١) سورة النحل، آية: ١٧.

(٢) في (ج) يتم.

(٣) في (ج) التفرقة.

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢١٧.

وثانيهما: إثبات الحكمة وتعليل أفعال الله [تعالى] (١)، وهذان الأصلان متلازمان، القول بأحدهما يلزم منه القول بالآخر، وقد نفتها معاً الأشعرية، ونقل سعد الدين في شرح التلويح أن الأشعري يقول: (لا قبح في [أفعاله] (٢) [الله] [تعالى]، بل كل أفعاله حسن، لأنه مالك الأمور على الإطلاق، يفعل ما يشاء، لا علة لصنعه، ولا غاية لفعله). انتهى، فصرح - كما ترى - بنفي [الحكمة] (٣) والقول بإثباتها قول علماء الإسلام [وطوائف] (٤) / خ ٥٠ / فرق الأنام. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة: "أجمع المسلمون على أن الله تعالى موصوف بالحكمة، لكنهم تنازعوا في تفسير ذلك، فقالت طائفة: الحكمة ترجع إلى علمه بأفعال العباد، وإيقاعها على الوجه الذي أراده، ولم يثبتوا إلا العلم، والإرادة، والقدرة، وقال الجمهور من أهل السنة وغيرهم بل هو حكيم في خلقه، وأمره، والحكمة ليست مطلق المشيئة، إذ لو كان كذلك لكن كل مريد حكيمًا، ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلى محمودة ومذمومة، بل الحكمة تتضمن ما في خلقه، وأمره من العواقب المحمودة، والغايات المحبوبة، والقول بإثبات هذه الحكمة ليس هو قول المعتزلة، ومن وافقهم من

(١) زيادة من (ج).

(٢) في (ج) أفعال.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج) الحكم.

(٥) في (ج) من طوائف.

الشيعة فقط، بل هو قول جماهير طوائف المسلمين، من أهل التفسير والفقہ والحديث والتصوف والكلام، وغيرهم قائمة الفقهاء متفقون على طائفة من نفاة القياس وغير نفاته، وكذلك ما في خلقه من المنافع والحكم والمصالح لعباده معلوم، وأصحاب القول الأول كجهم بن صفوان وموافقيه كالأشعري، ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، يقولون ليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله بل ليس فيه إلا لام العاقبة، وأما الجمهور فيقولون بل لام التعليل داخله في أفعال الله تعالى وأحكامه، والقاضي أبو يعلى^(١) وأبو الحسن بن الزاغوني^(٢) ونحوهما من أصحاب أحمد وإن كانوا قد يقولون بالأول فهم يقولون بالثاني أيضاً في غير موضع، وكذلك أمثالهم من الفقهاء أصحاب مالك والشافعي وغيرهما^(٣). انتهى.

(١) القاضي أبو يعلى (٣٨٠ - ٤٥٨ هـ) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء البغدادي، من كبار الحنابلة وعالم عصره في الأصول والفروع، كان متعقفاً، نزه النفس، كبير القدر، صاحب ورع، له تصانيف كثيرة منها (الأحكام السلطانية) و(الرد على الجهمية) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/٨٩، الأعلام للزركلي: ٦/٩٩.

(٢) أبو الحسن: هو الإمام العلامة شيخ الحنابلة ذو الفنون، أبو الحسن علي بن عبيدالله بن نصر بن عبيدالله بن سهل بن الزاغوني البغدادي، صاحب التصانيف، ولد سنة خمس وخمسين وأربع مئة، عني بالحديث وقرأ الكثير، وكان من بحور العلم كثير التصانيف، يرجع إلى دين وتقوى وزهد وعبادة، مات في سابع عشر المحرم سنة سبع وعشرين وخمس مئة. انظر سير أعلام النبلاء: ١٩/٦٠٥.

(٣) منهاج السنة: ١/١٤٠-١٤٢.

فانظر إلى هذا بإنصاف [تجد أن في ردهم لام التعليل إلى] ^(١)، لام العاقبة [علة] ^(٢): نادرة في اللغة، بل هي مجاز عند أئمة البيان كما صرحوا به في قوله تعالى: ﴿فَالنَّقَطَةُءِءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ^(٣) والأصل في اللام والحقيقة: هو التعليل، وقد وردت له في القرآن [في] ^(٤) نحو من ألف موضع كما قاله ابن القيم في كتابه الجواب الكافي ^(٥) ثم ماذا يصنع نافي التعليل بما ورد بلفظه / خ ٥١ / في قوله [تعالى] ^(٦): ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ ^(٧) الآية، وقوله: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ^(٨) وغيرها من الآيات.

والحاصل: أن البحث قد حقق في مظانّه، فهذا الذي احتج [عليه] ^(٩) الشيخ أبو الحسن - دامت إفادته - [على] ^(١٠) مذهب سلفه الماتريدية

(١) زيادة من (ج).

(٢) زيادة من (ج).

(٣) سورة القصص، آية: ٨.

(٤) زيادة من (أ، ج).

(٥) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)، تأليف محمد بن أبي بكر الزرعي بن قيم

الجوزية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت: ١٠ / ١.

(٦) زيادة من (ج).

(٧) سورة الحديد، آية: ٢٣.

(٨) سورة المائدة، آية: ٣٢.

(٩) زيادة من (ج).

والحنفية، وهو الحق الذي قامت عليه الأدلة، وإنما قلنا آنفاً: إن مسألة التحسين والتقبيح ملازمة لمسألة الحكمة، وذلك لأنه لا يراد من تعليل أفعاله إلا أنه تعالى لا يفعل إلا ما فيه حكمة [وأولى]^(١)، ولا يجوز خلو فعله عن ذلك لأنه عبث، وفاعل العبث ليس بحكيم، وفاعل القبيح [أي الفاعل]^(٢) لأجل [القبيح]^(٣) كذلك، فالحكيم: من كان فعله لحكمة. فالحسن ما تعدّه عقول العقلاء حسناً، والقبح: ما تعدّه عقول العقلاء غير حسن، فمن فرق بين المسألتين كسعد الدين فقد أخطأ. والعجب أن نفاة الحكمة قالوا: جميع ما في الكون من أفعاله تعالى لا تخلو عن فائدة وعاقبة محمودة، لكنها غير مقصودة بل اتفاقية، [فيلزمهم]^(٤) سد الباب عن إثبات الصانع؛ إذ يجوز أن يكون حصول العالم لا بمرجح، بل تخصيص بلا مخصص، على أن من جعل بناء بينه [إنسان]^(٥) اتفاقياً: [لا يتعلم]^(٦) أحد في تكذيبه، فكيف نظام العالم [الذي بهر كل العوام]^(٧)؟ وأيضاً [فماذا]^(٨) [بصنع أمر]^(٩) الله لعباده

(١) زيادة من (ج) .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) في (ج) القبح .

(٥) زيادة من (أ، ب) .

(٦) في (ج) إنسانا .

(٧) في (ج) لا يتعلم .

(٨) زيادة من (ج) .

بالتفكر في مخلوقاته [في غير آية من كتابه منها] ^(٣): ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ
وَالْأَرْضِ﴾ ^(٤) الآية في البقرة وآل عمران، وكم وكم: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾
^(٥)، ولقد أقر به فخر الدين الرازي في تفسير مفاتيح الغيب.

ما أورد عليه من التشدد في رأي الأشعري فقال في تفسير قوله تعالى:
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ^(٦) بعد أن قال: قال / خ ٥٢ / أصحابنا:
شكرا لمنعم لا يثبت بالعقل بل بالسمع وذكر استدلالهم على ذلك بالآية
فقال: وهذا الاستدلال ضعيف. وبيانه [من وجوه: الأول] ^(٧): أن يقول: لو لم
يثبت الوجوب العقلي لم يثبت الوجوب الشرعي ألبتة، وهذا باطل، فذاك
باطل [مثله] ^(٨). بيان الملازمة من وجوه: أحدها: أنه إذا جاء الشارع وادعى
كونه نبيا من عند الله تعالى وأظهر المعجزة فعلا يجب على المستمع
[استماع] ^(٩) قوله والتأمل في معجزاته؟ أو لا يجب؟ فإن لم يجب فقد بطل

(١) زيادة من (ج).

(٢) في (ج) تصنع بأمر.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) سورة البقرة، آية: ١٦٤، آل عمران، آية: ١٩٠.

(٥) سورة الذاريات، آية: ٢١.

(٦) سورة الإسراء آية: ١٥.

(٧) زيادة من (أ، ب).

(٨) زيادة من (ج).

(٩) زيادة من (ب، ج).

القول بالنبوة، وإن وجب فيما أن يجب بالشرع أو بالعقل، فإن وجب بالعقل فقد ثبت الوجوب العقلي، وإن وجب بالشرع فهو باطل لأن ذلك الشرع إما أن يكون هو ذلك المدعي أو غيره، والأول باطل [للزومه]^(١) [لأنه]^(٢) [يرجع]^(٣) حاصل الكلام إلى أن ذلك الرجل يقول: الدليل على أنه يجب قبول قولي: وهذا إثبات للشيء بنفسه، وإن كان ذلك الشارع غيره كان الكلام فيه كما في الأول [ولزم]^(٤) [إما الدور]^(٥) أو التسلسل وهما محالان. ثم عد بقية الوجوه إلى أن قال: فثبت بهذا الوجه أن الوجوب العقلي لا يمكن دفعه. هذا كلامه وهو كما ترى من القوة [والإتقان]^(٦) والموافقة لمثبتي الوجوب العقلي [في أعلى مكان مع]^(٧) إقامة البرهان.

قوله: (باب في تحقيق ما هو الحق.. إلى قوله: ذهب أهل السنة وهي الأمة الوسط - إلى العدل والتوسط، وأعرضوا عن الإفراط والتفريط)^(٨).

(١) زيادة من (ج).

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) في (ج) رجوع.

(٤) في (ج) ولزوم.

(٥) في (ب، ج) الدوران.

(٦) في (ب) الإمعان.

(٧) زيادة من (ج).

(٨) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٠.

أقول: (اعلم أن المختار عندي والذي أذهب إليه وأدين الله به في هذه الأبحاث ونحوها: هو ما درج عليه سلف الأمة، ولزموه من اتباع السنن، والبعث/ خ ٥٣/ عن الابتداع والخوض فيها، وعلى لزوم مناهج الأنبياء والأولياء، وعلى عدم رد الشرائع المعلومة عن المعصومين من الأنبياء والمرسلين إلى ما يلائم خيالات الأذكياء المتكاذبين وظنون العقلاء المتخالفين، وكيف يرد الأقوى إلى الأضعف؟! ومن لم يعترف بعلو مرتبة الأنبياء - عليهم السلام - على الأذكياء فما أنصف، وكفى فارقا بينهم - بعد ما خصهم الله من المعجزات - شدة الاختلاف بين الأذكياء الذي يستلزم بالضرورة جهل بعضهم كما يمنع بالضرورة علم جميعهم، فإنه لم يختلف في القطعيات [علمان]^(١) قط، ولا يصح الاختلاف إلا بين جاهلين أو بين عالم جاهل إلا ما كان مراد الله، مثل اختلاف سليمان وداود وسائر المجتهدين في الفروع)^(٢).

وإنما قدمت هذا لئلا يظن الناظر أنني أذهب إلى قول فريق من الفريقين المعتزلة والأشعرية؛ فإن الكل قد ابتدعوا في هذا الفن الذي خاضوا فيه، وما ألقنا إلى الخوض معهم إلا بيان أن كل طائفة لم تنصف الأخرى ولم تنقل عنها كلامها من كتبها.

(١) في (ج) علمان.

(٢) وهذا منهج الأمير الصنعاني في القضاء والقدر وفي مجمل هذه الأبحاث.

قوله: (ذهب أهل السنة)^(١).

أقول: قد عرفت ما في تسمية الكسبية أهل السنة فلا نعيده، وعرفت أن شأن الناظر المنصف أن لا يميل [إلى]^(٢) [أي]^(٣) فرقة معينة من أول بحثه فيجعل الثناء عليها عنوان كلامه، فإنه إذا كان كذلك لم [يقم]^(٤) للفرقة الأخرى وزنا ولا يراها إلا بعين السخط التي [لا ترضى]^(٥)؛ إذ قد صارت عين ذهنه محدقة إلى استحسان من أثنى عليه وأطراه فلا [يرى]^(٦) لكلامها عيبا. / خ ٥٤ .
وعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط تبدي المساويا^(٧)
واعلم أن فطرة الله التي فطر [الخلق]^(٨) عليها، وجعل طباعهم منذ خلقهم [الله]^(٩) [مقبلة]^(١٠) إليها هي: أن كل فعل فهو منسوب إلى موجدته ومن

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٠.

(٢) في (ج) إلا .

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (ب) تقم وفي (ج) يقيم.

(٥) في (ج) ترضا .

(٦) في (ج) ترى .

(٧) ديوان الإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠هـ - ٢٠٤هـ)، نشر عالم الفكر، القاهرة: ٦٢ .

(٨) في (ج) المخلوقين .

(٩) زيادة من (ج) .

(١٠) في (ج) معطية .

صدر عنه في أفعال العباد، وهذا ثابت في فطرة المخلوقين و[في]^(١) كلام رب العالمين في الكتاب والسنة ولغة العرب، بل وسائر اللغات منسوبة إليهم نسبة الإيجاد، وكل رسول يقول لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾^(٢) وكل فريق من فرق الكفار لم يأت عنه حرف واحد بأن الله خلق [هذا]^(٣) الكفر، بل يجيبون بالكلمة الحق: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾^(٤) وبإنكار أن يرسل الله بشراً، وهذه الفطرة فطرة كل صبي مميز، فإنه لا يوجه اللوم والمدح إلا إلى من أحسن إليه أو أساء، ولقد أحسن من قال: إن الصراط المستقيم الذي به شهد الضرورة العقلية والدينية: أن الله سبحانه جعل [للحيوان]^(٥) شعوراً وقدرة واختياراً وإرادة، وميز بعضه بعقل يدرك الحسن [والقبيح]^(٦)، ويفرق بين [ماهيتهما]^(٧)، ويعرف جزئيات [منهما]^(٨)، ويعرف به حدوث الحوادث، ويستدل بها على المُحدِث ويعرف بها صدقه وحكمته وصحة

(١) في (ج) من .

(٢) سورة المؤمنون، آية: ٣٢.

(٣) في (ب، ج) فيه

(٤) سورة الزخرف، آية: ٢٢.

(٥) في (ج) للحيوانات .

(٦) في (ج) والقبح .

(٧) في (ج) ماهيتها .

(٨) في (ج) منها .

رسالة رسله، [ويتلقى]^(١) منهم بيان ما بينه الله لعباده على ألسنتهم من كيفية العبادات، والوعد والوعيد، [والجزاء]^(٢) والبعث، وغير ذلك، فقال عن الصراط قوم وقالوا: لم يجعل الله لأحد قدرة، والحيوان والجماد سواء، فحركة الشجرة [وحركة]^(٣) [الإنسان]^(٤) منسوبة [إليهما]^(٥) للمحلية فقط، والله منفرد بالفعل. وأراد قوم أن يفروا من دعوى [رد]^(٦) الضرورة فقالوا: للعبد كسب فقيل: من أوجد الكسب، العبد أم الله؟ فقالوا بل الله. فما زاد هذا على أن جاء بالاسم بلا مسمى [وعاد]^(٧) إلى قول الأولين، إلا أنه [حقق]^(٨) على نفسه أنه مع إنكاره الضرورة أراد التلبيس، فزاد تهكما عند أهل العقول وسماجة، واستبان للأبله اعوجاجه.

[وقابل]^(٩) هؤلاء فرقة من الصوفية^(١٠) ادعوا أن الله سبحانه يفوض إلى

(١) في (ج) ليتلقى.

(٢) في (ب، ج) والحشر.

(٣) في (ج) وغير محركة.

(٤) في (ج) لإنسان.

(٥) في (ج) إليه.

(٦) زيادة من (أ، ج).

(٧) في (ج) ودعى.

(٨) في (ب، ج) حصر.

(٩) في (ج) وقائله.

(١٠) التصوف: حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري، كثرعات فردية تدعوا إلى الزهد وشدة العبادة، كرد فعل للانغماس في الترف الحضاري، ثم تطورت تلك الزعات بعد

[أناس]^(١) منهم التصرف في العالم كما قال بعضهم: لو تحركت نملة سوداء في ليلة ظلماء فوق صخرة صماء في صين الصين ولم أدركها: لقلت: إني مخدوع. فاستدرك عليه بعض منهم فقال: كيف أقول: لا أدركها/ خ ٥٥/ وأنا محرکها ومسکنها! انتهى. فانظر هذا التفاوت، مع أن الصوفية أشعرية الاعتقاد، لكن [يتكلم منهم كل]^(٢) بما أراد ولا يقابل إلا بالقبول لما قاله [والانتقاد]^(٣)، وإن خالف قواعد العلم والاعتقاد، ووافق أقوال الزنادقة وأهل الإلحاد، وخالف كل معقول ومنقول، ونادى على نفسه أنه ليس من أهل العقول. ثم [انظر]^(٤) فطرة الله التي فطر العباد عليها أنه خالقهم وخالق قواهم وقدرهم كما حكاها أصدق القائلين عنهم: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٥) وضمير (خلقهم) لبني آدم المخاطبين، والمراد: خلقهم آدميين كاملي الخلق، كاملي القوي، قادرين متمكنين. فهاتان الفطرتان لا ينكرهما إلا مباحة أو مغفل لا يخاطب، وهما مما اتفقت عليه أقوال الملل، فإن الملل

ذلك حتى صارت لهم طريقة مميزة معروفة باسم (الصوفية)، إذ كانوا يتوخون تربية النفس والسمو بها بغية الوصول إلى معرفة الله، بالكشف والمشاهدة لا عن طريق التقليد أو الاستدلال لكن أكثرهم جنحوا في المسار بعد ذلك حتى تداخلت طريقتهم مع فلسفات هندية وفارسية ويونانية مختلفة. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: ١/ ٢٥٣.

(١) في (ج) ناس .

(٢) في (ج) كل منهم يتكلم.

(٣) في (ج) والانتقاد .

(٤) زيادة من (أ) وفي (ج) أن .

(٥) سورة الزخرف، آية: ٨٧.

الكفرية تنسب الأفعال إلى من صدرت عنه، وكذلك المثلل من أتباع الرسل. قال تعالى في الملائكة: ﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴾^(١) نسب إليهم السجود، وإلى إبليس الإباء، وكل القرآن هكذا، والأصل في النسبة: نسبة إيجاد [وإيقاع]^(٢) وحصول كما سيصرح به إمام الحرمين بل الإمام الأعظم أبو حنيفة^(٣) كما يأتي نصه من كتاب الفقه الأكبر^(٤)، لا نسبة للكسب ولا أن يراد به الفعل كما سيصرح بإرادته به ذلك الشيخ أبو الحسن آخرًا.

{ معنى الكسب }

وننبهك عليه فالخلاف لفظي، إذ قالوا: معنى كسب، [أي]^(٥) : أوجد وحصل وفعل. قالوا: [ولا يقول]^(٦) : خلق. مع أن خصمهم يقول كذلك [ولا يقول: خلق]^(٧). وإنما قلنا ذلك لأنهم إن أرادوا أنه نسب الفعل إلى فاعله لأجل أنهم كسبوه أي: صمموا على الإتيان به [فهذي]^(٨) أولاً دعوى على

(١) سورة البقرة، آية: ٣٤، طه، آية: ١١٦.

(٢) في (ج) واتباع.

(٣) أبو حنيفة (٨٠-١٥٠ هـ) هو النعمان بن ثابت التميمي بالولاء، الكوفي، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ثقة عالم زاهد ورع، الأعلام للزركلي: ٣٦/٨، وتاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت: ١٣/٣٢٣-٣٢٤.

(٤) الفقه الأكبر، لأبي حنيفة النعمان، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩ هـ.

(٥) زيادة من (أ، ب).

(٦) في (ج) ولا نقول.

(٧) زيادة من (أ، ب).

(٨) في (ج) فهذا.

اللغة أن التصميم [سمى] ^(١) كسباً، فإنه لا يقال: كسب: لمن أرد عملاً إذ التصميم هو الإرادة الجازمة، ولا يسمى كسباً ولا فعلاً ولا يتوجه عليها الذم والعقاب ولا المدح والثواب، وإن وقع [بحكم الشرع] ^(٢) وقد طرده الأشعرية [حتى قالوا] ^(٣) أن العزم هو الكسب. قالوا وعليه يدور الأمران /خ ٥٦/ من ذم وعقاب، ومدح وثواب. فعلى هذا، إذا صمم على فعل المعصية، ولم يأت بها توجه عليه الذم والعقاب مع تصريح الشارع في الأحاديث الصحيحة إنه إذا صمم على فعلها وترك فعلها لله تعالى [كتبت] ^(٤) له حسنة، [وإذا صمم على الطاعة ولم يفعلها كتبت له حسنة] ^(٥)، فإن فعلها فعشراً، [ويلزم] ^(٦) على تقريرهم أن [من] ^(٧) صمم على القتل [سمى] ^(٨) قاتلاً ودخل تحت قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ ^(٩) الآية. فيشمله وعيدها وإن لم يوقع قتلاً، لأن الإيقاع [ليس له] ^(١٠)، بل فعله إرادة الإيقاع لا

(١) في (ج) يسمى .

(٢) في (ج) الحكم الشرعي .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) في (ب، ج) كتب .

(٥) زيادة من (أ، ب) .

(٦) في (ج) فيلزم .

(٧) زيادة من (أ، ب) .

(٨) في (ب) يسمى .

(٩) سورة النساء آية: ٩٣ .

(١٠) في (ج) نسبي .

غير، وكذلك من صمم على الزنا^(١) يدخل [في]^(٢) [قوله تعالى]^(٣): ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٤) الآية، ويدخل تحت حكمها. ويأتي [اضطرابهم]^(٥) في معنى الكسب [واختلافهم فيه]^(٦) اختلافاً شديداً.

[ثم]^(٧) اعلم أنه لا فرق في اللغة بين [العقل]^(٨) والعمل والكسب، ويكرر ذلك في القرآن على جهة الترادف كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٩). وقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَلٌ مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ﴾^(١٠)، وقوله تعالى: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١١)، وقوله تعالى: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾^(١٢).

(١) الزنا: في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في القبل الملك وشبهته.

(٢) في (ج) تحت .

(٣) زيادة من (ب) .

(٤) قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ

إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. سورة النور، آية: ٢.

(٥) في (ج) اضطرابهم .

(٦) زيادة من (ج) .

(٧) زيادة من (أ، ج) .

(٨) في (ج) الفعل .

(٩) سورة البقرة، آية: ٢٨٦ .

(١٠) سورة المؤمنون، آية: ٦٣ .

(١١) سورة المائدة، آية: ١٠٥ ، الأنعام، آية: ٦٠ ، الأعراف، آية: ٤٣ ، التوبة، آية: ٩٤ ، ١٠٥ ، يونس

آية: ٢٣ ، النحل، آية: ٣٢ ، ٢٨ ، العنكبوت، آية: ٨ ، لقمان، آية: ١٥ ، السجدة، آية: ١٤ ، الزمر آية: ٧ ،

الزخرف، آية: ٧٢ ، الطور، آية: ١٩ ، الجمعة، آية: ٨ ، المرسلات، آية: ٤٣ .

(١٢) سورة الأعراف، آية: ٣٩ ، يونس، آية: ٥٢ .

بل الخلق مرادف للفعل في كلامه [تعالى]^(١)، لا في [حق]^(٢) العباد وأفعالهم، قال تعالى في قصة زكريا: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾^(٣) وقال في قصة مريم: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾^(٤) والكل في الإخبار عن [إيجاده]^(٥) الولد من العدم. وإذا عرفت ترادف الكسب والفعل والعمل لغة في حق [العبد والرب]^(٦) تعالى، عرفت أن الكسب الذي أثبتته الأشعرية إنما هو معنى عرفي لا يصح، بل لا يجوز تفسير ألفاظ القرآن به، وبه يعرف بطلان قول الشيخ إبراهيم الكردي في كتابه قصد السبيل، ما لفظه: وإنما التأثير للباري - جل [وتعالى]^(٧) - لتلك القدرة المقارنة للفعل، هي كسبه الذي جاء به السمع كما في قول الله تعالى: ﴿وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٨) انتهى. وإن أراد أن هذا الكسب هو اللغوي فليستدل لقوله: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾^(٩).

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) في (ج) خلق.

(٣) سورة آل عمران، آية: ٤٠.

(٤) سورة آل عمران، آية: ٤٧.

(٥) في (ج) إيجاد.

(٦) في (ج) الرب والعبد.

(٧) في (ج) علا.

(٨) سورة الجاثية، آية: ٢٢.

(٩) سورة الزمر، آية: ٧٠.

[ونقول]^(١) إن فعل العبد: [فعل للعبد]^(٢) وخلق للرب، ويكون
 خ/٥٧ / مدعياً على اللغات والفطر فإنه [قدر]^(٣) [قبيل]^(٤) [هذا]^(٥) أن قدرة
 العبد لا تأثير لها في فعله. انتهى. وهذا هو بعينه الجبر الذي فروا منه.
 واعلم أنه ورد في القرآن الكريم الكسب والعمل والفعل والخلق في
 معنى واحد. قال تعالى: في (آل عمران): ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ
 لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٦) وفي الزمر: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾^(٧) وفي هود: ﴿فَلَا
 تَبْتَئِسْ بِمَآ كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٨) وفي يوسف: ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَآ كَانُوا
 يَعْمَلُونَ﴾^(٩). وقال تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ أَفْكَآ﴾^(١٠) فهذه الآيات كلها في إيجاد
 العباد لأفعالهم وأقوالهم، لا يفرق تعالى بين الكسب والعمل والفعل، ففعل
 العبد كسب له وفعل وعمل وكلها بمعنى واحد. وهذا هو الذي وعدنا به

(١) في (ج) ويقول .

(٢) في (ج) فعله له .

(٣) في (ج) قد .

(٤) في (ج) قد تقدم .

(٥) زيادة من (أ، ب) .

(٦) سورة آل عمران، آية: ٢٥ .

(٧) سورة الزمر، آية: ٧٠ .

(٨) سورة هود، آية: ٣٦ .

(٩) سورة يوسف، آية: ٦٩ .

(١٠) سورة العنكبوت، آية: ١٧ .

عند ذكره للكسب وأنه وقوع الفعل في محل القدرة، فتذكر.
 وإذا عرفت هذا فهذه التفرقة التي أتوا بها بين كسب وخلق: اصطلاحية
 لا يجوز تفسير القرآن بها. حتى يقال: إن فعل العبد خلق للرب وكسب
 للعبد، بالمعنى الذي أرادوه للكسب، فإنهم أرادوا معنى حارت [أذهانهم]^(١)
 السيالة في التعبير عنه بعبارة تفيد له معنى صحيحاً، كما قال ابن قيم
 الجوزية: اضطربت آراء أتباع الأشعري في الكسب اضطراباً عظيماً، واختلفت
 عباراتهم فيه اختلافاً كثيراً. انتهى نقله عن الشيخ إبراهيم الكردي في سبيل
 الرشاد، ويأتي دليل دعوى ابن القيم فيما [سمعه عن]^(٢) نقل الشيخ
 [عنه]^(٣) [دامت إفادته]^(٤) فهذا أمر لا نطيل فيه، [فهو]^(٥) معلوم في اللغات
 والكتب السماوية والسنة النبوية والفطرة الإنسانية، وما زالت الأمم السابقة،
 والقرون [السالفة]^(٦) والفرق الماضية [في]^(٧) [والطوائف]^(٨) المتباينة على هذا
 تنسب الأفعال إلى فاعليها نسبة الإيجاد قال فرعون لموسى - عليه

(١) في (ج) اذهالهم .

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) في (ج) لأنه .

(٦) زيادة من (ج) .

(٧) زيادة من (ج).

(٨) في (ج) الطوائف.

السلام: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾^(١) فقال [موسى] ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنْ الضَّالِّينَ﴾^(٢). ثم جاء رسولنا - صلى الله عليه وآله وسلم - بالبينات والهدى ولم يعلم الأمة أن فعل العبد خلق لله وكسب للعبد. ولا يدعي هذا أحد /خ ٥٨/ من الأمة إلا من افتري الكذب، ومضت الصحابة على ما كان عليه. لم يخوضوا في أفعال العباد حتى نبعت طائفتا الابتداع من المعتزلة والأشعرية وخاضوا في ذلك، وغلت كل طائفة فيما قالت به، ونشأ شر الابتداع وتفرق الناس إلى أشياع، واتسع نطاق [القال والقييل]^(٣) بل بلغ ذلك التكفير والتضليل ثم إلى سل السيوف وإنزال الخيوف^(٤)! وقد عرفوا أن هذا الخوض بدعة، والدعاء إليه بدعة، وقد عرفوا ما في الابتداع من الوزر العظيم [والأمر الوخيم]^(٥) قال تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٦) هؤلاء يقولون: هم أهل السنة، وهؤلاء يقولون: هم أهل الفرقة [الناجية]^(٧)، وليته

(١) سورة الشعراء، آية: ١٩.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) سورة الشعراء، آية: ٢٠.

(٤) في (ج) القيل والقال.

(٥) الخيوف: الخُيُوف، هي جمع خَيْف. وَأَخْيَفَ الْقَوْمَ وَأَخَافُوا إِذَا نَزَلُوا الْخَيْفَ خَيْفَ مَنْى أَوْ أَتَوْهُ؛ قال: هل في حَيْفَتِكُمْ مَنْ يَشْتَرِي أَدَمًا. وَالْخَيْفُ: جمع خَيْفَةٍ من الخَوْف. أبو عمرو: الخَيْفَةُ السُّكَّيْنُ وهي الرَّمِيضُ. وَتَخَيَّفَ مَالَهُ: تَنَقَّصَهُ وَأَخَذَ مِنْ أَطْرَافِهِ كَتَخَيَّفَهُ. انظر لسان العرب: ١٠٣/٩.

(٦) زيادة من (أ، ب).

(٧) سورة المؤمنون، آية: ٥٣.

(٨) في (ج) الكتائبية.

وَسِعَ الْفَرِيقَيْنِ مَا وَسِعَ مَنْ قَبْلَهُمْ مِمَّنْ هُمْ خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ بِالنَّصِ الْقُرْآنِيِّ^(١)، فلم يأت عنهم حرف واحد في أن أفعال العباد مخلوقة أو غير مخلوقة ولا أنها خلق للرب كسب للعبد وأنها إنما تنسب إليه لأجل دخل له فيها، كما قاله الشيخ -دامت إفادته- بل هو يعلم يقيناً أنها في كل ملة من الملل وفطرة من الفطر ولغة من اللغات تنسب إلى فاعلها، والقول بأن هذه [النسبة لأجل]^(٢) دخل له فيها، أو لأنه [موجدها]^(٣): قولان يحتاج قائل كل منهما إلى الدليل^(٤).

قوله: (والحكمان ثابتان بالسمعيات القطعيات من الدلائل، وقد أشرنا إلى نبد كل منها فيما سبق)^(٥).

أقول: أراد أن كون أفعال العباد خلق للرب وهو أحد الحكمين، كسب للعبد - وهو ثانيهما - كل منهما ثابت بأدلة سمعية وقطعية، والذي [قد]^(٦)

(١) قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾. [سورة آل عمران، آية ١١٠].

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) في (ج) موجبها.

(٤) في (ج) بل مدعي انها نسبة إيجاد استعداد بظواهر السنة والكتاب.

(٥) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٠.

(٦) زيادة من (أ، ب).

سبق هو قوله: (إن إثبات [الإله]^(١) ملجئ إلى النظر إلى عظمته [وغيره
الذاتي]^(٢))، وإثبات [الرسول]^(٣) صلى الله عليه وآله وسلم ملجئ إلى النظر إلى
حكيمته [ومراعاة]^(٤) كما له [الأسمى]^(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ
اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾^(٦).

واعلم أن الشيخ - دامت إفادته - / خ ٥٩ / قيد الأدلة بالقطعية
وأصاب، لأن [علم]^(٧) الاعتقاد لا [يقبل]^(٨) فيه إلا الأدلة القطعية،
والصحيح أن [كل قطعي من الشرع فهو ضروري]^(٩)، وسنريك أدلة هذه
الدعوى وننظرها بعين الأنصاف.

(١) في (ج) الأدلة.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) في (ج) النبي.

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) في (ج) الأساس.

(٦) سورة الأنفال، آية: ١٧.

(٧) في (ج) ظلم.

(٨) في (ج) تقبل.

(٩) وهذه قاعدة شرعية.

{ السمعيات والقطعيات }

قوله: (والقطعيات)^(١).

تحتمل أنه أراد العقليات، إذ الأدلة تنقسم إلى قطعية وظنية عند أهل الأصول والمنطق، فالقطعي عند أهل الميزان: ما كانت [المقدمتان]^(٢) كلتاهما قطعيتين، سواء كان قياساً حملهياً أو استثنائياً، والظني: بخلافه، ولذا قالوا: إن البرهان اليقيني يتألف من القينيات، والقياس القطعي عند [أهل]^(٣) الأصوليين: ما قطع منه بحكم الأصل ووجود علته وكونها هي العلة ووجودها في الفرع. [انتهى]^(٤). وعبارة الشيخ [دامت إفادته]^(٥) فيما نقلناه من خطه بالسمعيات والقطعيات. فعلى ثبوت الواو يريد أن أثبت ما ذكره بأدلة العقل القطعية وأدلة السمع القطعية أيضاً، لأن المبحث لا يجدي فيه الأدلة الظنية.

قوله: ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدْرِ﴾^(٦).^(٧)

أقول: قد قرر هنا الشيخ - دامت إفادته - أن الأدلة قطعية على هذه

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٠.

(٢) في (ج) المقدمات.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) زيادة من (ج).

(٦) سورة القمر، آية: ٤٩.

(٧) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٠.

المسألة، وأصاب لأنها من [مهيات]^(١) أصول الكلام، ولا يقبل فيه إلا الأدلة القطعية، ولا يخفي [عليه]^(٢) [أنه]^(٣) قرر في أصول الفقه وغيرها أن أدلة العموم على أفراده ظنية، للخلاف في العموم [أولاً]^(٤) هل هو ثابت لغة أم لا؟ ولأنه غلب التخصيص على كل عام حتى صار من الأمثال: لكل عموم خصوص إلا نحو: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٥) ولأن هذا العموم في الآية - أعني - عموم (بكل شيء) قد خص منه القرآن [أنه]^(٦) غير مخلوق والقديم والممكن الذي لم يخرج الله إلى الوجود، والعام إذا خص ففيه أقوال واسعة: أحدها: أنه لا يكون حجة فيما بقي.

وثانيها: أنه يكون مجازاً فيما بقي.

والأقوال فيه معروفة في أصول الفقه ولا حاجة إلى ذكرها، إنما قد يحصل من هذا انه لا دلالة قطعية في الآية على المدعي / خ ٦٠ / فلا يتم بها الاستدلال. وأيضاً عرفت مما قدمناه أنه لم يثبت لغة تسمية فعل العبد مخلوقاً،

(١) في (ب، ج) أمهات.

(٢) في (ج) ماعليه.

(٣) في (ج) لأنه قد .

(٤) زيادة من (أ، ب) .

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٨٢، النساء، آية: ١٧٦، النور، آية: ٣٥، النور، آية: ٦٤، الحجرات، آية: ١٦،

التغابن، آية: ١١ .

(٦) في (ب) بأنه.

وكلام الله إنما يفسر باللغة، فالمراد من الآية: كل شيء مخلوق وفعل العبد خارج منه، وإن صح أن المعتزلة يقولون: إن أفعالهم مخلوقة لهم: فقد افتروا على اللغة، إلا أنا لم نجد في كتبهم القول بأنهم يخلقون أفعالهم، بل الذي في كتبهم أن العبد فاعل لتصرفاته الصادرة منه على وجه الصحة، هذا لفظ كثير من كتبهم، ولا رأينا القول [عنهم]^(١) بأنهم يخلقون أفعالهم إلا في كتب الأشعرية، ورأيناه في [بعض كتب] المتأخرين [من المعتزلة]^(٢) وليس قولاً لكلهم. وقال سعد الدين في شرح النسفية: "إن الأوائل من المعتزلة كانوا يتحاشون إطلاق لفظ الخالق، ويكتفون بلفظ: الموجد والمُخترِ ونحو ذلك. قال وحين رأي الجبائي وأتباعه أن معنى الكل واحد وهو المخرَجُ من العدم إلى الوجود تجاسروا على إطلاق لفظ الخالق"^(٣). انتهى.

ومعي تردد في صحة هذا عن الجبائي لأنه من قدماء المعتزلة ولم ينسب أصحابه إليه هذا القول في كتبهم. نعم وقد [حذرنا]^(٤) في كثير من أبحاثنا عن نقل كلام أحد الخصمين من كلام خصمه، بل نقل عبارة كل خصم من

(١) في (ب، ج) عليهم .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) زيادة من (أ، ج) .

(٤) إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد صبحي حلاق، دار

ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ: ٢٩١.

(٥) زيادة من (أ، ب) .

كتابه، فلقد وقع الغلط من كل فرقة على الأخرى بهذا السبب، وقد منع الشارع من قبول شهادة الخصم على خصمه وشهادة ذي الإحنة على خصمه، فكذلك هنا: لا يقبل نقل معتزلي عن أشعري، ولا نقل أشعري عن معتزلي لأنهم خصوم وأعداء، وأي عداوة أشد من عداوة المذهب؟ حتى إنه يضرب بها المثل فيقال: عداوة مذهب.

وأيضاً [فإن الذي]^(١) في [تفسير]^(٢) السلف للآية أن المراد / ٦١ / من الآية الرد على من يكذب بالقدر، فأخرج عبد بن حميد عن مجاهد^(٣) قال: نزلت هذه الآية في أهل التكذيب بالقدر أن المجرمين في ضلال وسعر. إلى آخر الآية. وأخرج ابن جرير عن ابن عباس قال: إني أجد في كتاب الله قوماً يسحبون في النار على وجوههم يقال لهم: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾^(٤). لأنهم كانوا يكذبون بالقدر، وإني لا أراهم، ولا أدري: أشيء كان قبلنا أم شيء فيما بقى. وإذا عرفت هذا فالآية في سبق الأقدار بكل كائن، ومنه أفعال العباد فإنه قد سبق علم الله بها، وهذا [لا يخالف]^(٥) فيه المعتزلة ولا الأشعرية، بل

(١) في (ب) فالذي .

(٢) في (ب، ج) تفاسير .

(٣) هو مجاهد بن جبير، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، تابعي مفسر، من شيوخ الإقراء والتفسير، توفي سنة ١٠٤ هـ، وهو ساجد. سير أعلام النبلاء: ٤/٤٤٩. الأعلام: ٥/٢٧٨.

(٤) سورة القمر، آية: ٤٨.

(٥) في (ج) لا تخالف .

ولأحد من الأمة إلا القائلين بأن الأمر أنف وهم: قوم نجموا في آخر عصر الصحابة [رضي الله عنهم]^(١). كما قدمناه وانقرضوا، وكان ابن عباس لم يدركهم ولذا قال: (فلا أدري شيء كان قبلنا أو شيء فيما بقي؟) وعلى هذا الآية ليست من محل النزاع، وعلى كل تقدير فالاستدلال بها عليه يميز صحيح وفعل العبد لا يسمى خلقاً، ألا تراه [أنه]^(٢) تعالى يقول حكاية عن إبليس: ﴿وَأْمُرْهُمْ فَلْيُغَيِّرُوا خَلْقَ اللَّهِ﴾^(٣) فلو كان الله خالق تغيير إبليس لكان خلقاً آخر لا تغييراً لخلق الله، كما أن الشيب [في الشعر]^(٤) خلق آخر بعد السواد لا تغيير لخلق الله، [ولقال]^(٥) الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَشَانَهُ خَلْقًا آخَرَ﴾^(٦) كما قال في [تغيير]^(٧) النطفة إلى العلقة. ثم قال في آخر الآية: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٨) ولم يقل: أحسن المغيرين، وكذلك أمر [النبي]^(٩) صلى الله عليه وآله وسلم الواشيات المغيرات [خلق]^(١٠) الله ولم يجعل تغييرهن خلقاً منهن.

(١) زيادة من (ج).

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) سورة النساء، آية: ١١٩.

(٤) زيادة من (ب، ج).

(٥) في (ج) ولما قال.

(٦) سورة المؤمنون، آية: ١٤.

(٧) زيادة من (أ، ب).

(٨) سورة المؤمنون، آية: ١٤.

(٩) زيادة من (ج).

(١٠) في (ج) لخلق.

وقوله جل ذكره: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١) [إلى آخره]^(٢).

أقول: الآية [قد]^(٣) استدل بها/ خ ٦٢ / أبو عبيدة^(٤) على خلق الأفعال كما نقله الشيخ هنا، ورد عليه ابن قتيبة^(٥) في مشكل القرآن^(٦) وهما من الأشعرية، ولأجل اختلاف الأشعرية، قال ابن كثير^(٧) في البداية والنهاية^(٨) في قصة إبراهيم: سواء كانت (ما) مصدرية [أوموصولة]^(٩) أو بمعنى الذي فمقتضى الكلام أنهم مخلوقون والأصنام مخلوقة فكيف يعبد مخلوقاً [مخلوق]^(١٠).

(١) سورة الصفات، آية: ٩٦.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٠.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) أبو عبيدة (١٥٧-٢٢٤هـ): هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء، الخرساني البغدادي، أبو عبيدة من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقهاء. الأعلام: ١٧٦/٥.

(٥) ابن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ): هو عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد من أئمة الحديث والأدب، ومن المصنفين الكثيرين، ولد ببغداد، وولي قضاء الدينور، وتوفي ببغداد، من كتبه تأويل مختلف الحديث، وغيره. الأعلام: ١٣١/٤.

(٦) تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة؛ شرحه ونشره السيد احمد صقر، ط ٣، ١٤٠١هـ: ٧٠٥.

(٧) ابن كثير (٧٠١-٧٧٤هـ) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير، عماد الدين الحافظ، مؤرخ، ومفسر، من كتبه البداية والنهاية. الأعلام: ٣٢٠/١.

(٨) البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد أبو ملحم وأخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

(٩) زيادة من (ج).

(١٠) زيادة من (أ، ب).

انتهى [ولكنه]^(١) وأشار إلى الوجهين ولم يتعرض لنصرة واحد منها ألبتة. وإذا عرفت أن الأشعرية قد اختلفوا فيها فقد صارت ظنية الدلالة عندهم على مدعاهم فضلاً عن غيرهم، والكلام من الشيخ أبو الحسن [دامت إفادته]^(٢) في تعداد الأدلة القطعية على المسألة، والآية في دلالتها على القطع بمراحل. نعم فوجه كلام المحتجين بها هو ما يتوهم قبل التأمل أن ظاهرها يقتضي ذلك، ووجه كلام المانعين لظهورها في ذلك: ظهورها في خلافه. وإذا عرفت هذا فهنا مقامات:

المقام الأول: المنع من ظهور معناها فيما ذكروا، وذلك المنع يترتب على ظهور الاشتراك الذي يمنع تحققه من الظهور، وبيان الاشتراك فيها هو ما في لفظة (ما) من الاحتمال المعلوم عند أهل اللسان، وهو احتمالها الأمرين:

الأول: أن تكون بمعنى الذي.

والثاني: أنها مصدرية أي وعلمكم وقد أشار الشيخ إلى الاحتمالين، ثم لا يخفى أنها على تقدير الموصولية تحتمل معنيين أحدهما: أن يراد بالذي تعملونه: الأصنام، أي تعملون أشكالها ومقاديرها، كما يقال: صنع النجار الباب، وهذا السيف عمل فلان، وتسميتها معمولة: حقيقة، وعملاً مجازاً أو حقيقة عرفية شائعة، وهذا ظاهر كلام المفسرين، قال البغوي في تفسيرها]^(٣):

(١) زيادة من (ج).

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (ج).

﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١) بأيديكم من الأصنام. هذا وهو من الأشعرية،
[وهو]^(٢) [وممن]^(٣) ظن أن الآية تدل على خلق الأفعال / خ ٦٣ / .

المقام الثاني: أن يراد الذي تعملون من أعمالكم وهذا يحتمل وجهين:

الأول: من أعمالكم مطلقاً فيدل على خلق الأفعال كالمصدرية .

الثاني: أن يراد من أعمالكم في الأصنام وهو صنعها أصناماً، وعلى هذا:
فيكون [معناها]^(٤): وما تعلمون فيه. وذلك أن الفعل قد يطلق على المصدر
وهو الذي في محل القدرة، مثل: حركة اليد عند تصوير الأصنام التي
تصورون فيها تلك التصاوير، والاحتمال الأول معناه: وخلق الأجسام التي
هي عملكم أي: معمولكم. ومع ظهور الاحتمالات بل الاحتمال الواحد
يبطل ظهور الآية فيما وقع عليه الاستدلال هنا، كيف لا يبطله الاحتمال
والدعوة قطعية الدلالة؟! .

[ولتكمل]^(٥) [الإفادة] [بذكر]^(٦) ظهور الآية [وأنها]^(٧) [في]^(٨) خلاف ما

(١) سورة الصافات، آية: ٩٦ .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) في (ج) ممن .

(٤) زيادة من (أ، ب) .

(٥) في (ج) ولتكمل .

(٦) في (ج) نذكر .

(٧) زيادة من (ج) .

(٨) زيادة من (أ، ب) .

ادعوه، وإن كان غير مقصود لنا، [إلا أن]^(١) [إيضاح معنى]^(٢) الآية وبيان دلالتها على خلاف ما أطبق عليه متأخرو الأشعرية [وإن لم يكن]^(٣) مقصوداً في نفسه نصحاً لكتاب الله، فإنه من نصح كتاب الله المأمور في الحديث الصحيح: (الدين النصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين)^(٤).

فمن نصح كتاب الله إيضاح معنى آياته في المراد بها، على أنه نصح للمسلمين أيضاً. وهذا هو المقام الثاني الذي وعدنا به فنقول: المعول عليه في مثل هذه المشكلات والمحتملات: غسل الاعتقاد أولاً عن أدران العصبية، ثم ترك القرائن العقلية والنظرية واللغوية [والعادية]^(٥) تعمل عملها ويطلب أثرها، فينظر الذهن الذكي إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وقد أخلاه عن المذهب الذي يراه، بل ينظر [إليها]^(٦) وإلى دلالتها نظر خالي الذهن عن كل اعتقاد معتزلي وأشعري، فإنه يستفيد من الآية بلا شك أن المراد بها

(١) في (ج) لأن .

(٢) في (ج) معنى الإيضاح .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) ونص الحديث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الدِّينُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثَ مِرَاتٍ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَنْ، قَالَ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ). أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان إن الدين النصيحة، حديث رقم (٨٢)، وأخرجه النسائي في كتاب البر والصلة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، باب ماجاء في النصيحة، حديث رقم (١٨٤٩).

(٥) زيادة من (أ، ب) .

(٦) في (ج) إليها .

يعملون الأصنام أنفسها، كما ينادي به حديث رفاعة بن رافع البدري^(١) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - قال لهم حين دعاهم إلى الإسلام: (من خلق السموات والجبال؟ قلنا: الله، قال: فمن عمل هذه الأصنام التي تعبدون قلنا: نحن. قال: فالخالق أحق بالعبادة أم المخلوق؟ فأنتم أحق أن يعبدوكم وأنتم عملتموهم، فالله أحق أن تعبدوه: من شيء عملتموه)^(٢). رواه الحاكم في أول كتاب البر من [الإيمان]^(٣) من المستدرک وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فانظر / خ ٦٤ / كيف قال [النبي]^(٤) صلى الله عليه وآله وسلم مَنْ عمل هذه الأصنام التي تعبدون؟ مقررًا للحجة عليهم، ولم يقل: من خلق عملكم لهذه الأصنام؟ وأخرج من ذلك قوله - صلى الله عليه وآله وسلم: والله أحق أن تعبدوه من شيء عملتموه. ولم يقل من شيء خلق الله عملكم فيه وعبادتكم له. وهذا كالتفسير للآية. وتفسير القرآن بخلاف الحديث: تفسير بالرأي الذي ورد عليه الوعيد الشديد. [أي]^(٥): على [تفسير]^(٦) [القرآن]^(٧) بالرأي.

(١) رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الأنصاري المرزقي، أبو معاذ، المدني، شهد بدرا مع النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه، وعن أبي بكر، وعبادة، وعنه ابنه معاذ وعبيد وآخرون، مات في أول خلافة معاوية. اسعاف المبطأ، لعبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، (٩١١هـ)، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، سنة ١٣٨٩هـ: ١٠/١.

(٢) انظر: المستدرک على الصحيحين: ٣/١٦٥.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) زيادة من (أ، ج).

(٥) زيادة من (أ، ج).

(٦) في (ج) تفسيره.

ثم يدل على هذا المعنى الذي دل عليه الحديث أن الله تعالى ساق الآية للاحتجاج على بطلان عبادة الأصنام، وكونه ساقها لذلك: أمر لا ينكره إلا مباحث. ومعلوم يقيناً أنه ليس في كون أفعال العباد مخلوقة حجة على بطلان عبادة الأصنام، وفي كون الأصنام مخلوقة: أوضح دلالة على بطلان عبادتها لوجوه:

أحدهما: أن الله تعالى نص على هذا المعنى في آيات كثيرة في القرآن، والقرآن يفسر بعضه بعضاً، منها في سورة الفرقان: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾^(١) وفي سورة النحل قول الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾^(٢)، وأن المشركين حينئذ [ينبهون]^(٣) على أنها مثلهم في كونهم مخلوقين، وليس ينبغي عند العقل أن يكون العبد والرب من جنس واحد، لاسيما والعابد أشرف من المعبود من جهتين:

الأولى: كون العابد حيواناً والمعبود جماداً.

والثانية: أن الذي صور المعبود على الهيئة التي كانوا يستحسنون معها العبادة هم البشر العابدون لها، فإنهم لم يكونوا يستحسنون عبادة الحجر

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) سورة الفرقان، آية: ٣.

(٣) سورة النحل، آية: ٢٠.

(٤) في (ج) يثبتون.

المطموس الذي لا شكل له حتى يكونوا هم الذين يشكلونه ويضاهون بصورته خلق الله، وهو من هذه الجهة يسمى معمولاً لهم ومفعولاً كما يقال في السيف: إنه عمل فلان، وكذلك/ خ٦٥ / سائر الصنع التي من [تصرف]^(١) [الصانع]^(٢) [في خلق الله كالحلي وكذلك سائر المسببات كالمداد وسائر الأصباغ]^(٣) وتسميتها عملاً وفعلاً: حقيقة عرفية. وهذا الوجه في معنى الآية قوي جداً لأن [مقدمته]^(٤) معلومة بالضرورة فإننا نعلم بالضرورة أن الآية مسوقة لإقامة الحجة على بطلان عبادة الأصنام ونعلم ضرورة أن الحجة بما ذكرنا أقوم وألزم وأن الحجة على تقدير أن المراد بها خالق أفعال العباد خفية جداً.

الوجه الثاني: من وجهي دلالة الآية على بطلان عبادة الأصنام أن قضية الحال [وصنعة]^(٥) علم البيان تقتضي أن قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٦) في آخر الآية: موافقٌ لقوله في صدرها: ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾^(٧) لأن صدر الآية الكريمة إنكار عبادة

(١) في (ج) تصرفات .

(٢) في (ج) الصياغ .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) في (ج) مقدماته .

(٥) في (ج) وصنعة .

(٦) سورة الصافات، آية: ٩٦ .

(٧) سورة الصافات، آية: ٩٥ .

المنحوت في حال خلق الله له، لكن سماه معمولاً تجنباً للتكرار، فإن الواو في قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١) حالية، أي: والحال هذه العجبية القاضية بتراميككم في الجهل إلى هذه الغاية البعيدة. فأنت إذا نظرت في طباق الكلام وسياقه لم يحس أن يكون قول غير المنحوت ووجب أن يكون هو إياه، أما [أن]^(٢) الأول لا يحس فلأن الجملة الحالية تقتضي في مثل هذا الموضع زيادة شدة النكارة معها كما تقول: أتسب فلاناً وهو أخوك؟ أتجفوه وهو أبوك؟! ولو كان المعمول غير المنحوت لم يكن الشرك معه أقبح، ألا ترى أن الشرك على تقدير خلق الأفعال ليس بأقبح من الشرك مع خلاف ذلك؟ وأما أنه يجب أن يكون المعمول هو المنحوت فلما في ذلك من زيادة قبح الشرك، لأنه لا يخفي على عاقل أن [أقبح]^(٣) الشرك أن يجعل الله شريكاً وهو خلقه / خ٦٦ / وملكه فدل على أن قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٤) كناية عن قوله: ﴿مَا نُنْحِتُونَ﴾^(٥) خالف بين لفظهما مع اتحاد معناه لما في ذلك من حسن السبك مع عدم التكرار على ما يعمل [أهل]^(٦) اللسان من أئمة البديع والبيان.

(١) سورة الصافات، آية: ٩٦.

(٢) في (ج) لأن .

(٣) في (ج) قبح

(٤) سورة الصافات، آية: ٩٦ .

(٥) سورة الصافات، آية: ٩٥ .

(٦) زيادة من (ب، ج) .

الوجه الثالث: أن النص على أن أعمالهم مخلوقة لله تعالى ينافي توبيخهم والإنكار الشديد لصدوره عنهم، ولهذا قضى جمهور أئمة الحديث في الخلق الذي يمدح الله به وأنه [المتفرد]^(١) به هو خلق الأعيان وإيجادها من العدم [أو]^(٢) تشكيل الصورة التي ورد الوعيد عليها لمن ضاهاها من العبيد، فكيف إذا ورد لفظ الخلق في هذه الآية واحتمل هذه الاحتمالات، أليس توجيهه إلى خلق الأعيان المنشأة من العدم أسبق إلى الأذهان وأقوم في البرهان، وأجدر أن يفسر به القرآن، وأولي بنص أئمة المعاني والبيان؟

وإذا حققت ما أسلفناه وسمعت بأذنيك ما قررناه، علمت أن الآية إن لم تكن نصاً في خلاف المدعي فهي ظاهرة فيه راجحة، وخلافه مرجوح، ولا يقدم [المرجوح على الراجح]^(٣) في الفروع الفقهية، كيف في الأصول الدينية التي لا يقبل فيها إلا الأدلة القطعية؟

قوله: ومنها قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾^(٤).

أقول: ليس في هذه الآية دلالة على محل النزاع، بل فيها إثبات أن الله تعالى أعلم بما يفعله العباد من أفعالهم، ولا ريب أنه أعلم بفعلهم، إذ علمه

(١) في (ج) المتفرد .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) في (ج) الراجح على المرجوح .

(٤) سورة الزمر، آية: ٧٠ .

قبل إيجادهم وإخراجهم إلى دار الدنيا، وبعد إخراجهم قبل علمهم [إياه]^(١)،
وبعد علمهم [إياه]^(٢) قبل أن يعرض [لهم]^(٣) [نسيان]^(٤) ما فعلوه، وليس فيها
أنه خالق أفعالهم.

قوله: (ومنها أن فعل العبد لو كان بتأثير قدرته فقط لكان/خ٦٧ / عالماً
بتفاصيله)^(٥).

أقول: هذا من الأدلة العقلية، ذكره السعد وغيره، ولم يستوف الشيخ
[مقال]^(٦) أصحابه فيها وتامه، وهو الاستدلال على أنه لو كان بتأثير قدرته
لكان عالماً بتفاصيله، فإنه استدل أصحابه بهذه الدعوة بقولهم: لأن فعله
اختياري، والفعل الاختياري لا يوجد إلا بالقصد، والقصد لا يوجد إلا بعد
العلم بالمقصد. انتهى. وأجاب عنه المعتزلة بجوابين:

الأول: قالوا: لا نسلم أن الفعل والقصد يستدعي العلم بالتفاصيل
والأجزاء، بل لا يستدعي إلا العلم والإجمالي بالمقصد وأنه يكفي للقصد

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (ج) سيئات.

(٥) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢١.

(٦) في (ج) مقالة.

الاختيار، فمن يقصد تحريك اليد أو الرجل يكفيه قصد [تحريكها]^(١)، وإن لم يعلم أجزاءها، [غاية]^(٢) [الأمر]^(٣) أنه يحرك كل جزء [منها لكن تحريك كل جزء]^(٤) فإنه يحصل في ضمن تحريك اليد، [والضمن]^(٥) مستغن عن القصد إليه قصداً، ألا ترى متى علمنا حدوث العالم والأنفس، علمنا حدوث كل جزء من أجزائها، وإن لم [يعلم]^(٦) أجزاءها على التفصيل، [كذا هنا]^(٧) .

والجواب الثاني: أن العلم بكون العبد فاعلاً: ضروري على ما قررناه، وهذه شبهة ضعيفة لا تعارض الضروري. انتهى.

وذكر دليل الأشعرية هذا السمرقندي^(٨) في الصحائف الإلهية^(٩)، وأجاب عنه

(١) في (ب، ج) تحريكها .

(٢) في (ج) غاياته .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) زيادة من (أ، ب) .

(٥) في (ج) والتضمن .

(٦) في (ج) نعلم .

(٧) في (ج) هكذا ذكروا .

(٨) هو علي بن يحيى علاء الدين السمرقندي القرماني: مفسر من علماء الحنفية، نزل بلارندة، من بلاد قرمان، وتلمذ لعلاء الدين البخاري، له كتب منها (تفسير القرآن-خ) أربع مجلدات وهو المسمى (بحر العلوم)، وله حاشية على شرح الشمسية، (وحاشية على شرح المواقف) للسيد الشريف. انظر الأعلام للزركلي: ٣٢/٥ .

(٩) الصحائف الإلهية / شمس الدين السمرقندي ؛ حققه وعلق عليه وخرج نصوصه احمد عبدالرحمن الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م ص: ٥١٤ .

بقوله: والجواب منع الملازمة، إذ يكفي فيه العلم الإجمالي، وبتقدير تسليمها منع امتناع الثاني، لجواز أن يشعر بالتفاصيل. لكن شعر بذلك الشعور أو لم يشعر به لا يبقى في الذكر^(١). انتهى. والحاصل: أن هذا الدليل الذي ذكرته الأشعرية بمراحل عن القطع، فلا يقبل في هذه المسألة.

{ قول الإمام الأشعري في تأثير قدرة العبد }

قوله: (فصل: ذهب الشيخ الأشعري إلى أنه لا تأثير لقدرة العبد إلا في كون الفعل كسبا)^(٢).

أقول: [قد]^(٣) كفى الشيخ - دامت إفادته - [مؤونة]^(٤) تنويه بيان ضعف هذا القول بما لا مزيد عليه وقد أطال [الشيخ]^(٥) إبراهيم الكردي الكلام والتوجيه [للأشعرية]^(٦) في سبيل الرشاد بما ليس فيه للناظر أدنى مفاد.

قوله - دامت إفادته -: "المحال الذي يجوز التكليف به ولم يقع التكليف به مع جوازه عقلاً، نظراً إلى المعنى الذي على القول الراجح عنه: هو الخارج

(١) وقد أورد نص السمرقندي العلامة صالح المقبل في كتابه العلم الشامخ: ٣٤٠.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ١٦٤.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) زيادة من (أ، ج).

(٥) زيادة من (ج).

(٦) في (ب) الأشعري.

عن وسع العبد بحسب قدرته التي خلقها الله فيه كالصعود إلى السماء، فهذا هو الذي لم يقع التكليف به مراعاة للحكمة رحمة وفضلاً^(١).

أقول: قد قسم المحال إلى شيئين:

أولهما: الخارج عن قدرة العبد التي خلقها الله فيه.

والثاني: الممكن / خ ٦٨ / الذي لم يرده الله فالتكليف به واقع وليس بمحال في ذاته، ثم علل عدم وقوع الأول بأنه مناف للحكمة، فيقال عليه: هذا لا يصح الإيراد [به]^(٢) على مذهب الأشعرية. والجواب: أنه مناف للحكمة، [بل]^(٣) مناف لمذهبه، فإنه لا يثبت لله تعالى حكمة - كما [قد]^(٤) سبقت الإشارة إليه -، وكذلك لا يرد السؤال على مذهب الأشعرية لأنه لا يقول بالحسن والقبح العقلي، ولا يقول: إن تعذيب من كلف بها لا يطاق: ظلم؛ فلا يرد عليه السؤال [بل]^(٥) [و]^(٦) لا يحتاج إلى الجواب [والتقسيم المذكور]^(٧). [ولذا]^(٨) جزم ابن السبكي^(٩) بجواز التكليف بالمحال

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٤.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) زيادة من (ج).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) زيادة من (ج).

(٦) زيادة من (أ، ب).

(٧) في (ج) في التقسيم.

(٨) في (ج) والذي.

(٩) ابن السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ): تاج الدين بن عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ولد بالقاهرة، وانتقل إلى دمشق، وتوفي بها، قال فيه ابن حجر (أمعن في طلب =

مطلقاً كما يأتي نصه قريباً. فالشيخ - دامت إفادته - أجاب برأي الماتريديّة، وهم يثبتون الحكمة، لكنه لا يصح على رأي من أورد عليه السؤال! ثم هذا التقسيم إنما هو على رأي جماعة من الأصوليين، والذي صدره في جمع الجوامع أنه يجوز التكليف بالمحال مطلقاً، سواء كان محالاً لذاته [أو] ^(١) ممتنعاً عادة وعقلاً كالجمع بين السواد والبياض أم بغيره [أي] ^(٢): ممتنعاً عادة لا عقلاً كالشي من الزمن والطيران من الإنسان، أو عقلاً لاعادة كالإيمان [ممن] ^(٣) علم الله أنه لا يؤمن. انتهى.

والشيخ هنا بنى كلامه على رأي أبي حامد الغزالي ^(٤) وابن دقيق العيد ^(٥)، إلا أنه قد اعترض القاضي زكريا قولهم: إن إيمان من علم الله أنه لا يؤمن

= الحديث، وكتب الأجزاء والطبقات، مع الاشتغال بالفقه والأصول والعربية). انظر ابن حجر الدرر الكامنة: ٣/ ٣٩-٤١ برقم ٢٥٤٧، الأعلام للزركلي: ٤/ ١٨٤.

(١) في (ب) أي .

(٢) زيادة من (أ، ج) .

(٣) في (ج) من .

(٤) الغزالي (٤٥٠-٥٠٥) هو: أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المسمى حجة الإسلام، فيلسوف متصوف - أحد أئمة الأشاعرة -، له مصنفات كثيرة أشهرها: إحياء علوم الدين، والمنقذ من الضلال، وتهافت الفلاسفة. الأعلام للزركلي: ٧/ ٢٤٧، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: ١١/ ٢٦٦.

(٥) ابن دقيق العيد (٦٢٥-٧٠٢هـ) هو: محمد بن علي بن وهب بن مطيع أبو الفتح تقي الدين، قاض من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد له تصانيف كثيرة منها أحكام الأحكام، وغيرها. الأعلام للزركلي: ٦/ ٢٨٣.

ممتنع عقلا لاعادة، فقال: قال المحققون: يمتنع كون الشيء ممتنعاً عقلاً ممكناً عادة، ولهذا قال [السعد]^(١) التفتازاني: "كل ممكن عادة ممكن عقلا، ولا ينعكس، والتكليف لمن علم الله أنه لا يؤمن تكليف بالممكن لا بالمحال عند المحققين". انتهى. وقال الأسنوي^(٢) في شرح المنهاج: "وقد تردد النقل عن الشيخ أبي الحسن الأشعري وقال إمام الحرمين في البرهان في الرد على من زعم أن الأشعري لم يقل بتكليف ما لا يطاق وإنما لزمه لزوماً: وهذا سوء معرفة بمذهبه فإن التكليف عنده كلها: تكليف بما لا يطاق لأمرين: أحدهما: أن الفعل مخلوق لله تعالى، فتكليفه به تكليف بفعل غيره. الثاني قوله: أنه لا قدرة إلا حال الامتثال والتكليف سابق". انتهى.

واعلم أنه ذكر ابن تيمية في منهاج السنة ما لفظه: "... هو قول بعض المثبته للقدر كالأشعري، ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، حيث لا يشبتون في المخلوقات قوى، ولا طبائع، ويقولون: إن الله فعل عندها لا بها، ويقولون: إن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل، وأبلغ من ذلك قول الأشعري إن الله فاعل فعل العبد، وإن عمل العبد ليس فعلاً للعبد بل كسباً له، وإنما هو فعل الله فقط"^(٣). انتهى بحروفه.

(١) في (ج) سعد الدين .

(٢) الأسنوي: محمد بن سفيان بن وردان الأسنوي، من أهل الكوفة، كان يسكن بالعسكر، وكان يأخذ على السماع اجراء، ومات سنة ٣٣١هـ. لسان الميزان: ٥/ ١٨٠.

(٣) منهاج السنة: ٣/ ١٣.

فعرفت منه أن الأشعري جبري جبراً حقيقياً، ولا أدري ما فائدة هذه القدرة التي زعمها أن الله يفعل الفعل عندها لا بها. وقال ابن تيمية لما قال [الرافضي]^(١): وأنه - أي الله - لم يخلق فيه - أي في العبد - قدرة على الإيمان - ما لفظه: فهذا [قاله]^(٢) على قول من يقول من أهل الإثبات: إن القدرة لا تكون إلا مع الفعل، فكل من لم يفعل شيئاً لم يكن قادراً عليه، [إلى أن قال: وحققة قولهم: أن كل من ترك واجباً لم يكن قادراً عليه]^(٣). انتهى. فهذا حقيقة قول الأشعري و[هو]^(٤) قول جهم وإن خالفه إبهاما.

قوله: (لأن القدرة التي هي شرط... إلى آخره)^(٥).

أقول: هذا الكلام لا يستقيم على رأي أبي الحسن الأشعري كما قرناه أنفاً. وإنما هذا القول - وهو تقسيم القدرة إلى مقارنة ومتقدمة - شئ أتى به ابن تيمية في مؤلفاته، ولفظه في منهاج السنة - بعد ذكر كلام الطائفتين من الأشعرية والمعتزلة: والصواب الذي عليه أئمة الفقه والسنة أن القدرة نوعان: نوع مصحح للفعل، يمكن معه الفعل والترك وهذه هي التي يتعلق

(١) في (ج) الروافضي .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) زيادة من (ج) .

(٥) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٤.

بها الأمر والنهي، فهذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل، إما ببقائها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول إن الأعرض لا تبقى، وهذه قد تصلح للضدين، وأمر الله لعباده مشروط بهذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليست معه هذه الطاقة، وضد هذه العجز وهذه المذكورة في قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(٢) وقوله تعالى في الكفارة: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾^(٣) فإن هذا نفي استطاعة من لم يفعل فلا يكون مع الفعل، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمران بن حصين: (صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ)^(٤)، فإنما نفي الاستطاعة لا فعل معها ثم قال ولكن هذه الاستطاعة مع بقاءها إلى حين الفعل لا تكفي في وجوب الفعل، فلو كانت كافية لكان التارك كالفاعل، بل لا بد من إحداث إعانة أخرى تقارن هذه، مثل جعل الفاعل مريدا، فإن الفعل لا يتم إلا بقدره وإرادته، والاستطاعة المقارنة للفعل يدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف

(١) سورة النساء، آية: ٢٥ .

(٢) سورة التوبة، آية: ٤٢ .

(٣) سورة المجادلة، آية: ٤ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب، حديث رقم (١٠٥٠).

المشروطة في التكليف فإنه لا يشترط فيها/ خ ٧٠ / الإرادة، والله تعالى يأمر بالفعل من لا يريد، لكن لا يأمر به من لو أراد له عجز عنه^(١)، وهذا [الفرقان]^(٢) هو فصل الخطاب في هذا الباب، وهكذا أمر الناس بعضهم لبعض؛ [فالإنسان]^(٣) يأمر عبده بما لا يريد العبد، لكن لا يأمره بما يعجز عنه العبد، فإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة لزم وجود الفعل، ولا بد أن يكون هذا المستلزم للفعل [مقارنا له، لا يكفي تقدمه عليه إن لم يقارنه؛ فإن العلة التامة للفعل، والعلة التامة]^(٤) تقارن المعلوم لا تقدمه، ولأن القدرة شرط في وجود الفعل، والشرك في وجود الشيء لا يكون [إلا]^(٥) مع عدمه، بل مع وجوده. انتهى.

إذا عرفت هذا التحقيق [فهو]^(٦) الذي أشار إليه الشيخ - دامت إفادته - ونسبه إلى الطحاوي^(٧)، وقد أوضحه ابن تيمية غاية الإيضاح، وصير المسألة

(١) منهاج السنة النبوية: ٣/ ٤٧-٨٩.

(٢) في (ج) الفرق .

(٣) في (ج) فإن الإنسان .

(٤) زيادة من (أ، ب) .

(٥) زيادة من (ج) .

(٦) في (ج) فهذا .

(٧) الطحاوي: هو شيخ الحنفية، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري، سمع من طائفة كبيرة من الأئمة حتى كاد يكون في السماع من طبقة مسلم، عاصر الأئمة الستة، طلب العلم على خاله أبي إبراهيم تلميذ الشافعي، ثم تحول إلى المذهب الحنفي، وكان إماماً ثقة عالماً فقيهاً عاقلاً، من =

لما [ذكر]^(١) كفلق الصباح، ولكن لا يجري في توجيه كلام الأشعري، [ولا أظنه]^(٢) [يمتري]^(٣) في هذا أي ممتري، وفي النسفية وشرحها لسعد الدين: الإشارة إلى الأمرين اللذين قصدهما ابن تيمية فإنه قال: "والاستطاعة مع الفعل، وهي حقيقة القدرة التي يكون بها الفعل، وقال الشارح: ومن هنا ذهب بعضهم إلى أنه إن أريد بالاستطاعة القدرة المستجمعة بجميع شرائط التأثير فالحق أنها مع الفعل وإلا فقبله. قال النسفي: ويقع هذا الاسم على سلامة الآلات والأسباب والجوارح وصحة التكليف". انتهى.

وهو زبدة ما أشار إليه ابن تيمية الذي عزاه الشيخ أبو الحسن -دامت إفادته- إلى الإمام أبي حنيفة، وهذه محاماة من الشيخ -دامت إفادته- على أنه لا ينسب إلى الأشعري القول بتجويزه تكليف ما لا يطاق، وكيف؟ وهو كما قال الإمام في البرهان^(٤): "هذا سوء معرفة بمذهبه، وكل تكليف عنده تكليف ما لا يطاق لقوله: إن الفعل مخلوق لله تعالى، فالتكليف به تكليف بفعل غيره، ولقوله إنه لا قدرة إلا حال الامتثال والتكليف سابق"^(٥). انتهى.

= أشهر تصانيفه: شرح معاني الآثار ومشكل الآثار، و متن العقيدة المسماة العقيدة الطحاوية، توفي سنة ٣٢١هـ. سير أعلام النبلاء: ١٥ / ٩٥، شذرات الذهب: ٢ / ٢٨٩.

(١) في (ج) ذكره .

(٢) في (ج) ولا أظن .

(٣) في (ج) غيري .

(٤) ايضاح البرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان.

(٥) انظر العلم الشامخ: ٢٩٠.

قوله: (وهذا جمع حسن)^(١).

أقول: وحينئذ فلا نزاع بين الفريقين، فما هذا التعب والإيراد؟ والرد والزعم بأن المعتزلة جعلوا أنفسهم لله تعالى شركاء، وأنهم قالوا: يخلقون أفعالهم، ونحو ذلك مما أورده عليهم؟ وهذه القوة العضلية / خ ٧١ / هي سلامة الأعضاء وآلات الأفعال مبنية على أنها شرط في التكليف وقوعا، [إذ]^(٢) لا يكلف الأعمى بنقط المصحف ولا المقعد بالعدو اتفاقا؟

قوله: (أرادوا بالقدرة مجرد القوة العضلية)^(٣).

أقول: قد عرفت تحقيق البحث مما نقلناه عن ابن تيمية والبحث الذي أورده شارح المواقف على كلام الإمام [وارد]^(٤) لا محيص عنه لتصريح الأشعري أن فعل العبد ليس فعلا له بل كسبا له، وإنما هو فعل الله، وأما رد الشيخ أبو الحسن [لكلام]^(٥) شارح ([المواقف]^(٦)) بأنه قال: إنها مستجمعة

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٧.

(٢) في (ج) أي .

(٣) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٧.

(٤) في (ج) وزاد .

(٥) في (ج) بكلامه على .

(٦) زيادة من (أ، ب) .

بشرائط التأثير أي: [لأموره]^(١) فهو رجوع [المواقف]^(٢) إلى تقرير أن الأشعري لا يجعل لقدرة العبد تأثيراً أصلاً، وهو المعروف من مذهبه، ويأتيك [في]^(٣) تحقيق أن قوله: القدرة المستجمعة للشرائط هي التي [يثبتها]^(٤) الأشعرية، هو بعينه قول المعتزلة، فقد آل الخلاف إلى الوفاق، [ونأتيك]^(٥) بحقيقته إن شاء الله تعالى [في]^(٦)، وبقية الكلام وما نقله [السيد محمد]^(٧) البرزنجي^(٨) عن الرازي من المواقف وشرحه: تطويل [بلاطائل]^(٩) قد شمله البحث السابق، وفي النفس من نسبة بحث الاستطاعة إلى أبي حنيفة رحمه الله، فما قد كان شاع هذا البحث المبتدع - فيما أحسبه - في زمنه.

(١) في (ج) الأمور .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) في (ج) نسبتها .

(٥) في (ج) لمايتيك .

(٦) زيادة من (ج) .

(٧) زيادة من (ج) .

(٨) البرزنجي (١٠٤٠-١١٠٣هـ) هو محمد البرزنجي بن قلندر بن عبد السيد الشافعي، البرزنجي الأصل والمولد، المحقق المدقق النحرير، ولد بشهرزور، وقرأ القرآن وجوده على والده، توطن المدينة الشريفة، وتصدر للتدريس، ألف تصانيف عدة منها: أنهار السلسبيل في شرح تفسير البيضاوي، والإشاعة في أشراط الساعة، والنواقض للروافض، توفي بالمدينة المنورة. انظر سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد بن خليل بن علي المرادي (ت ١٢٠٦هـ)، ضبط وتصحيح محمد عبدالقادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ: ٢/ ٨٠-٨١.

(٩) زيادة من (ج) .

{ نفي الظلم عن الله تعالى }

قوله: (وأما الجواب عن لزوم الظلم)^(١).

أقول: هذا جواب عما أورده المعتزلة أنه إذا كان الرب تعالى خلق الفعل في العبد فهو ظرف [للفعل]^(٢) فكيف يعذبه، وهو لا قدرة له على فعل خلاف ما خلق فيه ولا تركه؟

فقال الشيخ - دامت إفادته - : قد ذكر ابن تيمية أن الظلم بالنسبة إلى الله غير متصور)^(٣).

وأقول: هذا أحد قولين نقلهما ابن تيمية في منهاج السنة وهو قول الأقل من الأمة والأئمة.

ثم قال^(٤): "القول الثاني: أن الظلم مقدور، والله تعالى منزه عنه، وهذا قول الجمهور من المثبتين للقدر ونفاته، وهو قول كثير من النظار المثبتة للقدر وغيرهم، وهذا كتعذيب الإنسان بذنب غيره كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾^(٥).

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٨.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٨.

(٤) أي الإمام ابن تيمية.

(٥) سورة طه، آية: ١١٢.

وهؤلاء يقولون: الفرق بين تعذيب الإنسان على فعله الاختياري، وغير فعله الاختياري مستقر في فطر العقول، فإن الإنسان لو كان له ابن في جسمه مرض أو عيب خلق فيه لم يحسن ذمه ولا عقابه على ذلك، ولو ظلم ابنه أحدا لحسن عقوبته على ذلك^(١) ثم قرر هذا أتم تقرير، وحرره أحسن تحرير^(٢). فالمنصف يتعين عليه أن ينظر القولين وينصر منهما ما كان معه أقوى الدليلين، لا أن يقتصر على نقل أحدهما ويوهم أنه ليس لهم سواء من الأقوال، فما هذا [صنيع]^(٣) المنصفين من أهل الكمال.

فأقول: القول الأول: قد أشار الشيخ أبو الحسن - دامت إفادته - إلى دليله بقوله: لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير أو عصيان من تجب طاعته، وهو القاهر فوق عباده وله كل شيء، وهذا هو الذي استدل به ابن تيمية

(١) منهاج السنة النبوية: ٢٢-٢٣.

(٢) فقال ابن تيمية: "ويقولون الاحتجاج بالقدر على الذنوب مما يعلم بطلانه بضرورة العقل، فإن الظالم لغيره لو احتج بالقدر لاحتج ظالمه بالقدر أيضا، فإن كان القدر حجة لهذا فهو حجة لهذا وإلا فلا، والأولون أيضا يمنعون الاحتجاج بالقدر، فإن الاحتجاج به باطل باتفاق أهل الملل وذوي العقول، وإنما يحتج به على القبائح والمظالم من هو متناقض القول متبع لهواه كما قال بعض العلماء أنت عند الطاعة قدرى، وعند المعصية جبري أي مذهب وافق هواك تمذهبت به، ولو كان القدر حجة لفاعل الفواحش والمظالم لم يحسن أن يلوم أحد أحدا، ولا يعاقب أحد أحدا، فكان للإنسان أن يفعل في دم غيره وماله وأهله ما يشتهي من المظالم والقبائح، ويحتج بأن ذلك مقدر عليه.. " منهاج السنة: ٢٣/٣.

(٣) في (ج) صنع.

لأهل القول الأول [ونص] ^(١) كلامه: قالوا: (والدلالة على استحالة وقوع الظلم و[القبیح] ^(٢) منه لله تعالى: أن الظلم [والقبیح] ^(٣) ما شرع الله وجوب ذم فاعله وذم الفاعل بما ليس له فعله، ولن يكون كذلك حتى يكون متصرفاً فيما غيره أحق وأملك به وبالتصرف فيه منه، فوجب استحالة ذلك في حقه تعالى من حيث لم يكن أمر لنا بذمه، ولا كان ممن يجوز دخول أفعاله تحت أمر نفسه [لنفسه] ^(٤)، ولا يكون تصرفه في شيء غيره أملك به فثبت استحالة [تصوره] ^(٥) في حقه). وحقيقة قول هؤلاء إن الظلم إنما هو لمن تصرف في ملك غيره ومن عصى الأمر والله تعالى يمتنع أن [يأمره] ^(٦) أحد [ويمتنع] ^(٧) أن يتصرف في حق غيره، وله كل شيء. انتهى.

ولا يخفى قوة قول الجمهور، لأن الله تمدح بأنه لا يريد ظلماً للعالمين، لا سيما مع قوله: (يريد) فإن نفي الإرادة دال على القدرة على المنفي، وإلا فما نفي الإرادة وبأنه ليس [بظلام] ^(٨) للعبيد.

(١) في (ج) ونفي .

(٢) في (ب) القبيح .

(٣) في (ب) القبيح .

(٤) زيادة من (أ، ب) .

(٥) في (ج) تقرره .

(٦) في (ب، ج) يأمر .

(٧) زيادة من (أ) .

(٨) في (ج) بظالم .

وفي الحديث القدسي الصحيح: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً)^(١) ولا يحرم الله على نفسه ويتمدح بتركه إلا وهو متصرف في حقه مقدور له، وإلا كان كقول الإنسان مادحاً / خ ٧٣ / لنفسه: [أنا]^(٢) لا أسقط السماء على الأرض، ولا أنفخ في الصور، ولا أبعث بأنه لا يقول المحال وما لا يتصور منه، وليس مثل: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٣) لأن ذلك من باب [بيان]^(٤) ثبوت [القيومية]^(٥) لله تعالى ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٦) فليس من باب التمدح بالمحال، بل من باب بيان ثبوت القيومية له.

وأما تفسير الأشعري ومن تبعه للظلم بما ذكر فلفظ الظلم لفظ [لغوي]^(٧) بالاتفاق، وبيان معناه يؤخذ من كتب اللغة، فإنه ليس لأحد أن يصطلح على معنى اللفظ ثم يفسر باصطلاحه كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، هذا أمر متفق عليه ولا نزاع فيه. وإذا كان البحث لغوياً

(١) سبق تخريجه وإيراد نصه ص: ١٢١.

(٢) في (ج) أي .

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) في (ج) العبودية .

(٦) سورة البقرة، آية: ٢٥٥.

(٧) في (ج) يعود .

فالذي في القاموس وغيره: أن الظلم: وضع الشيء في غير موضوعه. انتهى.
 قلت [وقد]^(١): سمي الله الشرك ظلماً [فقال]^(٢): ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٣)
 [لأنه]^(٤) وضع المشرك العبادة [والتبتل]^(٥) والتضرع في غير موضعه؛ إذ
 موضعه أن يكون لله ففعله للوثن [شرك]^(٦)، ولذا قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ
 وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٧) أي إنهم وضعوا أنفسهم في غير موضعها،
 فوضعوها لخدمة الأنداد- وهي مخلوقة لخدمة الرب القهار فظلموا
 أنفسهم [بخدمتها]^(٨). وفي قوله في الحديث الصحيح القدسي: (وجعلته بينكم
 محرماً)^(٩) معلوم أن الضمير للظلم الذي حرمه الله تعالى على نفسه، ولا يحرم
 على عباده إلا ما هو ممكن يدخل تحت قدرتهم تركه وفعله فلا [يصح أن]^(١٠)
 [يراد]^(١١): إني حرمت الظلم [الذي]^(١٢) يتصور وقوعه مني ولا قدرة لي عليه،

(١) زيادة من (ج).

(٢) زيادة من (ج).

(٣) سورة لقمان، آية: ١٣.

(٤) في (ج) لأن.

(٥) في (ج) التذلل.

(٦) زيادة من (ج).

(٧) سورة النحل، آية: ١١٨.

(٨) زيادة من (ج).

(٩) تقدم تخريجه.

(١٠) زيادة من (أ، ب).

(١١) في (ج) أن يرداف.

(١٢) زيادة من (أ، ب).

وفعلت هذا الذي لا يتصور صدوره مني محرماً بينكم.

بل هذا صريح أنه تعالى حرم على نفسه وعلى عباده شيئاً ممكناً له ولهم. وعادم الانصاف ربما يقول: في الضمير استخدام، ولا يلتفت إليه في مواقف الاستدلال ذوو الأفهام، ثم أنه لا يتم دعوة الاستخدام إلا بعد تسليم أنه في حقه تعالى محال، وهو محل النزاع، وصار معنى الآية على الرأي الأول الذي اقتصر عليه أبو الحسن: أن الله لا يفعل المحال، ولكن الناس يفعلون الممكن لهم الذي خلقناه فيهم وهو ظلم أنفسهم. ومعلوم لكل ذي ذوق سليم أن هذا إخراج للقرآن الكريم عن بلاغته المتفق عليها وعبارته التي لا يرتقي بليغ إليها. بل المراد: أن الله لا يعذبهم ظالماً لهم بل هم ظلموا أنفسهم بعصيانه فاستحقوا العقوبة ولا تسمى العقوبة على العصيان ظلاً ولا فاعلها ظالماً.

تعريف الظلم:

واعلم أن في قول ابن تيمية الذي نقله الشيخ: "أن الظلم هو التصرف في ملك الغير، والقبیح: ما شرع الله ذم فاعله"^(١). تفسيراً للأمرين /خ ٧٤/ بالمذهب، فالمعتزلي يقول: الظلم: الفعل الخالي عن نفع ودفع واستحقاق، فكل من الفريقين اصطلح لنفسه معنى للظلم وجعله المراد بالظلم في الكتاب والسنة، فكل من الفريقين فسره باصطلاحه، وهذا الاختلاف عائد إلى مسألة التحسين والتقيح العقلين، والفريقان من المثبتين لهما، وهم جماهير

(١) منهاج السنة: ٣/ ٢١.

الأمة كما قد سبق، والنفاة لهما- وهم بعض الأشعرية- اختلفوا بعد ذلك، فالنفاة قالوا: إنه لا يقبح الفعل ولا يحسن إلا للنهي عنه والأمر به.

ولذا قال الشيخ أبو الحسن: (أو عصيان من تجب طاعته)^(١) وإن جعله أحد التفسيرين للظلم، فالظلم فرد من أفراد [القبيح]^(٢) وتعريف الجزئي برسم الكلى لا ضير فيه وابن تيمية قال: معنى الظلم: التصرف في ملك الغير، [والقبيح]^(٣): ما شرع الله ذم فاعله. فأما ابن تيمية فإنه ناقل للبحث عن طائفة الأشعرية ولا يرتضيه لنفسه لأنه قائل بالتحسين والتقبيح العقلين، ولذا اختار القول الثاني الذي طواه الشيخ أبو الحسن وقد نشرناه، ولذا قال ابن تيمية عند تقريره له: "الفرق بين تعذيب الإنسان على فعله الاختياري، وغير فعله الاختياري مستقر في فطر العقول، فإن الإنسان لو كان له ابن في جسمه مرض أو عيب خلق فيه لم يحسن ذمه ولا عقابه على ذلك، ولو ظلم ابنه أحدا لحسن عقوبته على ذلك"^(٤). فجعل هذه التفرقة فطرة [عقلية]^(٥)، وهو التحسين والتقبيح العقلي، فلا أدري لماذا اقتصر الشيخ

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٨.

(٢) في (ج) القبيح .

(٣) في (ج) القبيح .

(٤) منهاج السنة النبوية: ٣/ ٢٢-٢٣.

(٥) زيادة من (أ، ب) .

على أحد قولي ابن تيمية ونصره! وكأنه لا يقول بالتحسين والتقبيح العقلي الذي صح القول به عن طوائف المسلمين بل وغيرهم، والقول بخلافها قول مردود لزم منه نفي حكمة الله من أفعاله وأقواله وغير ذلك من قبائح نفي القول بهما.

وأما حديث: (لو عذب أهل سمواته وأرضه)^(١) إلى آخره فهذه قضية شرطية [فرضية]^(٢) من باب: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣) الآية، فإنه لا آلهة غير الله ولا فساد، كما أنه لا تعذيب ولا ظلم، ومن باب: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾^(٤) الآية، ونحوه: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾^(٥) الآية.

[ولو]^(٦) سلم لكان الجواب: أنه لو عذبهم لكان غير ظالم لهم؛ إذ ما من أحد إلا ويصدر عنه ما يجوز به تعذيبه ولا يكون ظلماً، ولذا ملاً الخوف قلوب أوليائه وملائكته. ثم هنا نكتة يجب إلقاء أسماع الأذهان إليها

(١) أخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة باب في القدر: ٤/ ٢٢٥، رقم ٤٦٩٩.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾. سورة الأنبياء، آية: ٢٢.

(٤) سورة الزخرف، آية: ٨١.

(٥) قال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾. سورة يونس، آية: ٩٤.

(٦) قبل هذه الكلمة وردة كلمة (إلا أنه) وهي زيادة من (ج).

وهو: بعد التحقيق أن الطائفتين من الأشعرية والمعتزلة متفقون على إثبات التحسين والتقيح العقلي بلا ريب. وهذا قلته عن تحقيق لا رجماً بالغيب، فإن ألقى سمع الإنصاف لما يتلى عليك ونظرت بعين البصيرة / خ ٧٥ / إلى ما ألقىه إليك بعد غسلك لقلبك عن أدران المعصية وأخذك [لقول] ^(١) الفريقين [من نصوص كتبهم التي حرروها بعباراتهم السيئة فاعلم: أن الأشعرية أثبتت القول] ^(٢) بإدراك العقل للحسن العقلي بمعنى صفة الكمال، وللقبح العقلي بمعنى صفة النقص، قالوا بحسن العلم وقبح الجهل، وبمعنى منافرة الطبع وملاءمته كحسن الخلق وقبح المرء هذا [مصرح] ^(٣) به في جميع كتب الأشعرية من مختصر المنتهى وجمع الجوامع وغيرهما من كتبهم الكلامية والأصولية الفقهية، وثبت هذا بالعقل: لا ريب فيه في الجاهلية والإسلام، وصفة الكمال هي التي تقضي [عقول] ^(٤) العقلاء بمدح من تحلى بها، وصفة النقص هي التي تقضي عقولهم بدم من اتصف بها، ألا ترى توافق العقول والآراء في الجاهلية على المدح والثناء (لحاتم طيء) ^(٥) لما اتصف بصفة كمال وهو الكرم وضربت به الأمثال مستحسنة لما هو عليه من بذل المال، واتفقت

(١) في (ج) بقول .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) في (ج) صرح .

(٤) زيادة من (أ، ج) .

(٥) هو: حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج الطائي، كان جواداً شجاعاً، شاعراً، مظفراً، إذا قاتل غلب، وإذا سئل وهب، وإذا ضرب بالقداح سبق، وإذا أسر أطلق، وإذا أثرى أنفق. انظر مجمع الأمثال: ١/ ١٨٢ .

عقولهم وأراؤهم على ذم (مادر)^(١) لما تحلى به من صفة النقص وهي البخل وضربت به الأمثال، وكذلك اتفقت كلمتهم على الثناء على (عنتر)^(٢) لشجاعته إذ هي صفة كمال، ويمدحون من اتصف بالبلاغة (كقس بن ساعدة)^(٣) و(سحبان وائل)^(٤)، ويذمون من اتصف بخلافها (كباقل)^(٥)، وعلى ذلك اتفقت عقول أهل الإسلام كما اتفقت عقول الجاهلية.

(١) مادر: هو رجل من بني هلال بن عامر بن صعصعة، وبلغ من بخله أنه سقي إبله فبقي في أسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه، ليعافه إبل غيره فلا ترده، ومدح الحوض به فسمي مادرا لذلك. واسمه مخارق. وكان يأتي الماء حتى إذا روى وأروى ملاء مدرا ضنا على غيره بوروده. انظر مجمع الأمثال، تأليف أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النسيابوري (ت ٥١٨)، نشر دار المعرفة، بيروت، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد: ١/١١١.

(٢) هو: أبو المغلس عنتر بن شداد العبسي، كان بطلاً شجاعاً كبير النفس، وله معلقة مشهورة هي السادسة في المعلقة. انظر شرح المعلقة السبع، تأليف أبي عبد الله الحسن الزوزني، نشر المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان: ١٩٠.

(٣) هو: قس بن ساعدة بن حذاقة بن زهير ابن إياد بن نزار الإيادي وكان من حكماء العرب، وأعقل من سمع به منهم، وهو أول من كتب من فلان إلى فلان، وأول من أقر بالبعث من غير علم، وأول من قال أما بعد، وأول من قال البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر، وقد عمر مائة وثمانين سنة. انظر: مجمع الأمثال: ١/١١١.

(٤) هو: رجل من باهلة، وكان من خطبائها وشعرائها، وهو الذي يقول:

لقد علم الحي اليمانون أنني إذا قلت أما بعد أي خطيبها

انظر: مجمع الأمثال: ١/٢٤٩.

(٥) هو: رجل من إياد، قال أبو عبيدة: باقل رجل من ربيعة بلغ من عيه أنه اشترى ظيباً بأحد عشر درهما فمر يقوم فقالوا له بكم اشتريت الظبي فمد يديه ودلع لسانه يريد أحد عشر فشرد الظبي وكان تحت إبطه. مجمع الأمثال: ٢/٤٣.

قال المقرئ^(١):

إذا [عير]^(٢) الطائي بالبخل ما درُّ وعير قساً بالفهاهة باقل

[إلى أن قال]^(٣):

فيا موت زر؛ إن الحياة ذميمة ويا نفس جدي؛ إن دهرك هازل

أي إذا تغيرت العقول، وصارت صفات الكمال تعد نقصاً ويعير بها من

تحلي بها فحينئذ : ينادى الموت ويطلب زيارته، إذ لا خير في حياة تغير فيها

العقول.

وإذا عرفت هذا: فهذا القدر متفق عليه في جاهلية وإسلام، [وبصفة]^(٤)

الكمال ملئت أشعار العرب وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِمَدْحٍ مِنْ اتَّصَفَ بِهَا، وملئت

أشعارهم بالذم والهجو لمن اتصف بصفات النقص. وهذا لا خلاف فيه بين

الأشعرية / خ ٧٦ / والمعتزلة، بل ولا بين الفرق الإسلامية والكفرية إلا

[أنه]^(٥) في النفس من تسميته حسناً و[قبيحاً]^(٦) لغة شيء، فإن الذي في كتب

(١) المقرئ (٨٦٢-٩١٠هـ): هو محمد بن حسن بن حميد بن مسعود بن عبدالله المقرئ، عالم محقق في

الفقه، من مصنفاته: السلوان المنتزع من (وفيات الأعيان) لابن خلكان، وشرح على رسالة الحور العين

لنشوان بن سعيد الحميري. هجر العلم ومعاقله في اليمن: ٢٨/١.

(٢) في (ج) وصف.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (ج) وبصفات.

(٥) في (ج) أن.

(٦) في (ج) قبيحاً.

اللغة أن الحُسن: الجمال، والقُبْح: ضده. ولم نجد فيها أن الخلق يسمى حسناً، ولا المرُّ [قبيحاً]^(١) ومثلها العلم والجهل. وادعت [الأشعرية]^(٢) للحسن والقبح معنى ثالثاً، وهو أن الحسن والقبح بمعنى ترتب المدح والذم عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً، كحسن الطاعة، وقبح المعصية، فقالت الأشعرية: إنهما بهذا شرعي لا عقلي قالوا: وقالت المعتزلة: إنه عقلي. فهذا محل نزاع الفريقين. وفيه طال الحجاج والجدال، والرد والاستدلال، ودق الكلام، وتناول فيه من الجانبين الإلزام، وأطال سعد الدين في التلويح الكلام، وذكر ما في [سائر]^(٣) كتب [الأشعرية]^(٤) من أن الحسن والقبح يطلق لثلاثة معان، وأفعال الله كلها حسنة بمعنى صفة كمال. ثم ذكر أن عند المعتزلة لكل من الحسن والقبح تفسيرين أحدهما: الحسن ما يحمد على فعله شرعاً أو عقلاً. ثم ذكر التفسير الآخر. وإذا فسر المعتزلة الحسن والقبح بما قاله فتصريحهم واضح في أن الحسن والقبح قسمان: عقلي: وهو معنى صفة الكمال والنقص وموافقة الطبع ومنافرته، وشرعي: وهو [ما قيد]^(٥) بالإثابة والعقاب عاجلاً وآجلاً فهذا ليس عندهم إلا شرعاً، كما أنه عند الأشعرية [اتصاف]^(٦) شرعي

(١) في (ج) قبحاً.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (ج) الأشاعرة.

(٥) في (ج) ما قيدنا.

(٦) زيادة من (ب، ج).

[أيضاً]^(١)، والأولان عند الفريقين عقلي، وهذا [هو]^(٢) [يفيد]^(٣) الخلاف كما ثبت وفاقاً، ولو أنصف النظائر لم [يصبحوا]^(٤) في كل بحث فرقاً شتى، لأن سبيل الحق معروفة لا عوج فيها ولا أمتاً.

إذا عرفت هذا: فهذا المعنى الذي نسبه [الأشعرية]^(٥) إلى المعتزلة و[فيه]^(٦): (زيادة الثواب والعقاب عاجلاً وājلاً)، لم نجده في كتب المعتزلة القدماء، وإنما يوجد في كتب من تأخر منهم من كتب الأشعرية تقليداً لهم.

وإلا فالذي في كتب المعتزلة: أن الحسن والقبح بمعنى / خ ٧٧ / ما يقضي العقل برفع شأن من اتصف بالحسن والوضع لمن اتصف [بالقبح]^(٧) ثابت بالعقل، فإن العقل يجزم [بالرفع]^(٨) والثناء لمن اتصف بالعدل والإنصاف، ويقضي بدم من اتصف بالجور والاعتساف، وكذلك من اتصف بالصدق ومن اتصف بالكذب، ولا يذكرون عاجلاً ولا آجلاً ولا ثواباً ولا عقاباً بمعنى نعيم الجنة وعقاب النار. نعم المدح في الدنيا المتصف بالحسن:

(١) زيادة من (أ، ب) .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) في (ج) يصححوا .

(٥) في (ج) الأشعري .

(٦) في (ج) من .

(٧) في (ج) بالقبح .

(٨) زيادة من (أ، ب) .

ثواب، والذم لمن اتصف [بفقدته]^(١): عقاب. ولكنه غير المراد للفريقين هنا. وهذا المعنى هو بعينه صفة الكمال وصفة النقص. وقد سلمه الفريقان فزاد الأشعرية في جميع كتبهم العاجل والآجل والثواب والعقاب، ونسبوا ذلك إلى المعتزلة وجعلوه معركة النزاع، وليس هذا للمعتزلة ولا لغيرهم، بل اتفقت الأمم بأن أمر الآخرة عقاباً وثواباً لا يعرف إلا من [قبل]^(٢) رسل الله تعالى، وأن العقل وإن قضى نظراً إلى حكمة الله وعدله: أنه لا بد من دار غير هذه الدار؛ فلا [يزيد]^(٣) معرفته على هذا القدر، على فراغ في إدراك العقل له أولاً.

فهذا الذي أتت به الأشعرية ونسبته إلى المعتزلة لا يوجد في كتبهم وقد نقلنا نصوصهم في المسألة في: الدراية حاشية الغاية والهداية^(٤) ولولا أن هذا تنبيه على تلك الأبحاث لا يحتمل الإطالة لبسطنا المقالة ووسعنا الدلالة، وقد سبق ما عرفناك به من أنه لا يحل لك نقل كلام خصم من كتب خصمه، بل لا ينقل كلام [كل]^(٥) فريق إلا من كتبه بعبارة التي عبر بها عن مراده. وبعد معرفتك هذا تعرف [اتفاق]^(٦) الفريقين على إثباتها بمعنى صفة

(١) في (ب، ج) بضده.

(٢) في (ج) قبيل .

(٣) في (ج) تزيد .

(٤) لم يقع لي الحصول على هذا الكتاب مع البحث عنه، وقد علمت أنه مطبوع.

(٥) زيادة من (ج) .

(٦) زيادة من (أ، ب) .

النقص والكمال، وأن صفة النقص [هو] ^(١) القبح العقلي، وصفة الكمال هي الحسن العقلي. ولما ألزم المعتزلة الأشعرية جواز الكذب على الله وخلق المعجزة على يد الكاذب أجابوا: بأنها صفة نقص لا تجوز على الله، وهو بعينه [القبح] ^(٢) العقلي [فكروا] ^(٣) إلى ما منه فرّوا، وأقروا / خ ٧٨ / به عند الحاجة إليه، ولو أنصفوا لعلموا أنه لا خلاف بينهم، وقد صرح العضد ^(٤) والشريف بأن صفة النقص من القبح العقلي. وهذا نظير ما قدمناه لك في بحث القدر من أن الفريقين مقرون به، وترمى كل طائفة به الأخرى بمعنى غير معناه الذي اتفقوا على نفيه، وكذلك التحسين والتقييح بمعنى صفة الكمال التي تقتضي الرفع من شأن من اتصف بها والمدح له والثناء [عليه] ^(٥) وصفة النقص المقتضية لخلاف ذلك. وأما ما عدا هذا من الآجل والعاجل والثواب والعقاب فليس من قول أحد لا المعتزلة ولا الأشعرية، [ولكن] ^(٦):

ولم تزل قلة الإنصاف قاطعة بين الرجال ولو كانوا ذوي رحم

(١) في (ج) عن .

(٢) في (ج) القبيح .

(٣) في (ب، ج) ففروا .

(٤) العضد (٧٥٦-١٠٠٠هـ) هو: عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار أبو الفضل عضد الدين الأيجي، عالم

بالأصول والمعاني، من مصنفاته، المواقف في علم الكلام. انظر: الأعلام للزركلي: ٣/ ٢٩٥ .

(٥) زيادة من (ج) .

(٦) زيادة من (أ، ج) .

قوله: (إنما يرد على المعتزلة القائلين: بتأثير القدرة الحادثة بالاستقلال)^(١).
 أقول: تكرر [ذلك]^(٢) [ذكر القول]^(٣) بأنها تؤثر القدرة بالاستقلال عند
 المعتزلة، وقد فسر الاستقلال الشيخ إبراهيم في قصد السبيل بأنهم يملكون
 النفع والضرر لأنفسهم من غير استثناء، وأنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم
 دون ربهم فيوقعون ما لم يشأ الله منها، وما يشاء الله منها لم يقع، الذي هو
 معنى الاستقلال المستلزم للغنى عن الله، وفسر الغنى عن الله بقوله: ولا
 يستغني عن الله يدل على أنه إنما يفعل بالله لا بنفسه مستقلاً كما [يزعمه]^(٤)
 المعتزلة. انتهى.

قلت: وهذا الزعم المنقول عن المعتزلة لم نجده في كتاب من كتبهم، بل
 يقولون: العبد محتاج إلى إعانة الله وتيسيره وأنه خالق القوي والقدرة، ولا
 يقول أحد من فرق المسلمين: إنه يستغني عن الله، ولو قال هذا القول لكان
 [كافراً]^(٥) كفراً بواحاً، لا اعتزلاً، قال سعد الدين في التلويح: والقائلون بأن
 فعل العبد بخلقه وإرادته لا ينازعون في توقفه على [أمور]^(٦) من الله تعالى

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٠.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (ج) تزعمه.

(٥) زيادة من (ج).

(٦) في (ج) أمر.

كإيجاد العبد وإقداره وتمكينه / خ ٧٩ / ونحو ذلك . انتهى .

وفي كتب الأشعرية أن القدرة المستجمعة لشرائط التأثير هي المرادة لهم، ولذا صرح الأئمة من أهل تحقيق مذهب [الأشعري]^(١) بأن مذهبه جبر محض، صرح بذلك إمام الحرمين والرازي والسمرقندي وشارح الطوابع وغيرهم، وصرح به من الماتريدية المتأخرون كالقاضي البياضي الرومي^(٢). فإن أراد الشيخ باستجماع الشرائط ما قاله ابن التلمساني^(٣) في شرح المعالم: [إن الحق]^(٤) الواقع في سنة الله في حصول الفعل من العبد أن الله خلق الأعضاء على وجه يستقله كل عضو بحصول ذلك الأمر المعين منه كاستعداد اليد للبطش، والرجل للمشي، والعين للنظر، واللسان للنطق، فإذا حصل بباله أمر ما واعتقد أنه ملائم له أو منافر ترتب عليه الهمة وهو أول درجات القصد، وإذا تأكد قصده لإيقاعه أو تركه صار عزمًا، وحينئذ أجرى الله عادته بإمداده بخلق القدرة عليه). انتهى .

(١) كذا في (ج) وفي (أ) الأشعرية .

(٢) البياضي (١٠٤٤-١٠٩٨هـ) هو: أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضي الرومي، قاضي فاض، السندي الأصل، ولد في اسطنبول، وولي قضاء حلب، واسطنبول، من تأليفه بالعربية: اشارات المرام من عبارات الإمام، الفقه الايسط،. الأعلام: ١/ ١١٢ .

(٣) التلمساني: (٧٢٥-٧٧٦هـ) هو: أحمد بن يحيى بن أبي بكر التلمساني، المعروف بابن أبي حجلة، نزيل دمشق ثم القاهرة، قدم إلى الحج فلم يرجع، مهر في الأدب، ونظم الكتب ونشر فأجاد وترسل ففاق، كان حنفي المذهب، حنبلي المعتقد. انظر الإعلام للزركلي: ١/ ٢٥٥ .

(٤) في (ج) الحق أن .

وهذا بعينه مذهب المعتزلة في القدرة، وفي [الداعي]^(١) أنه صفة الفعل المعلومة أو المظنونة أي صفة شأنها الحمل، وهي أعم من المحسنة والمقبحة، ولكنه أوجب تأخير القدرة إلى بعد تمام العزم وكان مراده قدرة [مقدمة]^(٢) على الفعل بها يكون التمكن من الفعل، فاشتراط تأخرها عن العزم خارج عن البحث بل هي متقدمة - كما [عرفت]^(٣) من كلام ابن تيمية - فاستمرت أو تجددت على القول بتعاقب الأعراض وعدم استمرارها. فإن أرادوا باستجماع الشرائط هذا الذي باح به شارح المعالم فهو كلام خصومهم المعتزلة، وهو الذي ذهب إليه إمام الحرمين والفخر الرازي [فإنه]^(٤) صرح شارح المعالم باتحاد مذهب الرازي وإمام الحرمين، فإنه قال الرازي: "إن للعبد قدرة مؤثرة في الإيجاد"، [كما قالته المعتزلة]^(٥)، وقال [به]^(٦) الجويني: لكن شرط الفعل [الداعية]^(٧) والله خالق / ٨٠ / القدرة والداعية، فالعبد موجد لفعله على جهة الاختيار [كما]^(٨) قال: وإن قلنا بوجوب الفعل عند

(١) الداعي: يقصد سبب الفعل.

(٢) في (ج) متقدمة .

(٣) في (ج) عرفته.

(٤) في (ج) فقد .

(٥) زيادة من (أ، ج) .

(٦) زيادة من (ج) .

(٧) في (ج) الداعي .

(٨) زيادة من (ج) .

القدرة والداعية بتام شرطه فهو وجوب لا ينافي الاختيار كما في حق الباري تعالى وتقدس، فإن أطلقنا أن الفعل بقضاء الله فلا نريد به غير خلق القدرة والداعية لا أنهما [يوجبان]^(١) الفعل؛ بل لأنهما [مقدمة له]^(٢) تفيده). [انتهى]^(٣). وهو [معنى]^(٤) [مكرر]^(٥) في هذا الكتاب غاية التكرار مصرح به تصريحاً يقطع التحملات [بل]^(٦)، وليس مثله [كما]^(٧) في سائر كتبه كالأربعين ومفاتيح الغيب والنهاية، ومصرح ببرد مذهب الأشعري وأنه كمذهب جهم لأن القدرة التي لا أثر لها لا تصلح، للفرق بين المضطر والمختار كالصاعد والمتردى. ثم قال: إذا عرفت [هذا]^(٨) فنقول: [لما]^(٩) اعترفنا بكون العبد فاعلاً [وجاعلاً]^(١٠) فلا يلزمنا مخالفة ظاهر القرآن وسائر كتب الله تعالى، وإذا قلنا: إن المؤثر في الفعل مجموع القدرة والداعي [مع]^(١١)

(١) في (ج) موجبان .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) زيادة من (ج) .

(٥) في (ج) كرره .

(٦) زيادة من (ج) .

(٧) زيادة من (ج) .

(٨) زيادة من (أ، ب) .

(٩) في (ج) كما .

(١٠) في (ج) عاملاً .

(١١) في (ج) فمع .

أن هذا المجموع حصل بخلق الله [للقدرة]^(١) فقد قلنا: إن الكل بقضاء الله وقدره، فهذا هو المختار. انتهى.

وهذا بعينه مذهب المعتزلة، فإنها لا تدعي أنها خلقت القدرة ولا الداعي، فقد تبين لك أن مذهبه مذهب إمام الحرمين وهو [غير]^(٢) مذهب المعتزلة، ولكنه لا يصح أن يريد الشيخ أبو الحسن باستجماع الشرائط ما ذكرناه لأنه خروج عن مذهب الأشعري بالكلية، فلا أدري ما أراد الشيخ أبو الحسن باستجماع الشرائط، مع أنه نفس مراد الأشعري. ثم رأيت كلام الأنهار وهو كلام قصد السبيل وذكر اعتراض السيد الشريف على عبارة (استجماع الشرائط) بأن القدرة الحادثة غير مؤثرة عند الأشعري، فكيف يقال: إنها إرادة المستجمع لشرائط التأثير؟ وأجاب الشيخ إبراهيم بأنه قد ثبت عن الأشعري القول بالتأثير للقدرة الحادثة، [هذا]^(٣) وكلام إمام الحرمين سيأتي. وأما قول من نقلنا عنهم إن المعتزلة تقول: إنها تؤثر القدرة بالاستقلال، فهذا شيء لا يوجد في كتب المعتزلة، بل هم قائلون بما سمعته الآن عن الرازي، ولا يقول بالاستقلال، وإنما يأتي الأشعرية بعبارات من عند أنفسهم [تعبير]^(٤) بها عن مذاهب خصومهم.

(١) زيادة من (ج).

(٢) في (ج) عين.

(٣) في (ج) هذه.

(٤) في (ج) يعبر.

قال سعد الدين في التهذيب: "والحق أنه لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين، إذ المبادئ القريبة على الاختيار، / ٨١ / والبعيدة على الاضطرار، فالعبد مضطر في صورة مختار، وإنما قال: هو مختار لإثبات القدرة التي بها يتمكن من الفعل كما قاله الرازي، وإنما قال: مضطر لقوله بوجوب الفعل عند تكامل شرائطه"^(١).

وقوله: (إن المبادئ القريبة على الاختيار).

هو بعينه مقالة المعتزلة، ولكنه أوهم أن المعتزلة يدعون الاستغناء عن الله تعالى، كما أوهمه قول شارح المعالم، حيث قال: إن مبادئ الفعل البعيدة وهي خلق قدرته وعلمه إرادته. وهذا لا يقوله مسلم، ومثل ما قاله سعد الدين قاله اللقاني^(٢) قال: قال أئمة الدين: لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين الأمرين وبيان ذلك أن مبني المبادئ القريبة لأفعال العباد على قدرهم واختيارهم، والمبادئ البعيدة على عجزهم واضطرارهم فإن الإنسان مضطر في صورة مختار، كالقلم في يد الكاتب، والوتد في شق الحائط. قال بعض

(١) العلم الشامخ: ٣٣٧.

(٢) اللقاني (١٠٠٠-١٠٤١هـ) هو: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الامداد، متصوف مصري مالكي، نسبته إلى (لقانه) من البحيرة بمصر، توفي بقرب العقبة عائداً من الحج، له كتب منها (جوهرة التوحيد) منظومة في العقائد. انظر: الأعلام للزركلي، هداية العارفين: ١/ ٣٠.

[الحكماء]^(١): قال الحائط للوتد: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني. قال شاعرهم:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء^(٢)

انتهى كلامه، فتأمل قوله: في المبادئ القريبة لأفعال العباد على قدرهم واختيارهم، فإن هذا هو قول المعتزلة بل زاد عليهم فإنهم إنما يقولون: إن المبدأ القريب كالحركة مثلاً على اختيار العبد، واللقاني أثبت مبادئ متعددة، ثم أخذ في تقسيم المبادئ إلى قريبة وبعيدة إذ البعيدة لا نزاع فيها لأحد من أنها خلق الله، ثم أعجب لتفريقه بقوله: فالعبد مضطر في صورة مختار أي: اضطرار له وقد توقف إيجاده الفعل على قدرته واختياره، وأعجب منه تمثيله بالقلم والوتد والملقي في اليم [مكتوفاً أي قدره واختيار للقلم والوتد والملقي في البحر]^(٣)، فما هذا إلا عمي بصيرة لا بصر، ورمي في وجه الخصم بكل حجر ومدر، ومن لم يعلم أن هذا تناقض في التفريع والتنظير فليبك على فهمه الذي لا يفرق بين النقيير والقطمير، وهذا كله الذي أسلفناه عن سعد الدين وعن اللقاني: إما تجاهل عن تحقيق كلام خصومهم أو تقليد في النقل لمذاهبهم من كتب خصومهم، واللقاني يأخذ من كلام [السعد]^(٤) كثيراً. وقال في شرح

(١) في (ج) أنه .

(٢) الحسين بن منصور الحلاج .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) زيادة من (أ) .

التجريد^(١): والحق في هذه المسألة أنه لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين أمرين، وذلك أن لقدرة العبد تأثيراً / خ ٨٢ / في أفعال نفسه، لكن قدرته على الفعل لا تكون منه، بل يخلقها الله فيه، فلقدرة الله تعالى أيضاً مدخل في صدور الفعل عنه، فلا يكون جبراً صرفاً ولا تفويضاً محضاً، بل أمر بين أمرين. انتهى. وهو أصح من كلام سعد الدين في الموافقة للمعتزلة وفي إيهام [مخالفهم]^(٢)^(٣). فإن هذا التفويض لا تقوله المعتزلة، بل هم قائلون في جميع كتبهم: إن الفعل يوجد العبد بقدرة خلقها الله فيه. فلانطيل [فنقول]^(٤) بنصوص الأشعرية الدالة على موافقة المعتزلة وإيهام خلافهم، فالمراد قد أفاده ما سقناه.

ومن وافق المعتزلة وحمل كلام الأشعري على مذهبهم الشيخ إبراهيم الكردي فيما نقله عنه الشيخ أبو الحسن - دامت إفادته - من قوله: "لا يخفي على المتأمل المنصف أن هذا النص من الأشعري يدل على أن الفعل واقع بقدرة محدثة وأنه المسمى كسبا عنده، ومن المعلوم أن الواقع بالقدرة أثرها وإلا لم يكن واقعا بها، والأثر مع التأثير غاية الأمر: أنه لم يطلق على العبد أنه خالق بل مكتسب، وهو رعاية للأدب في أمر لفظي موهم خلاف المقصود،

(١) شرح التجريد، تأليف علي بن محمد القوشجي، السمرقندي.

(٢) في (ب، ج) مخالفتهم.

(٣) العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: ٣٤٠.

(٤) في (ج) بنقول.

وهو كما قال إمام الحرمين: إن القدرة الحادثة مؤثرة بإذن الله لا استقلال لها، واستحال إطلاق القول بأن العبد خالق أعماله فإن فيه الخروج عما درج عليه السلف واقتحام ورطات الضلال^(١) انتهى.

ولا يخفى على عارف بأقوال الناس أن وقوع الفعل بقدرة العبد هو غير مراد المعتزلة.

وقوله: إن المسمى بالكسب لا يخالفه المعتزلة فإنهم يسمون فعل العبد فعلاً له وكسباً، ولكنه أوهم في كلامه شيئين:

أحدهما: أن المعتزلة تسمى العبد خالقاً لأفعاله، وهم لا يقولون بهذا، وهذه كتبهم ناطقة [بخلافه]^(٢)، إنما بعض متأخريهم أجاز ذلك لغة، ولا يقولون: فعل العبد خلقاً لغة، وإن ما قاله فرد أو أفراد منهم فلا يحل نسبة قول فرد من طائفة إليها كلها. والإيهام.

الثاني: قوله: (لا استقلال) فإنه لا يقول أحد: إن العبد مستقل بإيجاد فعله، وإنما هذا الإيهام لثلا يقال: خرج الشيخ [إبراهيم]^(٣) عن اللقاني وأئمة الأشعرية، وإلا فقوله: إنه لا يطلق على العبد خالق بل مكتسب، رعاية للأدب في أمر لفظي صريح صراحة منادية نداءً بليغاً أن هذا القول قول

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣١ من التحقيق.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) زيادة من (أ، ب).

المعتزلة، لكنه خاف أن يقال: إنه صار معتزليا فقال: إلا أنهم يطلقون على العبد إنه خالق لأفعاله، ونحن نقول: مكتسب، رعاية لأدب، وإلا فهو خلاف لفظي [إذ]^(١) لفظ خالق ومكتسب متفقان معنى، لكن رعاية للأدب أطلقنا: مكتسب، دون خالق من باب: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظَرْنَا﴾^(٢) فعرفت أن الشيخ إبراهيم جعل عبارة الأشعرية قاضية بأنه معتزلي إلا في أمر ٨٣١ خ لفظي، على أن هذا الأمر اللفظي [الذي]^(٣) ادعاه على المعتزلة عرفناك أنهم لا يقولون به، وقال الشيخ إبراهيم الكردي في كتابه قصد السبيل نقلا عن شرح المقاصد: إن إمام الحرمين قال: ثم المتقدمون منهم أي: من المعتزلة كانوا يمنعون من تسمية العبد خالقا لقرب عهدهم بإجماع السلف على أنه لا خالق إلا الله، وجاء المتأخرون منهم فسموا العبد خالقا على الحقيقة. انتهى فعرفت أنها لا تقول من المعتزلة: إن العبد خالق؛ إلا طائفة من المتأخرين منهم.

قوله: (ومما يوجب الحيرة والدهشة... إلى آخره)^(٤).

أقول: كلام الأشعري الذي نقله ابن القيم من عامة كتبه وفسره الشيخ

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) سورة البقرة، آية: ١٠٤.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣١.

إبراهيم بما سمعت هو الذي يوجب الحيرة والدهشة فإن الشيخ إبراهيم جعل كلام الأشعري كلام إمام الحرمين فقال كما قال إمام الحرمين: وإمام الحرمين قد وافق المعتزلة، والأشعري وافق كلامه كلام إمام الحرمين فصار الأشعري معتزلياً [بتقرير]^(١) [شيخ]^(٢) شيخنا الشيخ إبراهيم، والمعروف باتفاق الأمة أن بين الأشعري والمعتزلة بعد المشرقين، والشيخ إبراهيم صيرهما أقرب من الحاجبين إلى [العين]^(٣) بخلطه المذهبين، وإنما قلنا: إن إمام الحرمين وافق المعتزلة لأن كثيراً من الأشعرية يقولون: وقالت المعتزلة وإمام الحرمين، ومنهم من يحاول التفريق بينه وبين المعتزلة بأمور خارجة عن هذه المسألة، ويأتيك كلامه في النظامية^(٤) وتصريحه بما اختاره وأنه عين كلام المعتزلة. والشيخ إبراهيم في قصد السبيل مبالغ في حمل كلام الأشعري على إثبات تأثير القدرة، ونقل كلامه من أول الإبانة ثم قال: وكلامه كالصريح أنه لم ينكر على المعتزلة إلا أشياء سردها وجعلها معنى الاستقلال الذي أسلفنا معناه. وأما اعتراض ابن القيم على الأشعري في عدم قوله بتأثير القدرة الحادثة وترجيحه لكلام إمام الحرمين فلأنه المشهور عن الأشعري، وقد تقدم مراراً تصريح الشيخ أبي الحسن بأن مذهبه: أن لا تأثير للقدرة

(١) في (ج) بتقدير .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) في (ج) العينين .

(٤) العقيدة النظامية، تأليف أبو المعالي الجويني، تحقيق أحمد حجازي السقا، ط ١، ١٣٩٨ هـ.

الحادثة، وإنما جماعة من المتأخرين من أصحابه لما رأوه أنه لا فرق بين مذهبه والجبر المحض [تحذلقوا]^(١) وزعموا أنه يقول: بتأثير القدرة الحادثة.

(قوله: مع نقله كلامه السابق)^(٢).

أقول: لم أجد نقل كلام الأشعري السابق في [كلام]^(٣) ابن القيم الذي نقله عنه الشيخ إبراهيم في قصد السبيل بل أول كلامه: قال الشمس ابن القيم في الباب السابع عشر في شفاء العليل: وقد اضطربت آراء أتباع الأشعري في الكسب اضطرابا عظيما^(٤)، ثم نقل كلام إمام الحرمين.

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٠.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) فقال: "وقد اضطربت آراء أتباع الأشعري في الكسب اضطرابا عظيما، واختلفت عباراتهم فيه اختلافا كثيرا، وقد ذكره كله أبو القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري في شرح الأرشاد، وذكر اختلاف طرائقهم واضطرابهم فيه، ثم قال وقد قال الأستاذ في المختصر: قول أهل الحق في الكسب لا يرجع إلى إثبات قدرة للعبد عليه كما يقال أنه معلوم له، إلا أن الإمام ادعى على الأستاذ أنه أثبت للقدرة الحادثة أثرا في الحدوث، فإنه لما نفي الأحوال وأثبت للقدرة الحادثة أثرا فلا يعقل الجمع بينهما إلا أن يكون الأثر في الحدوث، ثم ذكر لنفسه مذهبا ذكره في الكتاب المترجم بالنظامية وانفرد به عن الأصحاب وهو قريب من مذهب المعتزلة، والخلاف بينه وبينهم فيه في الاسم قال: وهذه العقدة التي تورط الأصحاب فيها في الكسب شبيهة بالعقدة التي وقعت بين الأئمة في القراءة والمقروء، قال وما ذكره الإمام في النظامية له وجه، غير أنه مما انفرد بإطلاقه، ولكل ناظر نظره والله يرحمنا وإياه قلت الذي قاله الإمام في النظامية أقرب إلى الحق مما قاله الأشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما.. "شفاء العليل في مسائل =

قوله: (كثير من المحققين)^(١). أقول: ذكر الشيخ إبراهيم عن ابن تيمية

أنه قال: آخر تصانيف الأشعري الإبانة.

قوله: (فليس بمقطوع الدلالة على المراد)^(٢).

أقول: أي على أن الأشعري قائل بتأثير القدرة الحادثة، وأما الشيخ إبراهيم في قصد السبيل فأطال في بيان أنه يؤخذ للأشعري من كلامه هذا أنه قائل بتأثير القدرة الحادثة حتى قال: إنه نص الأشعري في عامة كتبه على ما يدل على التأثير على ما نقله [عنه]^(٣) صاحب شفاء العليل حيث قال: (قال الأشعري في عامة كتبه أنه يعنى [الكسب]^(٤) أن يكون الفعل بقدرة)^(٥). ثم سرد ما نقله الشيخ أبو الحسن أنفأ من كلام ابن القيم، [وأما إفادة الشيخ إبراهيم من تفسير مراده، ويأتي للشيخ نقل كلام إمام الحرمين بطوله الذي تضمن نقل كلام ابن القيم]^(٦) في قريب أو آخر هذه الرسالة [إن شاء الله]^(٧).

=القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف محمد بن أبي بكر أيوب بن قيم الجوزية، (ت ٧٥١) دار الفكر بيروت، ١٣٩٨هـ تحقيق محمد بدر الدين أبو فراس الحلبي: ١/١٢٢.

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٢٤.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٣.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج) بالكسب.

(٥) ونص ذلك: "فقال الأشعري في عامة كتبه معنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب وقال قائلون من يفعل بغير آلة ولا جارحة فهو خالق ومن يحتاج في فعله إلى الآلات والجوارح فهو مكتسب وهذا قول الإسكافي وطوائف من المعتزلة.." شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: ١/١٣٠.

(٦) زيادة من (أ، ب).

(٧) زيادة من (ج).

قوله: (ولا يوجب نسبة هذا القول إليه نقصاناً لأنه ما صدر عنه إلا بحسب اجتهاده... إلى آخره)^(١).

أقول: وكذلك يقال في [حق]^(٢) خصمه أنه لا يوجب ما قاله من مخالفة الأشعري [نقصاناً]^(٣) [لأنه]^(٤) لم يقله إلا عن اجتهاد بدليل أن كلا من الخصمين [يمسك]^(٥) بآيات قرآنية وأحاديث نبوية وآراء عقلية، وإن كان أصل الخوض في المسألة بدعة كما عرفناك، فلا لوم على واحد من الخصمين ولا تثريب، وإن كان اللوم في أصل ابتداء الخوض في مسألة سكت عنها خير أمة أخرجت للناس. وإذا عرفت [هذا]^(٦) فما هذا التضليل الواقع بين الفريقين؟ والتهويل والإلزامات الشنيعة المؤدية إلى التعطيل بعد القول بأنها اجتهادية؟! والاجتهاديات لانكير فيها بلا مرية فضلاً عن التضليل والتهجين والإخراج عن حزب أهل التقوى والدين فإن لم يكن حتى [ولجت]^(٧) هذه المسألة إلى أذهان أهل [الإصلاح]^(٨) المتقشفين، حتى نقل

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٤.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) في (ب) نقصاً.

(٤) في (ب، ج) بأنه.

(٥) زيادة من (أ، ب).

(٦) زيادة من (أ، ب).

(٧) في (ج) ولدت.

(٨) في (ب، ج) الإصلاح.

القشيري^(١) في أول رسالته كلمات عنهم، كقله عن الفارسي الصوفي أنه قال: (ادعى فرعون الربوبية جهاراً، وادعتها المعتزلة سراً). وقول المعتزلة: (إن الأشعرية لا يعرفون الله لأنهم يعتقدون إنه يرضى بالقبائح ويريدها). وقول إمام الحرمين: (ولو اهتدت إلى هذا / خ ٨٥ / الفرقة الضالة - يريد المعتزلة - لم يكن بيننا وبينهم خلاف، ولكنهم ادعوا [استبدادا]^(٢) بالاختراع، [وانفراداً]^(٣) بالخلق والابتداع، فضلوا وأضلوا). وقول المعتزلة: (إن الأشعرية أثبتت [قُدْماء مع الله]^(٤) كثيرة وهي المعاني التي يثبتونها من العلم والقدرة وغيرها مما جعلوه موجوداً في الخارج). وقول جماعة من الأشعرية: (أثبتت المعتزلة شركاً مع الله تعالى لما قالوا: العبد خالق لأفعاله). [حتى]^(٥) قال مشايخ ما وراء النهر: (المجوس أسعد حالاً من

(١) القشيري: (٣٧٥-٤٦٥ هـ) هو: أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك بن طلحة القشيري الخراساني النيسابوري الشافعي الصوفي، المفسر، صاحب الرسالة، تعلم الكتابة، والعربية، سمع الحديث من أبي الحسين أحمد بن محمد الخفاف صاحب أبي العباس الثقفي ومن أبي نعيم عبدالملك بن الحسن الإسفراييني، قال القاضي ابن خلكان كان أبو القاسم علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب والشعر والكتابة، صنف التفسير الكبير، وهو من أجود التفاسير، وصنف الرسالة في رجال الطريقة. انظر: سير أعلام النبلاء: ١٤ / ٣٩٠ .

(٢) في (ج) استمرار .

(٣) في (ج) والانفراد .

(٤) في (ج) مع الله قداماً .

(٥) في (ب) حين .

المعتزلة حين لم يثبتوا إلا شريكا واحداً، والمعتزلة أثبتوا شركاء). وقد [رد]^(١) هذا السعد على من قاله في شرح النسفية ذلك، وقال: (المعتزلة لا يثبتون ذلك بل لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله تعالى لافتقاره إلى الأسباب والآلات التي هي بخلق الله تعالى).

قلت: هذا والله من قطع أخوة الإيوان الثابتة في [السنة والقرآن]^(٢) قال الله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٣)، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: (المؤمن أخو المؤمن لا يسلمه ولا يخذله)^(٤) وقال لأصحابه وقد لعنوا من جلد في الخمر: (لا تعينوا الشيطان على أخيكم)^(٥). وأخرج مالك والشيخان عن ابن

(١) في (ج) أورد .

(٢) في (ج) القرآن والسنة .

(٣) سورة الحجرات، آية: ١٠ .

(٤) ونص الحديث: (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم: ٤/١٩٩٦، حديث رقم ٢٥٨٠، والبخاري في صحيحه كتاب المظالم والغصب باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يلسمه: ٢/٨٦٢ حديث رقم ٢٣١١٠، ٦/٢٥٥٠ حديث رقم ٦٥٥١، وأبي داود في السنن كتاب الآداب باب المواخاة: ٤/٢٧٣ حديث رقم ٤٨٩٣ .

(٥) ونص الحديث: (حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر حدثنا أنس بن عياض حدثنا ابن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسكران فأمر بضربه فمنا من يضربه بيده، ومنا من يضربه بنعله، ومنا من يضربه بثوبه فلما انصرف، قال رجل ما له أخراه الله، فقال = رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحدود باب ما يكره من لعن شارب الخمر: ٦/٢٤٨٩، حديث ٦٣٩٩ .

عمر رضي الله عنهما قال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه)^(١). ومثله أخرجه البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً^(٢)، ومثله أخرجه ابن حبان في (صحيحه) من حديث أبي سعيد [مرفوعاً]^(٣)، وفيه: (إن كان كافراً، وإلا كفر بتكفيره)^(٤). وأخرج الشيخان من حديث ثابت بن الضحاك وفيه: أنه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله)^(٥). وأخرج الشيخان من حديث ابن مسعود [رضي الله عنه]^(٦) قال: قال رسول

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان حال الإيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر: ١/ ٧٩ حديث رقم ٦٠، والبخاري في صحيحه كتاب الأدب باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال: ٥/ ٢٢٦٣ حديث رقم ٥٧٥٢، ومالك في الموطأ كتاب الجامع باب ما يكره من الكلام: ٢/ ٩٨٤ حديث رقم (١٧٧٧) الموطأ، تأليف الإمام مالك بن أنس، صححه ورقمه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

(٢) ونص الحديث (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأدب باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال: ٥/ ٢٢٦٤، حديث رقم ٥٧٥٣.

(٣) زيادة من (أ).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه: ١/ ٤٨٣ حديث رقم ٢٤٨.

(٥) أخرجه مسلم صحيحه كتاب الإيمان باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه: ١/ ١٠٤ حديث رقم ١١٠، والبخاري في صحيحه كتاب الأدب باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال: ٥/ ٢٢٦٤ حديث رقم ٥٧٥٤.

(٦) زيادة من (ج).

الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (سباب المؤمن فسوق، وقتاله: كفر)^(١)، وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (لا يكون اللعانون شهداء ولا شفعاء يوم القيامة)^(٢) والأحاديث [فيه]^(٣) واسعة معروفة. وقد ذهب طوائف الأشعرية والماتريدية إلى أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، وأحسنوا، إلا أن في معارك الجدل في عدة مسائل تطيش أحلام [الأقلام]^(٤) فيخرج من أفواهها ما لا يرضاه الله من الكلام، ولا يصح/خ ٨٦/ على قواعد علمائهم الأعلام.

قوله: (قال الماتريدي: إن الموجودات كلها بقضاء الله وقدره)^(٥).

أقول: هذا ليس خاصا بفرقة الماتريدية، بل فرق الإسلام قائلة بهذا الأصل [الأصيل]^(٦)، والأمر الذي يثبتونه وصح كل دليل.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان قول النبي: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر). ٨١/١: حديث رقم ٦٤، والبخاري في صحيحه كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر ٥/٢٢٤٧ حديث رقم ٥٦٩٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب باب النهي عن لعن الدواب وغيرها: ٤/٢٠٠٦ حديث رقم ٢٥٩٨، وأبي داود في السنن كتاب الأدب باب في اللعن: ٤/٢٧٧ حديث رقم ٤٩٠٧، والمستدرک علی الصحیحین: ١/١١١ حديث رقم ١٤٩.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (ب، ج) الأعلام.

(٥) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٥.

(٦) زيادة من (أ).

قوله: (وإن إرادة الله متعلقة بكل كائن)^(١).

أقول: قال ابن تيمية في منهاج السنة: إن الإرادة في كتاب الله نوعان: أحدهما: إرادة تتعلق بالأمر، وإرادة تتعلق بالخلق. فالإرادة المتعلقة بالأمر: أن يريد من العبد فعل ما [أمره به]^(٢)، وأما إرادة الخلق فأن يريد ما يفعله هو^(٣)، فأرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة، والرضا وهي الإرادة الدينية، والثانية: المتعلقة بالخلق وهي المشيئة [وهي]^(٤) الإرادة الكونية القدرية، فالأول كقول الله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾^(٥) وقول الله [تعالى]^(٦): ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾^(٧).

والثانية كقول الله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٥.

(٢) في (ج) أمر.

(٣) من خلق ما يحدثه من أفعال العباد وغيرها والأمر مستلزم للإرادة الأولى دون الثانية، انظر: منهاج

السنة: ٣/ ١٨٠.

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) سورة البقرة، آية: ١٨٥.

(٦) زيادة من (ج).

(٧) سورة النساء، آية: ٢٦، ٢٧.

أَنْ يُضِلَّهُ يُجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴿١١﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ﴿١٢﴾.

ومن هذا النوع قول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، [كما أن] ﴿١٣﴾ من النوع الأول قولهم لمن يفعل القبيح: هذا يفعل ما لا يريد الله، وإذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليس مرادا لله بالمعنى الأول، والطاعة موافقة تلك الإرادة وموافقة الأمر المستلزم لتلك الإرادة، فأما موافقة مجرد النوع [الثاني] ﴿١٤﴾ فلا يكون به مطيعاً، وحينئذ فالنبي يقول بل الرب يبغض كفرك ولا يحبه ولا يرضاه لك أن تفعله. وبهذا الاعتبار عالم بأمره بالإيمان الذي يحبه الله ويرضاه ويريد بهذا [الاعتبار] ﴿١٥﴾، إلى أن قال: فالطاعات يريدونها من العباد الإرادة المتضمنة لمحبه لها ورضاه [بها] ﴿١٦﴾ إذا وقعت وإن لم يفعلها، والمعاصي يبغضها ويمقتها ويكره من العباد أن يفعلوها وإن أراد أن يخلقها هو بحكمة اقتضت ذلك بها، ولا يلزم إذ

(١) سورة الأنعام، آية: ١٢٥.

(٢) قال تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ سورة هود، آية: ٣٤.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) زيادة من (أ، ب).

(٦) في (ج) لها.

[كرهها]^(١) للعبد لكونها تضر العبد أن يكره أن يخلقها هو لما له فيها من الحكمة، فإن الفعل قد يحسن من أحد المخلوقين ويقبح من الآخر، لاختلاف حال الفاعلين، فكيف يلزم أنه ما قبح من العبد قبح من الرب؟ مع أنه لا نسبة للمخلوق إلى الخالق، وإذا كان المخلوق قد لا يريد ما لا يحبه كشرب الدواء الذي يبغضه، ويجب ما لا يريده كمحبة المريض الطعام الذي يضره فقد عيل ثبوت أحدهما دون الآخر، وإن أحدهما ليس مستلزما للآخر في المخلوق، فكيف لا يمكن ثبوت أحدهما دون الآخر في حق الخالق؟

(١) في (ج) اكرهها.

{ أنواع الإرادة }

ثم قال: فالإرادة نوعان:

أحدهما: أن يريد الفاعل أن يفعل فعلا، فهذه الإرادة المتعلقة بفعله.

والثاني: يريد أن يفعل فعلا [وهذه]^(١) [إرادة]^(٢) بفعل الغير، وكلا النوعين

معقول في الناس، لكن الذين قالوا: الأمر لا يتضمن الإرادة لم يثبتوا إلا النوع

الأول من الإرادة، والذين قالوا: إن الله لم يخلق أفعال العباد لم يثبتوا إلا النوع

الثاني وهؤلاء القدرية: يمتنع عندهم أن يريد الله خلق أفعال العباد بالمعنى

الأول لأنه لا يخلقها، وأولئك [القائلون]^(٣) لهم يمتنع عندهم الإرادة من الله

لا بمعنى إرادة أن يخلق، [فما لم]^(٤) يرد أن يخلقه لا يتصف عندهم أنه يريد له،

فعندهم: هو يريد لكل ما خلق وإن كان كفراً، ولم يرد ما لم يخلقه وإن كان

إيماناً لكن التحقيق إثبات النوعين، كما أثبت ذلك السلف والأئمة. انتهى.

قلت: إثباته إرادة الله تعالى بخلق الكفر مبني على إطلاق الخلق على

الفعل، وهو محل النزاع بين الفريقين، فلا يقوم به حجة على خصمه.

(١) زيادة من (أ، ب) .

(٢) في (ج) والإرادة .

(٣) في (ج) المقابلون .

(٤) في (ج) عمالم .

قوله: (إلا أنه خالفه في خلق الاختيارات الجزئية... إلى آخره)^(١).

أقول: الذي في التلويح: أن القصد مخلوق لله والقصد: هو متعلق [السيئات والحسنات]^(٢)، كما قاله سيد المخلوقات: (إنما الأعمال بالنيات)^(٣) ثم قال: بمعنى استناده لا على سبيل الوجوب إلى [المخلوقات]^(٤)، فالموجود كالقدرة مثلاً، لكنه من الأمور [اللاموجودة واللامعدومة]^(٥) فلا يجب عند وجود ما يتوقف عليه، إذا لو كان القصد صرف القدرة إلى الفعل مخلوقاً لله تعالى قصداً لكان الفاعل مضطراً إلى الفعل غير متمكن من الترك، وهذا ينافي خلق القدرة التي من شأنها التمكّن من الفعل والترك.

ولقائل أن يقول: لو كان الاستناد إلى مخلوقات الله تعالى لا على سبيل الوجوب كافياً في كون الفعل مخلوقاً لله تعالى فلا نزاع لأحد في كون فعل العبد مخلوقاً لله تعالى، ضرورة استناده إلى العبد الذي هو مخلوق، وهذا لا

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٥.

(٢) في (ج) الحسنات والسيئات .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الوحي باب بدء الوحي: ٣/١ حديث رقم ١، ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة باب قوله إنما الأعمال بالنية وأنه يدخل فيه الغزو وغيره: ١/٨٨ حديث ١٩٠٧، وابن ماجه في السنن كتاب الزهد باب النية: ٢/١٤١٣ حديث رقم ٤٢٢٧، وأبي داود في السنن كتاب الطلاق باب فيما عني به الطلاق والنية: ٢/٢٦٢ حديث رقم ٢٢٠١.

(٤) في (ج) المخلوق .

(٥) في (ج) الموجودة والمعدومة .

ينافي [كون]^(١) [العبد]^(٢) موجوداً ومؤثراً فيه. والجواب: أن الاستناد لا [يكون]^(٣) على سبيل الوجوب إنما يمكن في الأمور [اللاموجودة]^(٤) [واللامعدومة]^(٥) كالقصد مثلاً، لا الحاصلة من الإيقاع والكلام فيها. انتهى. قوله: (بل يقال: إنها ناشئة من العبد مخلوقة لله.. إلى آخره)^(٦).

أقول: عاد الخلاف لفظياً وهو تحت لفظ [مخلوقة]^(٧) [وناشئة]^(٨) هي بمعنى مخلوقة لأن المراد إيجاد الشيء بعد أن لم يكن، فإذا كان الخلاف لفظياً هان الخطب.

قوله: (وصيغة المصدر)^(٩) أقول: عبارة سعد الدين: وكثير من صيغ المصادر. قوله: (في ذات الموقع والمحدث)^(١٠). أقول: زاد سعد الدين: لا كإيقاع الحركة

(١) في (ج) كونه .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) زيادة (ج) .

(٤) في (ب، ج) الموجودة .

(٥) في (ج) والمعدومة .

(٦) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٥ .

(٧) في (ج) مخلوقين .

(٨) في (ج) ناشئة .

(٩) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٥ .

(١٠) المصدر السابق: ٢٣٥ .

في جسم آخر حتى يكون تحريكاً.

قوله: (كذا ذكره التفتازاني في التلويح)^(١).

أقول: واستدل سعد الدين على أنه اعتباري لا وجود له في الخارج بثلاثة وجوه: الأول: أنه لو كان موجوداً لكان له موقع فيكون له إيقاع، [ولإيقاع]^(٢) ذلك الموقع موقع وهكذا إلى غير النهاية، وكل إيقاع معلول لإيقاعه، [والتقدير]^(٣): أن الإيقاعات أمور موجودة، فيلزم [في جانب]^(٤) المبتدأ أي العلة في أمور موجودة في الخارج على ما هو المفروض، لا في أمور اعتبارية حتى ينقطع بانقطاع الاعتباري، أو يكون إيقاع الإيقاع غير الإيقاع كما في لزوم اللزوم وإمكان الإمكان.

الثاني: أنه يلزم عند إيجاد الفاعل شيئاً [متساوياً]^(٥) أن يوجد أمور متحققة غير متناهية هي الإيقاعات المترتبة، وبديهية العقل ناطقة باستحالة ذلك، ولا يخفي أنه لو كان إيقاع الإيقاع أيضاً مقلداً قالوا: وجدنا شيئاً [متساوياً]^(٦) بإيقاعه وكان إيقاعه بإيقاع فاعل آخر كالباري تعالى فلا يلزم

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٦.

(٢) في (أ) والايقاع .

(٣) في (ب) أو التقدير .

(٤) زيادة من (ج) .

(٥) زيادة من (ج) .

(٦) زيادة من (ج) .

ذلك، وإذا انتهى [إلى]^(١) إيقاع قديم كالوصف الذي يسمى تكويناً لم يلزم إليه أيضاً.

الثالث: وهو الرامي / خ ٨٩ / أن الإيقاع معناه التكوين، ومذهب [الأشعرية]^(٢) أن التكوين ليس من الصفات الموجودة في الخارج على [ما تقرر]^(٣) في علم الكلام، والإلزام [ليس]^(٤) [بقائم]^(٥) لأن مذهب الأشعري أن التكوين ليس صفة حقيقية أزلية مغايرة للقدرة، ولا يلزم من ذلك نفي التكوين الحادث عند تعلق القدرة والإرادة بوجود الشيء، بل العمدة في اتقان هذا المطلوب هو لزوم [التدني]^(٦) في الإيقاعات، ويمتنع انتهاؤه إلى إيقاع قديم لأنه يستلزم قدم [إيجادي]^(٧) ضرورة، لأنه لا يتصور إيقاع بالمعنى المصدرى من غير شيء يقع به. انتهى.

قوله: (فتعين أن صنع العبد لا يكون إلا في أمر لا معدوم ولا موجود)^(٨).

(١) زيادة من (أ، ج).

(٢) في (ج) الأشعري.

(٣) في (ج) مايقول.

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) في (ب) بتام.

(٦) في (ب، ج) إليه.

(٧) في (ج) الحادث.

(٨) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٦.

أقول: قد قدمنا كلام سعد الدين في هذا، ونقلنا لفظه، وقد وقع الاتفاق من [الفرق]^(١) كلها أن العبد كلف بأفعال وتروك بالضرورة [الدينية]^(٢) التي أفادتها بعثة رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم]^(٣) من سنة وعمل أمره من المأمور به وهي الصلاة، فإنه أمر بالقيام لها: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(٤) وبركوعها [وسجودها]^(٥)، قال تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾^(٦) وبقراءة القرآن فيها: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)^(٧) وكل هذه أفعال [موجدتها]^(٨) العبد وأمره الله بإيجادها، فكيف يقال: إن صنع [العبد]^(٩) لا يكون إلا في أمر [لاموجود ولا معدوم]^(١٠)؟

(١) في (ج) الفروق .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) سورة المائدة، آية: ٦ .

(٥) زيادة من (ج) .

(٦) سورة الحج، آية: ٧٧ .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأذان باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها: ١/ ٢٦٣ حديث رقم ٧٢٣، ومسلم في صحيحه كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة: ١/ ٢٩٥، حديث رقم ٣٩٤، والترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ماجاء في القراءة خلف الإمام: ٢/ ٢٥ حديث رقم ٢٤٧ .

(٨) في (ج) يوجدها .

(٩) في (ب) الأمر .

(١٠) في (ج) لامعدوم ولا موجود .

وهذا خلاف الفطرة التي فطر الله العباد عليها [كما]^(١)، قالت قوم إبراهيم: ﴿قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِإِلَهِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢) فجعلوا [فعله]^(٣) محسوساً مشاراً إليه، وما ليس بمعدوم ولا موجود لا يسمى فعلاً ولا يشار إليه، وقال فرعون لموسى عليه السلام: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الكَافِرِينَ﴾^(٤) وقال موسى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾^(٥) [وهي]^(٦) قتل القبطي، وقال الكفار: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾^(٧) وهي عبادة الأوثان، فسموها وجوداً ﴿مَا أَفِينَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾^(٨)، والعرب [هم]^(٩) أهل اللسان، ولا يُعرّف الناس الإيقاع إلا الإيجاد، فهذه الدعاوي في أفعال العباد: دعاوي فارغة، وإن كانت اصطلاحات [فلا يفسر بها]^(١٠) كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بالاتفاق؛ إذ هما لغويان، وتفسيرهما بغير اللغة تحريف.

(١) زيادة من (أ، ج) .

(٢) سورة الأنبياء، آية: ٥٩ .

(٣) في (ج) مافعله .

(٤) سورة الشعراء، آية: ١٩ .

(٥) سورة الشعراء، آية: ٢٠ .

(٦) في (ب، ج) وهو .

(٧) سورة الزخرف، آية: ٢٢ .

(٨) سورة البقرة، آية: ١٧٠ .

(٩) زيادة من (ج) .

(١٠) في (ج) فلا ينسبها .

قوله: "فعلى هذا الإرادة التي هي عبارة عن انبعاث الطبع وميلانه نحو المطلوب يكون المراد منها إيقاع ذلك الانبعاث"^(١).

أقول: يتأمل فيه، فإنها فسرت الإرادة بالانبعاث، وفسر المراد بإيقاع ذلك الانبعاث فصار المعنى المراد: إيقاع الإرادة، أي: الانبعاث، قال سعد الدين في التلويح: (إن الإيقاع ليس / خ ٩٠ / بوجود ولا معدوم قال: فإن فعل ينقل الكلام إلى صدور الإيقاع عن الفاعل، قلنا: يجب بصدور آتته في الإيقاعات بناء على أنها ليست موجودات حتى تستحيل إليه منها أو بطريق عدم النسبة بناء على أن إيقاع الإيقاع عين الإيقاع أو لا يجب أصلاً وهو الظاهر لما مر من [أن]^(٢) استناد الأمور [اللاموجودة واللامعدومة]^(٣) كالإيقاع مثلاً ليس بطريق الإيجاب، بل بطريق الصحة والاختيار، فإن الإيقاع وعدمه [أيضاً]^(٤) متساويان بالنظر إلى اختيار الفاعل فهو [مختار]^(٥) الإيقاع فلا جبر أيضاً لأنه يصدر عن فاعله لا بطريق الوجوب، إذ لا يلزم من ذلك الرجحان لا مرجح بمعنى وجود [الممكن]^(٦) بلا موجد، إذ لا وجود للإيقاع). انتهى.

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٦.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) في (ب، ج) موجودة ومعدومة.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) في (ب) مختار.

(٦) في (ج) الممكن.

قوله: (وقال الشارح الكمال بن أبي شريف الشافعي: هذا العزم المصمم هو محل تأثير قدرة العبد. وهو مستحق الكسب عند الحنفية) انتهى....[إلى أن قال: فإذا وجد العبد ذلك العزم المصمم خلق الله الفعل عقبيه]^(١)^(٢).

أقول: هذا منتهى بحث المحققين في تصوير الكسب، وفيه أبحاث: الأول: أنه قال: فإذا [وجد]^(٣) العبد ذلك العزم [فنسب]^(٤) الإيجاد إلى العبد في أمر موجود، وقد [قدم]^(٥) عن السعد أنه لا يكون صنع العبد إلا في أمر لا موجود ولا معدوم، وهذا قد نبه الشيخ على جوابه، ثم يقال: هل أخرج العبد بقدرته شيئاً بهذا المعنى من العدم إلى الوجود؟ إن قيل: نعم، قيل: هذا بعينه مذهب المعتزلة، وإن قيل: لم يخرج بقدرته شيئاً من العدم إلى الوجود فمعناه: أنه لا أثر لقدرته ألبتة، وهذا هو الجبر المحض، وقد قررت أنه إنكار للضرورة.

وبهذا تبين أن الكسب هذا الذي قاله ابن الهمام وسائر من تبعه: لفظ لا معنى تحته، إذ قد أخرجوه عن معناه اللغوي كما قررناه ولم يأتوا له بمعنى، وبهذا التقسيم اعترضه الرازي وغيره من محققيهم.

(١) وهذا كلام المحقق أبوالهمام في المسيرة.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٧ من التحقيق.

(٣) في (ب) أوجد .

(٤) في (ج) فينسب .

(٥) في (ج) تقدم .

وقال سعد الدين في شرح النسفية: فإن قيل: لا معنى لكون العبد فاعلا بالاختيار إلا كونه موجوداً لأفعاله بالقصد والإرادة، وقد ثبت أن الله مستقل بخلق الأفعال وإيجادها، ومعلوم أن المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين، قلنا: لا كلام في قوة هذا الكلام [ومتانته]^(١)، إلا أنه لما ثبت بالبرهان أن الخالق هو الله، وبالضرورة أن لقدرة العبد وإرادته مدخلا في بعض الأفعال كحركة البطش دون حركة الارتعاش، فاحتجنا في النقص عن هذا المصنف إلى القول بأن الله تعالى خالق ح/ ٩١ / والعبد كاسب، وتحقيقه: أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب، وإيجاد الله عقيب ذلك: خلق، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين، فالفعل مقدر بجهة الإيجاد، مقدر للعبد بجهة الكسب، وهذا القدر من [المعنى]^(٢) [ضروري]^(٣)، وإن لم [يقدر]^(٤) على أزيد من ذلك في توضيح العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله وإيجاد، مع ما فيه للعبد من القدرة والاختيار. انتهى. قلت: ويقال عليه أيضاً: هل الاختيار ونحوه شيء يصلح أثراً للقدرة؟ إن قلتم: نعم، قيل: هل استقل به العبد فهو الاعتزال؟ أم الرب - تعالى - فهو الجبر المحض؟ أم خلقه الله وكسبه العبد؟ قيل: فلا

(١) في (ج) وخاصة .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) في (ج) الضروري .

(٤) في (ج) تقدر .

اختيار [بل] ^(١) هو كسائر الأفعال، وليس بكسب محض بل هو متصف بالملخوقية والمكسوبية، ثم الكسب هذا الخاص هل هو شيء استقل به العبد إلى آخر التقسيم، ولا بد من الانتهاء إلى الجبر أو الاعتزال.

نكتة: لما قرأت في المدينة النبوية على الشيخ العلامة عبد الرحمن بن أبي الغيث ^(٢) خطيب المدينة أول صحيح مسلم ووصلنا حديث عمر - [ﷺ] ^(٣) [وفيه] ^(٤) (وأن تؤمن بالقدر خيره وشره) ^(٥) وكان بعض الحاضرين [وهو الأخ العلامة قاسم بن أحمد العياني رحمه الله] ^(٦) من علماء اليمن فقال للشيخ: ما حقيقة الكسب؟ فطار [الشيخ] ^(٧) فرحاً ثم أخذ يصوره [حتى] ^(٨) انتهى إلى كلام ابن المهام وأنه العزم المصمم.

(١) في (ج) إذ .

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) زيادة من (ب) .

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) العياني (... ١١٥٩ هـ) هو: القاسم بن أحمد بن محمد بن علي بن سليمان بن عبد الله بن سليمان ابن الإمام المنصور بالله القاسم بن علي العياني اليمني الصنعاني، أخذ في النحو والصرف على والده، تولى القضاء بالمواهب وصنعاء، عالماً ورعاً فاضلاً، توفي في الروضة من أعمال صنعاء. انظر: نشر العرف لنبلأ اليمن بعد الألف لمحمد بن محمد زباره: ٢/ ٣٤١-٣٤٣.

(٧) زيادة في الهامش من (ج) .

(٨) زيادة من (أ، ب) .

(٩) في (ج) إلى أن .

فقلت له: العزم من أي المقولات [العشر]^(١)؟ قال: من مقولة [العقل]^(٢)
فقلت: أثبتتم للعبد فعلا كالمعتزلة.

فقال: لا سواء، المعتزلة تقول: إنه خالق أفعاله. وقد قال [الله]^(٣)
تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٤) قلت: قد تساويتم أنتم وهم في تخصيص هذا
[العام]^(٥)! قال: لا سواء، هم خصصوا بجميع أفعال العباد، ونحن لم
نخصص إلا بفرد قلت: لا فرق! قد انهدمت الكلية بفرد أو بأفراد، ثم جثي
[على ركبته]^(٦) واحتد بغير إفادة. فقلت له: يا شيخ أنت تدرس كلام رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذه المسألة بدعة اتفاقاً، [فالأولى]^(٧) عدم
الخوض فيها، والاكتفاء بطريقة السلف. انتهى حاصل [تلك المذاكرة]^(٨)،
وقد عاب تفاصيل ألفاظها لطول العهد بذلك فإنها في سنة أربعة وعشرين
ومائة وألف^(٩)، ونحن الآن في سنة تسع وستين ومائة وألف^(١٠). هذا وحاصل

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) في (ج) الفعل.

(٣) زيادة من (أ، ج).

(٤) سورة الرعد، آية: ١٦، الزمر، آية: ٦٢.

(٥) في (ب، ج) الكلام.

(٦) زيادة من (أ).

(٧) في (ب، ج) فالأحسن.

(٨) زيادة من (ج).

(٩) وكانت أول سنة يحج فيها الأمير ١١٢٤هـ، وينتقل إلى المدينة المنورة لطلب العلم.

(١٠) تاريخ تأليف مخطوط: الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية.

ما أفاده كلامهم بعد طول البحث والتتبع لألفاظهم: أن الله خلق الفعل وخلق كسبه، وليس للعبد غير [الاتصاف]^(١)، ومعنى [الاتصاف]^(٢) هنا ليس إلا أنه محله، فهذا [هو]^(٣) عين مذهب جهم الذي عنه يفرون، وإليه عند تحقيقهم يكرون، ويأتيك تصريح / خ ٩٢ / الشيخ أبي الحسن بما نقله عن ابن أبي شريف: أن العبد لا يستقل بإيجاده شيئاً، بل العزم الذي قلنا: إنه محل قدرته يتوقف وجوده على خلق الاختيار للعبد والتمكين من ذلك العزم. انتهى. وقد استجاده الشيخ وحاصله: رأي جهم وقوله: (فيكون الفعل منسوباً إلى الله من حيث هو حركة) صريح في أن الحركة خلق الله كما أن الاختيار خلق له، ولم يبق للعبد إلا المحلية التي أثبتها جهم للشجرة حين تحركها الرياح. فاعجب لقوم يقولون: خالف جهم الضرورة، ثم يعودون إلى تقرير مذهبه. وقد باح بالسر المكتوم ابن أبي شريف في حواشيه على شرح الجمع للمحلي، فقال: والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً، فهذا معنى قدرة العبد واختياره بالفعل انتهى بحروفه. ولولا أن هذه الأبحاث بدعة يجب النكير عنها وإبانة حقيقتها لما أجرينا القلم بحرف منها.

(١) في (ب، ج) الإنصاف .

(٢) في (ب، ج) الإنصاف .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

وفي المواقف في الجواب عن احتجاج المعتزلة بتعلق المدح والذم ما لفظه: والجواب أن المدح والذم باعتبار المحلية لا باعتبار الفاعلية كما يمدح الشيء ويذم لحسنه وقبح عاهته، انتهى، فهذا بعينه مذهب جهم وقد جعل المحقق مدح الأنبياء والصالحين كمدح الحسان من النساء ومدح حليهن من الجواهر، إذ ليس لهؤلاء ولا لأولئك إلا المحليّة على أن مدح النساء وحليهن لأمر معقول: هو [ميل]^(١) الطبع الذي يطلق عليه الحسن كما نقلناه عنهم، وأما مدح الأنبياء والصالحين فمجرد تحكم، وقال القاضي البياضي الرومي الماتريدي: بعد حكايته عن ابن الهمام أن الكسب هو العزم المصمم وهذا القصد مخلوق بمعنى خلق قدرته لا قصداً لمنافاة خلق القدرة القصد انتهى .

فقوله: (أنه محل قدرته)^(٢).

لا يخفي أنه مجاز معروف وليس فيه نزاع، فإن المعتزلة تقول: فعل العبد مخلوق لله بمعنى: خلق قدرته، إذا لا نزاع، وما في كلامه إلا إيهام أن المعتزلة لا تقول: قدرة الله مخلوقة، وليس كذلك.

ولما [حاروا]^(٣) في الكسب حكى ابن السبكي عن والده^(٤): أن الكسب لا

(١) في (ج) تسيل .

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٣٧.

(٣) في (ج) جاوزا .

تكليف بمعرفته لصعوبته، وألف ابن الجوزي^(١) /خ ٩٢/ كتابا سماه تلبيس إبليس^(٢) وحاصلة الكلام على هذه المسألة البدعية ثم قال في بيان الكسب: (إن إضافة الفعل إلى العبد كسباً لا حقيقة بل نسبة كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِهْنِ أَضَلَّانَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾^(٣) مع أنها أحجار لا يسمعون ولا يبصرون. ومثال ذلك حمل ثقيل بين اثنين أحدهما قادر والآخر عاجز، [رفعا]^(٤) جميعا فهو لا يضاف في الحقيقة إلا إلى القوى القادر، وإنما لذلك العاجز [نوع]^(٥) اشتراك مجازا لا حقيقة، فالرب [سبحانه]^(٦) قد جعل للعبد التوجه بالأمر والنهي،

(١) السبكي (٦٨٣- ٧٥٦هـ) هو: علي بن عبد الكافي بن علي بن يوسف السبكي، تقي الدين أبو الحسن الشافعي، تفقه على والده وجماعة في مصر، رحل إلى الشام والحجاز وأخذ عن الحفاظ، تولى التدريس في القاهرة مدة ثم تولى القضاء في دمشق والقاهرة له عدة مصنفات وقد جمع مسائله ولده تاج الدين في أربعة مجلدات. انظر: البدر الطالع للشوكاني: ١/٤٦٧ برقم ٢٢٤.

(٢) ابن الجوزي (٥٠٨- ٥٩٧هـ) هو: عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، علامة عصره، من مؤلفاته: تلبيس إبليس، وكتاب الاذكياء، وكتاب الحمقى والمغفلون، وغيرها. وفيات الأعيان: ١/٢٧٩، البداية والنهاية: ١٣/٢٨.

(٣) تلبيس إبليس، تأليف عبدالرحمن بن علي بن محمد، نشر دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، تحقيق د. السيد الجميلي.

(٤) سورة إبراهيم، آية: ٣٦.

(٥) في (ج) رفعا.

(٦) في (ج) نزع.

(٧) زيادة من (ب).

فهو مستقل بالاختيار مسلوب بالاختيار^(١). هذا كلامه في [تصوير]^(٢) الكسب، وغاية سعيه أنه جعل العبد كالصنم ينسب إليه فعله مجازاً للمحلية والحالية من باب (جرى النهر). وقد أطال في تحقيق العبارة وتمويه المقالة بالعبارات التي تخطف أذهان العاكفين على ما قاله [ممن]^(٣) قلدوه الذين عزلوا أدلة السنة والكتاب وقدموا عليها [كلمات]^(٤) مشايخهم والأصحاب. وفي رسالة للشعراني: أنه لا يمكن الاطلاع على حقيقة الكسب لا بالشرع ولا بالعقل ولا بالكشف ولا في الدنيا ولا في الآخرة على أي حال من الأحوال، بل الاطلاع عليه والعلم بحقيقته من المحال. انتهى. قلت: ولقد قادته فطرته إلى بطلان الكسب الذي تمسك به أصحابه لأنه رأى القسمة القطعية بنفيه فتكلم بفطرته في عدم كونه معقولاً بشيء من المدارك الثلاثة في الدارين، وما خاف فراق الأسلاف ولا خروجه من تحت سرادق البدعة ولا خاف، ولقد نفى ما قال غيره من أهل [نحلته]^(٥) الصوفية أنه لا يمكن معرفة حقيقة الكسب بالعقل، لكن بالكشف [انتهى]^(٦).

(١) تلبس إبليس: ١/٢٨٨.

(٢) في (ج) تقرير .

(٣) في (ج) من .

(٤) في (ج) كلام .

(٥) في (ج) محله .

(٦) زيادة من (أ، ب) .

ولقد طال تعجبي [من]^(١) الشيخ أبي الحسن - أدام الله إفادته - حيث يستروح إلى ما عليه الأسلاف من دعوى الفرق بينهم وبين جهنم، بإثباتهم الكسب الذي حارت عقولهم في [تصويره]^(٢) [وتزويره]^(٣) [فما كان]^(٤) والله جديراً بالتقليد لأولئك الأقوام، وإن كانوا أئمة الذكاء وأساطين ذوي الأفهام، فالعبد مأمور بالنظر لنفسه ولما ينفعه [عند]^(٥) حلول رمسه، لا أنه مأمور بمتابعة من قال بمقال حارت فيه عقول العقال في القرون الماضية الخوال، وما أحق الناظر بغسل أدران الابتداع وتجريد الاتباع والبقاء على [ما بقى]^(٦) عليه الأسلاف الذين هم قدوة الأخلاف، [وياعجباً]^(٧) لمن اشتغل بتقويم هذه الضلعة العوجاء لكون الأشعري قالها، ويتكلف هذا التكلف، ويلتجئ إلى أن يقول: فعل لا موجود ولا معدوم، وتارة يقول: صفة الوجود ولا يتصف بوجود ولا عدم، ويرفع الضدين ويدقق تدقيق الفلاسفة^(٨) في

(١) في (ج) عن .

(٢) في (ج) تقريره .

(٣) في (ج) وبروزه .

(٤) في (ج) بما كان .

(٥) في (ج) من .

(٦) في (ج) ما بنا .

(٧) في (ج) وياعجبا .

(٨) الفلاسفة: هم من ينتسبون إلى الفلسفة، والفلسفة أصلها كلمة يونانية مركبة من كلمتين هما (فيلوس) أي: محب، و(سونيا) أي: الحكمة، وقد كان الأقدمون يطلقون لفظ الفلسفة بأهم معانيها

بيان ما يفعله [المكلفون]^(١)، ويعرض [عن]^(٢) الشريعة السمحة السهلة ليعد من أتباع الأشعري أو الماتريدي أو المعتزلي.

يا أيها الإخوان في الدين: إنما أمر الله باتباع سيد المرسلين [الذي]^(٣) قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾^(٤) ولم يخاطبنا رب العالمين في كتابه المبين إلا بقوله: ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾^(٥) وأقسم بالله: ما أتانا بأن أفعالنا مخلوقة [ولا بأنها غير مخلوقة]^(٦) ولا بأنها خلق للرب كسب للعبد، بل أتانا بقوله: ﴿ قَدْ تَبَيَّنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تَرَدُّوتُ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٧) ﴿ وَهُمْ أَعْمَلُ مِنْ دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَمَلُونَ ﴾^(٨) وفي الحديث القدسي: (يا

على مجموع ثمرات العقل، وأهم مباحث الفلسفة: ١- معرفة طبيعة حقيقة الأشياء، ٢- وشكل المعرفة، ٣- وغايات الأعمال الإنسانية، وهذه الأمور يقابلها عند الفلاسفة القدماء: علم الطبيعة، والمنطق، والأخلاق، وكانت مباحث الفلاسفة تشمل: الإلهيات، والطبيعيات، والمنطق، والفلك، والرياضيات. انظر: دائرة المعارف: فريد وجدي ٧/ ٤٠٤ - ٤٨١.

(١) في (ج) المتكلفون .

(٢) في (ج) على .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) سورة ص، آية: ٨٦.

(٥) سورة الحشر، آية: ٧.

(٦) زيادة من (أ، ب) .

(٧) سورة التوبة، آية: ٩٤.

(٨) سورة المؤمنون، آية: ٦٣.

عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها عليكم^(١) وقال صلى الله عليه وآله وسلم: (إنما الأعمال بالنيات)^(٢) وقال: (إعملوا فكل ميسر لما خلق له)^(٣) فهلا اكتفى المسلمون بقولهم: عمل العبد وفعل العبد [ونحوهما]^(٤) من العبارات القرآنية والنبوية، واقتصروا على [هذا]^(٥) [الوارد]^(٦) وتركوا الخوض في بحر الفلسفة، الذي كله سفه، سيما من تعلق بالآثار وسلك طريق السلف الأبرار. ولقد عجبت من جماعة المناظرين المحققين الذين قد يخالفون من يقلدونه في مسائل فرعية فإذا وصلوا إلى هذه المسألة [المبتدعة]^(٧) قاموا وقعدوا في تقويمها [وترميمها]^(٨)، وهي كبيت العنكبوت في الوهاء، فإن الشيخ إبراهيم الكردي ألف فيها رسالة، والشيخ محمد حياة ألف رسالة،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والأدب باب تحريم الظلم: ٤/ ١٩٩٤، حديث رقم ٢٥٧٧.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن باب فسنيسره لليسرى: ٤/ ١٨٩١، حديث رقم ٤٦٦٦، ومسلم في صحيحه كتاب القدر باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله: ٤/ ٢٠٤٠ حديث رقم ٢٦٤٧.

(٤) في (ج) ونحوها .

(٥) في (ج) هذه .

(٦) في (ج) الواردة .

(٧) في (ج) المبتدعية .

(٨) في (ج) وترميمها .

والغزالي من قبلها أفردتها بمقالة، وهذا الشيخ المفيد أبو الحسن فعل فعل أولئك الأقسام، وسعي في ترميم البدعة. ولقد عرف الناظرون جميعاً بطلان [ما زعموه]^(١) من الكسب وأنه يتلاشى عند التفتيش عنه، حتى قال التفتازاني والعلامة الحنفي الماتريدي لما حار في تلك العبارات الفارغة، فاختر أن الكسب عبارة عن أمر نسبي يقوم بالعبد، ويعدده محلاً لأن يخلق الله فيه فعلاً يناسبه تلك النسبة، [ومثله]^(٢) بأن يقول ملك: من حاذي منظري أعطيته ألف دينار. قال: فالإعطاء للملك ليس إلا، وكسب العبد المحاذاة. نقله القاضي البياضي الرومي الماتريدي كالمستجيد له، قيل عليه [النظر]^(٣) لما شاء إن كان الإعطاء أي: مدلول هذا اللفظ فقط فهو [الخبر]^(٤)، وإن كان الأخذ فيه استقل به العبد، [وإن كان المحاذاة فيما أن يقع بفعل الله وبفعل العبد]^(٥)، وأن النظر مجموع الثلاثة فهي أفعال متعددة لها حكمها مع الانفراد بعضها مجموعة لهذا أو بعضها لذلك. ثم قال كغيره في آخر المثال المذكور: فلأخذ بتحصيل هذه النسبة التي هي محاذاة المنظر فهي أمر لا وجود له، وكذلك صرح في مواضع: كسب العبد مشيئته كما لا تعتبر قدرته، مع أنه

(١) في (ج) مازعموا.

(٢) في (ج) ومثلاه.

(٣) في (ج) النضير.

(٤) في (ج) الجبر.

(٥) زيادة من (أ، ب).

مستحسن لقول ابن الهمام: إن الكسب العزم فيقال: كيف العزم ولا مشيئة؟! فإن العزم المصمم هو أخص من مطلق المشيئة فلا عزم فلا كسب. هذا منتهى أقدم أئمة التحقيق في الكسب ومن له بقية من إدراك يعرف الحقيقة، ويسلك من الإنصاف قديم الطريقة، ومن أعمى بصيرته بالعصية فمن أعظم البلية كما قيل:

ومن البلية عدل من لا يرعوي عن غيه وخطاب من لا يفهم
ولذا قال ابن القيم: وقد اضطرب آراء أتباع الأشعري في الكسب
اضطراباً عظيماً واختلفت عباراتهم فيه اختلافاً كثيراً، منها ما نقله الشيخ أبو
الحسن فقد أتى بكل ما قاله أولو الفطر، وبعد ما قررناه [لاحاجة] (١) [إلى] (٢)
تتبع كل لفظة.

قوله: (بمعنى أنه اقتضى حكمته أن لا يخلق فعل العبد المخلوق إلا بعد
اختياره) (٣).

أقول: هذا لا يوافق أصول الأشعرية، إذ من أصولهم: نفي حكمته تعالى كما
عرفت.

(١) في (ج) لا وجه .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٠ من التحقيق.

قول الشيخ: (ذهب الأستاذ إلى أن قدرة العبد تصدر من المؤثر، ففَعَلُهُ واقع بمجموع القدرتين، على أن يتعلق المجموع بالفعل نفسه ويؤثر في ذاته)^(١).

أقول: الذي حقق في الكتب الكلامية: أن الأستاذ يقول: إن فعل العبد نفسه الذي أثرت فيه قدرته هو بعينه مخلوق لله على الحقيقة وأن الشيء الذي خلقه الله والشيء الذي فعله العبد من ذلك هو شيء واحد مقدور بين قادرين.

قوله: (وهذا قريب من الحق)^(٢).

أقول: هذا بعينه كلام المعتزلة، ولكن المعروف عن الأستاذ ما ذكره الشيخ أبو الحسن أنه جعل الفعل مقدوراً بين قادرين، وأما قول عبد الكريم: إنه باطل [فإن أراد أن نقله هذا عن الأستاذ باطل فهذا رد لرواية الكتب الكلامية]^(٣) عنه، ولا يقبل رد نقلهم إلا بدليل فإنه لا يكذب الناقل إلا بدليل؛ إذ الغرض أنه عدل عالم بأقوال الناس وإن أراد [أن]^(٤) القول: إن اجتماع مؤثرين على أمر واحد: باطل، فأين دليل البطلان؟ فما يعقل للعالم

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٠.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٠.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) زيادة من (أ، ب).

إبطال شيء ولا إثباته إلا بدليل.

واعلم المعتزلة ذهبوا إلى بطلان مقذور بين قادرين، واستدلوا على ذلك بأن أحد القادرين لو أراد [اتحاد]^(١) مقدوره وأراد الآخر خلافه ادعى إلى أحد باطلين: إما وجود مقذور القادر بغير إرادته وإما عدمه عند وجودها، وجوابه: واضح وهو أن مقدوره إنما يكون مقدوراً له بشرط عدم المانع، ومع وجود المانع ليس بمقدور، والقادران [إن]^(٢) كانا مثلين كالعبد [مع العبد جاز أن يتمانعا حين يستويان، وأن يغلب الأقوى منها الأضعف حين يتفاضلان، وإن لم يكونا مثلين كالعبد]^(٣) مع الرب عز وجل - كان مقذوراً الله واقعاً [قطعياً]^(٤) متى أراد، ومقدور العبد [مشروطاً]^(٥) بعدم منع الرب تعالى.

قوله: (واعلم أن ما قدمنا في شرح الماتريدي من وجود الفعل عندهم بمجموع خلق الله، واختيار العبد ليس معناه أن قدرة العبد جزء من المؤثر كما ظن، بل معنى أنه شرط عادي لتأثير المؤثر فلا يفعل، وقد نبهنا عليه سابقاً أيضاً)^(٦).

(١) في (ج) إيجاد .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) في (ج) قطعاً .

(٥) في (ج) مشروطاً .

(٦) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٠.

أقول: قال عليه السمرقندي في الصحائف: فيه نظر، لأن العبد إما أن يكون مستقلاً بإدخال شيء في [الوجود]^(١) من [العدم]^(٢) وغيره، أو لا، فإن كان فقد انتقض قولهم: لا تأثير لقدرة العبد أصلاً، وإن لم يكن: لم يكن مكتسباً، بل يكون الكل بقدره الله تعالى، وتعود الإشكالات. انتهى. ثم إجراء الله العادة بخلقه فعل العبد عند اختيار العبد جبر، كالنار تحرق ما وقع فيها عادة لا باختيارها، [فالشرط العادي]^(٣) أبطل الاختيار وصيره اضطرارياً فيه إلا كذا فسر به مراد الماتريدي قد أرجعه إلى مذهب الجهمية.

قوله: (ذهب كثير من المحققين... إلى قوله... لا بالاستقلال)^(٤).

أقول: قال سعد الدين في التهذيب: "والحق أن لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين الأمرين؛ إذ المبادئ القريبة على الاختيار، والبعيدة على الاضطرار، فالعبد مضطر في صورة مختار". انتهى.

ويأتي مثل كلامه في كلام الشيخ أبي الحسن قريباً، وإنما قال: مختار لإثبات القدرة لنا التي بها يتمكن من استقل، كما قاله الرازي. وإنما قال: مضطر، لقوله بوجوب الفعل عند تكامل شرائطه، كما فعله الرازي.

(١) في (ج) الموجود.

(٢) في (ج) المعدوم.

(٣) في (ج) فشرط العادة.

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤١.

أقول: اعلم أولاً أن النزاع بين الفريقين المعتزلة والأشعرية ليس إلا في المبادئ القريبة، وأما البعيدة فلا نزاع، البعيدة هي: خلق قدرته وعلمه وإرادته، فإن كل مسلم قائل بأن هذه خلقه تعالى، ولا يقول أحد بأنه خالق قدرة نفسه وعلمه وإرادته، ومن [قال]^(١) هذا- لو فرض- فهو غير مكلف لعدم العقل، ولا يتوجه إليه ملام، ولا يعد من أهل الإسلام، بإجماع الأنام، ويأتي [بهذا]^(٢) تصريح إمام الحرمين في كلامه الآتي.

وأما ثانياً: فإن هذا الذي زعمه الرازي، والسعد، وسائر الأشاعرة [يجري]^(٣) في حق الباري- تعالى- لأنهم- أي الأشعرية- قائلون بوجوب المرجح ووجوب الأثر عند وجوده، وهذا قالوه في حق العباد وحق [الرب]^(٤) تعالى، فلزم الاضطرار لزوماً واضحاً، وقد [تنبهوا]^(٥) لهذا ففرقوا بين الواحد منا وبين الرب تعالى- فإن المرجح في حقه- تعالى- قديم، وهو فرق غريب فإن القدم إنما يزيد الوجوب تأكيداً، فكيف يجعل فارقاً؟! وقد اضطرب الأشعرية في الجواب عن الفلاسفة بما أوردوا شبهة وجوب

(١) في (ج) يقال له .

(٢) في (ج) لهذا .

(٣) في (ج) تجري .

(٤) في (ب، ج) الباري .

(٥) في (ج) نبهوا .

المرجح، وقد بسط ذلك ابن تيمية في أوائل منهاج السنة^(١). وإذا عرفت هذا في المبادئ القريبة عرفت أن قولهم: لا مطلق [ولا موثق]^(٢) من تمويه عبارة وإيهام قوله: (وإلا فالمعتزلة تقول بهذا [القول]^(٣) وهو أنه مطلق بالمبادئ القريبة، [موثق]^(٤) بالبعيدة، فلا جبر في المبادئ القريبة ولا تفويض في المبادئ البعيدة. وأما قوله (مراعاة للحكمة)^(٥). فالأشعرية نافون لها كما عرفت مراراً.

قوله: (وأن العباد كاسبون لها بإذن الله لا بالاستقلال)^(٦).

أقول: قد قدمنا لك أن ذكر الاستقلال باطل؛ إذ غير جهم يقول: إن فعل العباد بخلق الله لقدرتهم وإرادتهم وعلمهم وأنهم فاعلون بإذنه وإعانتته.

قوله: (كذلك خلق في العبد قدرة واستطاعة وتمييزاً)^(٧).

أقول: هذا مما لا خلاف فيه إلا لجهم إن صح، وأما المعتزلة فهذا حاصل

(١) وهذا قول طائفة من المعتزلة كأبي الحسين البصري وغيره وطائفة من القدرية في هذا الباب يقولون عند وجود المرجح صار الفعل أولى به، انظر منهاج السنة لشيخ الإسلام: ٣/٢٧٣.

(٢) في (ج) والامؤثر.

(٣) في (ج) أقول.

(٤) في (ج) ويؤتوا.

(٥) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤١.

(٦) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤١.

(٧) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٢.

[مقالهم]^(١) فإنهم قائلون بهذا القدر في الأفعال، وقائلون بقضاء الله وقدره، كما كررناه.

قوله: (إذ القدرة الحادثة التي أوجد بها الأفعال إنما هي من خلقه تعالى)^(٢).

أقول: [هذا]^(٣) مقالة كل مسلم، كما قدمناه- فما أدري: هل أحد في الثقلين يقول: إنه خالق قدرة نفسه حتى يشار [إليه بهذه العبارات]^(٤)؟ وإنما هذا إيهام بأن خصمه من المعتزلة يقول كذلك، ولو قالوا بذلك [لكانوا]^(٥) كفاراً كفرةً [بواحاً]^(٦). ولكن يظهر من كلام الأشعرية أنها تقول المعتزلة بهذا الذي أشار إليه الإمام وتسمية [الأشعرية]^(٧) المبادئ البعيدة.

قوله: (فالكسب على هذا القول تحصيل للعبد بقدرته المؤثرة بإذن الله تعالى ما تعلق به مشيئته التابعة في التعلق به لمشيئة الله)^(٨).
أقول: هذا رجوع إلى أن الكسب باق على معناه اللغوي، وأنه بمعنى:

(١) في (ج) حكايتهم .

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٢.

(٣) في (ج) هذه .

(٤) في (ج) بهذه العبارات إليه .

(٥) في (ب) كانوا .

(٦) في (ج) صريحاً .

(٧) في (ج) الأشعري .

(٨) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٢.

الفعل، وعلى أن العبد أخرج من العدم إلى الوجود فعلاً بقدرته، وهذا غير مذهب الأشعرية قطعاً وهو عين مذهب المعتزلة، وإذا كان هذا مختار القاضي البيضاوي فهو موافق للمعتزلة في هذا.

قوله: (وَحَكِيمًا يَحْدُدُ فِيهَا لِأُولَى الْأَبْصَارِ عِبْرًا)^(١).

أقول: القاضي البيضاوي من نفاة الحكمة، صرح بذلك، وفي كتبه هنا في تفسيره يتابع الزمخشري^(٢) فيأتي في عباراته بما يناه في مذهبه، وهكذا في تفسيره على قواعد الاعتزال مواضع يعرفها من فتش ما فيه من المقال، وقد نبهنا على ذلك فيما سبق. وقال أيضاً البيضاوي في الطوالع: قال أصحابنا: "الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب العبد على معنى أن العبد إذا صمم [على]^(٣) الفعل، وهو أيضاً مشكل، ولصعوبة هذا المقام أنكر السلف على [الناظرين]^(٤) فيه". انتهى.

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٣.

(٢) الزمخشري (٤٦٨-٥٣٨هـ) هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة، سافر إلى مكة وجاور بها زمناً فلقب بجار الله، من أشهر مؤلفاته: الكشاف في التفسير، وأساس البلاغة. انظر الأعلام للزركلي: ١٧٨/٧، وفيات الأعيان: ٨١/٢.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج) الناظرين.

قوله: (وأشار إليه المحقق التفتازاني.. إلى آخره)^(١).

أقول: قد اختار الشيخ أبو الحسن هذا الكلام وعرفت أنه كلام المعتزلة، لما عرفناك غير مرة إذ [الخلاف]^(٢) في الإثبات القرية الذي صرح السعد أن من نظر إليه يحكم بالاختيار فيقال للسعد: الخلاف في القرية ليس إلا، فالاختيار.

وأما قوله: (وهو غير صحيح مطلقاً)^(٣) فنكوص عن محل النزاع، وتشويش للبحث بإدخال ما ليس منه فيه.

قوله: (واختاره أيضاً شيخ مشايخنا العلامة الكوراني)^(٤).

أقول: صرح به في رسالة له في الأفعال، وفي شرحه لأبيات [شيخه]^(٥) المسمى سبيل الرشاد، ونقله عن شيخه القشاشي، وعبارة شيخه في منظومته:

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٣.

(٢) في (ج) الخلافات .

(٣) وكامل النص في ذلك كما أورده الإمام أبو الحسن السندي هو: "أعلم أن مخلص كلام بعض المحققين أن الفعل يصدر من فاعله بسبب حصول قدرته وإرادته لكن القدرة لا بد أن تنتهي إلى الأسباب لا يكون بقدرته دفعاً للتسلسل، ولا شك أنه عند الأسباب يجب الفعل، وعند فقدانها يمتنع فالذي ينظر الأسباب الأول يعلم أنها ليست بقدرة العبد، ولا إرادته يحكم بالخير وهو غير صحيح مطلقاً" الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٤.

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٣.

(٥) زيادة من (ج) .

العبد ذو فعل بالاختيار بقدره كاسبة من باري

وأطال الشيخ إبراهيم في شرح هذا البيت. ونقل في آخره كلام ابن القيم الآتي [ذكره]^(١) نقله الشيخ أبو الحسن في رسالته هذه. والكل رجوع إلى الاعتزال، وعود إلى تلك الأقوال مع المراوغة في العبارات، والتنميق للمقالات، ويعقبون على كلام [إمام]^(٢) الحرميين بقولهم: (لكنه لا يقول بكذا من المسائل التي اشتهرت عن المعتزلة. وهو كلام بارد وخروج عن البحث الذي وافق فيه المعتزلة، لا يليق صدوره عن مرید الإنصاف). وذكر الشيخ [إبراهيم]^(٣) أن لشيخه المذكور رسالة سماها (الانتصار) و[قد]^(٤) نقل الشيخ إبراهيم في رسالته كلام الجويني في الإرشاد^(٥) وتعقبه بكلام كثير ثم قال: (وقد هداه الله بعد إلى ما هو التحقيق من: العبد له قدرة مؤثرة بإذن الله لا بالاستقلال). انتهى. [يشير]^(٦) [إلى]^(٧) كلامه هذا الذي نقله هو في سبيل الرشاد.

(١) زيادة من (ج).

(٢) زيادة من (ج).

(٣) زيادة من (أ).

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) كتاب: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تأليف أبي المعالي الجويني، تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مطبعة الساعدة، القاهرة، ١٣٦٩ هـ نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٦) في (ج) تفسير.

(٧) زيادة من (أ، ب).

ونقل الشيخ أبو الحسن في رسالته هذه: قول إمام الحرمين: (قدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق القائلين بالصانع، والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعاً، ولكنه يضاف إلى الله خلقاً وتقديراً)^(١).

أقول: هذا بعينه مقال المعتزلة، وأما قوله (لكنه يضاف إلى الله خلقاً وتقديراً) أما خلقاً فهو محل النزاع؛ إذ لم يثبت لغة [إطلاق]^(٢) فعل الطاعات خلقاً، لا يقال: إنه خلق صلاة ولا صوماً ولا معصية، فلا يقال: خلق زنا ولا خلق سرقة. وأما تقديراً: فيعم فالكل قائلون بأنه قد سبق تقدير الله لأفعال نفسه تعالى وأفعال عباده.

قوله: (ولكنهم ادعوا استبداداً بالاختراع وانفراداً بالخلق والابتداع)^(٣).
أقول: لا أدري ما أراد بالاستبداد؟ فإنها لم ترد دعواهم على ما قاله في إيقاع الفعل بالقدرة الحادثة، وأما الخلق فإنهم [لا يقولون]^(٤): خالق لأفعاله، وإنما قالته طائفة منهم [لا يؤبه بها]^(٥)، فالتحقيق أنه لا فرق بين المعتزلة في محل النزاع من أن الأفعال صارت بالقدرة الحادثة التي خلقها الله في عباده

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٦.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٦.

(٤) في (ج) يقولون.

(٥) في (ج) لا مؤيد لها.

وهذا هو محل النزاع وما عداه خبط بلا دفاع، وهذا الذي قاله إمام الحرمين هو الذي قالته المعتزلة لمن عرف كتبهم، وقد أقسم الإمام بقوله: فهذا والله - الحق الذي لا عطاء دونه، ولا مرء فيه لمن وعاه حق وعيه.

قوله: (ومن أنكر على الإمام لم يميز بين قوله وقول المعتزلة)^(١).
أقول: قد عرفت أن لا فرق بين الإمام والمعتزلة في نفس محل النزاع، فمن لم يميز بينهم فلا فاز بالصواب.

قوله: (ولقد أجاد من قال: تنكب عن طريق الجبر إلى آخر البيتين)^(٢).
أقول: هما للسيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير [رحمه الله]^(٣) أنشدهما في كتابه: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ولكن التحقيق أن أبا المعالي في مسألة الأفعال سلك [مسلك]^(٤) أهل الاعتزال، ولم يخالفهم في محل النزاع، وإنما خالفهم في غيره من الأقوال الخارجة عن مسألة [خلق]^(٥) الأفعال.

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٧.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٧.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج) مسالك.

(٥) زيادة من (أ، ب).

قوله: (الأمة مجمعة على قولهم: لا حول ولا قوة إلا بالله)^(١).

أقول: ثبت في الأحاديث الصحيحة: (أنها كنز من كنوز الجنة)^(٢) وفسرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - كما أخرجه ابن النجار عن ابن مسعود [رضي الله عنه]^(٣) أنه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (ألا أخبرك بتفسير: لا حول ولا قوة إلا بالله لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله. هكذا أخبرني جبريل عليه السلام يا ابن أم عبد). انتهى.

وأخرج السيوطي في الجامع الكبير تفسيرها عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - بأنه قال لسائله عن تفسيره [(لا تقدر)]^(٤) على طاعة الله [ولا تكون]^(٥) لك قوة في معصية الله في الأمرين جميعاً إلا بالله) انتهى.

(١) ونص ذلك عند الإمام أبو الحسن السندي: (قال الإمام الباقر في كتابه الموسوم

بالإنصاف: (الأمة مجمعة على قولهم لا حول ولا قوة إلا بالله) الإفاضة المدنية: ٢٤٧.

(٢) ونصه: عن أبي موسى الأشعري قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ثم ألا أدلك على كلمة من كنوز الجنة أو قال على كنز من كنوز الجنة فقلت: بلى، فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله).

أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب استحباب خفض الصوت بالذكر: ٤/٢٠٧٨، والبخاري في صحيحه كتاب المغازي باب غزوة خيبر: ٥/٢٣٤٦، حديث رقم

٦٠٢١، وكتاب الدعوات باب الدعاء إذا علا عقبه: ٤/١٥٤١، حديث رقم ٣٩٦٨.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج) لا يقدر.

(٥) في (ج) ولا يكون.

ذكره الشيخ إبراهيم الكردي في رسالة النهار، رداً على بعض أئمة

الزيدية.

قلت: ولا يخفي أن هذا كلمة متفق عليها بين الأشعري والمعتزلي كما

قررناه مراراً - لكن [تعقب] ^(١) الشيخ إبراهيم وغيره من الأشعرية

بقولهم: (لا بالاستقلال كما تقوله المعتزلة). وقد أوضحنا لك أنه لا يقول أحد

منهم بالاستقلال.

قوله: (وإن كل فاعل غيره إنما يفعل بمعونته) ^(٢).

أقول: هذا متفق عليها بين الفريقين من [أشعري ومعتزلي] ^(٣)، بل كل من

يقراً بفاتحة الكتاب يقول: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ^(٤) وفي الحديث: (يا حي يا

قيوم برحمتك أستغيث، أصلح لي شأني كله، ولا تكلني إلى نفسي طرفة

عين) ^(٥).

(١) زيادة من (أ، ج).

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٨.

(٣) في (ج) الأشعري والمعتزلي.

(٤) سورة الفاتحة، آية: ٥.

(٥) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاطمة: (ما يمنعك أن تسمعي ما

أوصيك به أن تقولي إذا أصبحت، وإذا أمسيت يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث أصلح لي شأني كله ولا

تكلني إلى نفسي طرفة عين). أخرجه المقدسي في الأحاديث المختارة: ٦/٣٠٠، حديث رقم ٢٣١٩،

وفي أشعار الصحابة التي كانوا ينشدونها بين يديه صلى الله عليه وآله وسلم:

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا^(١)

والكتاب والسنة [مشحونان]^(٢) بسؤال الله إعانة عباده وتوفيقهم،

والاستعاذة من خذلانه. وفي الأشعار التي صارت من الأمثال قول من قال:

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهاده^(٣)

وكتب المعتزلة مصرحة بهذا كله، بل هذه العقيدة التي نقلها الشيخ

أبو الحسن من كلام الإمام الأعظم في الفقه الأكبر هي بعينها مؤدى [كلام]^(٤)

أهل الاعتزال. فإن قالوا: جاء في تفسير (كسبوها) أي: [حصلوها]^(٥)

والنيسابوري في المستدرک: ١/ ٧٣٠، حديث رقم ٢٠٠٠، والهيثمي في مجمع الزوائد: ١٠/ ١١٧، وابن حجر في فتح الباري: ١١/ ١٣١.

(١) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْقُلُ التُّرَابَ يَوْمَ الْخُنْدُقِ حَتَّى أَعْمَرَ بَطْنَهُ أَوْ اغْبَرَ بَطْنَهُ يَقُولُ:

وَاللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَأَنْزَلْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا وَتَبَّتْ الْأَقْدَامُ إِنْ لَأَقَيْنَا

إِنَّ الْأُلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةَ أَيْبِنَا

وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ أَيْبِنَا أَيْبِنَا). أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغاز، باب غزوة الخندق، وهي الأحزاب، حديث رقم (٣٧٩٥)، ورقم (٦١٣٠).

(٢) في (ج) مشحونتان.

(٣) شعر عبدالله بن معاوية بن جعفر، انظر أدب الدنيا والدين، للماوردي: ٣٩.

(٤) في (ج) كلامه .

(٥) في (ج) فصلوها .

ووافقوها بقدرتهم التي [خلق]^(١) الله لهم هو بعينه كلام أهل الاعتزال، ولا يوافق كلامه كلام [الأشعرية]^(٢) بحال من الأحوال لتصريح [الأشعري]^(٣) بأن قدرة العبد [لا أثر لها]^(٤) [واقعة بقدرة الله كما تقدم]^(٥). وقد كررنا نقل أئمة مذهبه بكلامه وعبارته، وتقدم عن ابن تيمية أنه قال: إن الأشعري أقرب الناس إلى موافقة جهم، بل لو ادعى مدع أن رأى أبي حنيفة كراى المعتزلة في مسألة الأفعال لكان له بكلامه هذا على دعواه أقوى استدلال.

قوله: (قال تعالى في أعظم ملوك الدنيا)^(٦): ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾^(٧).
أقول: أي ذي القرنين: بل قال الله في جميع بني آدم: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٨) الآية.

(١) في (ج) خلقها.

(٢) في (ج) الأشعري .

(٣) في (ج) الأشعرية .

(٤) زيادة من (أ، ب) .

(٥) زيادة من (ج) .

(٦) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٨ من التحقيق.

(٧) سورة الكهف، آية: ٨٤.

(٨) قال تعالى ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ سورة

الأعراف، آية: ١٠.

قوله: (والقول بأن معناه أنها عند اقترانها بالقدرة تسمى كسباً لا يقبله قلب من له أدنى فهم)^(١).

أقول: هذا صريح من الإمام الأعظم في نفي كلام الأشعري.

وقوله: (إنها مضافة إلى الله خلقاً)^(٢).

كلام صحيح إذ الخلق - كما قدمناه - يطلق على التقدير اتفاقاً، [وبعدد]^(٣) أفعال العباد مقدره [اتفاقاً]^(٤)، وأما الخلق بمعنى [إيجاد]^(٥) [الذوات]^(٦) من العدم فهو - وإن كان أحد معانيه كما سلف - إلا أنه لا يتم إلا بعد [إثبات]^(٧) القول [عن]^(٨) الإمام الأعظم بأن الحركة والسكون ذواتٌ وليس لنا أن ننسبه إليه إلا بعد ثبوته عنه، [وإلا كان]^(٩) [تقولاً]^(١٠) عليه لما لا يقوله، بخلاف ما

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٨.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٦.

(٣) في (ج) وتعدد.

(٤) في (ج) بالاتفاق.

(٥) في (ج) الإيجاد.

(٦) في (ج) للذوات.

(٧) في (ج) ثبات.

(٨) في (ج) من.

(٩) في (ج) وأن كان.

(١٠) في (ج) مقولاً.

إذا كان على إرادة [التقدير]^(١) فإنه متفق عليه سواء كانت ذواتاً أولاً فحمل كلامه على ما اتفقت عليه الأمة متعين لا على ما اختلفت فيه، إلا بعد ثبوت أي القولين عنه [فتدبر]^(٢). وبالجمللة: فكلام الإمام الأعظم بمسافات عن كلام [الأشعرية]^(٣).

قوله: (وإنما هي ملك لله)^(٤).

أقول: بل ذو القدرة وقدرته ملك له: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾^(٥).

قوله: (خلق الخلق سليمين من الكفر والإيمان)^(٦).

أقول: هو نص حديث مسلم أنه - تعالى - قال: (خلقت عبادي حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم)^(٧) الحديث. إلا أن قول الإمام

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) في (ج) بتدبر.

(٣) في (ج) الأشعري.

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٨.

(٥) سورة مريم، آية: ٩٣.

(٦) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٨.

(٧) ونص الحديث: (عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارِ الْمُجَاشِعِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أَعْلَمَكُم مَّا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالًا، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمُ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَمْتُ عَلَيْهِمْ مَّا أَحَلَلْتُ =

(والإيمان) لا يوافق قوله: (حنفاء) ولا يطابق [حديث] (١): (كل مولود يولد على الفطرة) (٢) فلا بد من تأويله.

قوله: (وكتب المحققين من أهل السنة مشحونة بهذا) (٣).

أقول: البحث لغوي، وفي القاموس: (خذله يخذله وعنه خذلاً وخذلاناً

— بالكسر —: ترك نصرته (٤). انتهى.

هَمْ، وَأَمَرْتَهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَإِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَمَقَّتَهُمْ عَرَبِيَّهُمْ وَعَجَمَهُمْ إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَقَالَ إِنَّمَا بَعَثْتُكَ لِأَبْتَلِيكَ وَأَبْتَلِي بِكَ، وَأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ، قَرُوءُهُ نَائِمًا، وَيَقْظَانِ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرَيْشًا، فَقُلْتُ رَبِّ إِذَا يَثْلَعُوا رَأْسِي فَيَدْعُوهُ حُبْرَةً، قَالَ اسْتَخْرِجْهُمْ كَمَا اسْتَخْرِجُوكَ، وَأَغْزِهِمْ نُغْزِكَ، وَأَنْفِقْ فَسَنْفِقَ عَلَيْكَ، وَأَبْعَثْ جَيْشًا، نَبَعْتُ حَمْسَةً مِثْلَهُ، وَقَاتِلْ بِمَنْ أَطَاعَكَ مَنْ عَصَاكَ، قَالَ: وَأَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ ذُو سُلْطَانٍ، مُقْسِطٌ مُمَّصِّدٌ مُوَفَّقٌ، وَرَجُلٌ رَحِيمٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى وَمُسْلِمٍ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ. قَالَ: وَأَهْلُ النَّارِ حَمْسَةٌ، الضَّعِيفُ الَّذِي لَا زَبْرَ لَهُ الَّذِينَ هُمْ فِيكُمْ تَبَعًا لَا يَتَّبِعُونَ أَهْلًا وَلَا مَالًا، وَالْحَائِنُ الَّذِي لَا يَخْفَى لَهُ طَمَعٌ وَإِنْ دَقَّ إِلَّاخَانَهُ، وَرَجُلٌ لَا يُصْبِحُ وَلَا يُمَسِي إِلَّا وَهُوَ يُحَادِعُكَ عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ، وَذَكَرَ الْبُخْلَ أَوْ الْكَذِبَ وَالشُّظَيْرُ الْفَحَّاشُ... أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ كِتَابَ الْجَنَّةِ وَصِفَةَ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا بَابَ الصِّفَاتِ الَّتِي يَعْرِفُ بِهَا فِي الدُّنْيَا أَهْلَ الْجَنَّةِ وَأَهْلَ النَّارِ: ٤/ ٢١٩٧، حَدِيثٌ رَقْمٌ ٢٨٦٥.

(١) زيادة من (ج).

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ثم كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه كمثل البهيمة تتج البهيمة هل ترى فيها جدعاء). أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجنائز باب ما قيل في أولاد المشركين: ١/ ٤٦٥، حديث رقم ١٣١٩، ومسلم في صحيحه كتاب القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين: ٤/ ٢٠٤٧، حديث رقم ٢٦٥٨، وأحمد في مسنده: ٢/ ٢٣٣، حديث رقم ٧١٨١، وأبي داود في السنن كتاب السنة باب في ذراري المشركين: ٤/ ٢٢٩، حديث رقم ٤٧١٤.

(٣) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٩.

(٤) مختار الصحاح: ١/ ٧٢، لسان العرب: ١١/ ٢٠٢.

قلت: ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم [لنعيم^(١)]: خذل عنا. وفي نهاية ابن الأثير^(٢) في حديث: (المُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ)^(٣): الخذل: (ترك الإعانة والنصرة)^(٤). انتهى.

[وقد]^(٥) اتفقت كلمة المفسرين من الأشعرية والمعتزلة بتفسير الضلال بالخذلان، وهو تفسير باللازم لا بالمرادف؛ فإن ترك النصر للعبد إيقاع له في الضلال عن دفع عدوه وإسلام له [في يده]^(٦).

(١) أبي داود هو: نعيم بن مسعود بن عامر بن أنيف بن ثعلبة بن قنفذ بن هلال بن حلاوة بن سبيع بن بكر بن أشجع أبو سلمة الغطفاني الأشجعي أسلم زمن الخندق، وهو الذي خذل الأحزاب ثم سكن المدينة، ومات في خلافة عثمان وقيل بل قتل في الجمل الأول قبل قدوم علي، وقيل مات في آخر خلافة عثمان رضي الله عنهما. انظر تهذيب التهذيب: ١٠/٤١٥، رقم ٨٤١.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) عن أبي هريرة قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ثم لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخوانا، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى ههنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه). أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله: ٤/١٩٨٦ حديث رقم ٢٥٦٤، والترمذي في سننه كتاب البر والصلة عن رسول الله باب ماجاء في شفقة المسلم على المسلم: ٤/٣٢٥، حديث رقم ١٩٢٧، وأحمد في مسنده: ٢/٢٧٧، حديث رقم ٧٧١٣.

(٤) لسان العرب: ١١/٢٠٢.

(٥) في (ج) ولم.

(٦) في (ج) من يرك.

قوله: (ويضل من يشاء عدلاً منه)^(١).

أقول: هذا كلام حسن جداً فإنه - تعالى - لا يضل إلا من يستحق الضلال وهو من أبى قبول الهداية كثمود الذين هداهم فاستحبوا العمى على الهدى، وقد قصر عز وجل إضلاله [بأنه لا يكون إلا للفاسقين في قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^(٢)] ^(٣) وهم الذين [صرفوا]^(٤) عن اتباع الهدى الذي قامت به الأدلة، فإضلالهم عدل منه [لأنه عقوبة على ذنب]^(٥)، كما قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُولَئِكَ سَئَرٌ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٦) فعلى عز وجل التقلب بعدم إيمانهم أول مرة، أي: أول ما جاءتهم الرسل [وأقامت]^(٧) عليهم أدلة المعجزات، وعكس ذلك قوله [تعالى]^(٨): ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ وَقَوْهُمْ﴾^(٩) فإنهم لما قبلوا الهداية زادهم تعالى هدى. وإذا عرفت من ذلك أنه لا يضل إلا

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥٠.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٦.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) في (ج) خرجوا.

(٥) في (ج) لا عقوبة منه على ذنب.

(٦) سورة الأنعام، آية: ١١٠.

(٧) في (ج) وأقيمت.

(٨) زيادة من (ج).

(٩) سورة محمد، آية: ١٧.

عدلاً، كما قاله الإمام الأعظم عرفت أن كل آية أطلقت في القرآن نحو: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾^(١) فالمراد بالملق المقيد، أي: الفاسقين، كما هو صريح الحصر في قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^(٢) وبقية كلام الإمام في غاية الإتيان، ونهاية الموافقة لأدلة [السنة والقرآن]^(٣).

قوله: (وهو عند من رزق الفهم السليم إجمال ما فصله إمام الحرمين)^(٤).
أقول: بل هو أبلغ من كلام إمام الحرمين، وأحسن منه في الإصدار والإيراد، وأسلم منه في عدم تضليل أحد من العباد، بحيث إن كلام الإمام الأعظم قد ألم بمعضلات قواعد علم الكلام، ويحتمل شرحاً بسيطاً يبلغ به المرام بدليل نقل الشيخ إبراهيم [الكوراني]^(٥) [له]^(٦) في سبل الرشاد، عن شيخه القشاشي كلاماً كثيراً قاله في حواشي (المواهب [اللدنية])^(٧).

ثم قال: إنه يحمل كلام الأشعري على الوجه الموافق لما قاله إمام الحرمين،

(١) سورة الرعد، آية ٢٧، النحل، آية: ٩٣، فاطر، آية: ٨.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٦.

(٣) في (ج) القرآن والسنة.

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥٠.

(٥) في (ج) الكردي.

(٦) زيادة من (ج).

(٧) في (ج) الدينية.

ثم ذكر تفسير الكسب من عنده وأنه يقضي بمثل مقالة الإمام الأعظم وهو: "أن الكسب هو تحصيل الفعل وإيقاعه"^(١).

ولا يخفي أن هذا لا يصح تأويلاً لكلام الأشعري فإنه قد حار الأذكياء من [إيقاعه]^(٢) في تفسير الكسب، كما عرفت من نقل الشيخ أبي الحسن لذلك.

وأما هذا المعنى الذي ذكره الإمام الأعظم والقشاشي من أنه أراد الأشعري بالكسب: التحصيل فهو معنى الكسب اللغوي المرادف للفعل وللعمل قال الله [تعالى]^(٣) في آية (آل عمران): ﴿ثُمَّ تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾^(٤) وفي آية (النحل): ﴿وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٥) كما أسلفناه. ومعلوم يقيناً أنه لا يصح أن يريد الأشعري هذا / خ ١٠٣ / ولا يحمل كلامه عليه منصف ناظر ولا مناظر. وهذا الشيخ إبراهيم في كل كتبه النبراس، وسبل الرشاد، ورسالته في الأفعال، [فإنه أبان]^(٦) بأن مذهب إمام الحرمين مخالف لمذهب الأشعري في مسألة خلق الأفعال

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٠ بتصرف من الأمير الصنعاني.

(٢) في (ج) واتباعه .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) سورة آل عمران، آية: ١٦١ .

(٥) سورة النحل، آية: ١١١ .

(٦) زيادة من (ج) .

وكل ناظر من النظار وناقل لمذاهب العلماء في مسألة خلق الأفعال ينادون بتباين القولين، وأن بينهما بعد المشرقين، بل إمام الحرمين أشار إلى بطلان كلام الأشعري بقوله: ومن زعم أن لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها كما لا أثر للعلم في معلومه إلى قوله، وفيه إبطال الشرائع ورد ما جاءت به النبوات انتهى.

فيا عجباً بعد هذا يقال: إن كلام الأشعري [يحمل]^(١) على ما يوافق كلام إمام الحرمين، وكلام إمام الحرمين [هذا]^(٢) بعينه [قول]^(٣) المعتزلة ومحل النزاع ومعركة الجدل، فلو تم هذا، كان المذهبان الأشعري والمعتزلي في مسألة خلق الأفعال مذهباً واحداً، هو الاعتزال. ولذا قلنا جواباً على قول السيد [العلامة الحافظ]^(٤) محمد ابن إبراهيم [رحمه الله]^(٥) في كتابه العواصم والقواصم^(٦):

تنكب عن مهاوي الجبر واحذر غوائل مبدعات الاعتزال
وسر وسطاً طريقاً مستقيماً كما سار الإمام أبو المعالي

(١) في (ج) دل .

(٢) في (ج) أنه .

(٣) في (ج) كلام .

(٤) زيادة من (ج) .

(٥) زيادة من (ج) .

(٦) العواصم والقواصم، محمد بن إبراهيم الوزير: ٧/ ١٩٤ .

فقلت بعد تحقيق، مذهب القوم:

لقد سار الإمام أبو المعالي
ووافقهم بلا قصد وطالع
ووافقه على ما قال قوم
أبو العباس^(١) أو حدهم ذكاء
كإبراهيم تلميذ القشاشي
وتابعهم أبو الحسن^(٢) الذي قد
ولكن آل بحثهم جميعاً
فراجع نص كتبهم تجده
ومن يجعل له الإنصاف عيناً
ويجعل كل ذي علم أخاه
ويرفض من تعصب في مقال
تعصبه لأقوام أطالوا
وأحسن منه رفضك كل قول
وخوض الناس في الأفعال شيء
من الأسلاف، أعني: خير قرن
فما سألوا عن الأفعال لكن
وهمهم الجهاد لكل قوم

طريقاً سارها ذو الاعتزال
حوافل كتبهم بالاحتفال
جهاينة من الأمم الخوال
وتابعه أولو الهمم العوالي
كذلك شيخه بحر اللآلي
أطاب بما أطال من المقال
إلى ما قال أهل الاعتزال
بلا شك مقال أبي المعالي
رأى التحقيق من قيل وقال
حبيباً لا يراه بعين قالي
ليسلم وصمة الداء العضال
مقالاً في الخصام وفي الجدال
أتى بالابتداع من المقال
تنزه عنه أرباب الحجال
صحابة أحمد خير الرجال
أتوا في هديهم خير الفعال
جهول، بالصوارم والعوالي

فجانِب من يخالف ما أتوه ولو كان الإمام أبَا المعالي
فلو عاش الموافق ألف عام ولم يعرف مقالاً في الفعال
وقام بواجبات الشرع حقاً لفاز غداً بإحسان المآل
إذا نزل الثرى وحواه لحد وجاءته الملائك للسؤال
فما عن كسبه أو خلق فعل سيسأل عنه في بطن الرمال
ولا هل كان فيها أشعرياً؟ ولا هل كان من ذي الاعتزال^(١)
وأبو العباس: المراد به ابن تيمية إلا أن بين اختياره واختيار إمام الحرمين
فرقاً [قد]^(٢) أشرنا إليه فيما سلف.

قوله: (وهذا هو كسب العبد)^(٣).

أقول: إن أراد به كسبه على رأيه فلا يصح، لأنه لا يجعل للقدرة الحادثة
أثراً، وإن أراد به كسبه على رأى الإمام فقد صرح أبو المعالي [به]^(٤) والإمام
أبو حنيفة بأن الكسب: هو فعل العبد الصادر عن قدرته الحادثة بإرادة

(١) ديوان الأمير الصنعاني - رحمه الله - : ٣١٠، ٣١١ .

(٢) زيادة من (أ) على الهامش (ابن تيمية).

(٣) زيادة من (أ) على الهامش (أبو الحسن السندي صاحب الرسالة).

(٤) زيادة من (أ، ب) .

(٥) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥٢ .

(٦) زيادة من (ج) .

الله. ولذا قال أبو المعالي: [إذ كان المراد فعل الطاعات فهو قول أهل الاعتزال، وإن المراد فعل المعاصي ذلك، فهو قول الأشعري، وفي كلامه إجمال]^(١) وأراد من العبد أن يفعل.

قوله: (فالعبد فاعل مختار)^(٢).

قوله: (والعبد لا يستقل بشيء، بل نفس العبد وقدرته وإرادته كلها خلقٌ لله ومملك)^(٣).

أقول: تقدم نظير هذا مراراً في كلامه - أدام الله إفادته - وكلام إمام الحرمين، وهذا القول يقوله كل مؤمن من الفرق الإسلامية، وأن العبد لا يستقل بإيجاد من ذرات أعماله. إنها قال المعتزلة: إن الله خلق له قدرة ومكنه من فعل ما أمره بفعله. بإعانتة عليه ويترك ما نهاه عنه وإعانتة على تركه، وهو بعينه [قول]^(٤) إمام الحرمين [ومن تابعه]^(٥).

قوله: (وهو المستقل في إيجادها)^(٦).

(١) زيادة من (أ) على الهامش .

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٦.

(٣) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥١.

(٤) في (ج) كلام .

(٥) زيادة من (أ، ب) .

(٦) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥١.

أقول: هذا بعينه قول جهم، إذ الرب لو كان مستقلاً في إيجاد فعل العبد فأي أثر للعبد ولقدرته فما هو إلا محل لإيجاد فعل الله / خ ١٠٥ / فيه [كمحلية]^(١) الشجرة [لذلك]^(٢) وقدّم الشيخ أن الفعل واقع بالقدرة الحادثة التي للعبد، والعبد وجّه تلك القدرة إلى مقدورها حسب اختياره وإرادته.

ثم قال: (إن هذا هو كسب العبد)^(٣).

والمعتزلة لا تزيد حرفاً واحداً على هذا التقرير في دعواهم إيجاد العبد لأفعاله، وهذه كتبهم موجودة، ولعلها عند الشيخ - دامت إفادته - غير موجودة، فما أخذ مذاهبهم إلا من رواية خصومهم [وقد]^(٤) قدمنا لك أنها لا تقبل رواية الخصم على خصمه، وغاية كلامه هنا تحقيق فعل العبد: أنه سمي فعله كسباً بعد تصريحه [بأنه]^(٥) فعله حيث قال: إن الفعل وقع بالقدرة. وإلى آخره.

والمعتزلة تسميه فعلاً وتسميه كسباً، فإن الكسب [لغة]^(٦) مرادف للفعل

(١) في (ج) كحركة .

(٢) في (ج) كذلك .

(٣) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥٢ .

(٤) زيادة من (ج) .

(٥) في (ج) بأن .

(٦) زيادة من (ج) .

والعمل - كما [كررناه]^(١) مراراً - وهذا [من]^(٢) تقرير ما أسلفناه من موافقة المحققين للمعتزلة، [أولهم]^(٣) الشيخ أبو الحسن. ولكن الجهل بكلام الخصوم وأخذ النقل عنهم من كتب الأعداء أو جب ادعاء أن بينه وبينهم بعد المشركين، ومن حقق كلام الفريقين [وجده أقرب من الحاجبين إلى العينين]^(٤). ولم تزل قلة الإنصاف قاطعة بين الرجال ولو كانوا ذوي رحم

قوله: (وأن الثانية من غير توسطها)^(٥).

أقول: أولاً هذا [التوسط]^(٦) عديم الفائدة؛ إذ بعد الحكم باستقلاله تعالى بإيجاد فعل العبد إعدام [لثمرة]^(٧) الواسطة، حركة الارتعاش تغير إرادة المرتعش قطعاً، وحركة البطش بإرادته قطعاً، وأي فرق أبين من هذا؟ وما هو إلا كقولك: ليس بين الحجر والإنسان فرق إلا أن هذا مكلف مأمور منهي بخلاف الحجر. وهذا لغو من القول لا يجري في خطاب العلماء.

(١) في (ج) قررناه.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) في (ج) أولهم.

(٤) زيادة من (ج).

(٥) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥١.

(٦) في (ج) التوسط.

(٧) في (ج) الثمرة.

قوله: (فالقول بأن قضاء الفعل، وتمكين الفاعل منه، ثم عقابه به ظلم، كالقول بأن الله خلق السم ثم حصول الموت به ظلم)^(١).

أقول: سَبَقَ القضاء بأفعال العباد، وسبق العلم والقدر، والكتابة في اللوح المحفوظ لا أثر لها في سلب الاختيار عن العبد، وإلا لزم أن الله - تعالى علواً كبيراً - مجبورٌ في أفعاله، إذ قد سبق بأفعاله ذلك كله، وقد أمر عباده بالطاعات ورغبهم فيها، ونهاهم عن المعاصي، ورهبهم عنها، كما أنه نهى عن شرب السم وحذر عنه، كما حذر عن المعصية، بل شربه من جملة المعاصي داخل تحت النهي عن قتل الإنسان وأنه يعذب في الآخرة بما قتل به نفسه، فالعبد إن ارتكب المعصية وقد حذره الله [تعالى]^(٢) عنها ثم عذبه - تعالى - على ارتكابها لا يكون - تعالى - ظالماً، بل هو الظالم لنفسه بارتكابه ما نهى عنه. وأما كونه تعالى - نهاه وهو يعلم أنه لا ينتهي فعله - تعالى لا يسلب اختيار العبد، ولا أثره في ذلك، ولذا وقع اتفاق الفرق كلها إلا من ضل عن الحقائق أن كون آدم حج موسى بقوله: كتبه الله على: مشكل؛ إذا لا يستدل بسبق القدر والكتابة على القدر بإيقاع المعصية، ولذا قال في الهمزية: وغدا يعيب القضاء ولا عذر لعاص فيما يسوق القضاء.

قوله: (وهذه الحكمة الكلية في الحوادث ليس على الناس معرفتها، وإنما

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥٣.

(٢) زيادة من (ج).

يجب عليهم التسليم للقادر الحكيم الرؤوف الرحيم الذي هو أرحم بعباده من الوالدة بولدها^(١).

أقول: هذا كلام حسن، وعليه اتفق القائلون بحكمة الله، وهم من عدا الأشعرية؛ فإنهم خالفوا الناس في هذه المسألة، وتأولوا وصفه تعالى بأنه حكيم بما تمجده الأسماع، وتأباه اللغة العربية والطباع، ولقد وفق الشيخ - دامت إفادته - إلى إثباتها كما هو رأى المحققين، وقد قدمنا شيئاً من هذا، والمسألة محققة في محلها.

قوله: (إن قياس أفعال الله على أفعال العباد خطأ ظاهر)^(٢).

أقول: إذ [القياس]^(٣) من شرطه: مساواة الفرع للأصل في علة حكمه، ومن ينفي حكمة الله وهي العلة الباعثة على الحكم كيف يصح له القياس؟ إذ لا جامع عنده؟ ومن يثبتها كيف يعلم أن هذا [يجري الحكم عليه بالعلة]^(٤) الباعثة [هي]^(٥) كذا إلا في المنصوصة؟ [ولكن]^(٦) كيف يكون مساواة العبد

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥٥.

(٢) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥٥.

(٣) زيادة من (أ، ب).

(٤) زيادة من (ج).

(٥) في (ج) وماهي.

(٦) زيادة من (أ، ب).

لربه في ذلك والله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١)؟! إلا أنه تقدم لإمام الحرمين في الكلام في النظامية [الكلامية]^(٢) ضرب المثل وهو قياس وهذا أيضاً هنا ضرب الشيخ مثلاً وهو قياس السيد إذا أمر عبده بشيء وحسّن له خلافه.. إلى آخره^(٣).

فإنه قياس لفعل العبد على فعل الرب، على أن في قوله: (وحسن له خلافه) أي حسّن السيد الأمر لعبده خلاف ما أمره به، أي: صيره عنده حسناً بحتاً، وهو أنه أفاد أن الله تعالى أمر بالطاعات وحسّن للعباد المعاصي ثم عاقبهم على فعلهم بما حسنه لهم، فلا يعد عز وجل ظالماً بذلك. ونحن نقول: من أين تحسّنه تعالى لعباده المعاصي، بل نهاهم عنها أشد نهي، وحذرهم عنها وتوعدهم بالعذاب الشديد عليها، وجعل [لأهلها]^(٤) في الدنيا سواداً في الوجه، وظلمة في القلب، ووهنا في البدن، ونقصاً في الرزق، وبغضاً في قلوب الخلق، كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما. نقله الشيخ قريباً ناسباً له إلى منهاج السنة.

(١) سورة الشورى، آية: ١١.

(٢) زيادة من (ج).

(٣) ونص ذلك: (إن قياس أفعال الله على أفعال العباد خطأ ظاهر، فإن السيد إذا أمر عبده بشيء وحسّن له خلافه، حتى فعل الخلاف فعاقبه عليه، إنما يعد ظالماً، إذ لم يكن له حكمة فيه، وإنما أراد تعذيب العبد بهذه الحيلة، وليس له التصرف في العبد كيف يشاء، وله تعالى في كل جزء من أجزاء العالم حكم باهرة، والخلق خلقه، والعبد عبده) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥٥.

(٤) في (ج) لها.

قوله: (وكذلك قياس صفاته تعالى على صفات المخلوقات ضلالة محضة)^(١).

أقول: هذا الكلام إلى آخره كلام مفيد، وقول سديد، وبحث صحيح، ذهب إليه المحققون من الأئمة ودرج عليه سلف الأمة، [وكيف يقاس صفات من ليس كمثله شيء على صفات المخلوقين]^(٢)؟

وكيف تقاس صفات رب العالمين على صفات القاصرين؟ ولا يحيط بالصفات إلا من أحاط علماً بالذات، والله تعالى يقول: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ، عِلْمًا﴾^(٣).

وقد نقل الشيخ - دامت إفادته - من كلام السلف والأئمة ما فيه غنية عن نقل غيره، فجزاه الله خيراً، ووقاه خيراً! وليته - دامت إفادته - مشى في خلق الأفعال على ما مضى عليه سلف الأمة في السكوت عن الخوض فيها، والتنويه في شأنها، والتعب في بيانها، وجمع أقوال المبتدعين فيها، وتمييز فعل العبد من فعل الرب، وغير ذلك مما اشتملت عليه هذه المسألة التي [هي]^(٤) [فتح]^(٥) الخوض فيها [كفتح]^(٦) سد يأجوج ومأجوج، فرقة الأقوال،

(١) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٥٥.

(٢) زيادة من (أ، ب).

(٣) سورة طه، آية: ١١٠.

(٤) زيادة من (أ، ب).

(٥) في (ج) مافتح.

(٦) في (ج) إلا كفتح.

وصيرت الأمة فرقاً من كل حذب ينسلون، وترامت الطوائف بدواهيهم عنها كلهم سالمون، وأفضى الحال إلى التكفير والتضليل والتبديع والتجهيل، وصار الناس أجيالاً وقبائل وأتباعاً لقول كل قائل، ولو أنهم تركوا الابتداع في مسألة خلق الأفعال، وبقوا على ما كان عليه سلف الأمة أصحاب الرسول الذين أمروا بالطاعات ففعلوها، ونهوا عن المعاصي فتركوها وأهملوها ولم يخوضوا في فعل العبد ماذا هو؟ ولا سألوا عن ذلك الرسول صلى الله عليه وآله وسلم - ولا فاهوا، ولذا قلنا في أبيات [هي من القصيدة النجدية]^(١):

أنتم بأهدى أم صحابة أحمد وأهل الكساهيات ما الشوك كالورد
أولئك أهدي في الطريقة منكم فهم قدوتي حتى أوسد في الحدي^(٢)

ولقد حكى اللقاني ذلك عن إمام الحرمين الجويني، وعزا ذلك إلى الإرشاد، ولفظه: "اتفقت أئمة السلف قبل ظهور البدع والأهواء على أن الخالق هو الله تعالى ولا خالق سواه، وأن الحوادث كلها حدثت بقدره الله من غير فرق بين ما تتعلق به قدرة العبد، وبين ما لا تتعلق به فيها، وأن تعلق الصفة شيء لا يستلزم تأثيرها فيه كالعلم بالمعلوم، والإرادة بفعل الغير، فالقدرة الحادثة وإن تعلقت بالمقدور وقارنته في محلها لا تؤثر في مقدورها أصلاً"^(٣). انتهى.

(١) زيادة من (أ، ب).

(٢) ديوان الأمير الصنعاني: ١٣١.

(٣) الإرشاد للجويني: ١٧٣.

فهذا الكلام - كما تراه - دعوى على سلف الأمة أنهم لا يقولون بتأثير القدرة في مقدورها، وهذه دعوى لا يمكنه أن ينقل عن أحد من أفراد الصحابة دليلاً عليها، بل لو كلف بنقل حرف واحد عن فرد واحد من الصحابة على هذه الجمل الأربع التي زعم عليها الاتفاق:
الأولى: على أن لا خالق إلا الله.

الثانية: على أن الحوادث حدثت بقدرته تعالى سواء كانت من الرب أو من العبد.

الثالثة: على أن تعلق الصفة شيء لا يستلزم، تأثيرها فيه، ففعل العبد على كلامه صفة، وإن تعلقه [بسبق]^(١) علم الله [وبقدرة]^(٢) العبد سواء وهو مقال غيره، وفي كلام أبي الحسن فيما سلف ما يشعر به، قال بعض المحققين: فيقال: تعلق العقاب والثواب بالعلم ويستريح من سفهك ومن تبعك [وتبعهم]^(٣) عن الكسب الذي حارت فيه أفهام الأذكيا منهم.

الرابعة: قوله: وعلى أن تعلق القدرة لا تؤثر في مقدورها^(٤).
وأقول أنا: والله ما يتم له نقل هذا الاتفاق عن أئمة السلف، ومن أحب

(١) في (ج) سبق .

(٢) في (ج) ولقدرة .

(٣) زيادة من (أ، ب) .

(٤) الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية: ٢٤٥ .

أن أباهلة باهلتته، أنه لم يتفق أئمة السلف ولا الخلف على ما نسبه إليهم والله الموعد يوم تقوم الأشهاد.

وإذا عرفت هذا عرفت بأنه قد خالف أئمة السلف في النظامية^(١) وصرح بتأثير القدرة في مقدورها وبأن تعلق القدرة بمقدورها [تؤثر]^(٢) [فيه]^(٣)، بل [لا تؤثر فيه]^(٤) إلا بتعلقها به. فإن كان هذا النقل عن اللقاني حقاً عن الإمام وإن [آخر]^(٥) [كلامه]^(٦) ما في [ماحوته]^(٧) النظامية، فكيف ادعى اتفاق أئمة السلف ثم خالفهم؟ فإن كان الاتفاق ثبت له بالنقل عنهم فكيف يجوز له مخالفة إجماعهم؟ وإن كان لم يثبت له عنهم فكيف يجوز له المجازفة ودعوى ما لم يكن؟ ثم قد صرح أن هذا الذي قاله في النظامية، من الابتداع، لأنه من الذي [أوجب]^(٨) ظهور البدع والأهواء، وبالجملة لقد تلون هذا الإمام في هذه المسألة المبتدعة، فقد نقل عنه الشيخ أبو الحسن أقوالاً ورام الجمع بينها، ولا حاجة إلى الجمع بين الأقوال المبتدعة: فليست من كلام المعصوم الذي لا

(١) العقيدة النظامية: ٤٣-٥٦.

(٢) في (ج) مؤثر.

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج) لا مؤثر فيها.

(٥) في (ج) أخذ.

(٦) في (ج) كلاماً.

(٧) زيادة من (ج).

(٨) في (ج) لا يرضى.

يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

[وقد]^(١) انتهى بنا الكلام فيما أردنا له مناصحة إخواننا من الأئمة الأعلام من أئمة السنة والكتاب، والمجتنبين للابتداع المنهي عنه بلا شك ولا ارتياب، وبيننا في نقل كلام كل فريق من كتبهم ما هو الصواب، ولا مركز لنا نناضل عنه بالأهواء، ولا مذهب من المذاهب المبتدعة نجادل عنه في جهر ولا نجوى، بل نتبع ما ورد به الكتاب الكريم وما ثبت عن نبينا - عليه وعلى آله [أفضل]^(٢) الصلاة والتسليم، نستهدي بأنوارهما ونتبع آثارهما، ونجعل ما كان عليه صحابة المختار من الاقتصار على [ما يثبت]^(٣) عنه هو الشعر والدثار، ونسأل من بيده الخير كله دقة وجله، أن يسلك بنا مسالك الأبرار، وأن يلحقنا بالصالحين من عباده الأخيار، وأن يعيذنا بكرمه وإحسانه من عذاب القبر والنار، ونستمد من إخواننا الصالحين الدعاء لنا بالمغفرة كل حين. والحمد لله رب العالمين، حمداً يفوق [به]^(٤) حمد الحامدين، حمداً يدوم أبد الأبد، حمداً يدوم بدوام الله، على جميع نعم الله، عدد خلقه، [وزنة عرشه، ورضا نفسه]^(٥) ومداد كلماته، وأصلى وأسلم على رسوله [المختار]^(٦)، وآله

(١) زيادة من (أ، ب) .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) في (ج) ما ثبت .

(٤) زيادة من (ج) .

(٥) في (ج) ورضا نفسه، وزنة عرشه .

الأطهار، صلاة وسلاماً يتصلان ما تعاقب [الأعمار]^(١) الليل والنهار، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

انتهى النقل عشية الربوع ليلة تاسع شهر رمضان الكريم سنة ١٣٣٣هـ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً آمين. بلغ قصاصه على نسخة صحيحة حسب الطاقة ليلة تاسع عشر من ربيع الأول من سنة ١٣٣٧هـ. أحمد بن بديع^(٢).

ويتلوها بغية الأمل لنظم الكافل السيد العلامة البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير تغمده الله برحمته آمين خ / ١١٠.

(١) زيادة من (أ، ب) .

(٢) زيادة من (أ، ب) .

(٣) لم أقف له على ترجمة.

الختامة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وخاتم النبيين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

فإني أحمد الله حمداً كثيراً طيباً، كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، على عظيم منه، وجزيل عطائه، وعلى ما أمدني به من الصحة والعافية فكان تمام هذا البحث، الذي أسأل الله عز وجل أن يرزقني فيه الإخلاص في الأقوال والأعمال، وأن يسلك بي مسالك الأبرار، وأن يغفر لي ما كان فيه من خطأ أوزلل أونسيان، فالخير كله بيده، ولا يلتمس إلا من عنده، فهو ولي كل خير، وإليه تعالى بالعلم والعمل والقصد نسير.

فبعد أن تناولنا في هذا البحث مسألة من مسائل العقيدة التي يحتاج إلى معرفتها كل مسلم، وهي مسألة خلق أفعال العباد، وعلاقتها بالقضاء والقدر، مع تحقيق كتاب الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية للإمام محمد بن عبد الهادي السندي، وكتاب الأنفاس الرحمانية اليمينية في أبحاث الإفاضة المدنية للإمام محمد بن لإسماعيل الصنعاني نأتي إلى ختام هذا البحث والذي توصلت فيه إلى نتائج مهمة أبرزها مايلي:

١- أن مسألة خلق أفعال العباد من المسائل التي اختلف فيها علماء الأمة، وتعددت فيها الآراء في ميدان أصول الدين، ولم يكن خلافهم إلا

توضيحاً للحق والصواب، وقصداً منهم لمعرفة ما يجب اتباعه، وما يجب البعد عنه من الشبهات والبدع، حرصاً على سلامة العقيدة واحترام دين الإسلام، كما كان ذكرهم لهذه المسألة لفائدتين:

الأولى: معرفة ما ابتدع في ذلك من الأقوال، حتى تجتنب عن بصيرة. الثانية: ترك الجاهل تكفير غيره من غير بصيرة، حين يعلم انه لم يحط علماً يقينياً بماهية الأقوال، أو يحكم بعلم حين يتحقق ذلك.

٢- أفعال العباد خلق الله، وكسب من العباد بمنزلة الأسباب للمسببات، فالعباد لهم قدرة، ومشئته، وإرادة، ولكنها داخله تحت قدرة الله ومشئته، وإرادته.

٣- إن الله عز وجل متصف بصفات الكمال وصفاته قائمة به جل وعلا، وجميع المخلوقات من الأعيان والأفعال منفصلة عنه بائنة منه، فلا يقوم بذاته تعالى شيء من مخلوقاته، فالخلق فعله تعالى، وهو من صفاته القائمة به، والمخلوق أثر ذلك الفعل من أفعاله تعالى.

٤- إن الله تعالى حكم عدل يضع الأشياء مواضعها، فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه ولا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين.

٥- أول من قال بالقدر هو معبد الجهني وغيلان الدمشقي وكان ذلك في أواخر عهد الصحابة - رضوان الله عليهم - وهؤلاء هم القدرية الأوائل الذين أنكروا القدر وأنكروا علم الله السابق بالأمور.

٦- أن المهني عنه من الجدال في القدر ، هو الخوض فيه بالباطل وعلى وجه التنازع والاعتراض على الله تعالى، لا على وجه المعرفة الصادقة من الأدلة الصحيحة.

٧- أن الظلم بالنسبة إلى الله عزوجل غير متصور أصلاً، كون الظلم هو التصرف في ملك الغير أو عصيان من تجب طاعته والله تعالى هو القاهر فوق عباده، وإله كل شيء.

٨- أن الله تعالى خلق في العبد قوة بها صح تكليفه، وأنها المؤثر فيما تعلقت به مشيئته من أفعاله الاختيارية بعون الله إذا شاء لامستقلاً.

٩- أهمية البحث والاجتهاد في المسائل التي اشكلت على العباد، ودار حولها الخلاف بين الفرق الإسلامية، وتوضيح المنهج الحق في ذلك الذي يجب على المسلم اتباعه.

١٠- لقد خلف الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني تراثاً علمياً غزيراً في جميع الفنون، ونظرة في مؤلفاته توقفك على علمه وفضله، ولا تزال مؤلفاته بحاجة إلى إخراج وتحقيق، كما أن الإمام محمد بن عبد الهادي السندي كان عالماً ومحدثاً، استفاد منه الكثير من طلبة العلم منهم، تلميذه الأمير الصنعاني.

١١- أن الصنعاني إمام مجتهد يتبع الدليل، وكان يكره الجدال بين العلماء فيما يؤدي إلى اختلاف فيما بينهم، ويرى أن ذلك مما أثر على الأمة.

١٢- أهمية العدل والانصاف لمن خاض في مسائل الخلاف، وعدم الميل إلى فرقة معينة، وقد كان الإمام محمد بن عبدالهادي السندي، والإمام محمد بن إسماعيل الصنعائي، يجذرون من تكفير المسلمين، أو النقل عنهم من كتب خصوصهم، بل وكان تعرضهم لمسألة خلق أفعال العباد من أجل هدف رئيس وهو توضيح الحق في ذلك، والبعد بطلاب العلم عن الجدال والاختلاف.

١٣- انني ازددت إيماناً و يقيناً بالقول المأثور عن جمع من الأئمة: (مامنا من أحد إلا ردّ ورُدّ عليه إلا النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك قالوا: (الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف الرجال).

١٤- أن أهل السنة والجماعة، جمعوا الحق من أطرافه، وجمعوا محاسن الأقوال وهذا شأنهم في جميع أبواب المعتقد. فلاتناقض بين أقوالهم، قوهم واحد، يصدق آخرهم أولهم.

١٥- أن مسألة خلق الأفعال مقررة في القرآن الكريم، والسنة النبوية، بأن الله خالق لأفعال العباد، وأنهم فاعلون لها.

١٦- أن الفرق بين الخلق والمخلوق، الذي قال به أهل السنة والجماعة هو مفترق الطرق في هذه المسألة، وإنما ضل من ضل في هذا بسبب عدم تفريقهم بين ما ينسب إلى الخالق تعالى ويضاف إليه، وبين ما ينسب إلى المخلوق ويضاف إليه.

التوصيات

- ١- أوصي في ختام هذه الرسالة نفسي وإخواني المسلمين عامة، وطلبة العلم خاصة بتقوى الله تعالى وطاعته، والتمسك بالكتاب والسنة، والوقوف عند نصوصهما، وترك البدع وأهلها، والنصيحة لكل مسلم.
- ٢- أوصي بدراسة المسائل التي دار فيها وحوها الخلاف بين عامة الناس من قبل علماء المسلمين وتوضيح الحق في ذلك.
- ٣- أوصي بالاهتمام والبحث والدراسة لتراث علماء الأمة الإسلامية الذين كان لهم الدور الكبير في توضيح العديد من المسائل التي يحتاجها المسلم، والتي لاتزال رهن المكتبات ودور المخطوطات.
- ٤- القيام بدعم التراث العربي والإسلامي وتسهيل تبادل المخطوطات بين طلبة العلم، والمساعدة في نشر ذلك على شبكات الإنترنت العالمية، حتى يستطيع طالب العلم اختيار ما يعود عليه بالفائدة والنفعة.
- ٥- التعاون في تزويد مراكز ومعاهد البحوث مثل: (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ومعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بجمهورية مصر العربية، ومعهد المخطوطات بالجمهورية اليمنية، والعديد من المكتبات العربية والإسلامية) بما يتم تحقيقه من المخطوطات، حتى يطلع عليها ضبة العلم، وحتى لا يكرر البحث في موضوع سبق بحثه ودراسته.

٦- إنشاء ودعم مركز إسلامي يتبع رابطة العالم الإسلامي، أو جامعة الدول العربية لحفظ المخطوطات والتراث الإسلامي من التلف والضياع، وذلك بطرق حديثة وباستخدام التقنيات الحاسوبية، والالكترونية، والمواد الحافظة للأوراق والألواح المخطوطة، فقد اطلعت خلال هذا البحث على العديد من المكتبات العربية والمكتبات الخاصة في الدول الإسلامية التي توجد بها نفائس من المخطوطات اتلفتها العوامل الجغرافيا بمرور السنون، وعوامل الحفظ البدائي.

والله تعالى أسأل ، أن يتقبل مني عملي هذا، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرفع عن المسلمين جميعاً ما هم فيه من البلاء، وتسلط الأعداء، وأسأله تعالى أن يعلمني ما جهلت، وأن ينفعني بما علمت، فهو المقصود في النهاية والابتداء، وأن إلى ربك المنتهى، ومنه نستمد الهداية والتوفيق في كل بداية ونهاية. والله أعلم.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

علي بن عبده بن علي الألمي

مكة المكرمة ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أ - مخطوطات

١- الإفاضة المدنية في الإرادة الجزئية، تأليف محمد بن عبد الهادي السندي. نسخة مخطوطة ٣١ لوح. اليمن.

٢- الأنفاس الرحمانية اليمنية في أبحاث الإفاضة المدنية، تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، بخط حسين حسن الكيالي، ق ١-٦٢، مكتبة جامعة الملك سعود.

٣- الروض النضير في ترجمة المجتهد الكبير، لشيخ الإسلام محمد بن إسماعيل الأمير، تأليف ابنه إبراهيم بن الأمير، مخطوط، صنعاء، المكتبة الغربية مجموع ٢١.

٤- رسالة في القدرة، وفي خلق أفعال العباد، مخطوط بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، برقم ٤٤٤٣ / ف.

ب - مطبوعات

- كتب التفسير والقرآن وعلومه:

٥- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين محمد المختار

الشنقيطي، نشر عالم الكتب، بيروت.

٦- تأويل مشكل القرآن تأليف: ابن قتيبة، شرحه و نشره السيد احمد صقر،
الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.

٧- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، تأليف: أبي محمد الحسين بن مسعود
الفراء البغوي، حاشية تفسير الخازن، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة
مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٥هـ.

٨- تفسير البيضاوي، تأليف: عبدالله بن عمر بن محمد
البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق عبدالقادر عرفات العشا حسونه، دار الفكر
بيروت، ١٤١٦هـ.

٩- تفسير الجلالين، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار
الحديث، القاهرة- الطبعة الأولى.

١٠- تفسير القرآن الجليل المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، تأليف
أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمد النسفي، المكتبة الأموية، بيروت.

١١- تفسير القرآن العظيم، تأليف الإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن كثير
القرشي الدمشقي، نشر دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ

١٢- تفسير فتح البيان في مقاصد القرآن، تأليف محمد صديق خان، مطبعة
العاصمة، القاهرة.

١٣- جامع البيان عن تاويل القرآن، تأليف محمد بن جرير الطبري، الطبعة الثالثة، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ١٣٨٨ هـ.

١٤- زاد المسير في علم التفسير، تأليف أبي فرج بن الجوزي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ.

١٥- الكشاف عن حقائق التنزيل، تأليف الزمخشري.

١٦- فتح القدير، تأليف الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت ١٢٥٥ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وفهرسها، سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

١٧- متشابه القرآن، تأليف: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق الدكتور عدنان زرزور، دار التراث ١٩٦٩ م، القاهرة.

١٨- المستنير في إخراج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير، للشيخ محمد سالم محيسن، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٩٦ هـ.

١٩- مفردات ألفاظ القرآن، تأليف الراغب الأصفهاني، تحقيق نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت.

- كتب الحديث وشروحه وعلومه:

٢٠- اكمال المعلم: شرح صحيح مسلم، تأليف القاضي عياض بن موسى، تحقيق ودراسة احمد بن سعيد دماس الغامدي ١٤١٤ هـ.

- ٢١- تأويل مختلف الحديث، تأليف: الإمام عبدالله بن مسلم بن قتيبه الدينوري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ٢٢- تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى، لأبى على محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم عناية عبد الوهاب عبداللطيف، دار الفكر، بيروت.
- ٢٣- جامع الاحاديث: الجامع الصغير و زوائده و الجامع الكبير، تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ؛ جمع وترتيب عباس احمد صقر، احمد عبد الجواد ؛ اشرف مكتب البحوث و الدراسات فى دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- ٢٤- رجال مسلم، تأليف أحمد بن علي منجويه الأصبهاني (ت ٤٢٨)، تحقيق عبدالله الليثى، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٢٥- سبل السلام، تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق الشيخ محمد الدالى بلطه، المكتبة العصرية، بيروت ١٤١٢هـ.
- ٢٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة، تأليف محمد بن ناصر الدين الألباني، مكتبة دار المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- ٢٧- السنة، تأليف أحمد عمر بن أبى عاصم الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى، .
- ٢٨- السنة، تأليف عبدالله بن أحمد بن حنبل، تحقيق د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن الأرقم، الدمام ١٤٠٦هـ.

٢٩- سنن أبي داود، تأليف سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد وتعليق
عزة عيد الدعاس، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ.

٣٠- سنن ابن ماجه، تأليف محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه)، تحقيق محمد
فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، ١٣٩٥ هـ.

٣١- سنن البيهقي، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي أبوبكر
البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز-مكة
المكرمة، ١٤١٤ هـ.

٣٢- سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد
محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض، نشر المكتبة
الإسلامية.

٣٣- سنن النسائي، بشرح السيوطي، وحاشية السندي، أحمد بن شعيب
النسائي، الطبعة الأولى، المطبعة المصرية ١٣٤٨ هـ.

٣٤- شرح النووي على مسلم، تأليف: الإمام يحيى بن شرف النووي، دار
الفكر، بيروت، والمطبعة المصرية، القاهرة.

٣٥- شرح حديث النزول، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، المكتب
الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٣٩٧ هـ.

٣٦- شرح صحيح البخاري تأليف: ابن بطال ابي الحسن علي بن خلف بن

عبد الملك ؛ ضبط نصه و علق عليه ابو تميم ياسر بن ابراهيم، ابو انس ابراهيم بن سعيد الصبيحي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٣٧- صحيح البخاري، تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز، وخدمه محمد عبدالباقي فؤاد، ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٠ هـ.

٣٨- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.

٣٩- غريب الحديث، تأليف ابن قتيبة عبدالله بن مسلم، تحقيق الدكتور عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف، العراق، ١٣٩٧ هـ.

٤٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف ابن حجر العسقلاني، تصحيح وتعليق الشيخ عبدالعزيز بن باز، نشر إدارة البحوث العلمية والأفتاء بالرياض، السعودية

٤١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧)، دار الريان للتراث، القاهرة ١٤٠٧ هـ.

٤٢- المختار من كنوز السنة النبوية، تأليف: الدكتور محمد عبدالله دراز، نشره عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، قطر ١٣٩٧ هـ.

٤٣- المسند، تأليف: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، شرحه وصنعه فهارسه

أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية.

٤٤- مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

٤٥- مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق،

الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٦- مسند اسحاق بن راهويه، تحقيق و تخريج و دراسة عبدالغفور عبدالحق

حسين بر البلوشي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٧- المصنف، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن ابراهيم بن ابي شيبه؛ دراسة و

تحقيق و تخريج حمد بن عبدالله الجمعة، محمد بن ابراهيم اللحيانان الطبعة

الأولى ١٤١٦هـ.

٤٨- مصنف ابن أبي شيبه، نشر الدار السلفية، بومباي الهند.

٤٩- المعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف،

الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥٠- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف،

الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥١- المغني عن الحفظ و الكتاب فيما لم يصح فيه شيء من الاحاديث، تأليف

ابي حفص عمر بن بدر الموصلي، تعليق محمد الخضر التونسي، ١٣٤٢هـ.

٥٢- الموطأ، تأليف الإمام مالك بن أنس، صححه ورقمه وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

- كتب العقيدة والفلسفة والمنطق:

٥٤- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري (ت ٣٢٤)، تحقيق د. فوقيه حسين محمود، دار الأنصار-القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

٥٥- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، بتحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، وصاحبه هو أبو المعالي الجويني الملقب بإمام الحرمين، نشر مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٦٩هـ.

٥٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) دار الفكر-بيروت.

٥٧- أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفهم، رسالة ماجستير، لعبدالعزیز بن أحمد الحميدي، الجامعة الإسلامية بالسعودية، كلية الدعوة وأصول الدين.

٥٨- الإنسان هل هو مخير أم مسير، تأليف الدكتور فؤاد العقلي، الطبعة

الأولى، ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م.

٥٩- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر الطيب الباقلاني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، مؤسسة الخانجي للطباعة والنشر-القاهرة، ١٣٨٢هـ.

٦٠- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، تأليف محمد بن إبراهيم بن علي المرتضي القاسمي (ت ٨٤٠هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٩٨٧م.

٦١- إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، تأليف محمد بن إسماعيل الأمير، تحقيق قاسم صالح ناجي الريمي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، كلية التربية، السعودية، ١٤٠٩هـ.

٦٢- إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، تأليف محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد صبحي حلاق، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٦٣- الإيمان، تأليف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق زهير الشاويش، خرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، ١٣٩٢هـ.

٦٤- ابن الأمير الصنعاني ومنهجه في الاعتقاد، تأليف نعمان محمد شريان، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كلية

أصول الدين، ١٤١٧هـ.

٦٥- الاعتصام، تأليف الشاطبي، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٦٦- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عبدالله بن محمد الدرويش، الطبعة الأولى، نشر اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٢٠هـ.

٦٧- الاقتصاد في الاعتقاد، تأليف أبي حامد الغزالي، حققه وخرج أحاديثه الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، مصر ١٣٩٢هـ.

٦٨- تلبس إبليس، تأليف عبدالرحمن بن علي بن محمد، تحقيق د. السيد الجميلي، الطبعة الأولى، نشر دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٥هـ.

٦٩- التلويح و التوضيح، تأليف سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة الملك فهد بالرياض، ١٣٠٤هـ.

٧٠- الجامع لشعب الايمان، تأليف: ابي بكر احمد بن الحسين البيهقي ؛ حققه وراجع نصوصه و خرج احاديثه عبدالعلي عبدالحميد حامد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧١- جمع الشتيت في شرح أبيات التثيت للسيوطي، وتأنيس الغريب وبشرى

الكئيب بلقاء الحبيب، أشرف على تصحيحه الشيخ: حسن محمد مشاط.

الطبعة الثالثة، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، ١٤٠٤ هـ.

٧٢- جهم بن صفوان ومكانته في الفكر الإسلامي، تأليف خالد العسلي،

منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٥ م.

٧٣- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)، تأليف محمد

بن أبي بكر الزرعي بن قيم الجوزية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت

٧٤- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، تأليف أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن

قيم الجوزية، تحقيق عادل عبدالمنعم أبو العباس، مكتبة القرآن، بولاق، مصر

٧٥- حاشية كتاب التوحيد، لعبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي،

الطبعة الأولى، المطابع الأهلية للأوفست، الرياض، ١٣٩٦ هـ.

٧٦- خلق أفعال العباد، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق

عبدالرحمن عميرة، نشر دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨ هـ.

٧٧- درء تعارض العقل والنقل، تأليف أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني،

(ت ٧٢٨)، تحقيق محمد رشاد سالم، نشر دار الكنوز الأدبية، الرياض،

١٣٩١ هـ.

٧٨- ردّ مزاعم المبطلين عن أصول الدين، تأليف الأستاذ الدكتور

عبداللطيف محمد العبد، الطبعة الأولى، نشر دار الثقافة العربية، القاهرة،

١٤١٦هـ

٧٩-رسائل العدل والتوحيد، لمجموعة من المعتزلة، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عمارة، دار الهلال، ١٣٩١هـ.

٨٠-رسالة السجزي الى اهل زبيد في الرد على من انكر الحرف و الصوت، تأليف ابي نصر عبيدالله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي؛ تحقيق و دراسة محمد باكريم باعبدالله، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨١-رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار، تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨٢-شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار المعتزلي، تحقيق:د.عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة-القاهرة.

٨٣-شرح التجريد، تأليف علي بن محمد القوشجي، السمرقندي

٨٤-شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي، (٧٩٣هـ)تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وشعيب الأرنبوط، الطبعة السادسة، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.

٨٥-شرح المقاصد، تأليف مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني؛ تحقيق و تعليق مع مقدمة في علم الكلام لعبدالرحمن

عميرة، تصوير صالح موسى شرف، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٨٦- شرح المواقف: الشرح الزنجاني، تحقيق الدكتور أحمد المهدي، نشر مكتبة الأزهر، ١٣٩٦ هـ.

٨٧- شرح جوهرة التوحيد، تأليف الشيخ إبراهيم الباجوري، نسقه وأخرج أحاديثه: محمد أديب الكيلاني، وعبدالكريم تتان، راجعه وقدم له: عبدالكريم الرفاعي، عام ١٣٩٢ هـ.

٨٨- شعب الإيمان، تأليف أحمد بن الحسين علي البيهقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان.

٨٩- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف محمد بن أبي بكر أيوب بن قيم الجوزية، (ت ٧٥١)، تحقيق محمد بدر الدين أبوفراس الحلبي، دار الفكر بيروت، ١٣٩٨ هـ.

٩٠- العقائد النسفية، مع شرح سعد الدين التفتازاني وحواشيها، طبعه بالأوفست، مكتبة المثني، بغداد.

٩١- العقيدة الإسلامية وأسسها، تأليف: عبدالرحمن بن حسن حبنكة الميداني الطبعة التاسعة، دار القلم بدمشق، ١٤٢٠ هـ.

٩٢- العقيدة النظامية، تأليف أبوالمعالى الجويني، تحقيق أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ.

٩٣- العقيدة الواسطية، لابن تيمية، توزيع الجامعة الإسلامية بالسعودية،
الطبعة الرابعة.

٩٤- العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، تأليف صالح بن
المهدي المقبل، (ت ١١٠٨)، مكتبة دار البيان-دمشق.

٩٥- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تأليف محمد بن
إبراهيم الوزير، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، الطبعة
الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت عام ١٩٩٢ م.

٩٦- الفرق بين الفرق، عبدالقاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)، دار
التراث، القاهرة.

٩٧- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن جزم بن علي بن أحمد الظاهري،
دار الفكر ١٤٠٠هـ.

٩٨- الفلسفة الإسلامية، منهج وتطبيق، تأليف الدكتور ابراهيم مذكور،
الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٣٩٦هـ.

٩٩- في علم الكلام، تأليف أحمد محمود صبحي، مؤسسة الثقافة الجامعية،
الإسكندرية، ١٣٩٧هـ.

١٠٠- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، تأليف
الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود، نشر دار الوطن، الرياض، الطبعة

الثانية، ١٤١٧هـ.

١٠١- كتاب الأربعين في أصول الدين، تأليف أبي حامد الغزالي، حققه وخرج أحاديثه الشيخ محمد مصطفى، مكتبة الجندي، مصر، ١٣٩٠هـ.

١٠٢- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تأليف الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، صححه وقدم له الدكتور حمودة غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.

١٠٣- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، تأليف الإمام موفق الدين بن قدامة، الطبعة الثانية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٩٧هـ.

١٠٤- المحيط بالتكليف، تأليف عبد الجبار الهمداني، جمعه الحسن بن متويه، تحقيق عمر عزمي، مراجعة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة

١٠٥- مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة، تأليف ابن القيم الجوزية، اختصره الشيخ محمد بن الموصلي، تصحيح وتعليق الجزء الأول محمد حامد الفقي، والجزء الثاني: محمد عبدالرزاق حمزة، وعبدالظاهر أبي السمح، المطبعة السلفية، مكة المكرمة، الناشر مكتبة الرياض الحديثة

١٠٦- مدخل نقدي لدراسة علم الكلام للدكتور محمد الأنور السنهوتي، القاهرة، ١٩٩٩م.

- ١٠٧- مذاهب الإسلاميين، تأليف عبد الرحمن بدوي، الطبعة الأولى. د. د. ر. العلم للملايين، بيروت، ١٩٧١ م.
- ١٠٨- مرقاة المفاتيح : شرح مشكاة المصابيح، تأليف علي بن سلطان محمد القاري؛ قرأه وخرج حديثه وعلق عليه وصنف فهارسه صدقي محمد جميل العطار؛ قدم له خليل الميس، ١٤١٤ هـ.
- ١٠٩- مسامرة للكمال بن أبي شريف، الطبعة الأولى، بولاق، ١٣١٧ هـ.
- ١١٠- المعتمد في أصول الدين، تأليف أبي يعلى الفراء الحنبلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الأولى
- ١١١- المغني في أبواب التوحيد و العدل، تأليف عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق توفيق الطويل- سعيد زايد، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر.
- ١١٢- مفاتيح الغيب، تأليف محمد الرازي فخر الدين الرازي؛ قدم له خليل محيي الدين الميس، ١٤١٤ هـ.
- ١١٣- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٩٨ هـ.
- ١١٤- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، بمهامش الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، دار الفكر ١٤٠٠ هـ.

١١٥- منع الموانع عن جمع الجوامع في اصول الفقه، تأليف عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي ؛ تحقيق سعيد بن علي بن محمد الحميري، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١١٦- منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (٧٢٨هـ)، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١١٧- المواقف في علم الكلام، لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة، نشر دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١١٨- النبوات، تأليف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨هـ) دراسة وتحقيق محمد عبدالرحمن عوض، الطبعة الأولى، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١١٩- نشأة الأشعرية وتطورها، تأليف الدكتور جلال محمد موسى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٣٩٥هـ.

١٢٠- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام - علي سامي النشار، الطبعة السابعة، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

١٢١- نهاية الإقدام في علم الكلام، تأليف الشيخ عبدالكريم الشهرستاني،

حرره وصححه ألفرد جيوم.

- كتب الفقه وأصوله:

١٢٣- أحكام أهل الذمة، تأليف محمد بن أبي بكر الزرعي بن قيم الجوزية، تحقيق شاکر توفيق العاروري، الطبعة الأولى، نشر دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٧م.

١٢٤- الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، تأليف: وهبة الزحيلي ضمن مجموعة بحوث (الاجتهاد في الشريعة الإسلامية وبحوث أخرى) من إصدارات المجلس العلمي رقمه ٢٠، أشرفت على طباعته ونشره: إدارة الثقافة والنشر - مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٤هـ.

١٢٥- التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين، لأبي محمد عبدالله البطليوسي، تحقيق أحمد كحيل، حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، ١٣٩٨هـ.

١٢٦- الحسنة والسيئة، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة ١٣٩٢هـ.

١٢٧- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لموفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الطبعة الثانية، مكتبة الرشد بالرياض.

١٢٨- شرح التلويح على التوضيح، تأليف: مسعود بن عمر التفتازاني، مكتبة صبيح بالقاهرة.

١٢٩- الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر، أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (ت ١٥٠هـ) تحقيق د. محمد عبدالرحمن الخميس، الطبعة الأولى، مكتبة الفرقان- عجمان ١٩٩٩م.

١٣٠- الصحائف الالهية، تأليف: شمس الدين السمرقندي؛ حقه وعلق عليه وخرج نصوصه احمد عبدالرحمن الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣١- الضياء اللامع: شرح جمع الجوامع في اصول الفقه، تأليف حلولو احمد ابن عبدالرحمن بن موسى الزليطني؛ قدم له وحققه وعلق عليه عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

١٣٢- فقه الأكبر، لأبي حنيفة النعمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٣٣- نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس، لعبدالرحمن بن احمد بن رجب الحنبلي، حقه وخرج احاديثه وعلق عليه بشير محمد عيون، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٣٤- الوصية، لأبي حنيفة، بقلم فؤاد علي رضا، الطبعة الأولى، مكتبة الجماهير- بيروت، ١٩٧٠م.

- كتب الرجال والتراجم والتاريخ والسير:

١٣٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف علي بن أبي الكرم بن الأثير، نشر المكتبة الإسلامية.

١٣٦- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، دار صادر

١٣٧- الأعلام، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الخامسة، سنة ١٩٨٠ م.

١٣٨- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق أحمد أبو ملحم وأخرون، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

١٣٩- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) دار المعرفة-بيروت.

١٤٠- تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن لأحمد بن حسين شرف الدين، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٤١- تاريخ المذاهب الإسلامية، تأليف الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٧٦ م.

١٤٢- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت.

١٤٣- تذكرة الحفاظ تأليف، ابو عبدالله محمد الذهبي، الطبعة الثالثة،
١٣٧٦هـ.

١٤٤- تذكرة الحفاظ، تأليف محمد طاهر القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق
حمدي عبدالحميد السلفي، الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٥هـ.
١٤٥- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق
عبدالوهاب عبداللطيف، الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة
والنشر، بيروت، ١٣٩٥هـ.

١٤٦- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى،
مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية-الهند، ١٣٢٥هـ.

١٤٧- تهذيب حلية الأولياء و طبقات الاصفياء للحافظ ابي نعيم الاصبهاني،
اعداد صالح احمد الشامي الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١٤٨- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تأليف عبدالقادر بن أبي الوفاء محمد
القرشي، (ت ٧٧٥هـ)، نشر دار مير محمد كتب خانة، كراتشي.

١٤٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف أبونعيم الأصفهاني، الطبعة
الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٥٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن
محمد، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عبدالمعيد خان، الطبعة الثانية، نشر مطبعة

- دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ١٩٧٢ م.
- ١٥١- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لأبي الفضل محمد خليل علي المرادي (ت ١٢٠٦ هـ) ضبطه وصححه محمد عبدالقادر، الطبعة الأولى، منشورات دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨ هـ.
- ١٥٢- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- ١٥٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبدالحى بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٥٤- صفة الصفوة، لابن الجوزي، تحقيق محمود ماخوري ومحمد رواس، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت.
- ١٥٥- طبقات الحفاظ لأبو الفضل عبدالرحمن السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة - القاهرة، ١٣٩٣ هـ.
- ١٥٦- طبقات الحنفية، لعبدالقادر بن أبي الوفاء القرشي (ت ٧٧٥)، دار محمد كتب خانة - كراتشي.
- ١٥٧- طبقات الشافعية الكبرى، تأليف تاج الدين عبدالوهاب بن علي، دار المعرفة، بيروت الطبعة الثانية.
- ١٥٨- الكامل في التاريخ، لابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد بن محمد،

- الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ١٥٩- مؤلفات محمد بن إسماعيل الصنعاني، لعبدالله بن محمد الحبشي، مجلة العرب، السعودية، العدد (٩) ربيع الأول ١٣٩٣هـ.
- ١٦٠- مراتب النحويين، تأليف عبدالواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر، القاهرة.
- ١٦١- معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، نشر دار إحياء التراث العربي، لبنان.
- ١٦٢- معرفة الثقات، أحمد بن عبدالله أبو الحسن الكوفي (ت ٢٦١)، تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٦٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف الإمام الحافظ الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحبي وشركاه، ١٣٨٢هـ.
- ١٦٤- نشر العرف لنبلأ اليمن بعد الألف، لمحمد بن محمد زباره، مركز الدراسات والبحوث اليمني - بيروت، دار الآداب، ١٤٠٥هـ.
- ١٦٥- هداية العارفين، تأليف إسماعيل باشا بغداددي، طبعة استنبول، منشورات مكتبة المشني، بغداد، ١٩٥٥م.

١٦٦- هجر العلم ومعاقله في اليمن، تأليف القاضي إسماعيل بن علي الأكوغ، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٦٧- وفيات الأعيان، لشمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس. دار صادر بيروت.

- كتب الأدب واللغة:

١٦٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف الخلف جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

١٦٩- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

١٧٠- التعريفات، تأليف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٧١- تهذيب الاسماء و اللغات، تأليف محيي الدين بن شرف النووي؛ عنيت بنشره و تصحيحه و التعليق عليه و مقابلة اصوله شركة العلماء بمساعدة ادارة الطباعة المنيرية، ١٣٦هـ.

١٧٢- تهذيب الصحاح، تأليف محمد بن أحمد الزنجاني، تحقيق عبدالسلام

محمد هارون، وأحمد عبدالغفور عطار، عني بنشره محمد سرور الصبان، دار المعارف، مصر.

١٧٣- التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف محمد عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١)، تحقيق د. محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤١٠هـ.

١٧٤- ديوان الإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠هـ- ٢٠٤هـ)، الطبعة الأولى، نشر عالم الفكر- القاهرة.

١٧٥- ديوان الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ علي بن الشيخ عبدالله آل ثاني، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

١٧٦- شرح المعلقات السبع، تأليف أبي عبدالله الحسن الزوزني، نشر المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.

١٧٧- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، لبنان، ١٣٩٩هـ.

١٧٨- فقه اللغة و سر العربية، أبي منصور عبدالملك بن محمد الثعالبي؛ تحقيق سليمان سليم البواب، ١٤٠٤هـ.

١٧٩- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الفكر-

بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.

١٨٠- لسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر.

بيروت.

١٨١- مجمع الأمثال، تأليف أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النسيابوري

(ت ٥١٨)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار المعرفة، بيروت.

١٨٢- محاسن التأويل، تأليف جمال الدين القاسمي، وقف على طبعه وخرج

أحاديثه ورقمه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار إحياء

الكتب العربية، ١٣٦٩هـ.

١٨٣- محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين، تأليف الإمام الرازي، مراجعة طه

عبدالرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.

١٨٤- مختار الصحاح، تأليف محمد بن أبي بكر الرازي، دار القلم-بيروت.

١٨٥- معجم مقاييس اللغة، تأليف أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق

عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى الباني الحلبي

وأولاده، مصر، ١٣٨٩هـ.

- المعاجم والموسوعات ونحوها:

١٨٦- دائرة المعارف: فريد وجدي.

١٨٧ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، طباعة مجمع الملك فهد، المدينة

المنورة، إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ١٤١٦هـ.

١٨٨ - الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف

الدكتور مانع بن حماد الجهني، الناشر دار الندوة العالمية، الطبعة الثالثة

١٤١٨هـ.

فهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٢٠-٧
ترجمة الإمام محمد بن إساعيل الصنعاني.....	٧٠-٢٢
الفصل الأول: مسألة خلق الأفعال.....	٨٨-٧٣
مدار الخلاف وأصله في مسألة خلق أفعال العباد.....	٧٧-٧٤
منهج الإمام محمد السندي والإمام الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد.....	٨٥-٧٩
منهج الأمير الصنعاني في دراسة المسائل التي لم ترد عن السلف.....	٨٧-٨٥
أسباب بحث الأمير الصنعاني في مسألة خلق الأفعال.....	٨٨
الفصل الثاني: أقوال العلماء في حقيقة أفعال العباد.....	١١٤-٩٠
أنواع أفعال العباد.....	١٠٠-٩٢
المذاهب الرئيسية في مسألة خلق أفعال العباد.....	١١٠-١٠٢
المذهب الحق في مسألة خلق أفعال العباد.....	١١٢-١١٠
اعتراض الأمير الصنعاني على منهج الفرق.....	١١٤-١١٣
الفصل الثالث: حقيقة لفظ الخلق والمخلوق والتفريق بينهما.....	١٣٦-١١٦
قول الأمير الصنعاني في حقيقة لفظ الخلق والمخلوق.....	١٢١-١١٨
نفي الظلم عن الله تعالى.....	١٢٩-١٢٣
مراتب القدر ووجوب الإيمان بها.....	١٣٦-١٣١
الفصل الرابع: موقف الأمير الصنعاني من نفاة القدر.....	١٤٩-١٣٨
تكفير القدرية.....	١٤٢-١٤٠
قول الإمام السندي والإمام الصنعاني في نفي تكفير المعتزلة والأشعرية.....	١٤٥-١٤٣
الأدلة على أن المعتزلة قدرية وأقوال العلماء في ذلك.....	١٤٩-١٤٧
مقدمة التحقيق.....	١٦٣-١٥٣
خطبة الكتاب.....	١٦٧-١٦٦

١٦١-١٦٣	تحذير الأمير الصنعاني من البدعة
١٧٣-١٨٦	تعريف البدعة
١٨٧-١٩٤	تعريف النقشبندي
١٩٤-٢٠٢	ماورد عن الأئمة في الاتباع لأقوالهم
٢٠٢-٢٠٨	عقيدة أهل السنة
٢٠٩-٢١٤	رأي الأمير الصنعاني في مسألة خلق القرآن الكريم
٢١٤-٢١٦	قول الأمير الصنعاني في مسألة خلق أفعال العباد
٢١٦-٢١٩	تعريف أهل السنة عند الأمير الصنعاني
٢٢٠-٢٢٧	ظهور بدعة القدرية
٢٢٨-٢٣٣	تعريف القدر والقدرية
٢٣٤-٢٤٠	نفي الأمير الصنعاني اطلاق لفظ القدرية على المعتزلة ولأشعرية
٢٤١-٢٤٣	تكفير الأمير الصنعاني لتفاهة القدر
٢٤٤-٢٤٥	تأثير قدرة العبد
٢٤٦-٢٥٨	حجاج آدم لموس عليهما السلام
٢٥٩-٢٦٧	قول المعتزلة في خلق أفعال العباد
٢٦٧-٢٧٠	أقوال العلماء في مسألة خلق أفعال العباد
٢٧١-٣٠١	حقيقة لفظ خلق
٣٠٢-٣١٨	السمعيات والقطعيات
٣١٨-٣٢٧	قول الإمام الشعري في تأثير قدرة العبد
٣٢٨-٣٦٣	نفي الظلم عن الله تعالى
٣٦٤-٤٢١	أنواع الإرادة، و قوله:العبد فاعل مختار
٤٢٣-٤٢٨	الخاتمة
٤٣٠-٤٥٦	فهرس المصادر والمراجع
٤٥٨-٤٥٩	فهرس الموضوعات